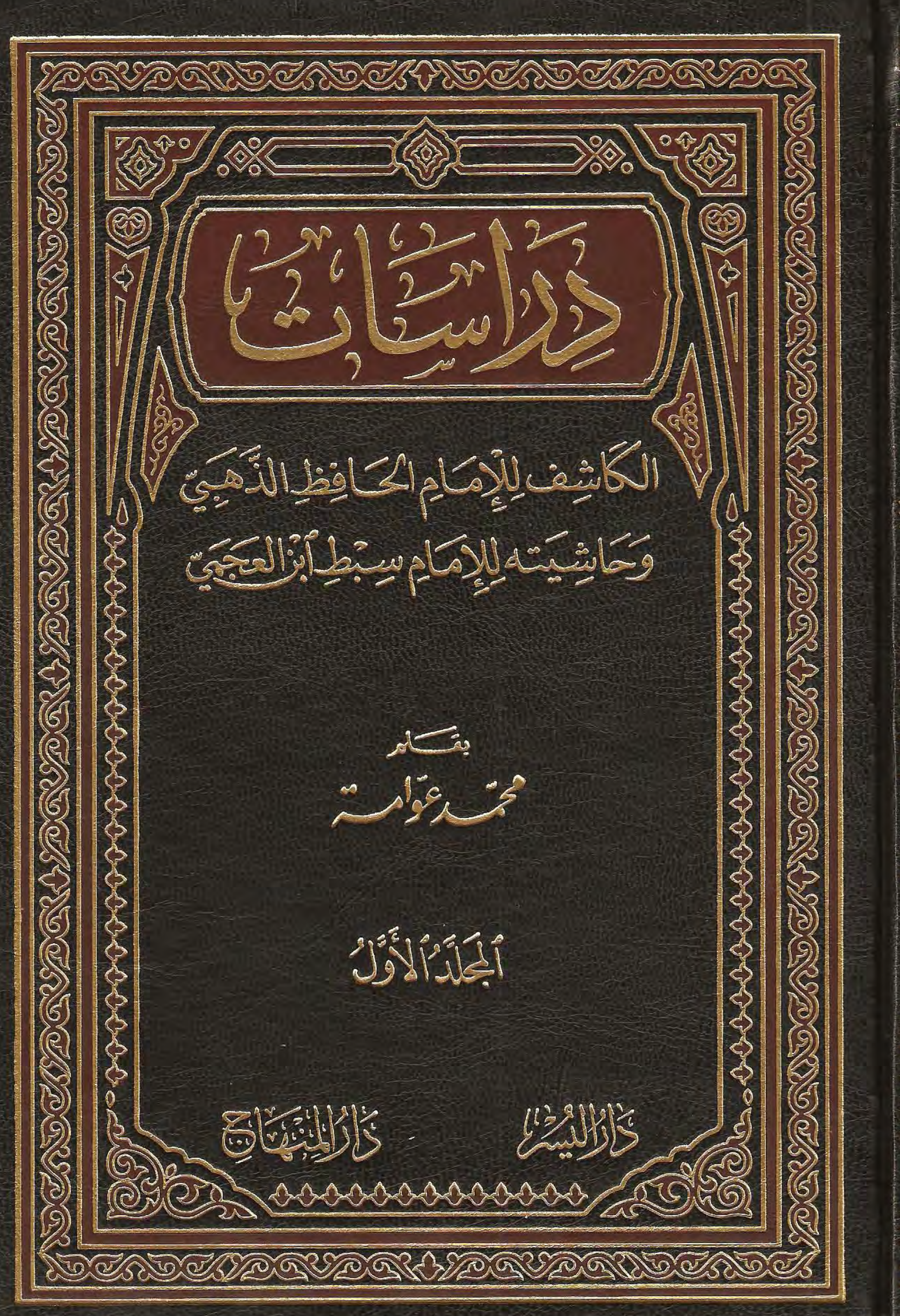

دراسات
الكاشف للإمام الحافظ الذهبي
وحاشيته للإمام سبط ابن العجمي
بقلم
محمد عوامة
المجلد الأول
دار اليسر
دار المنهاج
دراسات
الكاشف
للإمام الذهبي
وحاشيته
للإمام
سبط ابن العجمي
١
دار اليسر

# دِرَاسَات

## الكَاشِف لِلإِمَامِ الحَافِظِ الذَّهَبِيِّ (ت ٧٤٨ هـ)

## وَحَاشِيَته لِلإِمَامِ سِبطِ ابْنِ العَجَمِيِّ

بقلم

**محمَّد عوَّامة**

المجلَّدُ الأوَّلُ


دارُ اليُسر

دارُ المِنهاج

الطّبعة الثانية

١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م

ط ١ ١٤١٣ - ١٩٩٢م

دار المنهاج للنشر والتوزيع

جدة - هاتف رئيسي 6326666 - فاكس 6320392

الإدارة 6300655 - المكتبة 6322471

ص. ب 22943 - جدة 21416

الموزعون المعتمدون

- السعودية: مكتبة الشنقيطي - جدة - هاتف: ٦٨٩٣٦٣٨
  مكتبة الزمان - المدينة المنورة - هاتف: ٨٣٦٦٦٦٦
  دار التدمرية - الرياض - هاتف: ٤٩٢٤٧٠٦
  مكتبة العبيكان - الرياض - هاتف: ٤٦٥٠٠٧١-٤٦٥٤٤٢٤
  مكتبة المتنبي - الدمام - هاتف: ٨٤١٣٠٠٠
- الإمارات العربية المتحدة: مكتبة دبي للتوزيع - دبي
  هاتف: ٢٢١١٩٤٩-٢٢٢٤٠٠٥ - فاكس: ٢٢٢٥١٣٧
  دار الفقيه - أبو ظبي - هاتف ٦٦٧٨٩٢٠ - فاكس ٦٦٧٨٩٢١
- الكويت: دار البيان - الكويت - هاتف: ٢٦١٦٤٩٠
- مملكة البحرين: مكتبة الفاروق - المنامة - هاتف: ١٧٢٧٢٢٠٤
- مصر: دار السلام - القاهرة - هاتف: ٢٧٤١٥٧٨
- سوريا: دار السنابل - دمشق - هاتف: ٢٢٤٢٧٥٣
- جمهورية اليمن: مكتبة تريم الحديثة - تريم - هاتف: ٤١٧١٣٠
- أندونيسيا: دار العلوم الإسلامية - سورابايا - هاتف: ٦٠٣٠٤٦٦٠
- تركيا: مكتبة الإرشاد - اسطنبول - هاتف: ٠٢١٢ ٦٣٨١٦٣٣
- لبنان: الدار العربية للعلوم - بيروت - هاتف: ٧٨٥١٠٨

www.alminhaj.com
E-mail: info@alminhaj.com

دار اليسر للنشر

المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية

الموقع الإلكتروني: www.dar-alyusr.com - للمراسلة على البريد الإلكتروني: info@dar-alyusr.com

قامت بطباعته وإخراجه دار قرطبة للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان ص.ب: ٥٠١٣-١٤ - فاكس: ٠٠٩٦١١/٦٥٩٠٧٣

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربِّ العالمين على وافرِ نعمه وجزيلِ آلائه، والصلاةُ والسلام على سيدنا محمدٍ خاتَمِ رسلِ الله وأنبيائه، وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

**أما بعد :**

فهذه دراساتٌ موجَزةٌ حينًا، ومطوَّلةٌ حينًا آخر، بين يدي كتاب «الكاشف» للإمام الحافظ الناقد شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبيِّ الدِّمشقيِّ الشافعيِّ (٦٧٣ ـ ٧٤٨) رحمه الله تعالى، متوَّجًا ومتمَّمًا بحاشية الإمامِ الحافظِ الرُّحلة برهان الدين أبي الوفاء إبراهيم بنِ محمدِ بن خليلٍ سبطِ ابنِ العجميِّ الحلبيِّ الشافعيِّ (٧٥٣ ـ ٨٤١) رحمه الله تعالى.

وأركان الدراسات ثلاثة:

**الركن الأول** : دراسة عن «الكاشف» ص ٧ ـ ٢٣٢.

**الركن الثاني** : دراسة عن «الحاشية» ومؤلفها ص ٢٣٣ ـ ٣٣٤.

**الركن الثالث** : خدمتنا للكتابين ص ٣٣٥ ـ ٣٨١.

والله أسأل من فضله الكريم أن يمنَّ عليَّ بالإخلاص والسداد والقبول، إنه كريم جواد.

**وكتبه**

محمد عوامة

# جَوَانب الرّكن الأوّل: دراسة « الكَاشِف »

بَين يَدَي الدِّرَاسَات

١ ـ مَكَانَة الكِتَاب وَبَعض فوائده

٢ ـ مَنهَج الإِمَام الذّهَبيّ في « الكَاشِف »

٣ ـ أَلفَاظ الجَرح وَالتَّعْدِيل في « الكَاشِف »

٤ ـ أَحكام الذّهَبيّ في « الكَاشِف » خَاصَّة

٥ ـ رُمُوز « الكَاشِف »

٦ ـ النّسخَة الأَصْل وَسَمَاعَاتها

# بَين يَدَي الدِّرَاسَات

أَستهِلُّ هذه الدراساتِ بمثل ما استَهْلَلتُ به مقدمةَ دراسةِ «تقريب التهذيب»، وذلك بالاعتذار عن كتابة ترجمةٍ للإمام الذهبي رحمه الله تعالى، لكثرةِ ما كُتب عنه في مقدِّمات كُتُبه المطبوعة، وغيرِها، وأهمُّها الدراسةُ العلميةُ الجادَّة الضافية التي كتبها المحقق الدكتور بشار عوَّاد معروف، في كتابه «الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام» جزاه الله خيرًا، وكان طَبْعه بالقاهرة سنة ١٩٧٦، في مجلد: ٥٤٠ صفحة مع الفهارس.

وأتمَّ البحثَ والدراسةَ بـ«صفحات في ترجمة الحافظ الذهبي» الأخُ المحقق الدكتور قاسم علي سعد، وطَبَعها سنة ١٤٠٧هـ في أربعين صفحة مع الفهرس، استدرك فيها نحو اسم أربعين كتابًا لم يذكُرها الدكتور بشار، زاده الله توفيقًا.

وزادني الأخ الكريم الأستاذ الشيخ مجدُ مكّي سلَّمه الله أسماءَ ثمانية كُتُب أخرى، وَقَف عليها أثناءَ دراسته لـ«سِيَر أعلام النُّبلاء»، وها هي ذي أسماؤها وتعليقي على بعضها، لاستمكال الفائدة:

١ ـ «مسائل في طلب العلم وأقسامه»، وهي إحدى الرسائل الستِّ التي طبعها الأستاذ جاسم سليمان الدَّوْسري، وكلُّها للذهبي رحمه الله.

٢ ـ «مختصر الجهر بالبسملة لأبي شامة»، منه نسخة ضمن مجموع رقمه ٥٥ بظاهرية دمشق، وهو المجموعُ الذي فيه مختصره الآخر لكتاب الخطيب البغدادي الذي ذكره الدكتور بشار عواد في كتابه ص ٢٢٦.

وهو مطبوع ضمن الرسائل الست أيضًا.

٣ ـ ترجم التقيُّ الفاسيُّ للذهبي في ذيله على «سِيَر أعلام النبلاء» الذي أسماه «تعريف أهل العُلا» وذكر بعضَ مصنفاته، وجاء فيها ص٥٠: «صحيفةٌ نظيفةٌ من حديث أبي حنيفة».

٤ ـ قال المصنف في «المعجم المختصّ» ص ٢٥٩ ترجمة محمد بن محمد بن عيسى البَعْلي: «خرَّجت له جزءًا».

٥ ـ وقال في «السِّيَر» ٢٠: ٥٥٧ في ترجمة الإمام ابن عساكر بعد ذِكْرِ جماعةٍ من أصحابه: «وقد روى لشيوخي نحوٌ من أربعين نَفْسًا من أصحاب الحافظ ـ ابن عساكر ـ، أفردتُ لهم جزءًا.

٦ ـ «فوائد الرحلة» نَقَل عنه السخاويُّ في «فتح المغيث» ١: ٢٢٤.

قلت: والقصةُ التي نَقَلها السخاويُّ مصدرُه فيها شيخُه ابنُ حجر في «طبقات المدلِّسين» ترجمة سفيان بن عيينة، عن المصدر المذكور.

٧ ـ وقال المصنف في «السِّيَر» ١١: ٣٦٤ ترجمة الإمام ابن راهُويهْ: «إن النفاق يتَبَعَّضُ ويَتَشَعَّب، كما أن الإيمان ذو شُعَب ويزيد وينقصُ... أما من كان في قلبه شكٌّ من الإيمان بالله ورسوله: فهذا ليس بمسلم، وهو من أصحاب النار، كما أن من في قلبه جزمٌ بالإيمان بالله ورسله وملائكته وكتبه وبالمَعَاد ـ وإنِ اقتحم الكبائر ـ فإنه ليس بكافر. وهذه مسألة جليلة...، جَمَع فيها الإمام أبو العباس شيخُنا مجلدًا حافلاً، قد اختصرتُه».

واستدراك الأخ الشيخ مجد مكي لهذا المؤلَّف صحيح، أما كلامُ محقِّق هذا المجلَّد من «السِّيَر» في التعليق: فغير صحيح. ذلك أنه قال: يريد «منهاج السُّنَّة» ومختصره للذهبي «المنتقى من منهاج الاعتدال» الذي طبعه الأستاذ محب الدين الخطيب.

ومعلوم أن «منهاج السنة» ردٌّ على الرافضيِّ وقَبِيله، ولا علاقة له بهذه المسألة التي أشار إليها الذهبي أبدًا، إنما يريد ـ والله أعلم ـ كتاب «الإيمان»

لابن تيمية رحمه الله، فيكون للذهبي كتاب «مختصر كتاب الإيمان»، والله أعلم باسمه وبحقيقة الأمر.

٨ ـ «فضل العلم» للذهبي، نقل عنه الإمام محمد مرتضى الزَّبيدي رحمه الله في «شرح الإحياء» ١ : ٧٤، ٧٩، ٨٢.

قلت: أما النقل عن الذهبي ١ : ٧٩، ٨٢: فمسلَّم، والله أعلم من أيِّ كتاب له، لكن النقل الأول ١ : ٧٤ فيه تحريف، صوابه: «فضل العلم» للمُرْهِبي، كما جاء في غير مصدر، وتحرَّف في «فيض القدير» إلى: الموهبي، وسينقل الزَّبيدي نفسه في «شرح الإحياء» ١ : ١٠٧ عن المُرْهِبي، ويسمِّيه على الصواب.

٩ ـ وأزيد مؤلفاً رأيت الإمام أبا الفتح السُّبْكي ذكره على وجه نسخته من «الكاشف»، سماه «وقف حمزة وهشام»، ووصفه بأنه «في جزء ضخم»، وقال: «وهو أول شيء جمعه».

١٠ ـ ومؤلفاً آخر هو «المنقذ من الضلال»، نقل عنه العلامة مسند مصر أحمد ابن العجمي (١٠١٤ ـ ١٠٨٦) في حواشيه على «تدريب الراوي» ورقة ٣٠/ب.

هذا، وقد كان ولدي أحمد سعد الدين عوامة وفقه الله، حقَّق التراجم الأولى من «تذهيب تهذيب الكمال» للذهبي من أوله إلى أول من اسمه إسرائيل، في أطروحته للماجستير، واستقرأ في مقدمتها أسماء مصنفات هذا الإمام فبلغ عددها ٣٠٣ مصنف، وقد ذكر فيها كل الذي تقدم إلا هذا الكتاب العاشر: «المنقذ من الضلال».



## ١ ـ مكانة الكتاب وبعض فوائده

١ ـ إن كتاب «الكاشف» أحدُ الكتب التي دبَّجَتْها يَرَاعة الإمام الحافظ الذهبيِّ، وكان فراغُه من تأليفه في السابع والعشرين من شهر رمضان عام ٧٢٠ هـ، وذلك بعد حَوالَيْ عام من فراغه من «تذهيب تهذيب الكمال» الذي أرَّخ فراغَه من تأليفه عام ٧١٩، والذي استغرق تأليفُه ثمانيةَ أشهر.

ويكفي «الكاشفَ» أنه من مصنفات هذا الإمام، لا سيما أن تأليفه له كان بعد اكتماله في هذا الفنِّ، فقد ألَّفه وله من العُمُر سبعٌ وأربعون سنة، وسَبَقه قليلاً تأليفه «تذهيب التهذيب» كما تقدم، وألَّف في العامِ نفسِه «المغني في الضعفاء».

ويكفيه أن مصنفَه الإمامَ قال عنه في مقدِّمته: «هذا مختصر نافع...».

و«الكاشف» هو الكتابُ الرابعُ المتفرِّعُ عن الكتاب الأول «الكمال في أسماء الرجال» للإمامِ الحافظِ عبد الغني المقدسيِّ، المتوفَّى سنة ٦٠٠، رحمه الله تعالى.

ويلي كتابَ «الكمال»: «تهذيبُ الكمال» للإمام الحافظ أبي الحجاج المِزيِّ المتوفَّى سنة ٧٤٢ رحمه الله تعالى. فهو الثاني.

ويليه: «تذهيب تهذيب الكمال» للمصنف الذهبي. فهو الثالث.

ويأتي من بعده: «الكاشف» رابعُ هذه السلسلة.

ويساويه في التسلسل: «خلاصةُ تذهيب تهذيب الكمال» للخَزْرَجي المتوفَّى بعد سنة ٩٢٣.

كما تفرَّع عن «تهذيب الكمال» صِنْوٌ لـ «التذهيب»، هو «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر، المتوفى سنة ٨٥٢ رحمه الله تعالى.

وتفرع عن «تهذيب التهذيب»: «تقريبُ التهذيب» لابن حجر نفسِه.

فتكون هذه الكتب الثلاثة بمرتبة واحدة في التسلسل، وهي: «الكاشف»، و«التقريب»، و«الخلاصة».

٢ ـ مكانة الكتاب :

إن «الكاشف» كتابٌ تَقْتَحِمه العينُ من صِغَر حجمه إذا ما قِيسَ بالكتب الكبيرة في هذا العلم الشريف، لكنه في حقيقته معلِّم مدرِّب، ومحرَّر معتمد.

وللحقيقة والإنصاف أقولُ: إنه كتابُ دُرْبَةٍ وتعليمٍ وتأسيسٍ، أكثرُ من كونه مرجعًا لحكم نهائي في الجرح والتعديل، أما «التقريب» فهو على خلاف ذلك، هو مرجعٌ لأَخْذِ خلاصة في الجرح والتعديل أكثرُ منه مدرِّبًا معلِّمًا.

ولا ريب أن الرجوع إلى الكتابين معًا خيرُ ما يسلُكُه المبتدئ في هذا العلم.

قال تاج الدين السُّبْكيُّ رحمه الله تعالى في «طبقاته الكبرى» ٩ : ١٠٠ وهو يعدِّد مصنفاتِ شيخه الذهبيِّ: «و«الكاشف»، وهو مجلَّد نفيس». وهذا ثناءٌ من تلميذ، لكنه ناقد إمام، وخبيرٌ بالكتاب، وسيرى القارئ الكريم ص٢٢٧ تناولَ التاجِ السبكيِّ كتاب «الكاشف» من يدِ مؤلِّفهِ.

ومما يدلُّ على نفاسته: اعتناءُ العلماء بسماعه من مؤلفه، وقراءتُهم له عليه، ونَسْخُهم منه نسخًا، واختصره بعضهم، وذيَّل عليه آخر، وعمِل بعضهم عليه «حاشية» و«نُكتًا»، فهذه خمسة أعمال علمية عليه.

وهاكم البيان :

ـ لقد حَفِلتْ الصفحةُ الأولى والأخيرةُ من نسخة المصنف بوثائقِ السماعِ والقراءة على مصنِّفه، والمناولةِ منه، لعددٍ غيرِ قليل من العلماء الكبار، وفيها إشعارٌ باستنساخ بعضهم نُسَخًا عنه، ومنهم مَن نَسَخه ثلاثَ مرات، وسيرى القارئ الكريم ذلك ص٢٢٨ مبيِّنًا آخر هذه الدراسات، فلا أتعجَّلُ ببيانها الآن.

ونَسَخَه علماء، وقُرِئ على علماء، ويكرِّر الحافظُ البرهان سبط ابن العجمي في «حاشيته» النقلَ عن نسخةٍ قُرئت على الإمام الحافظ ابن رافع السَّلامي.

وظني أنه لا تخلو مكتبةٌ من المكتبات الخطية من نسخةٍ، أو نسخٍ، من هذا الكتاب، ولقد تيسَّر لي منه ستُّ نسخ خطية دون تعمد ولا تكلُّف للحصول عليها.

ـ ولكونه كتابًا مختصرًا لم تتوفَّر جهود العلماء على اختصاره، إلا واحدًا منهم ـ فيما علمتُ ـ هو أبو عبد الله محمد بن منصور الأصبحي الحنفيُّ المتوفَّى سنة ٧٩٣، فإنه لخَّصه، ومن تلخيصه مصوَّرةٌ محفوظة بين مخطوطات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، تحت رقم ١٧٠١، في ١٥٦ ورقة.

ـ وهذه «حاشية» الإمام برهان الدين سبط ابن العجمي، تُقَدَّم الآن إلى القراء، أسأل الله التوفيق والنفع بها.

ـ وللحافظ ابن حجر «النكت على الكاشف»، ذكر ذلك تلميذاه النجم ابنُ فهد المتوفَّى سنة ٨٨٥ رحمه الله تعالى، في «معجم الشيوخ» ص ٥٦، والسخاويُّ المتوفى سنة ٩٠٢ رحمه الله تعالى، في «الضوء اللامع» ١: ٢٥١، و«الجواهر والدرر» ٣: ١٠٧٣، كلاهما في ترجمة شهاب الدين أحمد بن أبي بكر البُوصِيري المتوفَّى سنة ٨٤٠، قالا: إنه لازم ابن حجر وكتب عنه كتابه «لسان الميزان»، و«النكت على الكاشف»، وكأنه هو الذي سماه الحافظ نفسه في «لسان الميزان» (١٠٤٨) ترجمة إسحاق بن عمر: «بسط الكاشف»، ولم أقف على خبره بعدُ.

ولا أستطيع المقارنةَ بين هذه «النكت» و«الحاشية»، لعدم وقوفي على «النكت»، لكني أقدِّرُ أن طابَعَ النَّقْد يغلِبُ على «النكت»، لأن ابن حجر كان

ينظر إلى «الكاشف» أن فيه «الإجحاف»[١]، وأن «تراجمه كالعنوان»[٢].

وقد طُبع عام ١٤٠٦ «ذيل الكاشف» للإمام ولي الدين أبي زرعة العراقي المتوفَّى سنة ٨٢٦ رحمه الله تعالى، لكنها طبعة سقيمة.

وكان جَمَعَ فيه مصنفه تراجم مختصرةً على نمط تراجم «الكاشف»، هي تراجمُ مَنْ تَرَكَ الذهبيُّ ذِكرهم عمدًا من رجال تلك الكتب الزائدة على الستة الأصول، وأضاف إليها تراجم رجال «المسند» للإمام أحمد وزوائد ابنه عبد الله، ولولا هذه الإضافة لما كان من الكتاب جدوى.

على أن الذهبيَّ نفسَه قد استدرك هذا الاستدراك، فقد نَسَبَ إليه السخاويُّ في «الإعلان بالتوبيخ» ص ٢٣٣ كتاب «أسماء من أخرج لهم أصحاب الكتب الستة في تواليفهم سواها، ممن لم يذكرهم في الكاشف»، فلا أدري ما وجه هذا الاستدراك؟.

**٣ ـ بعض فوائد «الكاشف» :**

هذه الشهرة والتداول لـ «الكاشف» إنما يرجع إلى مزيَّة واحدة رئيسية، تليها مزيةٌ ثانية هي أقلُّ وجودًا من الأولى، وهذا ما أردتُه بقولي السابق: إنه كتاب دُرْبة وتعليم، ثم كتاب جرح وتعديل.

**وبيان ذلك :**

١ ـ أنك تقرأ فيه تراجم رجال الكتب الستة الأصول، ومع كل ترجمة ذِكْرُ أشهر شيوخ المترجم وتلامذته، وكثيرًا ما ينقل لك حال الرجل جرحًا وتعديلاً، أو يعطيك من عنده خلاصة الأقوال فيه، ثم يشير برموز موجَزة إلى من أخرج حديثه من أصحاب الكتب الستة.

---

(١) «الجواهر والدرر» للسخاوي ١ : ٣٤٨.

(٢) «تهذيب التهذيب» ١ : ٣.

ورواة الكتب الستة هم أشهرُ رواة السنة، فمَن أكثرَ مِن النظر في تراجمهم فقد استفاد رسوخ أسمائهم في حافظته.

ثم إن شيوخهم وتلامذتهم متداخلون في بعضهم بعضًا، فكثيرون جدًّا يروون عن بعضهم، مما يُسَبِّبُ تكرارَ أسمائهم مئاتِ المرات في الكتاب، وقسم منهم يكون تكرارهم أقلَّ وأقلَّ.

وهذا التكرارُ خيرُ معينٍ على حفظ أسماء هؤلاء الرواة، مع تقريبِ طبقاتهم الزمنية، ومعرفةِ الاتصالِ بينهم وعدمِه.

وإن استحضارَ مُعَاني هذا الفنِّ لأسماء رجاله مع تقريبِ الطبقة الزمنية، ومعرفة الاتصالِ وعدمِه: هو أوّل لوازمِه الأساسية.

٢ ـ حكايتُه أقوالَ الجرح والتعديل عن أصحابها، مما يُنَمِّي ملكةَ هذا العلم في القارئ، ويورثُه فهمَها، وإذا كان في الرجلِ الواحدِ جرحٌ وتعديل في آنٍ واحد، اكتسبَ القارئُ معرفة النتيجة التي يخلُص إليها من جَرَّاء هذا التعارض.

وحينما يُعطيك المصنفُ كلمةً واحدة من عنده في الرجل، تعلَمُ أن هذا هو القولُ المعتمد عنده، فإذا رجعتَ إلى أصوله، أمكنك أن تفسِّر الأقوال المتعارضة على ضوء ما اختاره لك.

ويزيد القارئَ إفادةً بأخبارٍ ثانوية عن المترجَم: عبادتِه وتقواه، وعلمِه وخُلُقِه، مما يُعطي صورةً عنه أتمَّ وأوفى.

ويأتي بعد قليل إن شاء الله تعالى تفصيلُ ذلك في الحديث عن منهجه.

ولكنْ مما لا بدَّ منه تحت هذا العنوان ـ بعضِ فوائده ـ: التنبيهُ إلى عدد يسير من فوائده العابرة مما تحتمِلُه هذه الدراسة، وأكثرُ منها عددًا ما يجدهُ المتتبِّع في التعليقاتِ تصريحًا أو إشارة.

ومن المعلوم: أن المترصِّد لحاجةٍ ما يعتبرها فائدةً غاليةً عليه حينما يقف عليها، في حين أن القارئ غيرَ المترصِّد لها يمرُّ بها وهو لا يَشعرُ لها بقيمة، فما

أذكره، وما لا أذكره ـ لكني أقدِّر أنه فائدة ـ قد لا يَروقُ عند قارئ آخر ولا يراه فائدة، فهي أمور نسبية.

**فمن فوائده :**

١ ـ تنبيهُه إلى عدد من الرواة قد روى لهم مسلم في «صحيحه» وفيهم كلام وجرح: أن مسلمًا روى لهم متابعةً، وهؤلاء يُتَسامح معهم في الرواية بما لا يتسامح في الرواية عنهم في الأصول.

فمنهم: سليمان بن قَرْم، وصالح بن رستُم الخزاز، وعبد العزيز بن المطلب بن حَنْطَب، ولم ينبه المزي ولا ابن حجر إلى شيء من هذا.

٢ ـ وترجم المزيُّ لعروةَ المُزَني الذي يروي عن عائشة رضي الله عنها، ورمز له: د ت ق، وتبِعه المصنفُ في «التذهيب»، وابنُ حجر في كتابيه: «التهذيب» و«التقريب»، لكنه اقتصر هنا في «الكاشف» (٣٧٨٤) على: د ت، وهو الصواب، ذلك أنه جاء في رواية ابن ماجه ١ : ١٦٨ (٥٠٢) منسوبًا: عروة ابن الزبير، والمزنيُّ غيره.

واستمرارًا على هذا التنبُّه والدقة، فإنه لم يترجم لعروةَ بن الزبير في كتابه «المجرَّد»، لأنه لا يتَّفق مع شرطه فيه، ولا لعروةَ المزني، لأنه ليس له ذكر فيه.

٣ ـ وقال في ترجمة مَطُور الحبشي: «روى عنه الأوزاعي، وما أُراه لقيه، وقال أبو مُسْهِر: سمع من عبادة بن الصامت، وغالبُ رواياته مرسَلة، ولذا ما أخرج له البخاري».

أما قولُه عن الأوزاعي: «ما أُراه لقيه»: فمن فوائد هذا الكتاب النادرة.

وأما كلمةُ أبي مُسْهِر: فمن زيادات المصنف هنا، وفي «تذهيبه»، وليست عند المزي ولا ابن حجر.

وأما قولُه «غالب رواياته مرسَلة»: فيلتقي من حيثُ الجملةُ بما في التهذيبين، لكنْ أفادنا بتعليله «لذا ما أخرج له البخاري»: ما هو سببُ إعراضِ البخاري عن الرواية له، وأفادنا أن البخاريَّ قد يُعرِض عن حديثِ الرجلِ لا

لعلةٍ ذاتية، بل لأمر خارجي عن ذاته، لا يؤثِّر فيه جرحًا وضعفًا، إذِ الإكثارُ من الروايات المرسَلة لا يؤثِّر على عدالة الرجل ولا على ضبطه.

٤ ـ وقال في ترجمة صِلَة بنِ زُفَر العبسيِّ أحدِ شيوخ أيوب السَّخْتِياني: «قيل: توفي زمنَ مُصْعَب، فعلى هذا لم يَلْقَه أيوب». وهذا التنبيه من فوائد الكتاب النادرة أيضًا، ذلك أن استشهاد مصعب بن الزبير كان سنة ٧١، وولادة أيوب السختياني سنة ٦٦، فيكون عمره خمس سنوات يوم استشهاد مصعب، وكانت وفاة صِلَة قبيل ذلك.

إلى أمثلة أخرى يجدها المتتبع للكتاب. ومما شاع على ألسنة أهل العلم: **لا يغني كتاب عن كتاب**.

* * *

وقبل النُّقْلة إلى دراسة منهج الكتاب، أرى من المناسب أن أَعرِض لأمرٍ اختلفت فيه عباراتُ مَنْ ذَكَر «الكاشف»، وهو: **هل «الكاشف» مختصرٌ من «تهذيب الكمال» مباشرةً، أو من «تذهيب تهذيب الكمال»؟**.

قال المصنف رحمه الله في عنوان الكتاب: «كتاب الكاشف في معرفة مَن له رواية في الكتب الستة. اقتضبه محمد بن أحمد بن عثمان ابن الذهبي من تهذيب الكمال».

ثم قال في مقدمته: «هذا مختصر نافع... مقتَضَب من تهذيب الكمال».

ومن هنا قال الحافظ في مقدمة «تهذيبه» ١: ٣ وهو يُثْني على «تهذيب الكمال»: «هو الذي وفَّق بين اسم الكتاب ومسمَّاه...، ولكنْ قَصُرت الهمم عن تحصيله لطوله، فاقتصر بعضُ الناس على الكشف من «الكاشف» الذي اختصره منه الحافظ أبو عبد الله الذهبي»، وجرى على هذا التقيُّ الفاسي في «تعريف ذوي العُلا» ص٤٩.

أما غيرهم من العلماء فكلامهم متَّجه إلى أن «الكاشف» مختصر من

«تذهيب التهذيب». قال ذلك ابن شاكر الكتبي في «فوات الوَفَيات» ٣: ٣١٦، والصلاح الصَّفَدي في «الوافي» ٢: ١٦٤، والتاج السُّبْكي في «طبقاته الكبرى» ٩: ١٠٤، والبرهان سبط ابن العجمي في مقدمة «نهاية السول»، ولفظه المقصود منه: «كتاب التذهيب للحافظ أبي عبد الله الذهبي...، وكتاب «الكاشف» مختصره...»، والسيوطي في «ذيل تذكرة الحفاظ» ص ٣٤٨ قال ـ وهو يعدِّد مصنفات الذهبي ـ: «ومختصر «تهذيب الكمال»، و«الكاشف» مختصرُ ذلك».

وعبارة ابن تَغْرِي بَرْدِي في «المنهل الصافي» ٩: ٢٧٩، وعنه ابن العماد في «الشذرات» ٨: ٢٦٧: محتمِلة للأمرين.

والأمرُ أبسطُ من أن يَحتاجَ إلى عرض المشكلة ثم حلِّها، فهو أيسرُ من ذلك، غايةُ ما في الأمر أن المصنف قال: إنه مقتَضَب من «تهذيب الكمال» باعتبار الأصل الأول، ومن قال: إنه مقتَضَب من «تذهيبه» فقد لاحظَ الواقع والتسلسل التصنيفي والتاريخي، فكتابُ المزي أصلُ الكتابين، وهما مختصران منه، و«الكاشف» جاء اختصاراً ثانيًا بعد «التذهيب» فهو فرع عنه، وبعده في التأليف، وقد تقدم أول هذا المبحث أن تاريخ تأليف «التذهيب» سنة ٧١٩، وتاريخ تأليف «الكاشف» سنة ٧٢٠.

وقد لاحظتُ في أكثرَ مِن موضع أن الوهم يحصُل للمصنف في الكتابين معًا، فكنت أعلِّق على هذه الظاهرة بأن المصنف استخرج «الكاشف» واستخلَصَه من «التذهيب»[1].

وقد جزم الدكتور بشار عواد في كتابه عن «الذهبي» ص ٢٢٨، ومقدمة «تهذيب الكمال» ص ٥٤ بأن «الكاشف» مختصر من كتاب المِزيِّ، ووهَّم من قال خلاف ذلك، محتجًّا بقول الذهبي الذي قدمتُه، وبـ«أن «الكاشف» اقتصر

---

(١) انظر مثلاً (٧٠٨٨).

على رجال الستة، في حين كان «التذهيب» كأصله، قد شمل رجال الكتب الستة وغيرها من التواليف».

قلت: أما احتجاجُه بتصريح الذهبي: فلا خلاف فيه، وأما احتجاجه بأن «الكاشف» اقتصر على رجال الستة، وأن «التذهيب» فيه زيادة، وبناءً على هذا فلا يصح أن يكون «الكاشف» مختصرًا من «التذهيب»: فكلامٌ غريب! إذا كان الفارقُ بين الكتابين سببًا لاستبعاد اختصار الأول من الثاني، فينبغي أن يُستبعد أكثرَ وأكثرَ اختصارُ «الكاشف» من «تهذيب الكمال» والله أعلم.

* * * * *

## ٢ـ مَنهَج الإِمَام الذّهَبيّ في «الكَاشِف»

الحديث عن منهج الذهبي هنا يستدعي جَعْله في فِقْرتين رئيسيتين:

آ ـ منهجه فيمن يترجم له.

ب ـ منهجه في الترجمة.

آ ـ **أما الفقرة الأولى**: فالحديثُ عنها موضوعُه: مَن الذين التزم الذهبي أن يترجم لهم في كتابه «الكاشف»؟.

**وجوابُه**: قول المصنف رحمه الله في تسمية الكتاب وفي مقدمته، قال: كتاب «الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة». ثم قال في المقدمة: «هذا مختصر نافع... اقتصرت فيه على ذكر مَن له رواية في الكتب الستة، دون باقي تلك التواليف التي في «التهذيب»، ودون مَن ذُكِر للتمييز، أو كُرِّر للتنبيه». ثم ذَكَرَ الرموز الستة: **خ، م، د، ت، ن، ق**، ورمز ع للجماعة الستة، ورمز ٤ للسنن الأربعة.

**فهذه مقوِّمات منهجه**:

ـ رجال الكتب الستة.

ـ الذين لهم رواية فيها.

ـ مع حَذْف من له رواية في كتبٍ أخرى سواها اعتمدها المزيُّ.

ـ وحَذْف مَن ذُكر في «تهذيب الكمال» تمييزاً.

ـ وحَذْف مَن كُرِّر في «التهذيب» أيضًا للتنبيه على وهم فيه أو نحوه.

**فهذه خمسةُ مقوِّمات**. وأقولُ نتيجةً عَجْلى: إنه وفَّى بالتزامه في الأكثر الأغلب، وأخلَّ به في الحالات النادرة. ولا بدَّ من البيان.

**أولاً**: إن خلاصة المقوِّمات الخمسة: أن المترجَمين هم من رجال الكتب الستة، لا زيادة ولا نقصان، وإن كانت الزيادة ـ عرفًا ـ مغتفرةً أكثر من النقصان. وفي المقوِّمات الثلاثة الأخيرة زيادة طفيفة لا تؤثر على المنهج، لا سيما في فصوله الأخيرة: الكنى، والأنساب، والألقاب، فنراه يذكر مَن رمزه: **بخ، صد، قد**.

ويذكر فيها ـ وفي ثنايا القسم الأعظم من الكتاب وهو الأسماء ـ مَن ذكره المزي تمييزًا، أو يكرره تنبيهًا للاختلاف في اسمه، مثل: أنس بن أبي أنس، قال: «الأظهر أنه عمران بن أبي أنس»، ونحو هذا التنبيه، وهو ـ على فائدته ـ غيرُ نادرِ الأمثلة.

أما المقوِّمان الأولان ـ رجال الكتب الستة، الذين لهم رواية ـ: فيحتاجان إلى توضيح وتعليق.

لا يَخْفَى على الناظر في الكتب الستة طبيعةُ ما فيها من نُقول: فيها الأحاديث المرفوعة، والآثار الموقوفة، والمقطوعة، وفيها الجرح والتعديل.

والأعلام المذكورون فيها:

ـ تارةً يُذكرَون على أنهم رواةٌ عن غيرهم، وهذا هو الأكثر الأغلب.

ـ وتارةً يُذكرون على أنهم تُروى عنهم أقوالهم وأفعالهم، فأبو هريرة رضي الله عنه يُذكر تارةً راويًا عن النبي صلى الله عليه وسلم، وتارةً يُذكر على أنه مرويٌّ عنه قولٌ أو فعل.

وشعبةُ ويحيى القطان وابنُ المديني يُذْكَرون رجالاً في الإسناد يَرْوُون عن غيرهم، وتارة تُسند إليهم أقوال في الجرح والتعديل.

**والتفصيل الآن**:

إن الإمام المزي ـ وأخصُّه بالذكر لأنه هو واضع المنهج، والمصنفُ وغيره متابعون له ـ: يترجم لمن روى أحاديث مرفوعة أو موقوفة أو مقطوعة، بإسناد متصل أو منقطع.

**وها هنا أسئلة :**

١ ـ هل قصد المزي استيعاب شيوخِ المترجَم والرواةِ عنه؟.

٢ ـ هل مِن شرط المزيِّ أن يُتَرجم لرجال الإسناد المعلَّق المصرَّح بأسمائهم؟.

٣ ـ وهل مِن شرطه أن يُتَرجم لغير المصرَّح بأسمائهم؟.

٤ ـ وهل على الذهبي أن يتابِعه في شرطه الأول؟.

٥ ـ وسواءٌ في أيِّ كتاب من الكتب الستة ورد هذا التعليق؟.

٦ ـ وهل على المزي أن يترجم لمن رُوي عنهم قولٌ أو فعل ـ بإسناد أو غير إسناد ـ من طبقة التابعين فمن بعدهم؟.

٧ ـ وإذا رُوي عنهم شيء بغير إسناد: فهل عليه أن يَكْشف عن سنده ثم يُتَرجم لرجاله؟.

٨ ـ وهناك رجالٌ يذكرون في الإسناد أو المتن ذكرًا ليس لهم رواية، ولا عنهم رواية، فهل عليه أن يترجم لهم؟.

١ ـ **أما جواب السؤال الأول** : فسيأتي تفصيله ص١١٣، وخلاصته هنا: أن المزي ادعى ذلك في مقدمة كتابه ١ : ١٥١، وصنيع الذهبي في كتبه يدل على موافقته له، لكن ستأتي نصوص العلماء الآخرين على خلاف ذلك.

٢ ـ **وأما الجواب عن السؤال الثاني** : فإنه لا يخفى على الناظر في «صحيح» البخاري، و«سنن» أبي داود، و«سنن» الترمذي أن فيها أحاديثَ معلَّقة، وهي في البخاري أكثرُ من غيره، أوصلَ الحافظُ عددَها إلى ١٣٤١ حديثٍ، وأغلبُها موصولٌ في الصحيح نفسِه، ولم يبق إلا ١٥٩ حديث أو ١٦٠ حديث ـ على اختلاف كلام الحافظ ـ غيرَ موصولة فيه. انظر «مقدمة الفتح» ص ٤٧٧ س ٦، ٤٦٩ س ٢١.

كما لا يخفى على الناظر في «تهذيب الكمال» أن المزي ترجم لرجالِ

معلَّقاتِ البخاري، وأفرد لهم رمزًا خاصًا بهم: خت، وكأن وُجْهَةَ نظره في ذلك أنهم مذكورون بين دفتي «الجامع الصحيح» للبخاري، لكن لما كان شرطُ البخاري فيهم دون شرطه فيمن يُسنِدُ لهم مَازَهم برمز خاص.

ومثلُ هذا يقال فيمن روى لهم مسلم في مقدمة «صحيحه»، فهم دون شرطه في صلب «الصحيح»، كما بيَّنتُه في دراسة «تقريب التهذيب» ص ٨١، وقد خصَّهم المِزي برمز: مق، كما هو معلوم. فخلاصة جواب السؤال الثاني: نعم. ولوضوحه لا حاجة إلى الدليل عليه بذكر أمثلة، ومن فات المزيَّ ذكرُه فسببه الذهول، ذلك أن اتخاذ رمز خاص دليلٌ على تقصُّده لذلك.

ويبقى النظر في تراجم من علّق لهم أصحاب الكتب الأخرى، فإن عدم اعتماد المزي رمزاً لهم يدل على عدم تقصّده لذلك، والله أعلم.

٣ ـ **أما جواب السؤال الثالث** ـ وهو: هل من شرط المزي أن يترجم لغير المصرَّح بأسمائهم ـ، فأُوَضِّح السؤالَ أولاً بالمثال ثم أذكُر الجواب، وأنقُله مما قلتُه في دراسة «التقريب» ص ٣٩.

**المثال**: هو قول البخاري رحمه الله تعالى ـ أولَ كتاب الإيمان من «صحيحه»: «وكتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن عدي: إن للإيمان فرائض وشرائعَ... وقال معاذ: اجلسْ بنا نؤمِنْ ساعةً، وقال ابن مسعود: اليقينُ: الإيمانُ كلُّه».

ولا ريب أن بين البخاري وعمر بن عبد العزيز ومعاذ بن جبل وعبد الله بن مسعود وسائط ورجالاً، فهل على المزي ـ ومن بعده ـ أن يترجم لهؤلاء الرجال، فإن كانت لهم تراجم ـ بسبب وجود رواية لهم في مناسبة أخرى ـ فهل عليه أن يرمز لهم «خت»، علامة تعليق البخاري لهم إلى جانب رمز خ؟ حتى لو كان لهم رواية في «الصحيح» نفسه، فهل يرمز لهم بالرمزين معاً: خ، خت؟.

**وجوابُ ذلك**: أن المزي ترجم لبعضهم ولم يستوعبْ، فكأنه لم يلتزمْ. فترجم لعبد الرحمن بنِ فَرُّوخَ العَدَوي مولى عمر، وأسند إليه من طريقه أنه

قال: «اشترى نافع بن عبد الحارث من صفوان بن أمية دارًا...» ثم قال المزي: «قال البخاري في «الصحيح»: واشترى نافع بن عبد الحارث، فذكره».

يريد المزي: أن البخاري علَّق هذا الأثر، وهو من رواية عبد الرحمن بن فروخ، فلذا ترجم له، والأثر في كتاب الخصومات، باب الربط والحبْس في الحَرَم ٥: ٧٥. وينظر تمام كلامي هناك، ففيه أن المزي لم يلتزمْ، وتَبِعه ابن حجر أولاً، ثم بدا له التزامُه، فمن لم يسمَّ ليس من شرط المزي، وأما من سُمي: فهم من شرطه، وهم أصحاب السؤال الثاني.

٤ ـ **والسؤال الرابع**: هل على الذهبي أن يتابع المزي في شرطه الأول فيترجم لكل من علَّق له البخاري وصرَّح باسمه؟

**وجوابه**: أني لا أستطيعُ الجزم بنفيٍ أو إثبات، لأن المصنف لم يَطَّرِد فيه، سلبًا أو إيجابًا، ذلك أن المزي أفردَ لهم رمزًا خاصًا بهم: **خت**، وقد أهمل المصنفُ هذا الرمز في مقدمة الكتاب، وهذا إيذانٌ منه بعدم استعماله إياه، سواءٌ في من ليس له رواية إلا في هذه المعلَّقات، فحقُّه إفراده برمز: **خت**، أم كان مشتركًا مع رموز أخرى.

وإذْ بالمصنف يستعملُه أولَ مرة في ترجمة إسحاق بن يحيى العَوْصي (٣٢٩) مفردًا دون رمز آخر معه!، ثم في ترجمة القاضي الشهير إياس بن معاوية المزني (٥٠٢) ورمز له: **خت** مق[١]!! وكلاهما ليس على شرطه، أَهْمَلَهما في مقدمة كتابه.

وتزيدُ الغرابةُ إذا علمنا أن ترجمة إياس جاءت في صلب الكتاب لا على حاشية الصفحة، كما هو الحالُ في تراجمَ سَبَقَتْه، وتراجمَ كثيرةٍ لحقتْه! وترجمةُ إسحاق العَوْصي المشارُ إليها جاءت على الحاشية.

---

(١) ومن الخطأ الفاحش ما جاء في الطبعة المصرية السابقة ـ واللبنانية المسروقة منها ـ خ ت م ق!!.

وقد أهمل المصنف رمز «خت» من تراجمَ عديدة سبقت الترجمتين المذكورتين، وتراجمَ كثيرة لحقتْهما، ومن التراجمِ السابقةِ عليهما التي أهمل من بين رموزها رمز «خت»: ترجمةُ أبانَ بنِ صالح القرشي، وأشعثَ بن عبد الله ابن جابر الحُدَّانيِّ، وأشعثَ بنِ عبد الملك الحُمْراني، فاقتصر على رمز السنن الأربعة.

كما أهمل الرمز المذكور من تراجمَ كثيرة لاحقةٍ ـ كما قلت ـ ومنها، بل أولُ ترجمة جاءت هي ترجمة بِشر بن ثابت البصري، اقتصر الذهبي على رمز: **ق**، وعند المزي: **خت ق**. وهكذا وهكذا.

**وخلاصة الجواب**: أن الذهبي لم يطَّرد في استعماله رمز **خت**، بل أحيانًا وأحيانًا، فما وراء ذلك؟ الله أعلم.

٥ ـ **وجواب السؤال الخامس**: تقدم أن غيرَ البخاري قد يعلِّق أحاديث في كتابه، وسَميت منهم: أبا داود والترمذي، فهل من الحقِّ على المزيِّ أن يترجم لهؤلاء على النحو الذي تقدم في الكلام على معلَّقات البخاري: المسمَّيْن وغيرِ المسمَّيْن؟.

**والجواب**: أن من لم يسمَّ: فليس على شرطه، كما هو الحال فيمن لم يسمَّ في معلقات البخاري، أما مَن سُمِّي، فهم على شرطه، وحقُّه أنْ يلتزمَ ترجمتَهم في كتابه، لكنه أهمل عددًا منهم، استدرك الحافظُ ابن حجر عددًا منهم، واستدركتُ مَنْ تنبَّهت لأمره.

والدليلُ على أن هؤلاء من شرط المزي أمران:

**أولهما**: أنه ترجم لإبراهيم بن أدهم الزاهدِ المشهورِ رحمه الله تعالى، وصرَّح بأن الترمذي روى له تعليقًا، وتابعه على الترجمة له: الذهبي وابن حجر، مع أنك تجده قد فاته ـ أو أهمل ـ رمز «**ت**» لمحمد بن ذكوان، فرمز له: **تمييز**.

وأغفل ترجمة عمرو بن ثابت بن هُرْمُز، وعَمِيرة بن أبي ناجية، وقد علَّق

لهما أبو داود، فاستدركهما عليه ابن حجر في «تهذيبه» ٨: ١٠، ١٥٣.

**ثانيهما**: قول ابن حجر في «تهذيبه» بعد أن ترجم لعمرو بن ثابت بن هُرْمُز: «من عادة المؤلف ـ أي المزي ـ أن من علَّق له أبو داود رَقَم له رَقْمه، وهذا منه، فأغفله» ونحوه في ترجمة عَمِيرة بن أبي ناجية.

وقال الحافظ أيضًا في ترجمة محمد بن ذكوان ٩: ١٥٧ الذي رمز له المزي: **تمييز**: «كان ينبغي للمزي أن يرقُم له رَقْم الترمذي، فقد اعتمد ذلك في أسماءِ جماعةٍ لم يخرج لهم أبو داود والترمذي وغيرُهما إلا تعليقًا، ورقم لهم علامتهم مع ذلك».

فالحافظ ابن حجر يَفْهم من صنيع المزي في كتابه التزامَه هذا ويُلْزِمه به، لذلك استدرك عليه من هذا القبيل في عدة مواضع.

أما الذهبيُّ فقد أغفل ذلك فلم يستدركْ عليه شيئًا منه. انظر التعليق على الأرقام المذكورة: عند ١٧٩٣، ٢١٤٧، ٢٤٠٠، ٢٤٣٠، ٣١٣٥، عند ٣٨٣٧، عند ٤١٣١، ٤٢٩٤، عند ٤٩٨٤، عند ٥٤٥٠، ٦٥١٠.

**٦ ـ والمقصودُ بالتساؤل السادس: يتضح بالمثال.**

روى البخاري ٣: ٥٨١ (١٧٥٠)، ومسلم ٩: ٤٣ من طريق الأعمش أنه قال: «سمعت الحجاج بن يوسف يقول وهو يخطبُ على المنبر: ألِّفوا القرآن كما ألَّفه جبريل: السورةُ التي يذكر فيها البقرة، والسورةُ التي يذكر فيها النساء، والسورة التي يذكر فيها آل عمران».

فالحجاجُ ـ الظالمُ المشهورُ ـ ليست له رواية في الصحيحين، لكنْ فيهما رواية عنه، روى عنه الأعمش أنه كان يقول كذا وكذا، فهل من شرط المزي أن يترجم له؟.

الواقع أن المزيَّ لم يترجم للحجاج، بل لم يَذكُرْ في ترجمة الأعمش أنه يروي عن الحجاج، وتبعه المصنف في «تذهيبه»، أما في «الكاشف» فترجم له (٩٤٦) ورمز له خ، وأشار إلى حديثه الذي ذكرتُه، ولكنْ لا أدري لمَ أغفلَ رمز

م، والأمر هو هو؟!.

وقد ترجم له الحافظ في كتابيه: «التهذيب» و«التقريب» ورمز له: **تمييز**، وقال: «لم يَقْصِد الشيخان وغيرهما الروايةَ عنه، ووقع ذكرُه وكلامُه في الصحيحين وغيرهما، وليس بأهلٍ أنْ يروى عنه»، ومقتضى هذا منه أن من له ذِكْر في كتاب فلا ينبغي أن يرمز له رمزه، وكذلك صنيعه في ترجمة هشام بن حكيم رضي الله عنه.

وصنيعُ الذهبي أقربُ إلى الصواب، فالأَوْلى استدراكُه مع الرمز، ذلك أن البخاري روى ٣: ٥٩ (١١٨٤) من طريق مَرْثَد بن عبد الله اليَزَنيِّ قال: «أتيتُ عقبةَ بن عامرٍ الجُهَنيَّ فقلت: أَلاَ أُعَجِّبُكَ من أبي تميمٍ: يركع ركعتين قبل صلاة المغرب..»، فعلق الحافظ على قوله: «من أبي تميم»، فقال ٣: ٦٠: «هو عبد الله بن مالك الجَيْشاني.. لم يذكُر المزيُّ في «التهذيب» أن البخاري خرَّج له، وهو على شرطه، فَيَرِدُ عليه بهذا الحديث». وأكَّد ذلك بقوله في «التقريب» (٣٥٦٤): «أغفل المزي رقم خ»، وأنت ترى أنه ذُكِرَ له فعلٌ ذِكْرًا لا روايةً، ولا يقال: خرَّج له البخاري، في حين أن ذِكْر الحجاج إلى الرواية أقرب، ومع ذلك ترى الحافظَ استنكَر للحجاج رمز «خ»، وألزم المزيَّ بترجمة أبي تميم؟!.

ونحوُ هذا المثال: مثالٌ آخر: روى أبو داود في «سننه»: كتاب الأيمان والنذور ـ باب كم الصاع في الكفارة (٣٢٧٥) عن محمد بن محمد بن خلاَّد، عن مُسَدَّد، عن أمية بن خالد قال: «لما وَلِيَ خالدٌ القَسْريُّ أضعفَ الصاعَ، فصار الصاع ستة عشر رِطْلاً».

فهذه حكايةُ فعلٍ لخالد القَسْري ـ كما هو حالُ أبي تميم ـ ومع ذلك ترجم له المزي والذهبي وابن حجر!. وهذا هو موقفُ المزي ومتابعيه، وفيه من الاضطراب ما لا يخفى.

هذه أمثلة على من له ذِكْرٌ مسنَدٌ من التابعين.

ومن الأمثلة على من له ذكر غيرُ مسنَد: محمد بن عبد الرحمن بن أبي

ليلى، وسوَّار بن عبد الله العَنْبري، علَّق لهما البخاري في «صحيحه» ١٣ : ١٤٠ ـ الباب الخامس عشر من كتاب الأحكام ـ ولم يرمز لهما «خت»، وعدم الرمز لهما بمثابة عدم الترجمة، إذْ لو لم تكن لهما رواية في كتاب آخر لما ترجم لهما.

وقد عتَب الحافظ في «الفتح» ١٣ : ١٤٣ على المزي إذْ أهمل هذا الرمز لهما، ثم وقع هو في ذلك. انظر دراسة «تقريب التهذيب» ص ٣٨.

٧ ـ **أما ترجمة رجال أسانيد هذه الأخبار** : فأعتقد أن المزي ترجم لهم، وتُوبع، من ذلك: محمد بن محمد بن خلاد المذكور عند أبي داود في الخبر المتقدم، فإن المزي ترجمه، وتبعوه على ذلك، وليس له رواية في مكان آخر من «سنن» أبي داود. لكن الأمر يحتاج إلى تتبُّعٍ واستقراءٍ لنرى هل اطَّرد صنيعُه وصنيعُهم في ذلك أوْ لا؟.

أما رجالُ أسانيدِ هذه الأخبار الذين لم يُسَمَّوا: فحالُهم وجوابُهم يندرج تحت الجواب عن السؤال الثاني.

٨ ـ **وأخيرًا** : إن هناك رجالاً كثيرين لهم ذكر جانبيٌّ محضٌ في بعض الأسانيد والمتون، لا يمتُّ إلى رواية أبدًا.

وذلك مِثْلُ هُنَيٍّ مولى عمر رضي الله عنه الذي قال له عمر: «يا هُنَيُّ اضْمُمْ جناحَك عن المسلمين، واتّقِ دعوة المسلمين...» رواه البخاري ٦: ١٧٥ (٣٠٥٩).

ومثل يزيدَ بنِ معاوية النخعيِّ المذكورِ في آخر حديثٍ في كتاب الدعوات في البخاري ٩: ٢٢٨ (٦٤١١)، قال شقيقٌ: «كنا ننتظرُ عبد الله ـ بنَ مسعود ـ إذْ جاء يزيد بن معاوية، قلت: ألا تجلسُ؟ قال: لا، ولكنْ أدخُل فأُخرجُ إليكم صاحبكم وإلا جئت أنا فجلست، فخرج عبد الله وهو آخذٌ بيده فقام علينا فقال...»، ولا ذكر ليزيد بعد ذلك أبدًا.

ومن ذلك: نوفٌ البِكاليُّ الذي حاور ابنَ عباس في موسى والخَضِر عليهما

الصلاة والسلام، ورِفاعةُ القَرَظيُّ صاحبُ حديث العُسَيلة، وشريكُ بن سَحْماء وهلال بن أمية، وصفوانُ بن المُعَطَّل، وأمُّ مِسْطَح، وكثير سواهم.

وهؤلاء وأمثالهم هم الذين ألَّف الحافظ ابن حجر لجمعهم كتابه «الإعلام بمن ذُكر في البخاري من الأعلام»، ذكره القسطلاني في مقدمة شرحه «إرشاد الساري» ١ : ٤٤.

ولا أحبُّ تشويش القارئ بأنْ أقول: فلان ترجموه، وفلان لم يترجموه، وفلان ترجمه المزي ولم يتابَع، وفلان أهمله المزي وترجمه فلان، وهكذا.

لكني أقتصر على أمثلة يسيرة محيِّرة.

١ ـ نوفٌ البِكاليُّ: رمز له المزي وابن حجر: خ م، وهو مذكور ذِكْرًا ـ لا روايةً ـ في الصحيحين في قصة موسى والخضر عليهما الصلاة والسلام، ولم يترجمه الذهبي في «الكاشف».

٢ ـ وكذلك فعلوا في هُنَي. ترجماه، وحذفه الذهبي.

٣ ـ وترجما: ليزيد بن أبي كبشة، وحديثه في البخاري ٦ : ١٣٦ (٢٩٩٦) وهو مذكور ذكرًا.

٤ ـ ويزيد بن معاوية النخعي الذي تقدم حديثه، ورمزا لهما: خ، وكذلك فعل الذهبي رمز لهما: خ، فلماذا؟!

٥ ـ ولزيد بن حارثة رضي الله عنه ذِكرٌ وقولٌ في «صحيح» مسلم ٩ : ٢٣٧ لا رواية، فما رَمَز المزي رَمْز مسلم، ولا الذهبي ولا ابن حجر.

٦ ـ ومثلُه هشام بن حكيم رضي الله عنه المذكور في حديث الصحيحين لمّا سمعه عمر رضي الله عنه يقرأ سورة الفرقان، فأخذه بتلابيبه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وما رمز له رمز الصحيحين، بل رمزوا له: م د س.

فتناقض المزي وابن حجر مع صنيعهما في ترجمة نوفٍ وهُنَي، واليزيدَيْنِ. في أمثلة أخرى، لا تفيد إلا الاضطراب.

وأرى أنه لا بدَّ لإحكام هذا الأمر من استخدام الحاسب الآلي بعد وضع منهج دقيق من قِبَل طائفة متخصِّصة، ثم إحصاء النتائج عن طريقه، وحينئذ يتم اطراد المنهج، وتصح النتائج. والله ولي التوفيق.

* * *

ب ـ **أما الفقرة الثانية**: وهي منهج الذهبي في الترجمة: فالحديثُ عنها يكون في دراسة مقوِّمات الترجمة الواحدة عنده.

إن مقوِّماتِ كلِّ ترجمة عند الذهبي في «الكاشف» سبعة، أسردُها بالتسلسل المذكور في الكتاب، وهي:

١ ـ اسمُ المترجم ونَسَبه ونِسْبته.

٢ ـ أسماءُ بعض شيوخه.

٣ ـ أسماءُ بعض الرواة عنه.

٤ ـ بعضُ معلوماتٍ عامة عنه.

٥ ـ جرحُه وتعديلُه.

٦ ـ تاريخ وفاته.

٧ ـ رموزُ مخرجي حديثه، وهذا آخر المقوِّمات حسب المطبوع، مع أن الذهبي يكتب الرموز فوق اسم المترجم أولاً.

وأربعةٌ منها أساسية لا بدَّ منها، هي الثلاثة الأولى منها، والأخيرة السابعة. كما يتبين بجلاء للناظر في الكتاب، وهذا هو تفصيل الحديث عنها.

١ ـ لا بدَّ من ذكر اسم المترجم أولاً، مع ذكر نَسَبه: فلان بن فلان...، ونسْبته: إلى قبيلة أو بطن، أو بلد أو مهنة، وقد تجتمع هذه وقد تفترق. والأمثلة واضحة.

٢ ـ ثم يُسمِّي بعض شيوخه إلا إذا كان المترجَم صحابيًا.

وليس له فيمن يسميه من الشيوخ اصطلاح، فلا يُشترط أن يكون مَنْ يُذكَر من شيوخِه من رجال الكتب الستة، ولا أن يكونوا من كبار شيوخه، ولا أن يكونوا ثقاتٍ، ولا أن يذكر أكبرَ شيخ له، أو آخر شيخ، ولا يلتزم ما التزمه شيخه المزي: الترتيبَ الهجائي[١].

٣ ـ ثم يَذكُر بعضَ الرواة عنه. وليس له اصطلاح فيهم أيضًا.

٤ ـ وقد يأتي ببعض أخباره، مِن مناقبَ ومآثر علمية أو عملية، مما يُلْقي ضوءًا على حال الرجل. والذهبيُّ ذَوَّاقةٌ في التراجم واختيارِ أخبار الرجال، وانتقاءِ الألفاظِ ذاتِ الدلالة الدقيقة على المراد، وهو محبّ وَلوع بأخبار العلماء والعُبَّاد.

ويجد القارئ في هذا الكتاب اللطيف الحجم من الأخبار النادرة الهامة ما لا يجده في غيره من المطوَّلات، ومن ذلك:

ـ نقلُه عن ابن الكلبي في ترجمة حسان بن ثابت رضي الله عنه: «كان لَسِنًا شجاعًا فأصابتْه علَّة فجبُن»، وهي عند المزي، وفاتَت ابن حجر في كتابيه: «التهذيب» و«التقريب». وهي فائدة تصحح الفكر والنظرة نحو هذا الصحابي الجليل. وانظر «الروض الأُنُف» للسُّهَيلي ٣: ٢٨١. واللَّسِن: الفصيح.

ـ وقال في ترجمة إبراهيم بن سعيد الجوهري أحد شيوخ مسلم: «قال ابن خاقان: سألته عن حديث لأبي بكر فقال لجاريته: أَخْرجي لي الجزء الثالث والعشرين من مسند أبي بكر!، فقلت له: أبو بكر لا يصحُّ له خمسون حديثًا، فمن أين هذا؟! فقال: كلُّ حديثٍ لا يكون عندي من مئة وجهٍ فأنا فيه يتيم!».

ـ وقال في ترجمة زهير بن محمد بن قُمَيْر المروزي: «قال البغويُّ: ما رأيتُ بعد أحمد أفضل منه، حدثني ابنُه محمد أنه كان يختم في رمضان تسعين ختمة».

---

(١) أما الحافظ ابن حجر فتنبَّه لبعض هذا في «تهذيبه». انظر مقدمته ١ : ٤.

وقد يشير إلى ذلك إشاراتٍ دقيقة، كقوله في ترجمة منصور بن زاذان: «سريع القراءة جدًا»، يريد: قراءة القرآن الكريم، وانظر التعليق عليه.

٥ ـ وكثيرًا ما يذكرُ بعض ما قيل في الرجل من جرح وتعديل، فيكون ناقلاً عن غيره، وقد يقتصرعلى تعديله ـ وفيه جرح ـ دلالةً على اختياره تعديلَ الرجل، أو العكس، وقد يُولِّد هو قولاً من أقوالهم ويصفُ به الراوي. وقد يشير إلى الاختلاف فيه فقط دون ترجيح، كقوله: مختلَف فيه، وقد يسكت عن ذلك، وهو كثير، وليس له اصطلاح في سكوته كأنْ لا يسكت إلا عن ثقة، أو ضعيف.

والأمثلةُ على هذه الاحتمالات كثيرة واضحة في الكتاب بذاته، أو بالمقارنة مع الحواشي، إلا احتمالاً واحدًا، هو حالُ اجتهادِه في الرجل وإعطائِه حكمًا فيه من عنده معتمِدًا مجموعة أقوالهم فيه، فهذا نادر في الكتاب.

من ذلك: قوله في أحمد بن علي إمامِ سَلَمْيَة: «جيد الحديث»، وإنما قال فيه أبو حاتم: «أُرى أحاديثه مستقيمة». و«جيد الحديث» من ألفاظ المرتبة الأخيرة من مراتب التعديل عند المصنف. انظر مقدمة «ميزانه» ص ٤، فجزمُ الحافظِ في «التقريب» (٨٢) بأنه «صدوق»: فيه رَفْعٌ لمرتبته أكثر مما تفيده عبارة المتقدمين عليه. والله أعلم.

٦ ـ وكثيرًا ما يؤرِّخ وفاة الرجل جزمًا، وقد يحكي الخلاف، وكثيرًا ما لا يؤرخها، ويكون المزي ـ أو غيره قبله ـ قد أرَّخها، ولمعرفةِ تاريخِ الولادة والوفاة أهميةٌ بالغةٌ عند المحدثين، لما ينبني عليها من حكم على الرواية بالاتصال أو الانقطاع.

لذلك آخَذَ البرهانُ الحلبيُّ سبطُ ابن العجمي المصنفَ الذهبيَّ رحمهما الله تعالى على عدم اهتمامه بهذا الجانب في «الكاشف»، فقال في مقدمة كتابه «نهاية السول» ١ : ٦٨: «وكتاب «الكاشف» مختصره ـ أي مختصر «تذهيب التهذيب» ـ وكثيرًا ما لا يَذكُر فيه تعديلاً ولا تجريحًا، ولا وفاةَ بعض الشيوخ

رمزًا ولا تصريحًا».

٧ ـ أما رموز الكتب التي فيها حديث المترجَم: فهذا من المقوِّمات الأساسية للترجمة في هذا الكتاب، كالثلاثة الأُوَل، وسيأتي الحديث عنها إن شاء الله تعالى صفحة ٢١١.

وبعد: فهذا عرضٌ مجملٌ لمنهج الإمام الذهبي في كتابه «الكاشف»: منهجه العام فيمن عليه أن يترجمه، ومنهجه الخاص في كل ترجمة.

واستيفاءً لدراسة المنهج أقول:

لقد كان على التزام المصنف رحمه الله لمنهجه الذي اختطَّه بعضُ الملاحظات، سواء في منهجه العام، أو الخاص.

وأُقدِّم القول: إن الذهبيَّ متابع لشيخه المزي رحمهما الله تعالى في كتابه هذا متابعةً كبيرة قلَّما يخرجُ عنه، ولم تظهر فيه شخصيَّتهُ الاستقلالية الناقدة، كما هي ظاهرة في «الميزان» و«سِيَر أعلام النبلاء» مثلاً.

وتقدمتْ كلماتٌ حول منهجه العام، وأزيد هنا فأقول:

١ ـ ترجم المزيُّ لبعض مَن علَّق له أبو داود والترمذي، وفاته عددٌ غيرُ قليل، ولم يستدرك المصنف أحدًا منهم، ليسُدَّ ثغرةً بقيت في عمل شيخه، بل ذكر من ذكره المزي، وترك من تركه المزي! سواءٌ أكانت ترجمتُه تحتاج إلى إضافةِ رمزِ مَنْ علَّق له، أم أن الرجل يحتاج إلى ترجمة كاملة، أي: إن المزي أهمل الرمز فقط، أو أهمل الترجمة مطلقًا.

ومن أمثلةِ الحالِ الأولى: سَمُرَة بن سَهْم، رمزُه عند المزي والذهبي: س ق، وعلَّق له الترمذي، فأضاف رمزه ابن حجر.

وكذلك: داود بن جميل، علَّق له الترمذي، ولم يرمزوا له جميعُهم، فاستدركتُ رمزه.

ومن أمثلةِ الحالِ الثانية: المُسَوَّر بن عبد الملك اليَرْبوعي، لم يترجمه المزي ولا الذهبي، فاستدركها ابن حجر، لكون أبي داود علَّق له.

ومنهم: عقبة بن سويد الجهني، علَّق له أبو داود حديثًا عن أبيه سويد، ولم يترجموا للأب ولا لابنه جميعًا، فاستدركتُ ترجمتهما.

٢ ـ ترجم المزي لبعض مَن له ذِكْرٌ في الكتب الستة ـ لا روايةٌ ـ فحذف الذهبي بعضًا منهم، وأبقى بعضًا آخر.

مثل: هُنَي مولى عمر بن الخطاب، ونوف البكالي، وعبد الرحمن بن أيمن، ترجم لهم المزي، وتبعه المصنف في الأوَّلَيْن، وترك الثالث، وحكمهم سواء.

وترجم المزيُّ لأبي عمرو الشيباني، لأن مسلمًا روى له تفسير غريب «أخْنَع الأسماء» وتبعه المصنفُ، وفات المزيَّ أن يترجم لأبي حاتم السجستاني وله تفسير غريب أسنان الإبل عند أبي داود، فلم يستدركه المصنف.

وتقدم أن المزي لم يترجم للحجاج الثقفي، فاستدرك المصنف ترجمته ورمز له خ فقط، مع أن كلمته التي في «صحيح» البخاري هي في «صحيح» مسلم أيضًا، فلم يطرد في استدراكه!.

أما ما يُقال في منهجه الخاص: فأمورٌ يسيرة، منها:

١ ـ أنه لم يَسِرْ على وتيرة واحدة في سياق نسب المترجم، فهو في الأكثر الأغلب يذكُر اسم الرجل، واسم أبيه... ملتزمًا الترتيب الهجائي الدقيق، مما ييسر المراجعة على الباحث، وصاحبُ الفضلِ هو صاحبُ السَّبق: الحافظ المزي.

لكنه تارةً لا يُسَمي أباه، وتقع الترجمة وَسْط أسماءِ المذكورين بآبائهم، فلا يقع على بُغْيته إلا من عَرَف نَسَب الرجل.

تَرجَم لبُكَير بن الأَخْنَس، ثم لابن أبي السميط، ثم ابن شهاب، ثم ابن عامر البَجَلي، ثم ابن عبد الله بن الأشج، ثم بكير الضَّخْم، ثم بكير بن عطاء.

فالضخم صفةٌ لبكير، ووقعت ترجمته بين: ابن عبد الله، وابن عطاء، فهو ابن من؟ فعلى القارئ أن يقدر ذلك من سياق الترتيب، وهو بكير بن عبد الله،

أو ابن أبي عبد الله.

٢ ـ وقلت فيما سبق: إنه لم يلتزم في ذكر شيوخ المترجَم أيَّ معنى ومَلْحظ، ولو أنه التزم أن يكونوا من رجال الكتب الستة الثقات: لكان الغايةَ في الجودة! فإنْ لم يتيسر اشتراط الثقة ـ وهذا في عدد قليل من المترجَمين ـ أشار إلى ذلك برمز يصطلح عليه، كما اصطلح غالباً أن يرمز لمن انفرد ابن حبان بتوثيقه يقول فيه «وثق»: أن يضع فوق اسمه: **حب**.

وثمة ملاحظات حول أحكامه على الرواة، وأخرى على رموزه، لا أحب التعجُّل بذكرها، إذْ محلُّها الأليقُ بها عند دراستهما في الفِقْرتين الرابعة والخامسة إن شاء الله تعالى.

ولكني أستطيع القول: إن التزام الحافظ ابن حجر لمقوِّمات الترجمة في «التقريب» أوفى وأَقْومُ من المصنف في «الكاشف»، وإن كانت أوهام ابن حجر في رموز المترجَم أكْثَرَ من الذهبي، رحمهما الله تعالى.

* * * * *

# ٣ ـ أَلفَاظ الجَرح وَالتَّعْديل في «الكَاشِف»

يقتضي الحديثُ المستوعِبُ لهذا العنوان أن أفصِّل القول في:

ـ ألفاظهما، ودقَّة نقلِ المصنِّف لها، وتمييزِ ما كان من قِبَل الذهبي، عما كان من قِبَل غيره.

ـ وفي شرح مدلولاتها، وترتيبها قوةً وضعفًا، وبيان ما فيه اصطلاحٌ خاص بقائله، وما ليس كذلك، وقد يكون للذهبيِّ اصطلاحٌ ببعض الألفاظ. وقد يقتضي استيفاءُ القولِ بيانَ من هو صاحب هذا الاصطلاح من المتقدمين الذي تأثَّر به الذهبي فاقتبس قوله... وما إلى ذلك من متممات.

وقد بدأتُ بالكتابة على هذا النحو، لكني رأيتُ نفسي كأنني أجمعُ ألفاظَ الجرح والتعديل كلَّها، وأصنِّفُها، وأفسِّرها، وأُؤَرِّخ لها، وأَضَمُّ إلى ذلك ما عند الذهبي!.

فلذلك عدلتُ عن هذا إلى وقت آخر بعون الله وتوفيقه، واقتصرتُ على بعض ألفاظ أقدِّرُ أن لها حاجةً خاصة، أذكرُ تحتها كلماتٍ أنبِّه بها إلى جوانبَ خاصةٍ لا أَقصدُ منها الدراسة للَفظة الجرح والتعديل، وأضعُ بجانب الكلمات النادرِ استعمالُها رقم الترجمة التي ورد فيها هذا اللفظ، أما الكلمات التي يكثرُ استعمالها ـ مثل: ثقة، صدوق... ـ فلا أضع لها رقمًا.

**١ ـ ثقة**. الثقة: هو العدل الضابط.

**وبماذا تُعرف العدالة؟ وبماذا يعرف الضبط؟**

وقبل الجواب أقول في توضيح هذين التساؤلين: إن المراد بمعرفتهما ما هو

أعمّ من ذلك، إن المراد: بماذا تُعرف العدالة وعدمها، وبماذا يُعرف الضبط وعدمه، فكما أن العدالة تعرف بالشهرة وبالنص عليها، فكذلك قوادحها ـ كالكذب ـ تعرف بالشهرة، كشهرة بعض الرواة بالكذب، وهكذا يقال في معرفة ضبط الراوي من عدمه، بالسَّبْر والاختبار له، ثم إصدار الحكم عليه بما يليق بحاله.

**آ ـ بماذا تُعرف العدالة؟**

ذكر الإمام ابن الصلاح رحمه الله أول النوع الثالث والعشرين من «مقدمته» مسلكين لمعرفة العدالة ـ أو الثقة ـ وهما المسلكان المتفقُ عليهما: **الشهرةُ بها**، كحال الأئمة المعروفين. **وتنصيص معدِّلين على عدالته.**

وزاد الأصوليون: الحكمَ بمقتضى حديث الراوي، والعملَ به كذلك[1]، والروايةَ عنه مِن قِبَل مَن لا يروي إلا عن ثقة. وفي ثلاثتها نظرٌ واختلافٌ.

وأنبِّه إلى أمرين يتعلَّقان بالتنصيص على العدالة:

**أولهما**: هل يُشْتَرط أن يكون النصُّ من إمامٍ من أئمة الجرح والتعديل؟.

**ثانيهما**: هل يُشترط فيه أن يكون نصًّا صريحًا مثل: فلان ثقة، أو: يُقْبَل التوثيق الضمني، وذلك بتصحيح حديثه مثلاً؟

**والجواب عن الأمر الأول**: أنه لا يشترط لقبول التعديل أن يكون من إمام، لكن لا بدَّ من أهلية هذا المعدِّل، وعبارة ابن الصلاح عامة: «تنصيص معدِّلين على عدالته». وهذا لا خلاف فيه.

لكنْ ذكر بعضهم صورةَ ما لو عدَّله أحدُ الرواة عنه، فهل يُكْتَفى بذلك؟ كما لو قال رجل: حدثني فلان وكان صدوقًا، أو كان ثقة، ونحوَ ذلك، فما القول؟، ذكر الإمام ابن دقيق العيد في «الاقتراح» ص٣٢٨ آخر الباب السابع:

---

(١) وإليه يميل الخطيب في «الكفاية» ص ٩٢.

في معرفة الثقات من الرواة، من جملة طرق معرفتهم: رواية مَن روى عن شخص فزكّاه في روايته، بأن يقول: حدثنا فلان، وكان ثقة، وتبعه السخاوي في «فتح المغيث» ٤ : ٣٥٤.

ويفتقر هذا القول إلى تنبيهين: أولهما: أهلية هذا الراوي للجرح والتعديل. ثانيهما: هل يشترط أن يكون مع الراوي راو آخر أو رواة، أو يقبل هذا التعديل ولو ممن انفرد بالرواية عنه؟ قال السخاوي رحمه الله في «فتح المغيث» ١ : ٢٩٦ : «صرَّح ابن رُشَيد بأنه لو عدَّله المنفردُ عنه كفى، وصححه شيخنا ـ ابن حجر ـ أيضًا إذا كان متأهِّلاً لذلك، ومن هنا ثبتتْ صحبةُ الصحابيِّ برواية الواحد المصرِّح بصحبته عنه».

**والجوابُ عن الأمر الثاني**: أنهم صرَّحوا بقبول التوثيق الضمني، لكن لا بدّ قبل أن أذكر أقوال العلماء في هذا، من أن أنبّه إلى قيد مهم، هو: أن يستمر الإمام على تصحيح أو تحسين حديث هذا الرجل، أمّا أن يصححَ له أو يحسِّن أحياناً، ويضعف حديثه أحياناً أخرى: فلا، فقد يكون تحسين حديثه أو تصحيحه لاعتبارات خارجية لم يفصح عنها هذا الإمام، والتحسين والتصحيح في هذا المقام سواء، ولا يعتبر اختلافاً.



وهذه نصوصُ ما وقفتُ عليه.

١ ـ روى الترمذيُّ آخر كتاب الطلاق (١٢٠٤) عن فُرَيعة أختِ أبي سعيد الخدري حديثَها في اعتدادها في بيتها وأنه لا يجوزُ لها الاعتداد في بيت أهلها، وقال: حسن صحيح، وضعَّفه ابنُ حزم في «المحلى» ١٠ : ٣٠٢ (آخر ٢٠٠٤) بجهالة حالِ زينبَ بنتِ كعب بن عُجْرة راويةِ الحديثِ عن الفُرَيعة، فتعقبَّه ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» ٥ : ٣٩٤ فقال: «وعندي أنه ليس كما ذهب إليه، بل الحديثُ صحيحٌ، فإن سعد بن إسحاق ثقة، وممن وثَّقه النسائي، وزينب كذلك ثقة، وفي تصحيح الترمذيِّ إياه توثيقُها وتوثيقُ سعد ابن إسحاق، ولا يضرُّ الثقةَ أن لا يرويَ عنه إلا واحد، وقد قال ابن عبد البر:

إنه حديث مشهور. انتهى».

ولما خالف ابنُ القطانِ هذا المنهجَ تعقبَّه الإمامُ ابنُ دقيقِ العيدِ رحمهما الله تعالى:

٢ ـ فقد روى عَمرو بن بُجْدان، عن أبي ذَرٍّ رضي الله عنه حديثَ: «الصعيدُ الطيِّبُ وضوءُ المسلم...»، ولم يَروِ عن عمرو إلا أبو قِلابة، فضعَّف ابنُ القطان الحديثَ به فقال ـ كما في «نصب الراية» ١: ١٤٩ ـ: «هذا حديث ضعيفٌ بلا شك، إذْ لا بدَّ فيه من عمرو بن بُجْدان، وعمرو بن بُجدان لا يُعرف له حال، وإنما روى عنه أبو قلابة». وأصله في «بيان الوهم والإيهام» ٣: ٣٢٧ ـ ٣٢٨.

٣ ـ وعقَّبه الزيلعي رحمه الله بكلام ابن دقيقِ العيدِ ـ وهو في «الإمام» ٣: ١٦٦ ـ قال: «ومن العجبِ كونُ ابنِ القطان لم يكتفِ بتصحيحِ الترمذيِّ في معرفة حال عمرو بن بُجْدان، مع تفرُّده بالحديث ـ وهو قد نَقَل كلامه: هذا حديث حسن صحيح ـ وأيُّ فرقٍ بين أن يقولَ: هو ثقة، أو يصححَ له حديثًا انفرد به! وإنْ كان توقَّف عن ذلك لكونه لم يرو عنه إلا أبو قلابة فليس هذا بمقتضى مذهبه، فإنه لا يلتفتُ إلى كثرة الرواة في نفي جهالة الحال، فكذلك لا يُوجبُ جهالةَ الحال بانفراد راوٍ واحدٍ عنه بعد وجود ما يقتضي تعديلَه، وهو تصحيح الترمذي».

٤ ـ وروى الترمذي في كتاب الجنائز (٩٨٦) من طريق بلال بن يحيى العبسي، عن حذيفة رضي الله عنه، في كراهة النعي، وقال: حديث حسن صحيح، فقال ابن القطان: «صحح الترمذي حديثه، فمعتقده ـ والله أعلم ـ أنه سمع من حذيفة»، نقله مغلطاي في «الإكمال» ٣: ٤١ ـ ٤٢، وابن حجر في «تهذيب التهذيب» ١: ٥٠٥، وهو في «بيان الوهم» ٥: ٢٣٦.

٥ ـ وروى أبو داود (٣٥٣٣)، والترمذي (٢١٣٢) من طريق عمرو بن شعيب، عن طاوس، عن ابن عُمر وابن عباس، مرفوعاً: «لا يحل لرجل أن يُعطي عطية، أو يَهَب هبة فيرجع فيها»، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح،

قال المنذري في «تهذيب سنن أبي داود» (٣٣٩٦): «هذا يدل على أن الترمذي يرى أن عمرو بن شعيب ثقة».

٦ ـ وروى أبو داود (٣٥٥٦)، والترمذي (١٢٦٦) من طريق الحسن البصري، عن سمرة مرفوعاً: «على اليد ما أخذتْ»، وقال الترمذي: حديث حسن، قال المنذري في «تهذيب سنن أبي داود» (٣٤١٧): «هذا يدل على أن الترمذي يصحح سماع الحسن من سمرة، وفيه خلاف تقدم».

٧ ـ وروى أبو داود (٤٣٩١ ـ ٤٣٩٣)، والترمذي (١٤٤٨) وقال: حسن صحيح، من طريق ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر مرفوعاً: «ليس على الخائن قطعٌ»، قال المنذري أيضاً في «تهذيب سنن أبي داود» (٤٢٢٨) بعد ما أشار إلى الخلاف: «وقد صححه الترمذي، وهذا يدل على أنه تحقَّق اتصالَه». وينظر كلام المنذري أيضاً تحت رقم (٣٩٩٦).

٨ ـ وقال المصنف في «الميزان» ٤ (١٠٤٧٨): «أبو عُمَير بن أنس بن مالك... تفرَّد عنه أبو بِشْر، قال ابن القطان ـ ٥: ٤٤ ـ ٤٥ ـ: لم تثبتْ عدالته، وصحح حديثَه ابنُ المنذر وابنُ حزم وغيرهما، فذلك توثيق له. فالله أعلم».

٩ ـ وقال أيضًا ١ (٢١٢٥): «حفص بن عبد الله الليثي، ما علمتُ روى عنه سوى أبي التيَّاح، ففيه جهالة، لكنْ صحح الترمذيُّ حديثَه». وفحواه في «الكاشف» (١١٤٩).

١٠ ـ وقال الحافظ ابن حجر في «تعجيل المنفعة» (٥٦٤) في ترجمة عبد الله بن عبيد الدِّيلي: «أخرج حديثَه الترمذيُّ والنسائي، وقال الترمذي حسن غريب، وهذا يقتضي أنه عنده صدوق معروف».

١١ ـ وقال الحافظ أيضاً عن أبي طيبة عبد الله بن مسلم الراوي عن بريدة ابن الحصيب مرفوعاً: «اتَّخذْه من وَرِق ولا تُتمَّه مثقالاً»: «تصحيح ابن حبان لحديثه دالّ على قبوله، فأقلُّ أحواله أن يكون من درجة الحسن»، كما نقله عنه السخاوي في «الجواهر والدرر» ٢: ٩٢٧.

١٢ ـ وقال الحافظ في «النكت على ابن الصلاح» ٢: ٧٧٤ وهو يتحدث عن عمرو بن حريث راوي حديث سُتْرة المصلي، الذي ذكره ابن الصلاح مثالاً للحديث المضطرب: «ولهذا صحح الحديث أبو حاتم ابن حبان والحاكم وغيرهما، وذلك مقتضٍ لثبوت عدالته عند من صححه». قلت: الحديث رواه من أصحاب الصحاح: ابن خزيمة (٨١١، ٨١٢)، وابن حبان (٢٣٦١) ولم أره في كتاب الحاكم.

١٣ ـ وقال ابن ناصر الدين الدمشقي في «حلّ عقود الدرر في علوم الأثر» ص١١٤: «مَن دخل في الصحيحين أو أحدهما فهو ثقة، ومَن صحّح له مثلُ الترمذي وابن خزيمة فهو جيد أيضاً». وهذا هو لفظ الذهبي في «الموقظة» ص٧٨.

١٤، ١٥ ـ وقال الحافظ في «التهذيب» ٥: ٢٩١، ٣٠٥ آخر ترجمة عبد الله بن عبد الرحمن بن ثابت بن الصامت، وترجمة عبد الله بن عتبة بن أبي سفيان بن حرب: «إخراج ابن خزيمة له في «صحيحه» يدل على أنه ثقة عنده».

وأزيد قيداً: أن يكون ابن خزيمة قد روى له وسكت عن حديثه دون تحفُّظ، كطريقته التي أتى شرحها ص٢٠٧، وكقوله أحياناً: إن صح الخبر، أو: فلان لا أعرفه بعدالة أو جرح، أو: فلان في القلب منه.

١٦ ـ وقال الحافظ أيضاً في آخر ترجمة نجدة الحروري من «اللسان» (٨٠٩٩): «أخرج حديثه الحاكم في «المستدرك» ـ ٢: ١١٨ ـ ومقتضاه أنه عنده ثقة»، قلت: وصحّح حديثَه ووافقه الذهبي.

١٧ ـ وقال في «التلخيص الحبير» ١: ١٣٧: «إسحاق مولى زائدة أخرج له مسلم، فينبغي أن يصحح الحديث».

١٨ ـ وقال سبط ابن العجمي في ترجمة بُوْر بن أصرم في «نهاية السول» (٨٠٠): «لم أر فيه كلاماً لأحد، لكن البخاري أخرج له في الأصول، فقد وثقه»، وترجمته تأتي برقم (٦٥٣).

١٩ ـ وفي آخر ترجمة نُبَيح بن عبد الله العَنَزي من «تهذيب التهذيب»

كلام، محلُّ الشاهد منه قوله: «ذكره علي ابن المديني في جملة المجهولين الذين يروي عنهم الأسود بن قيس، وصحح الترمذي حديثه ـ (١٧١٧) ـ وكذلك ابن خزيمة وابن حبان والحاكم»، ولا معنى لهذا الاستدراك على ابن المديني إلا هذا الوجه.

٢٠ ـ وقال السخاوي في «الأجوبة المرضية» ٢: ٧٢٢ في تخريج حديث ابن ماجه (١٧٤٢) عن أسامة بن زيد مرفوعاً: «صُمْ شوالاً»: «وكذا أخرجه العَدَني، ومن طريقه أورده الضياء في «المختارة» ـ ٤: ١٤٥ (١٣٥٩) ـ فهو محتَجّ به عنده» ـ على ما في هذا الاستنتاج من نظر ـ.

٢١ ـ وقال الإمام الكمال ابن الهُمَام رحمه الله تعالى في «فتح القدير» ٢: ١٣٤: «تحسينُ الترمذي الحديثَ فرعُ معرفتِه حالَه وعينَه».

٢٢ ـ وقال الذهبي في «الموقظة» ص٨٠: «إنْ خُرِّج حديث هذا ـ الراوي ـ في الصحيحين: فهو موثَّق بذلك، وإنْ صحَّح له مثلُ الترمذي وابن خزيمة: فجيّدٌ أيضاً، وإن صحح له كالدراقطني والحاكم: فأقلُّ أحواله حُسْنُ حديثه..»، وانظر تمام كلامه في هذا الفصل والذي يليه.



فهذه نصوصُ أئمة الحديث اعتمدتْ هذا المنهج، لذلك تبعتُهم في التعليق على هذا الكتاب، فتجدُني كثيرًا ما أستدرك على حكم المصنِّف أو ابن حجر في «التقريب» بأن هذا المترجَم صحح أو حسَّن له فلان وفلان، فهو أحسنُ حالاً من قولِ المصنف أو ابن حجر المذكور.

**ب ـ بماذا يعرف الضبط؟**

لا ريب أنه يُعرف باختبارِ حديثِه وعَرْضِه على رواية الثقات الأثبات له، فإنْ وافقها قُبل، وإنْ خالفها: رُدَّ بمقدار ما تكون المخالفة.

وهذا هو السَّبْرُ والاعتبارُ الذي يُوصِل ـ بعد ثبوت العدالة ـ إلى الأمر المتقدم، وهو النص الصريحُ على توثيقه، أو تصحيحُ حديثه. وهذه الطريقة تكون منهم للرواة المتقدمين عليهم أو المعاصرين لهم. أما العدالةُ: فإن صرّحوا

بها: فإما أن يكونوا أخذوها عن شيوخهم بالنسبة لمن قبلهم، أوعرفوها بأنفسهم بالنسبة لمعاصريهم.

وإذا اعتبروا حديث الرجل ـ سواءٌ روى عنه واحد أو أكثر ـ فوجدوه موافقًا لحديث الثقات ـ أو نادرَ المخالفة ـ: صرحوا بتوثيقه وأدرجوا العدالة ضمناً، أو صححوا حديثه.

قال المزيُّ في «التهذيب» ١٥: ٣٤٤ في ترجمة عبد الله بن عمر بن غانم الرُّعَيني: «قال أبو عبيد الآجُرِّيُّ عن أبي داود: أحاديثُه مستقيمةٌ، ما أعلم حدَّث عنه غير القَعْنَبي[1]، لقيه بالأندلس».

وهذا ـ مع وضوحه ـ يحتاج إلى شيءٍ من البَسْط والشرح، أنقلُه من جوابٍ خطِّي وقفتُ عليه لشيخنا أحمد الصديق الغُمَاريِّ رحمه الله تعالى (١٣٢٠ ـ ١٣٨٠)، قال فيه:

«إنّ ردَّ رواية المجهول ليستْ لذاتِ كونه مجهولاً، بل لعدمِ تحقُّقِنا بحاله من جهة الجرح والعدالة، فقد يكونُ عدلاً ضابطًا[2]، وقد يكونُ مجروحًا ساقطًا[2]، فلما تردَّد حالُه في علمنا بين الحالتين سقط حديثه، لوجود هذا الاحتمال، لا لذات الجهالة، لأنها قد ترتفعُ ويرتفعُ معها ضعفُ الحديث. . .

فكذلك جهالة الراوي بالنسبة لكذبه وتُهَمتِه وفسقه، فالأُولى (يريد: الجهالة) مَظِنَّةٌ لضعف الحديث فحسبُ، والأخرى أسبابٌ حقيقية لضعف الحديث، فالمحدِّثُ إذا نظر في سندِ حديثٍ ووجد فيه رجلاً مجهولاً: حكم بضعفه، لاحتمالِ ضعفِ ذلك المجهول، وربما حكم بوضعه، لغلبة الظنِّ عنده بأن ذلك المجهولَ كذابٌ لأسبابٍ. . .

ثم قد يبقى ذلكَ الحكمُ مستمرًّا عنده وعند غيره، لاستمرارِ الجهلِ بذلك

---

(١) انظر التعليق على ترجمته (٢٨٧٣) من أجل حصر الرواة عنه بالقَعْنَبي.

(٢) يعني: في حقيقته وواقع أمره، أما في علمنا فلا نعلم عنه شيئًا.

الراوي عند الجميع، وقد يرتفعُ ذلك الحكم عنده أو عند غيره لارتفاع جهالة الراوي المذكورِ، فكم من محدِّثٍ يجزمُ بضعف الحديث لظنِّه بجهالةِ راوٍ بسنده، ثم بعد ذلك يقفُ على ترجمته وكونه ثقةً معروفًا، فيرجعُ عن حكمه السابق، وكم من حافظٍ حكمَ بضعفِ حديثٍ أو بطلانِه معلِّلاً ذلك بجهالة بعض الرواة، فتعقَّبه مَنْ بعده بكون ذلك الراوي غيرَ مجهول وأنه معروفٌ إما بالعدالة وإما بالجرح، وقد وقع هذا بكثرةٍ لابن حزم، وعبد الحقِّ، وابن القطان، وابن الجوزي، بل لابن حبان وغيره من المتقدمين، ومن قرأ «اللآلئ المصنوعة» و«اللسان» و«تعجيل المنفعة» رأى من التعقُّب بمثل هذا على المذكورين وغيرهم الكثيرَ...

والمقصودُ: أن الجهل بالراوي ليس ضعفًا حقيقيًّا، وإنما هو مَظِنَّةٌ قد ترتفع، وقد تكون مرفوعةً في نفس الأمر. فابنُ حزم لما ضعَّف الحديث بجهالة الترمذي: لم يكن تضعيفُه واقعًا على الحديث إذ ذاك، لكون الترمذيِّ إمامًا مشهورًا حافظًا ثقةً باتفاق، ولكن ابن حزم جهَّله، لعدم اشتهار «سننه» بالأندلس في عصره، والكمال لله تعالى[1].

ثم، إن المجهولَ لا يخلو من أن يكون حديثُه معروفًا أو منكرًا، فإن كان معروفًا فجهالتُه لا تضرُّ، وإن كان منكرًا وعُرِف تفرُّده به فهو ـ أي المجهول ـ ضعيفٌ محقَّقُ الضعف حتى لو رُفعتْ جهالتُه العينية برواية اثنين فصاعداً عنه، أو لم تُرفع، فهو ضعيفٌ مجروحٌ خارجٌ من حيِّز المجاهيل إلى حيِّز الضعفاء المحقَّقِ ضعفهم.

وبهذا الضابطِ يَعرِفُ المتأخرون ضعفَ الراوي المتقدِّم عنهم، أو ثقتَه[2]، مع

---

(١) في هذا الاعتذار عن ابن حزم نظر.

(٢) يعني دخول الراوي في مرتبة القبول العام. وقد يعبِّرون عمن هذا شأنه بـ: صحيح الحديث، أو حديثه صحيح، كما تجدُ هذا في كلام ابن معين الآتي ص١٢٤ في حاجب ابن الوليد، وكلام أحمد الآتي (٣٠٤٦)، وكلام الذهبي عن مالك بن الخير الزَّبَادي في «الميزان» ٣ (٧٠١٥)، وكلامِه الآخَر الذي نَقَلَه عنه القاضي زكريا الأنصاري، وسيأتي =

أنهم لم يَرَوْهُ ولم يُعَاشِروه، بل يتكلَّمون في الرواة المتقدمينَ عنهم بمئات السنين...

وذلك أنهم يَعتبرون أحاديثَ الراوي ويتتبَّعونها، فإنْ وجدوها موافقةً للأصولِ وأحاديث الثقات، ليس فيها تفرُّد بغرائبَ ومناكير، وليس فيها قلبٌ ولا غلط ولا تخليط: حكموا بضبط الراوي وثقته، وإن وجدوها بخلاف ذلك: حكموا بضعفه وأنزلوه بالمنزلة التي تدلّ عليها أحاديثه من كونه وضاعًا أو كثيرَ الخطأ فاحشَه، أو غير ذلك مما له ألقاب تخصُّه(١).

فإذا جمعتَ هذا وتدبرتَه ـ الخطاب للسائل ـ: تعلم معنى قول الحفاظ المذكورين: إن المجهول إذا روى عنه ثقة ولم (يأتِ بما) يُنكَر فحديثه صحيح،

---

ص١٠٢، وكلام ابن معين الآتي آخرَ التعليق على (٤٢٨٢).

ومن هذه المشكاة ـ عكسيًا ـ أن ابن معين سُئل عن حديث «تفترق أمتي على بضع وسبعين فرقةً، أعظمها فتنةً على أمتي قوم يقيسون الأمور برأيهم، فيحلُّون الحرام، ويحرمون الحلال» فقال: «ليس له أصل»، فقال له سائله: فنعيمُ بن حماد؟ قال: «ثقة»، فقال السائل: كيف يحدِّث ثقة بباطل؟ قال ابن معين: «شُبِّه له». كما في «الميزان» ترجمة نُعيم بن حماد ٤(٩١٠٢).

فقد يقال عن حديثٍ للثقة: حديث باطل، ولا يُنزِله ذلك عن كونه ثقةً ـ مع أن نعيمًا ليس كذلك ـ وقد يقال عن حديث مجهول العدالة: حديثٌ صحيح، ولا يرفعه ذلك إلى عدِّه ثقة.

(١) بل كان هذا شأنَهم مع الرواة الثقات ممن يُعهد منهم الخطأ، روى ابن حبان في مقدمة «المجروحين» ١: ٣٢ أن ابن معين جاء إلى عفان ـ بن مسلم الصفَّار ـ ليسمعَ منه كُتب حماد بن سَلَمة، فقال له: ما سمعتَها من أحد؟ قال: نعم، حدثني سبعةَ عَشَرَ نفسًا عن حماد بن سلمة، فقال: والله لا حدَّثتك. فقال يحيى: إنما هو درهم ـ أجرة الطريق ـ وأَنْحَدِرُ إلى البصرة وأسمعُ من التَّبُوذَكي، فقال: شأنك، فانحدرَ إلى البصرة وجاء إلى موسى بن إسماعيل ـ التبوذَكي ـ، فقال له موسى: لم تسمعْ هذه الكتب عن أحد؟ قال: سمعتُها على الوجه من سبعةَ عَشَرَ نفسًا وأنت الثامن عشر! فقال: وماذا تصنع بهذا؟ فقال: إن حماد بن سلمة كان يخطئ، فأردتُ أن أميِّز خطأه من خطأ غيره، فإذا رأيتُ أصحابَه قد اجتمعوا على شيء علمتُ أن الخطأ من حماد نفسه، وإذا اجتمعوا على شيء عنه وقال واحد منهم بخلافهم، علمتُ أن الخطأ منه لا من حماد، فأميِّزُ بين ما أخطأ هو بنفسه، وبين ما أُخْطِئَ عليه». فانظر هل يقال في مثل هذا الإمام ما ستأتي الإشارة إليه صفحة ٥٢ من تخرُّص المعلِّمي عليه!!.

لأنه إذا أتى بما لم يُنكَر فذلك دليلٌ على كونه ثقةً في نفسه[١]، فإذا انضم إلى ذلك كونُ الراوي عنه ثقةً غيرَ ضعيفٍ بحيث يحتملُ اختلاقُه، أو مدلسٍ بحيث يحتمل قصدُ إبهامِه وتركِ اسمه لئلا يُعرف، لكونه ضعيفًا: فالحديث صحيح على ما تفيده القواعد.

أما الجمهورُ الذين نَقَل مذهبَهم الحافظُ في «اللسان»[٢]: فلم يُراعُوا هذا التدقيق، وسَدُّوا الباب مرةً واحدة، للاحتمال المتطرِّق إلى ذلك المجهول بكونه ثقةً أو كونه ضعيفًا، والاحتمالُ يَسقط معه الاستدلال، وأكَّد لهم ذلك أن أغلبَ المجاهيلِ حالُهم كذلك ـ أعني: ضعفاء ـ لأنهم لو كانوا ثقاتٍ لاشتهروا وعُرِفوا بين المحدثين، كما هو حال سائر الثقات.

ولا يخفى أن هذا المنزع فيه ضيق وتشديد، قد يفوتُ معه كثير من الأحاديث الثابتة في نفس الأمر ويَضيع العملُ بها، وأن مذهب ابن حبان وموافقيه ممن حكينا مذهبهم أولى بالنظر والقبول، لجمعه بين المصلحتين. والله أعلم». اهـ

وقال أيضاً[٣]: «إن الجمهور ردّوا رواية المجهول وأطلقوا، وهؤلاء قيّدوا روايته بشرط أو شرطين، هما أن يروي عنه ثقة، وأن لا يكون مرويّه منكراً في نفسه، وعند النظر تجد هذا هو مذهب الجمهور واعتمادهم في تصرفهم، وإن لم يصرحوا به، لأن في الصحيحين الكثيرَ ممن لم يرو عنه إلا واحد، أو اثنان، ولا تُعلم عدالته إلا من جهة الراوي عنه، وكون مرويِّه غيرَ منكر ولا مخالفاً لما رواه الجمهور.

فالقولان حينئذ متفقان في الواقع، وإن اختلفا في اللفظ، والذي

---

(١) تأمَّل الفرق بين (قول الحفاظ المذكورين) وبين هذا الاستنتاج منه!.

(٢) «لسان الميزان» ١ : ٢٠٨ فما بعدها.

(٣) في «دَرّ الغمام الرقيق برسائل الشيخ السيد أحمد ابن الصديق» ص٦٧، وهو في أجوبته لأسئلة جامعه تلميذه فضيلة الشيخ العالم المربي عبد الله التَّلِيدي حفظه الله بخير وعافية.

أوقع الجمهور في مخالفتهم لِمَا قرروه، وأجبرهم إلى الرجوع تصرُّفاً وعملاً إلى قول الآخرين، ذلك الإطلاق الذي أطلقوه، وعدم التنبُّه إلى القيدين اللذين قيّد بهما الآخرون قبولَ رواية المجهول، مع أن ذلك أمر لازم ضروري لا بدّ منه». ا.هـ.

وقال المعلِّمي رحمه الله في «التنكيل» ١ : ٦٩ : «ومِن الأئمة مَن لا يوثِّق مَن تقدمه حتى يطلع على عدة أحاديث له تكون مستقيمة وتكثر حتى يغلب ظنه أن الاستقامة كانت مَلَكة لذلك الراوي، وهذا كله يدل على أن جلَّ اعتمادهم في التوثيق والجرح على سَبْر حديث الراوي، وقد صرّح ابن حبان بأن المسلمين على الصلاح والعدالة حتى يتبيَّن منهم ما يوجب القدح، نصّ على ذلك في «الثقات» ـ ١ : ١٣ ـ، وذكره ابن حجر في «لسان الميزان» ـ ١ : ٢٠٨ ـ، واستغربه، ولو تدبّر لوجد كثيراً من الأئمة يبنون عليه، فإذا تتبّع أحدُهم أحاديث الراوي فوجدها مستقيمة تدل على صدقٍ وضبط ولم يبلغه ما يوجب طعناً في دينه وثّقه، وربما تجاوز هذا بعضهم، كما سلف، وربما يبني بعضهم على هذا حتى في أهل عصره». وللبحث تتمة وكلام طويل عند الكلام على توثيق ابن حبان خاصة، يأتي إن شاء الله تعالى ص١٦٠.

(٢) ـ **الثَّبْت** : بفتح الثاء المثلثة، وسكون الباء الموحدة وفتحها، وتاء مثناة. والأَوْلى الاقتصار على سكون الباء الموحدة، للتمييز بين الرجل الثَّبْت، وبين الثَّبَت الذي هو الكتابُ الجامعُ لشيوخ المحدِّث ومروياته. ومعنى «ثبْت» في اللغة: المتثبِّت في أموره. أي: من لا يدع للشك مجالاً في أموره عامة، وفيما يحفظه خاصة، فكلما طرأ عليه شك في كلمة راجع وتثبّت من محفوظاته.

(٣) ـ **المتقن** : قال السخاوي رحمه الله في «فتح المغيث» ١ : ٣٣٧: «لا يزيد الإتقانُ على الضبط سوى إشعاره بمزيد الضبط».

فيكون وصفُ الثقة بـ«متقن» في قولهم: ثقة متقن: دليلاً على أنه ضابط ضبطًا أزيدَ من مطلق الثقة، وهو بدرجة مَن يُوصف بـ«ثقة حافظ». فقد سئل

أبو زرعة عن أبي مَعْمر المِنْقَري عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج فقال: «كان حافظًا ثقة». قال ابن أبي حاتم ٥ (٥٤٩): «يعني أنه كان متقنًا».

فينظرُ قولُ المصنف رحمه الله في «المُوْقِظة» ص ٧٦ ـ ٧٧: «... ثم ثقة حافظ، ثم ثقة متقن»[١] واشتهر قولُ الإمام عبد الرحمن بن مهدي: «الحفظُ: الإتقانُ» المذكورُ في «التاريخ الكبير» للبخاري ١ (١٣٦٠)، و«الجرح» ٢: ٣٥ ـ ٣٦، و«المحدِّث الفاصل» ص٢٠٦.

ومَنْ كان شأنه التثبُّتَ في أموره: فهو متقن، ولا يكون الرجل متقنًا إلا إذا كان كلما عَرَض له شكٌّ في محفوظٍ له أزال الشك بالمراجعة.

فالمتقن والثبْت سِيَّان متلازمان، إذْ لا يتمُّ الإتقان إلا بعملية التثبت.

٤ ـ وقد يكون الرجل ثقةً، **ولا يكون حجةً**، كما يُستفاد من قول الإمام يحيى بن معين في محمد بن إسحاق صاحب «المغازي». ففي «رواية الدوري عن ابن معين» ٢: ٥٠٤ (١٠٤٧): «ثقة ولكنه ليس بحجة»[٢].

ونحوه قولُه في إسماعيل بن أبي أُوَيْس: «صدوق وليس بحجة»، كما في «فتح المغيث» ١: ٣٣٨، و«توضيح الأفكار» ٢: ٢٦٤ ـ ٢٦٥.

وقال يعقوب بن شيبة في أحمد بن عبد الله بن يونس اليَرْبوعي: «ثقة وليس بحجة» حكاه في «تهذيب التهذيب» ١: ٥٠، و«فتح المغيث» ١: ٣٣٨.

فإذا قالوا في رجلٍ ما (حجة) فيكون قد جاز قنطرةَ النظرِ في حديثه: هل يحتج به أو لا؟.

وهذه الألفاظ الأربعة وردت في «الكاشف» ويُلْحق بها لفظ خامس لم أرَه فيه، لكني أذكره للفائدة وهو:

---

(١) مع أنه سوَّى في مقدمة «الميزان» بين: ثقة متقن، وثبت حافظ، فَلأَنْ يسوِّيَ بين المذكورَيْن هنا من بابٍ أولى.

(٢) انظر «التعديل والتجريح» للباجي ١: ٢٨٥.



(٥) ـ متين: ففي «صحيح» ابن خزيمة ٢: ٣١٢ (١٣٧٦) عن الإمام محمد ابن يحيى الذُّهْلي أنه قال في حجاجٍ الصواف: «متين»، وفسَّرها ابن خزيمة بأنه يريد: «ثقة حافظ». ففيها الدلالة على مزيد الحفظ، فهي كقولهم: متقن، وعلى هذا فكلمة: ليس بالمتين، في الترجمة (١٠٢٢) أي: ليس بالمتقن.

(٦) ـ **موثَّق** (١٤٨٨): وظاهرُ هذا التعبيرِ يفيد أن صاحبَه مُلحَقٌ بالثقة إلحاقًا ولم يُسَلَّم له وصولُه مرتبة (الثقة)، فهو دونها، نظير تفرقتهم بين: ضعيف ومضعَّف، ورجلٌ ضعيف ومتكلَّم فيه، وصحيح ومصحَّح، وحلال ومحلَّل...، لكنْ عكَّر عليَّ قول الحافظ في مقدمة «لسان الميزان» ١: ١٩٢ عن رجال «التهذيب»: «إما أئمةٌ موثَّقون، وإما ثقات مقبولون...»، فوصف الأئمة بأنهم موثقون، وكذلك جاء النصُّ في النسخة الخطية من «اللسان» المحفوظِ أصلُها في مكتبة أحمد الثالث بإصطنبول، فقد راجعتها خشيةَ أن يكون صواب ما في النسخة المطبوعة: أئمة موثوقون.

ثم سألت عنها شيخنا العلامة المحدِّثَ الضليع الشيخ عبد الله الصديق الغماري رحمه الله تعالى حين زيارته المدينة المنورة في شهر رجب من عام ١٤١٠، فقال: مراد الحافظ أنهم متفق على ثقتهم.

وهذا المراد هو المتعيِّن من سياق كلامه، لكنْ هل هذا يُسَوِّغ استعمالَ هذه اللفظة في هذا المقام؟. والرجلُ الذي أشرتُ إلى ترجمته برقم (١٤٨٨) وقال عنه المصنف (موثق) قال عنه المصنف نفسه في «الميزان» ٢ (٢٦٩٧) حكمًا من عنده: «ثقة».

(٧) ـ ومن ألفاظ التعديل في الكتاب: **وثَّقه فلان**، مثل: وثقه أحمد، وثقه ابن معين، وثَّقه النسائي، وثقه الخطيب (١٤٤٠)، وثقه بَحْشَل (١٠٤٥)، وثقه العجلي (٣٤٣)، وثقه ابن حبان (١٢٧)، وهكذا، يقيِّد التوثيق برجل من رجال الجرح والتعديل.

فقد يكون الرجل ثقةً دون اختلاف فيه وخصَّه الذهبي بالذِّكْر، وقد يكون

فيه اختلاف فاختار توثيقَه ونصَّ على مَنْ وثقه، والأمثلة كثيرة، والذي يَهُمُّني التنبيه إليه: أن المترجَم إنْ كان ثقة ـ كما يفيده صريح الكلام ـ سكتُّ عنه، وإن كان غير ذلك نبهتُ إليه في التعليق بالنقل عن «التقريب» أو بغير ذلك.

ويلاحظ أن ابن حجر رحمه الله يقول غالبًا عمَّن يوثقُه الخطيبُ، ومَسْلَمة ابنُ قاسم القرطبيُّ، ونحوهما: صدوق، ويُشْكل هذا في جانب الخطيب، فإنه قد نصَّ في كتابه «الكفاية» ص ٢٢ على أن أرفع عبارات التعديل: «أن يقال: حجة أو ثقة»، فحينما يقول في راوٍ (ثقة): لا بدَّ أنه راعى هذا الاصطلاح، فكيف نَنزِل بقوله إلى: صدوق!.

وأما توثيقُ العجليِّ:

فقد قال المصنف في ترجمة عبد الملك بن الربيع بن سَبْرَة الجُهَني: «ثقة وضعَّفه ابن معين» مع أنه لم يذكر فيه إلا توثيق العجلي له فاختاره مع أن ابن معين ضعَّفه! حتى لو أخذنا بقوله في «الميزان» ٢ (٥٢٠٥): «صدوق إن شاء الله»: لكان مخالفًا للمعلِّمي ـ ومتابِعِيه الذين لا يعتدون بتوثيق ابن حبان ولا العجلي ـ ذلك أن الذهبي حكى هناك تضعيفَ ابنِ معين، وقولَ ابنِ القطان «لا يحتج به»، ومع ذلك قال: «صدوق إن شاء الله».

وقال في أول ترجمةٍ في «ميزانه»: «قال أبو الفتح الأزدي: متروك. قلت: لا يترك، فقد وثقه أحمدُ العجليُّ». وفي المطبوع: أحمد والعجلي، والواو زائدة فتحذف، كما في «الرفع والتكميل» ص ٢٧١، وليس للإمام أحمد كلام في الرجل.

وفي «تهذيب التهذيب» ١: ٤٢٧ ترجمة البراء بن ناجية: «قال العجلي: كوفي ثقة، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وأخرج هو والحاكم حديثه في صحيحيهما، وقرأت بخط الذهبي «في الميزان»: فيه جهالة لا يعرف. قلت: قد عَرَفه العجلي وابن حبان فيكفيه».

وفي «التهذيب» أيضًا ٤: ١٩ ترجمة سعيد بن حيَّان التَيْمي: «ذكره ابن

حبان في «الثقات»، وقال العجلي: كوفي ثقة، ولم يقف ابن القطان على توثيق العجلي، فزعم أنه مجهول».

وقال أيضًا في ترجمة كثير بن أبي كثير البصري مولى عبد الرحمن بن سَمُرة: «قال العجلي: تابعي ثقة، وذكره ابن حبان في «الثقات»...، وزعم عبد الحق تبعًا لابن حزم أنه مجهول، فتعقَّب ذلك عليه ابن القطان بتوثيق العجلي».

فهذه شواهد على اعتماد العلماء توثيق العجلي، وأنه ليس كما قال المعلِّمي رحمه الله - ومقلِّدوه - في «التنكيل» ١: ٦٦، وفي تعليقه على «الفوائد المجموعة» ص ٢٨٢: يوثق المجاهيل من القدماء، وأنه أشدُّ تسهُّلاً من ابن حبان في توثيق التابعين! وكذلك حالُ ابن سعد عنده، وحال ابنِ معين والنسائيِّ في التوثيق كما قال من حيث المنهج، لكنْ ليس كما يريد، ولقد جار وقَسَطَ في حقِّ ابن معين، وأساء الظنَّ والاتهامَ لابن عبد البر، وتخرَّص على السيوطيِّ، رحمهم الله تعالى، انظر «التنكيل» ١: ٧٠، ١٥٨، والتعليق على «الفوائد المجموعة» ٣٠، ٣٥٥، وهو يشهد على نفسه بالتشدُّد، انظر صفحة ٤ من مقدمة «الفوائد»، وبدلاً من أن يتخذ الواقع العملي للأئمة منهجاً ينبغي تدبُّره ثم تطبيقه، راح يهوِّن من شأنه وشأنهم، وينتهج لنفسه منهجاً آخر من التشدّد والتظنُّن! وحاشا ابنَ معين أو أيَّ إمام آخر من أئمة المسلمين أن يكونوا كما زعم وتخرَّص!!.

وأما موقف الذهبي ممن ينفرد ابن حبان بتوثيقه: فإنه تارة يعبِّر عنه في حقِّ الراوي بقوله: ثقة، وتارة: صدوق، وتارة: وثِّق[1] - وقد يضعُ فوقها رمز: حب - ولفت نظري أنه قال في عبد الله بن مالك الهَمْداني: «شيخ». وهو ممن

(١) وفهم منها بعضهم أنها صيغة تمريض وتضعيف لهذا التوثيق، بمنزلة: رُوي، وقيل! ولا شيء من هذا، إنما هو اصطلاح منه لمن ينفرد بتوثيقه ابن حبان، ولا ينسب إلى ساكت قول.

ذكره ابن حبان في «ثقاته». ولعلها مرة واحدة لم تتكرر.

أما مراتُ قوله «ثقة»: فكثيرةٌ، أحصيتُ منها تسعًا وستين مرة، وأما مراتُ قوله: «صدوق» فقليلة جدًا: سبعُ مرات، وأما استعماله كَلمة «وثق»: فكثير جدًا لا داعيَ لإحصائه.

وهذه أرقام تراجم من وثقهم: ٣٥٤، ٣٦١، ٣٨٣، ٧٧٧، ٧٩٥، ٨٠٨، ١٠٧٢، ١٢٨٣، ١٥٠٧، ١٦٠٩، ١٦٢٨، ١٧٤١، ١٧٧٠، ٢١٢٠، ٢١٨٨، ٢٢٥٥، ٢٢٦٤، ٢٣٤١، ٢٣٥٢، ٢٣٥٥، ٢٤٨٩، ٢٦٠٣، ٢٦٢٩، ٢٦٨٣، ٢٧٠٥، ٢٨١٦، ٢٨٣٣، ٢٨٥٨، ٢٩٢٧، ٢٩٦٤، ٣٠٣٩، ٣٠٤٣، ٣٠٦٠، ٣٣١١، ٣٣٨٣، ٣٤٧٥، ٣٤٨٩، ٣٥١٢، ٣٥١٥، ٣٥١٨، ٤١٥٤، ٥٠٧٣، ٥١٤٦، ٥٤٢٥، ٥٥٨٩، ٥٦٢٩، ٥٦٧٥، ٥٧٠٠، ٥٧٩٥، ٥٩١٥، ٥٩٣٣، ٥٩٥١، ٦٠٦٤، ٦٠٦٥، ٦١١٥، ٦٣٢٠، ٦٣٢٧، ٦٣٤٨، ٦٣٤٩، ٦٣٧٣، ٦٣٩١، ٦٤١٣، ٦٥٠٣، ٦٦٩٢، ٦٧٣٠، ٦٧٦٧، ٦٨٠١، ٦٨٣٤، ٦٩٠٧، وانظر لزامًا التعليق على رقم: ٥٩١٥، ٥٩٣٣.

وأرقام من قال فيهم «صدوق»: ٣٥٣، ٢٨٩١، ٢٩٠٧، ٣٠٠٨، ٣١٤٩، ٣٢١١، ٣٤٦٣.

ولكنْ لا بدَّ من التنبيه إلى أنه قد يقول «وثق» وفي الرجل توثيقٌ من غير ابن حبان، مثل: صَدَقة بن المثنى النخعي، وثقه أبو داود وابن حبان، وعاصم العدوي: لم يحكِ المزي إلا توثيق النسائي ـ وهو في «ثقات» ابن حبان ـ فقال الذهبي: وثق، وعبَّاد بن موسى الخُتَّلي: وثقه ابن معين وأبو زرعة وصالح جَزَرة وابن حبان، وعبَّاد بن نُسَيب: وثقه ابن معين وابن حبان. وهذا نادر.

وقد يقتصر المزي على توثيق ابن حبان فيقول الذهبي: وثق، ويكون فيه توثيق من غير ابن حبان، كما حصل له في سليمان بن سنان. وهذا نادر أيضًا.

وهذه الأنحاء الثلاثة التي وقفها الذهبي من توثيق ابن حبان: ثقة، صدوق،

وثق، جاء مثلها من ابن حجر في «التقريب»، فهو يقول: ثقة، صدوق، مقبول، وهذا اللفظ الأخير هو الأكثر الأغلب، وهو يعادل من كلام الذهبي: وثق، وهو أولى وأدقُّ من «مقبول»، لأن للمقبول اصطلاحًا خاصًا عند ابن حجر: (من لم يروِ من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك من أجله، وتُوبع)، فإذا لم يتابع قال عنه: ليِّن الحديث.

وقد أحصيتُ من وثقهم ابن حجر في «التقريب» وانفرد ابن حبان بتوثيقهم فبلغ عددهم واحدًا وعشرين رجلاً، ولا ريبَ عندي أن هناك آخرين سواهم، قليلين، وهذه أرقام تراجمهم في «التقريب»: ١٧٠١، ١٨٦٣، ٢١٤٣، ٢١٤٩، ٢٤٤٨، ٢٧٨٥، ٣٠٢٤، ٣٠٤٨، ٣٢١٠، ٤٢١٤، ٤٣٠٧، ٤٤٤٢، ٤٨٢٨، ٥٠٥٢، ٥٠٩٠، ٥٤٧٤، ٧٢٨٠، ٧٧١٠، ٧٧٦٣، ٨٢٠٥، ٨٤١٩ ـ لكنه قال عنه «مقبول» تحت رقم ٤٥٢٤ ـ، ٨٦٩١.

وسَبَقه الذهبيُّ إلى توثيق ثلاثة منهم، وأرقامُهم في «الكاشف»: ١٥٠٧، ٥٩٥١، ٦٣٤٨.

وهذه أرقام من قال فيهم «صدوق» من «تقريب التهذيب»: ٢٤٣، ٢٧١، ٣٢٥، ٤٥٣، ٤٩٧، ٥٨٥، ٦٦٨، ٦٩٥، ٦٩٦، ١٢٩٢، ٢٢٢٤، ٢٢٥٢، ٢٢٥٦، ٢٧٦٣، ٣٠٥٩، ٣٠٨٠، ٣٢٠٩، ٣٢٣٢، ٣٣٤٨، ٣٣٧٠، ٣٥٣٠، ٣٥٥٣، ٣٥٦٩، ٣٦٢٤، ٣٧١١، ٣٨٥٩، ٤٠٤٤، ٤٠٦٩، ٤٠٩١، ٤١٨٣، ٤٢٥٣، ٤٢٥٦، ٤٢٦٠، ٤٣٥٤، ٤٦١٧، ٤٦٨٠، ٤٦٩٣، ٤٦٩٧، ٤٧١٨، ٤٨٢٨، ٤٩٠٠، ٤٩١٤، ٤٩٢٩، ٤٩٥٠، ٥٠٦٠، ٥٠٦٣، ٥١٣١، ٥٤٨١. ٦١٧٠، ٦٢٨٥، ٦٣٣٤، ٧٧٩٨.
فمجموعهم اثنان وخمسون رجلاً، وثمة آخرون قليلون جزمًا.

أما من قال عنهم «مقبول»: فكثيرون جدًا لا داعيَ إلى إحصائهم.

وقد قلَّبتُ وجوه النظر كثيرًا لأَتعرفَ على ضابط ينتظم في سلكه سببُ توثيقِ ـ أو تصديقِ ـ هذين الإمامين لمن انفرد ابن حبان بتوثيقهم، فلم أقفْ

على ما أطمئن إليه.

وزَعم بعض الناس[١] على الإمامين الذهبي وابن حجر أن سببَ ذلك عندهما: روايةُ عددٍ من الثقات عن الرجل! وهذا إن صحَّ في عدد من الأمثلة، فإنه لا يصح في عدد آخر كثير.

فقد اتفق الذهبيُّ وابن حجر على توثيق زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ولم يروِ عنه إلا اثنان! في حينِ أن وهب بن مانوس روى عنه اثنان أيضًا، فوثقه الذهبي وقال ابن حجر: مستور.

وميمونُ بن الأَصْبَغ: وثقه الذهبي وقال ابن حجر: مقبول، وقد روى عنه اثنان وثلاثون رجلاً!!.

وميمونة بنت الوليد، أم عبد الله بن أبي مليكة، سكت عنها الذهبي هنا (٧١٦٠)، ووثقها ابن حجر (٨٦٩١)، ولم يرو عنها إلا ابنها.

والزبير بن الوليد: وثقه الذهبي وقال ابن حجر: مقبول، ولم يروِ عنه سوى واحد!!.

وإسماعيل بن إبراهيم الكرابيسي: روى عنه أربعة، ووثقه الذهبي، وقال ابن حجر: لين الحديث.

وعبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب، وعبد الله بن واقد بن عبد الله بن عمر، وعبد الله بن الوضاح اللؤلؤي، روى عن كلٍّ منهم أكثر من عشرة، وقال عنهم ابن حجر: مقبول، ووثقهم الذهبي.

في حين أن ابن حجر قال صدوق عن كلٍّ من: عبد الوهاب بن عبد الرحيم الأَشْجعي، ومحمد بن عمر بن علي بن أبي طالب، ومحمد بن مُزَاحم،

(١) هو الشيخ ناصر الألباني في «تمام المنة بتخريج أحاديث فقه السنة» ص ٢٠٤ فما بعدها.

والوليد بن سَرِيعٍ، وقد روى عن كلٍّ واحد منهم عشرة فأكثر، فما الفرق بينهم وبين من قبلهم؟! أما الذهبي فوثقهم أيضًا.

وشَرِيكُ بن حَنْبل العبسيُّ قال فيه الذهبي هنا: وثق، وقال في «الميزان» ٢ (٣٦٩٣): «لا يُدْرَى من هو، ووثقه ابن حبان» ولم يروِ عنه إلا اثنان، ومع ذلك قال ابن حجر: ثقة!.

في أمثلة كثيرة لا داعيَ إلى الإطالة بها، لكني أنبِّه القارئ الكريم إلى ضرورة التنبُّه إلى هذه الجوانب أثناءَ قراءةِ التعليقات، فقد كنتُ أشير إليها إشارةً دون تصريح، إما بنقل كلام ابن حجر «مقبول»، وإما بالإحالة على ترجمة المترجم من «ثقات» ابن حبان بذكر الجزء والصفحة.

واختلافُ هذين الإمامين في الحكم على الرجل، بل تباينُهما في الحكم ـ مِن: ثقة إلى: ليِّن، ومِن: ثقة إلى: مستور ـ لَهُوَ أَدَلُّ دليل على عدم صحةِ اعتبارِهما كثرةَ الرواة الثقات عن رجل، مع توثيق ابن حبان له: سببًا لتوثيقه.

أما ما جاء في «فتح المغيث» ١: ٢٩٨: «كثرةُ رواية الثقات عن الشخص تقوِّي حسنَ الظن فيه» ففيه: أن هذا أمر غيرُ التوثيق والتصديق، كما هو واضح من العبارة نفسها، ومن سياقها هناك، وفيه أيضًا: أن هذا حكمٌ عام، فلا ينسحبُ على أحكام إمامين لا ندري ما موقفُهما منه، قَبِلاه أو ردَّاه، لاسيما أن في كتابيهما أمثلةً تُخالفُ ما فُهِم من كلامهما. والله أعلم.

**وخلاصة هذا كله: أن هذين الإمامين كثيرًا ما يأخذان توثيقَ ابنِ حبان بالاعتبار والاعتماد، يُضاف إليهما اعتمادُ أئمةٍ آخرين عليه، منهم:**

**الحافظُ الزيلعي** رحمه الله صاحب «نصب الراية»، فإنه قال ١: ٧٣ عن حديث زينب السَّهْمية عند ابن ماجه: «سنده جيد»، من أجلِ أن ابن حبان ذكرها في «ثقاته»، مع أن الدارقطني قال عن حديثها في «سننه» ١: ١٤٢ (٢٥): «مجهولةٌ لا تقوم بها حجة» وقال ابن حجر: «لا يُعرف حالها» ولم يَرْوِ عنها سوى اثنين: أخيها شعيب، وابنِهِ عمرٍو، فهذا ذَهابٌ من الزيلعي إلى توثيق ابن

حبان لها، والله أعلم.

**ومنهم: زميلُه ومرافقُه العراقيُّ**، فإنه لما عمل كتابًا في الرجال ـ وكتب منه قسمًا يسيرًا فقط[١] ـ كان يَحرِص جدًّا على حكاية توثيق ابن حبان للرجل، ولو كان فيه توثيقُ عددٍ من غيره من الأئمة.

وتجدُ هذه النقول في «حاشية الكاشف» هذه ابتداءً من رقم ١٧ إلى ٢٠٠، فتأملْها تجدْ أسلوبَه وعبارتَه يدلان على اهتمامه به، وانظر على سبيل المثال رقم (١٤٩، ١٥٤).

وورثَ عن الحافظِ العراقي هذا تلامذته: نورُ الدين الهيثميُّ، والشهاب البوصيري، وسبطُ ابنُ العجمي.

أما **الهيثميُّ**: فمشهورٌ بذلك في كتابه «مجمع الزوائد».

وأما **البوصيري**: فله في كتابه «مصباح الزجاجة» مواقف واضحة في ذلك، منها مثلاً (٨٦٧، ١١٠٣).

وأما **البرهانُ سبط ابن العجمي**: فقال في مقدمة كتابه «نَثْل الهمْيان في معيار الميزان» ـ الآتي وصفه صفحة ٣٠٠ فما بعدها ـ وهو يذكُر منهجَه في استدراكاته على «ميزان الاعتدال»: «ورأيتُ المؤلفَ قد اقتصر على تضعيفِ أشخاصٍ أو تجهيلهم، وقد ذكرهم بعض الحفاظ... وغالبُهم في «ثقات» ابن حبان.

فإنْ قيل: وإذا كان كذلك فما فائدة ذِكْركَ إياه من «ثقات» ابن حبان؟.

فالجوابُ: أنه يكونُ قد اجتمع فيه جرحٌ وتعديل، وهذه مسألة خلافٍ.

فإن قيل: إن المؤلف قد قال في «الميزان» في ترجمة عُمارة بن حديد ـ ٣ (٦٠٢٠) ـ: لا يُفْرَح بذكر ابن حبان له في «الثقات»، فإن قاعدتَه معروفة من الاحتجاج بمن لا يعرف، انتهى. وقال في «الكاشف» في ترجمة يوسف

---

(١) انظر ما يأتي ص ٢٦٨، ٣١٤.

ابن ميمون ـ (٦٤٥٥) ـ: ضعَّفوه، فلا عبرةَ بذكر ابن حبان له في «الثقات». انتهى.

فجوابُه: أن ذكر ابن حبان في «الثقات» له شيء في الجملة[1]، كيف وقد قال الإمامُ الحافظُ المحققُ أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك بن يحيى ابن إبراهيم الحِمْيريُّ الكُتَاميُّ الفاسيُّ ابنُ القطان، في كتاب «بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام» لعبد الحق ـ وهو كتابٌ نفيسٌ جدًّا، يدلُّ على فَرْطِ ذَكائه وكثرةِ حفظه ومعرفته، وقد وقفتُ عليه بالقاهرة، ووقفتُ على ترتيبه على ترتيب عبد الحق، للإمام علاء الدين مُغْلَطاي البَكْجَريِّ بخطه، ولكنْ لم أُمْعِن النظر فيه ـ: «إن الشخص إذا زكَّاه واحد من أئمة الجرح والتعديل مع رواية واحد عنه: قُبِل، وإلا فلا». انتهى.

وهذا اختيارٌ له، وهو قول من خمسة أقوال في مجهول العين». انتهى كلام البرهان.

وتلميذُ العراقيِّ الآخر ـ **وهو ابن حجر** ـ وتقدَّم أمره، ومن النقول عنه:

ذكر الزيلعي في «نصب الراية» ٢: ٦٢ حديث مسلم بن سلاَّم الحنفي، عن علي بن طلق مرفوعاً في إعادة الوضوء والصلاة لمن سبقه الحَدَث في الصلاة، ونقل عن ابن القطان قوله ٥: ١٩١في مسلم بن سلاَّم: مجهول الحال، فعلَّق

---

(١) جاء نصُّ البرهان أولاً هكذا: «فجوابه أن ذكر ابن حبان له سى في الجملة» ثم وضع لَحَقًا بعد (له) إلى جهة اليمين وكتب: «في الثقات»، فصار الكلام: «فجوابه: أن ذكر ابن حبان له في «الثقات» سى في الجملة»، فالضمير في (له) يعود على الشخص، وتبقى كلمة (سى) غير واضحة القراءة ـ لأنها غير منقوطة ـ وغير واضحة المعنى، فقدَّرت أن يكون حصلَ سَبْقُ قلم للبرهان في مكان اللَّحَق، وأن الصوابَ وضعُه قبل (له) لا بعده، ويكون ترتيب الكلام وقراءته ومعناه كما أثبتُّ. والله أعلم.

وعلى كل: فالمعنى العامُّ ومرادُ البرهان من الكلام: واضح، وهو أن ذِكْر ابن حبان للرجل في «ثقاته» له قيمة واعتبار، لا كما هوشائعٌ في حقه.

عليه الحافظ بقلمه على حاشية المجلد الثاني من «نصب الراية» ١١٩/ب من نسخة المكتبة الأحمدية بحلب ما نصه: «قد عَرَف حاله ابنُ حبان فذكره في «الثقات».» ٥ : ٣٩٥.

وقد أثبتُّ هذه الفائدة في المجلد الأول ص٤١٨ (١٣) الذي جمعت فيه الدراسات وما يتصل بـ «نصب الراية».

وتكلم الحافظ في «بذل الماعون» على حديث يزيد بن الحارث، عن أبي موسى الأشعري مرفوعاً: «فناء أمتي بالطعن والطاعون»، ومما جاء في ص١١١: يزيد بن الحارث: «ذكره ابن حبان في ثقات التابعين ـ ٥: ٥٣٧، ٥٤٨ ـ فالحديث حسن». ولاحظْ موقع الفاء التفريعية في قوله «فالحديث حسن».

وروى أحمد ٦ : ٣٧١ من طريق عبد الله بن سويد، عن عمته أم حميد الساعدية مرفوعاً في فضل صلاة المرأة في بيتها، وعبد الله لم يوثق إلا بذكر ابن حبان له ٥ : ٤٧، ٥٩، ومع ذلك فقد ذكر الحديث الحافظُ في «الفتح» ٢ : ٣٥٠ (٨٦٧) وقال: إسناد أحمد حسن.

وروى أبو داود (١٤٩٦)، والترمذي (٣٥٧٧) حديث يُسَيرة بنت ياسر مرفوعاً في فضل عقد الأصابع بالتسبيح، من طريق هانئ بن عثمان، عن جدَّته حُميضة، عن يُسيرة، وهانئ وجدَّته ذكرهما ابن حبان في «ثقاته» ٧: ٥٨٣، ٤ : ١٩٦، وقد حسَّن الحديثَ النووي في «الأذكار» (١٧)، وابن حجر في «نتائج الأفكار» ١ : ٨٤، وهذا ذهاب منهما إلى ما أنا بصدده، وسكت عنه الحاكم ١ : ٥٤٧، وصححه الذهبي، وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٨٤٢).

وقال في «فتح الباري» ٩: ٥٩١ كتاب العقيقة ـ باب إماطة الأذى عن الصبي، عن حَوْثَرَةَ بنِ محمد: «احتج به ابن خزيمة في «صحيحه»، وذكره ابن حبان في «الثقات»، فالإسناد قويٌّ، إلا أنه شاذ...» ولم يُعلَّه بحوثرة.

ومنهم **الكمال ابن الهمام**: روى الدارقطني في «سننه» ١ : ٤٧ (٢١) حديث

ابن عباس: إنما حرّم رسول الله صلى الله عليه وسلم من الميتة لحمها، وضعّفه بعبد الجبار بن مسلم، فقال عليه الكمال ابن الهمام في «فتح القدير» ١ : ٨٥: «هو ممنوع، فقد ذكره ابن حبان في «الثقات».» ٧ : ١٣٦.

وعزا في «فتح القدير» أيضاً ٢ : ٤١٥ حديث عليّ رضي الله عنه في طواف القارن طوافين وسَعْيه سعيين، إلى النسائي في «الكبرى»، من طريق حماد بن عبد الرحمن الأنصاري وقال: «حماد هذا إنْ ضعفه الأزدي فقد ذكره ابن حبان في «الثقات» ٨ : ٢٠٤ ـ فلا ينزل حديثه عن الحسن».

ومنهم: **القسطلاني**، فإنه ذكر في «المواهب» ٣: ١٠٥، و٦: ١١٧ ـ بشرحه ـ حديثاً في إسناده جَهْوَر[1] بن منصور فقال عنه: «ذكره ابن حبان في «الثقات» فالإسناد صحيح، لثقة رجاله»، ووافقه شارحه الزرقاني، وأشار إلى الحديث **الصالحي** في «سيرته» ٣: ٩٣ وصحح سنده أيضاً، والثلاثة كلٌّ في عصره إمام حافظ.

وهذا أمر يصعب جداً تتبُّعه من كلام العلماء وواقعهم، وأضرب على ذلك مثلاً: حديث سيدنا الحسين السبط رضي الله عنه مرفوعاً: «للسائل حقّ وإن جاء على فرس»، رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» برقم (٩٩١٦) ـ وغيره كما تراه في تخريجه ـ من طريق يعلى بن أبي يحيى، وقد قال فيه أبو حاتم ٩ (١٣٠٤): مجهول، وذكره ابن حبان في «ثقاته» ٧: ٦٥٢، وأدخله ابن خزيمة في «صحيحه» (٢٤٦٨)، وقد حكى قولَ أبي حاتم وابنِ حبان في يعلى: العلائيُّ في «النقد الصحيح» ص٥٨، ومع ذلك فقد حسَّن الحديث، وحكاهما كذلك العراقي في «شرح ألفيته» ٢: ٢٦٩، و«النكت على ابن الصلاح» ص٢٢٣،

---

(١) هكذا ضَبَط اسمه الزرقاني شارح «المواهب» كما ضبطتُه، لكنه جاء في مطبوعة «الثقات» ٨: ١٦٧: جمهور، وكذلك هو في مطبوعتي «المعجم الأوسط» للطبراني (٥٧٥٧ = ٥٧٦١)، و«مجمع البحرين» (٦٣).

وقال: سنده جيد، وحكم عليه بالجودة أيضاً السخاوي في «المقاصد» (٨٧٣)، و«فتح المغيث» ٤ : ١٢، ونقل كلام العراقي بتمامه: السيوطي في «اللآلئ» ٢ : ١٤٠ ووافقه.

والشاهد من هذا: أن تتبع الأحاديث التي يصححها العلماء أو يحسنونها، وفي إسنادها من لم يوثقه إلا ابن حبان: هذا أمر صعب جداً، فمن الصعب أن أتتبع الأحاديث التي شأنها كهذا الحديث وأقول: يَقبل توثيق ابن حبان ويعتمده: العلائي والعراقي والسخاوي والسيوطي، ونحو هذا، والله ولي التوفيق.

ومن المعاصرين: العلامة الشيخ **أحمد محمد شاكر** رحمه الله تعالى، فإنه يعتمد ذلك كثيرًا في تعليقاته على «مسند» أحمد، و«سنن» الترمذي وغيرهما.

وكذلك شيخنا جِهْبِذ العصر مولانا العلامة الحجة الشيخ **حبيب الرحمن الأعظمي** (١٣١٩ ـ ١٤١٢هـ) رحمه الله تعالى، فقد كتب إليَّ في جواب سؤالي عن رأيه في ذلك: «وأما توثيق ابن حبان إذا انفرد: فهو مقبولٌ عندي، معتدٌّ به، إذا لم يأت بما ينكر عليه»، وسيأتي بتمامه ص١٠٣.

ثم جاءني جواب شيخنا العلامة حافظ المغرب الشيخ **عبد الله الصدِّيق الغُمَاري** (١٣٢٨ ـ ١٤١٣هـ) رحمه الله تعالى، عن المسألة نفسها، فكان مماثلاً لجواب شيخنا الأعظمي، فالمعنى هو المعنى، والاستدلال هو هو!.

وقبل إنهاء الحديث عن هذه الفِقْرة السابعة: أنبِّه إلى ضرورة التنبُّه إلى ما في قولهم حين حكاية توثيق راوٍ عن عدد من الأئمة، يقولون: وثقه فلان وفلان...، ويكون من جملة هذه التوثيقات قولهم: لا بأس به، محله الصدق، ونحوهما من الألفاظ النازلة عن مرتبة: ثقة.

ويقولون أحيانًا: حديث كذا: رواه من الثقات فلان وفلان...، ويذكرون بينهم من فيه كلام كثير بحيث لا يوثق بحال، نعم، هو غير مدفوع عن الصدق، كقول الدارقطني في «سننه» ١ : ٨٩ (١): «خالفه جماعة من الحفاظ الثقات، منهم: زائدة ابن قدامة، وسفيان الثوري...، وحجاج بن أرطاة»، مع ما تراه من كلامه في

حجاج قبل قليل ١: ٧٩ (٢٠)، و٣: ١٧٤ ـ ١٧٥ (٢٦٦)، ومن جملته: «ترك الرواية عنه ـ عن حجاج ـ، سفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد القطان وعيسى بن يونس بعد أنْ جالسوه وخبروه، وكفاك بهم علمًا بالرجال ونُبْلاً».

فتنبغي مراجعة مثل هذه الأمور، والتثبت من ألفاظهم.

ونحو هذا: قولهم: ضعَّفه فلان وفلان...، ومراتب ألفاظهم في تضعيفه متفاوتة. وانظر ص ١٤٢ ـ ١٤٣.

٨ ـ ومن ألفاظه في «الكاشف» وغيره: **صدوق**، ويَستعملُ: صدَّقه فلان، كما يقولون: ثقة، ووثقه فلان، وضعيف، وضعَّفه فلان. قال في أحمد بن عبد الرحمن البُسْري: «صدَّقه أبو حاتم».

وممن هو سَلَفُ المصنفِ في هذا الاستعمال: ابنُ عدي، فإنه قال آخر ترجمة عاصم بن علي الواسطي من «الكامل» ٥: ١٨٧٦: «ضعَّفه ابن معين، وصدَّقه أحمد بن حنبل وصدَّق أباه وأخاه».

والحديث عن كلمة (صدوق) ومراحلها في استعمالات الأئمة لها: طويلٌ، يَستأهِلُ أن يُفْرد في جزء، لكنْ مما يُفيدُ ذِكْره هنا ـ مع التنبيه إلى ضرورة نقل كلمات الجرح والتعديل على وجهها ـ ما أسنده الإمام مسلم في «التمييز» ص ١٧٧ (٢٣) إلى شعبة بن الحجاج أنه قال: «شكُّ ابن عون أصدقُ عندي من حديثِ آخَرَ عندكم، صدوقٌ صدوقٌ».

فـ(صدوق) هنا: بمنزلة قوله: ثبت، أو متقن، أو حجة، يريد بها التأكيد على شدة ضبط ابن عون، بقرينةِ أولِ كلامه، ومن الخطأ الكبير في مثل هذه الحال أن يُقال مثلاً: قال شعبة في ابن عون: صدوق، مرة واحدة، أو مرتين، دون نقل صدر كلامه.

٩ ـ واستعمل رحمه الله: **صُدِّق**، قال ذلك في سليمان بن منصور البلخي، وهي مثل قولهم: وُثِّق، وضُعِّف.

١٠ ـ واستعمل أيضًا: **ضُعِّف**، قالها في إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجِر.

١١ ـ وكذلك: لُيِّن، قالها في محمد بن عثمان بن صفوان الجُمَحي.

ويلزم من استعماله هذه الألفاظ الأربعة: وُثق، صدِّق، لُيِّن، ضعِّف: أن تكون قد قِيلت في الرجل، فلا يصح لي أن أقول في فلان (وُثق) إلا وقد قيل فيه: ثقة، وهكذا سائرها، لكنك تجدُ في التعليق على سليمان بن منصور أني لم أجدْ في ترجمته من قال فيه (صدوق) وإن كان الرجلُ من أهل هذه المرتبة.

وقال عن محمد بن عثمان الجُمَحي: «لُيِّن» ـ وضَبَطَها كذلك بقلمه ـ وبمراجعة ترجمته في مصادرها الأصلية والآخذة عنها تبيَّن أن أبا حاتم قال فيه ٨ (١٠٨): «هو منكر الحديث، ضعيف الحديث»، فلم يقل فيه أحد (لَيِّن)، وحالُه أشدُّ ضعفًا من حال مَن فيه تليين. وحصل له نحو هذا في محمد بن فُلَيح (٥١١٦).

ولم أضبطْ أبدًا كلمة «لين» لا بفتح اللام ولا بضمها، لاحتمال رسمها الوجهين، ويترتب عليه اختلاف المعنيين، هل هي بفتح اللام، وتكون حكمًا من المصنف على الرجل، أو بضم اللام، وتكون حكايةً منه لقول الآخرين المتقدمين؟ وإن كنت أرجِّح أنها بضم اللام، على شاكلة استعماله الألفاظ الأخرى: وثِّق، صدِّق، ضعِّف، فإنها لا تحتمل وجهًا آخر، ولكون المصنف ـ أيضاً ـ ضبطها كذلك في الموضع المشار إليه (٥٠٤١).

وقد استعمل «لُين» ـ كما رأيتَ ـ فيمن بلغ مرتبة التليين وزيادة.

واستعمل «ضعِّف» في إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر، وقد اتُّفِق على تضعيفه، بل استعملها في سليمان بن عبد الحميد البَهْراني موضع قول النسائي: «كذاب ليس بثقة»!.

فلا بدَّ من مراجعة المصادر الأصلية، أو المصادر التي تُعْنَى بنقل ألفاظ الجرح والتعديل بدقة، ومنها كتاب الإمام المزي «تهذيب الكمال» فإنه ينقل ـ غالبًا ـ الألفاظ كما هي.

ويحتِّم مراجعة الأصول: أن المصنف قد لا يُعبِّر بما يُعطي مدلولاً تامًا

للكلمة الأصلية في الرجل، مثال ذلك قوله في داود بن راشد الطُّفاوي: «ليَّنه ابن معين» مع أن لفظه ـ كما نقلته في التعليق عليه ـ: «ليس بشيء». وفرق كبير بين اللفظين.

ومثلُه تمامًا ما حصل له في ترجمة داود بن عبد الله الأوْدي ـ وإن كان فيه متابعة للمزي في وهم حصل له ـ.

وبمناسبة حديثي عن تحتُّم مراجعة الأصول أحكي للقارئ الكريم ما حصل ليَ الآن.

كتبتُ في المسوَّدة هذا الكلام الذي تراه، وأن التليين شيء، و«ليس بشيء»، شيء آخر، وأن الفرق بينهما كبير، ثم رأيتُ في «تهذيب التهذيب» ٨: ٣٩٣ ترجمة قيس بن الربيع الأسدي: «وقال المرُّوذي: سألت أحمد عنه فليَّنه وقال: كان وكيع إذا ذكره قال: الله المستعان».

ففهمت منه ـ وهو فهم صحيح ـ أن «وقال» معطوف على «فليَّنه»، ويكون المعنى حينئذ أن حكايةَ الإمام أحمد كلامَ وكيع: استدلالٌ منه على تليينه. والمآلُ: أن تعبير المصنف بـ«ليَّنه ابن معين» عن قوله «ليس بشيء»: أمرٌ سائغ مستعمل نظيره من المتقدمين، فلا يُستنكر وقوعه من المصنف. هكذا فهمتُ، وكتبت إشارة إلى هذا النص في المسوَّدة، ولما وصلت إليه الآن، بدا لي أن أعدِلَ عما كتبتُ كليًّا، أو أن أتركه كما هو، وأنبِّهَ إلى هذا النص، وأرجعَ إلى مقتضاه.

لكني طبقتُ المبدأ الذي مشيتُ عليه خلالَ خدمتي للكتاب جميعه، وهو المبدأ الذي أدعو إليه قبل أسطر، فرجعتُ إلى رواية المرُّوذي عن الإمام أحمد فرأيت فيها ما يلي:

جاء في فقرة (٢٠٦): «سألته عن قيس بن الربيع، فليَّنه، قلتُ: أليس قد روى عنه شعبة؟ قال: بلى».

ثم جاء في فقرة (٢٢٨): «وقال ـ أحمد ـ: كان وكيعٌ إذا ذكر قيسَ بن

الربيع قال: الله المستعان»، فلا ارتباطَ لفظيٌّ بين الفِقْرتين، أعني: أن قوله: «وقال: كان وكيع...» ليس تفسيرًا للتليين ولا للاستدلال عليه، ورأيُ الإمام أحمد فيه: التليينُ، أما رأيُ وكيعٍ فيه: فالتضعيفُ الشديد، لأن قولهم: «الله المستعان» في رجلٍ ما، من مراتب الجرح الشديد، كما قرَّره بشواهده شيخنا العلامة المحقق الأستاذ الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى في تعليقاته على «الرفع والتكميل» ص ١٧٣ فما بعدها، وهذا النص الذي ذكرته: منها.

ومن النظر في «ثقات» ابن حبان ٥: ٢٥٦، و«المجروحين» له ١: ٣٥٧ يبدو أن قولهم «الله المستعان» من المرتبة الثانية، كما هو ظاهر كلام شيخنا آخر بحثه.

فتبيَّن من مثالٍ شاهدٍ قريبٍ ضرورةُ الرجوع إلى المصادر الأصلية، لتكون النتائج: «سدِّدوا وقاربوا».

وقد كنتُ حريصًا على لفت النظر إلى هذا المعنى في التعليق بقدر ما أمكنني التنبُّه له والتنبيه إليه، ومع ذلك أدعو القارئَ إلى أن لا يقفَ عند حدود تنبيهاتي، بل عليه الرجوع إلى المصادر الأصول، فإنها خزائنُ العلم ومعادنُه.

ثم رأيت الإمام الفقيه المَوَّاق ( ـ ٨٩٧) رحمه الله قال في فاتحة كتابه «التاج والإكليل لمختصر خليل» في فقه السادة المالكية ١: ٢٥ من المطبوع على حاشية «مواهب الجليل»، رأيته يقول: «قال ابن رشد في مسألةٍ: إن ابن أبي زيد نقلها بالمعنى نقلاً غير صحيح. قال: فلذلك رأى الفقهاءُ قراءة الأصول أولى من قراءة المختصرات».

وهذا نصٌّ صريح في بابه عن الكافة، ينبغي أن يحفظ في منهجهم العلمي، وله أمثلة عديدة، يراها المتتبِّع لـ «حاشية ابن عابدين» من كتب مذهبنا الحنفي، لكن لتوضيح أهمية كلام ابن رشد أقول:

إن ابنَ أبي زيد القَيرواني أحدُ أئمة السادة المالكية المتقدمين ـ كانت وفاته سنة ٣٨٦ ـ وهو الذي يُعرف بـ «مالك الصغير» وعلى كتبه معوَّل علماء

المذهب، وترجمته حافلة عالية في «سير أعلام النبلاء» ١٧ : ١٠ ـ ومصادرِها المذكورةِ هناك ـ فإذا كان يحصل هذا من مثله، فمِن غيره، ومن المتأخرين: من بابِ أولى.

وكنت ذكرت مثالاً هاماً يتصل بهذا المعنى اتصالاً وثيقاً، وذلك في كتابي «أثر الحديث الشريف» ص٢١٩ من الطبعة الخامسة، وأنقل هنا ما كتبته هناك، زيادة في ترسيخ هذا الخُلُق العلمي في نفوس الطلبة، قلت ـ غفر الله لي ـ:

«للإمام مسلم رحمه الله تعالى كتاب سماه «الانتفاع بأُهُب السِّباع» نَقَل منه الإمام البيهقي رحمه الله نصاً طريفاً فيه بيان طريقة الإمام الشافعي رضي الله عنه في عرض أحكامه وأدلتها، فقال في «بيان خطأ من أخطأ على الشافعي»[1]:

«قال مسلم: والشافعيُّ لم يكن اعتمادُه في الحجة للمسائل التي ذكر في كتبه، تلك الأحاديثَ في إثر جواباته لها، ولكنه كان يَنتزِعُ الحججَ في أكثر تلك المسائل من القرآنِ والسنة، والأدلةِ التي يَستدلُّ بها، ومن القياس إذْ كان يراه حجةً، ثم يذكرُ الأحاديثَ: قويةً كانت أو غيرَ قوية، فما كان منها قوياً اعتمد عليه في الاحتجاج به، وما لم يبلُغ منها أن يكون قوياً ذَكَره عند الاحتجاج بذكرٍ خاملٍ فاتر، وكان اعتمادُه حينئذ على ما استدلَّ به من القرآن والسنة والقياس..».

ومُفَاد هذا: أن طريقة الإمام الشافعي في كتبه: ذكرُ الحكم مُؤيَّداً بالحجج من الكتاب والسنة يستنبطه منها استنباطاً، ثم يذكر ما هو صريحٌ في المسألة قوياً كان أو غير قوي، ويشير إلى ما لم يكن قوياً بإشارةٍ حينَ ذِكْره له، فالعمدةُ من الحجج ما قدَّمه من الأدلة.

ثم قال البيهقي بعد أسطر: «وتصديرُ بعض أبواب المختصر ـ مختصر المزني ـ بأحاديث لا يُحتج بها: واقعٌ من جهة المزني رحمه الله، فأما الشافعي رحمه الله فإنه إنما أوردها الجملة ـ أي على الطريقة ـ التي ذكرها إمامُ أهل

---

(١) صفحة ٢٤٣.

النقل مسلمُ بن الحجاج رحمه الله».

فانظر كيف حصل التغيُّر في عرض الأدلة من الإمام إلى تلميذه! الإمام يصدِّر من الأدلة ما هو عمدة عنده، والتلميذُ يصدِّر ببعض ما فيه مقالٌ، وقد ذكره الإمام أثناء كلامه واستدلاله مع الإشارة إلى ما فيه، فيكون المزني رحمه الله قد أغفلَ أمرين من صنيع الإمام: تأخيرَ ذكرِ الدليل الذي لا يُحتج به، والإشارةَ إلى ما فيه[1].

هذا مع عدم الفارق الزمني، ومع الصحبة التامة والملازمة الطويلة من المزني للإمام..» مما يؤهِّله لأن يفهم عنه مرادَه ومراميه في تصانيفه.

وأزيد هنا: ما جاء في «الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي» للإمام اللغوي الكبير أبي منصور الأزهري صاحب «تهذيب اللغة»، المتوفَّى سنة ٣٧٠ رحمه الله تعالى، قال فيه ص٤٦ ـ ٤٧:

«وقولُ الشافعي رحمه الله، فيما حكى عنه المزني ـ في «المختصر» ص٣ ـ في العظم: إنه لا يجوز الاستطابة به، لأن الاستطابة طهارة، والعظم ليس بطاهر.

يقول القائل: كيف قال «والعظم ليس بطاهر»، وهو عند الشافعي وغيره من الفقهاء طاهر؟! فالجواب فيه: أن المزنيَّ نقل هذا اللفظ عن كتاب الشافعي في الطهارات على المعنى لا على ما لفظ به الشافعي رحمه الله.

ولفظه ـ ما أخبرنا به البغوي، عن الربيع، عن الشافعي أنه قال ـ في «الأم»

---

(١) انظر لزاماً للتوسع في شرح هذه الملاحظة في «مناقب الشافعي» للبيهقي ٢: ٣٤٧ فما بعدها، وانظر ملاحظة أخرى على تصرُّف المزني بعبارةٍ للإمام الشافعي في «الزاهر» للأزهري ص ٤٦ ـ ٤٧ (٦٢٨). وأخرى في «اللفظ المكرم» للقطب الخَيْضَري ١: ٦٢.

ولابن سريج ـ إمام الشافعية في عصره ـ كلمة تؤيد هذا، ذكرها التاج السبكي في «طبقاته» ٣: ٢٣، لا أحب ذكرها، لما فيها من مبالغة وخشونة.

١ : ٢٢ ـ: «ولا يُسْتَنْجَى بعظم، للخبر فيه، فإنه وإن كان غيرَ نجسٍ فليس بنظيف، وإنما الطهارة بنظيف طاهر. قال: ولا أعلم شيئاً في معنى العظم إلا جلدَ ذكيّ غيرَ مدبوغ، فإنه ليس بنظيف وإن كان طاهراً، فأما الجلد المدبوغ فنظيف طاهر، فلا بأس أن يُستنجى به».

وهذا كلُّه لفظُ الشافعي، وظنَّ المزنيُّ أن معنى النظيف والطاهر واحد، فأدَّى معنى النظيف بلفظ الطاهر، وليسا عند الشافعي ولا عند أهل اللغة سواء»!!.

وأقول: إنْ صح ظنُّ أبي منصور الأزهري ـ بل إن صح تظنُّنُه ـ فهو غريب عجيب جداً من المزني وارثِ علوم الشافعي، وملخِّصِ فقهه ومذهبه، وهو الذي يعتبره الشافعي ناصر مذهبه ويقول فيه: لو ناظر الشيطانَ لغَلَبه!!.

ومن هنا: كان الإسناد العالي أحبَّ من النازل إلى قلوب الأئمة المحدثين، ومشهور قول الإمام يحيى بن معين لما سُئِل آخر حياته: ما تشتهي؟ فأجاب: «بيتٌ خالٍ وإسنادٌ عالٍ» لقلَّة وسائطه التي قد ينشأ عنها بعض الخلل ولو أحياناً.

(١٢) ـ ومن ألفاظه في التعديل: «**محلُّه الصدق**» (٢٥٠٢)، وهي دون قولهم: «صدوق» وقريبٌ جدًّا من قولهم: صدوق إن شاء الله، حيثُ إن كليهما ليس فيه جزمٌ ببلوغ الراوي مرتبةَ الصدوق، لأن معنى (محله الصدق): أنه مظِنَّة الصدق، بل: إنها دون قولهم «صدوق إن شاء الله» بقليل.

وإذا كنا نحسِّن حديث الصدوق، فمن يقال فيه (محله الصدق) و(صدوق إن شاء الله): نتوقَّف في تحسينه، حتى يتبيّن صوابه وضبطه لهذه الرواية.

قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٢ (٤٢١) آخر ترجمة إبراهيم بن مهاجر البجلي: «سمعت أبي يقول: إبراهيم بن مهاجر ليس بقوي، هو وحصين ابن عبد الرحمن، وعطاء بن السائب قريبٌ بعضهم من بعض، محلُّهم عندنا محلُّ الصدق، يكتب حديثهم ولا يحتج بحديثهم. قلت لأبي: ما معنى لا يحتج بحديثهم؟ قال: كانوا قومًا لا يحفظون، فيحدثون بما لا يحفظون، فيغلطون،

ترى في أحاديثهم اضطرابًا ما شئت». أي: كثيرًا.

فبان بهذا أن «محله الصدق» وصف للرجل سيِّئ الحفظ، وأن الاضطراب الواقع في روايته: عن غير قصدٍ وسوءِ نيَّة، فهو مدفوعٌ عن الضبط لا عن مطلق الصدق، قال الحافظ السيوطي رحمه الله تعالى في «التدريب» ص ٢٣٢: «إن «صدوقًا» مبالغةٌ في الصدق، بخلاف «محلُّه الصدق»، فإنه دالٌّ على أن صاحبها محلُّه ومرتبته مطلق الصدق».

وبان بهذا أيضًا أن «محلُّه الصدق» و«ليس بقوي» و«يكتب حديثه ولا يحتج به»: كلَّها بمرتبةٍ واحدةٍ سواءٍ عند الإمام أبي حاتم، وأرى ـ والله أعلم ـ أنها لا تختلفُ عند غيره أيضًا، على أن هذه الألفاظ لا تكثر إلا في كلام أبي حاتم، سوى «ليس بقوي» فإنها تكثر في كلامهم جميعًا[1].

(١٣) ـ وفي الكتاب ألفاظٌ متقاربة، ويُلحَق بها ألفاظٌ أيضًا تقرُب منها من حيث المدلول وهي من زمرتها اللفظية، فأنا أجمعها إلى بعضها وأشير إلى مراتبها.

١ ـ لا بأس به. ٢ ـ ليس به بأس. ٣ ـ ما أَرى به بأسًا.

٤ ـ لا أعلم به بأسًا. ٥ ـ أرجو أنه لا بأس به. ٦ ـ ليس بحديثه بأس.

هذا ترتيبها فيما أرى. والله أعلم.

أما اللفظة الأولى والثانية: فمن مرتبة واحدة تمامًا.

والثالثة والرابعة دونَهما، إذْ في الأُولَيين جزمٌ، وإشارةٌ إلى أنه حكم عام، منه ومن غيره، أما هاتان ففيهما الخلوُّ عن هذين الملحظَيْن. و«ما أرى» بمعنى «لا أعلم» ـ على فرق بينهما ـ.

وأما الخامسة: فواضحٌ أن نفيَ البأس عنه من باب الرجاء، و«لا يلزم من

---

(١) وكلام المصنف في «الموقظة» ص٧٨ لا يرفعه عن هذه المرتبة.

عدم العلم حصول الرجاء»[1].

وأما السادسة: فأخَّرتها لأن نفي البأس عن حديثه لا عنه ذاته، وقد يكونُ مرادُ قائلها أن جملة أحاديثه مستويةٌ لا بأس بها، أما الرجل فله فيه وَقْفَة، وقد يكونُ مرادُه حديثًا معينًا سُئل عنه فنفى عنه البأس. والله أعلم.

ثم إنه اشتهر أن ابن معين يسوِّي بين «لا بأس به» و«ثقة». شَهَر ذلك عنه الإمام ابن الصلاح في «مقدمته» في النوع الثالث والعشرين: معرفة من تقبلُ روايته ومن تردُّ، تحت المسألة الخامسة عشرة ص ١٣٤ من حاشية العراقي عليه، معتمِدًا على ما حكاه عن ابن معين تلميذُه وراويتُه ابنُ أبي خيثمة إذ قال في «تاريخه الكبير» (٦٩٠، ٤٤٤٥): «قلتُ ليحيى بن معين: إنك تقول: فلانٌ ليس به بأس، وفلانٌ ضعيف؟، قال: إذا قلتُ لك «ليس به بأس»: فهو ثقة، وإذا قلتُ لك «هو ضعيف»: فليس هو بثقة، لا يكتب حديثه».

ولم يحكِ هذه التسويةَ عن ابن معين أحدٌ قبل ابن الصلاح، وتُوبع على ذلك، ويبدو لي في هذا الحكم وقفة، فالتأملُ في القصة يُفيدُ أن ابن معين أراد في الشطر الأول من كلامه القبولَ العامَّ، كما أنه أراد في الشطر الثاني الردَّ العام، فهو لم يُرِد من قوله: «فهو ثقة»: الثقة الاصطلاحية، إنما أراد القبولَ الشاملَ للثقة، ومَن دونه بقليل بحيث لا يخرج عن دائرة القبول: ثقة، قوي، صدوق، لا بأس به.

وأراد بقوله: «ليس بثقة»: غيرَ مقبول، ولم يُرِدْ المرتبةَ الشديدةَ الضعفِ التي يُنْفَى عن صاحبها العدالةُ والضبطُ معًا، كقولنا: متروك، ساقط، واهي الحديث، وإلا للزم أن نقول: من قال فيه ابن معين «ضعيف»: فهو غير ثقة، أي: من المرتبة الثالثة من مراتب الجرح، في حين أن كلمة (ضعيف) من ألفاظ المرتبة الخامسة.

---

(١) كما قال العراقي في «شرح ألفيته» ٢: ٦.

وخالف ابنَ الصلاح العراقيُّ في «شرح ألفيته» ٢: ٧ في التسوية بين: لا بأس به، و ثقة[١]، فقال: «قلت: ولم يقل ابن معين: إن قولي: ليس به بأس كقولي: ثقة، حتى يلزم منه التساوي بين اللفظين، إنما قال: إن من قال فيه هذا: فهو ثقة، وللثقة مراتبُ، فالتعبير عنه بقولهم (ثقة) أرفعُ من التعبير عنه بأنه لا بأس به، وإن اشتركا في مطلق الثقة. والله أعلم». وتابعه الكمال ابن الهمام في «التحرير» ٢: ٢٤٨ بشرح ابن أميرِ حاجٍّ عليه.

ويدلُّ على أن «لا بأس به»: دون «ثقة»: ما جاء في «تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي» (٢٤٤ ـ ٢٤٦): «وسألتهُ عن مَندل بن علي؟ فقال: ليس به بأس. قلت: وأخوه حِبان بن عليّ؟ فقال: صدوق. قلت: أيُّهما أحبُّ إليك؟ فقال: كلاهما وتمرًا. كأنه يُضعِّفهما»[٢].

فانظر كيف سوَّى بين: صدوق، ولا بأس به، فقال: «كلاهما وتمرًا»، وانظر إلى تعليق الدارمي عليه: «كأنه يضعِّفُهما» والدارميُّ تلميذُ ابن معين وراويتُه وهو مشاهدٌ لحركاته وهيئته حين يجيبُه، ويَنقلُ هذه المَشَاهد مع نقله

(١) أما بشأن تنزيل الضعيف منزلة مَن: ليس بثقة: فكلام العراقي ٢: ١٣ ليس بصريح في المخالفة، ولا في تفسيره، أما ابن الهمام في «التحرير» ٢: ٢٤٨ ـ آخر الصفحة ـ فجزم بأن «ضعيف» عند ابن معين: لا يدخل في الاعتبار والمتابعات.

(٢) أصلُ هذا القول مَثَلٌ عربي قديم، قاله عمرو بن حُمْران الجَعْدي لما مرَّ به عائذ بن يزيد اليَشْكُري وقد أنْهكَه الجوع والعطش، وعَمرو يأكل زُبْدًا وتمرًا وتامكًا ـ سَنَام الجمل ـ، فطلب منه عائذ أن يُطْعمه من الزُّبد والتامِك، فقال عمرو: نعم، كلاهما وتمرًا. انظر «مجمع الأمثال» للميداني ٢: ١٥١.

ولا شيء في هذا يدلُّ على تضعيف، لكنْ قال الإمام أبو عبيد القاسم بن سلاّم في «الأمثال» (٥٨٩) في تفسير المَثَل هذه الجملةَ فقط: «أي: كلاهما إليَّ، وأريد تمرًا». ولا علاقة لهذا التفسير بهذا السبب، ـ حتى لو قلنا: صواب النص: وأزيد تمرًا ـ إنما فيه ما يتَّصلُ باستشهاد ابن معين به هنا، وهو قولُه: «وأريد تمرًا»، أي: أريدُ أفضلَ منهما وأضبطَ. والله أعلم.

لألفاظه ويعبِّر عنها بقوله هذا.

ومثله تمامًا ما جاء في المصدر المذكور (٣٣٤): «سألتُه عن الربيع بن صَبِيح؟ فقال: ليس به بأس، وكأنه لم يُطْرِه، قلت: هو أحبُّ إليك أو المبارك ـ ابن فَضَالة ـ؟ فقال: ما أقربَهما».

وهذا لا يمنعُ أن يوجدَ راوٍ يقولُ فيه ابن معين: لا بأس به، ويقولُ غيره ـ أو هو نفسه في مقام آخر ـ: ثقة. أما تفسير هذا الحوار بين ابن معين وتلميذه ابن أبي خيثمة بأنهما كلمتان متساويتان: فهذا بعيد. والله أعلم.

(١٤) ـ **حديثه مقارِب، مقارِبُ الحديث** (١٤٢٢، ٢٤٨٣). والصواب في ضبط الراء جواز كسرها وفتحها، على معنى التعديل، خلافًا لمن قَصَر الكسرَ على معنى التعديل، والفتحَ على التجريح. قال العراقي في «حاشيته على ابن الصلاح» ص ١٣٧: «وهما على كل حال من ألفاظ التوثيق ...، وممن ذكره من ألفاظ التوثيق الحافظ أبو عبد الله الذهبي في مقدمة «الميزان».». ونقل كلامَه السيوطي في «التدريب» ص ٢٣٥ ووافقه، ولم أرَ في مقدمة «الميزان» المطبوع شيئًا. نعم هو في آخرِ مراتبِ ألفاظ التعديل، المرتبة الرابعة عند العراقي، والمرتبة السادسة عند السخاوي ـ انظر «الرفع والتكميل» ص ١٥٠، ١٦٤ ـ مع قولهم: صدوق إن شاء الله، صالح الحديث، جيد الحديث، حسن الحديث، صُوَيْلح. وحديث هؤلاء لا يحسِّنونه.

لكنَّ الإمام الترمذي نقل في «سننه» ٥: ٣٠٥ (١٥٧٩) و«العلل الكبرى» ٢: ٦٧٧ عن الإمام البخاري أنه قال في الوليد بن رَبَاح: «مقارب الحديث» وجاء في «العلل الكبرى» ٢: ٩٦٧ قول البخاريِّ نفسِه في الوليد نفسِه: «حسن الحديث». أما الترمذي فقال عن حديثه المشار إليه: «حسن غريب».

وروى الترمذي حديثًا قبل المشار إليه ٥: ٣٠٤ (١٥٧٨) من طريق بكار بن عبد العزيز بن أبي بكرةَ، وقال من عند نفسه: «مقارب الحديث» وقال عن الحديث: «حسن غريب»، ونقله في «العلل الكبرى» ٢: ٩٧٦ عن البخاري.

وقال في كلامه على الحديث الثالث من «سننه»: «عبد الله بن محمد بن عَقيل صدوق، تكلَّم فيه بعض أهل العلم من قِبَل حفظه. وسمعت محمد بن إسماعيل يقول: كان أحمدُ بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم ـ ابن راهويه ـ والحميديُّ يحتجون بحديث عبد الله بن محمد بن عَقيل. قال محمد ـ هو البخاري أيضًا ـ: وهو مقارب الحديث» فمثلُ هذا لا ينزِلُ حديثه عن الحسن مع قوله «مقارب الحديث».

بل لقد حسَّن البخاريُّ نفسُه حديثَه المرويَّ في «سنن» الترمذي ١: ١٤٨ (١٢٨) باب ما جاء في المستحاضة أنها تجمع بين الصلاتين بغسل واحد ـ وفي المطبوع الذي أعزو إليه: حسن صحيح، وأرى أنها زيادة غير صحيحة ـ وعطف عليه قوله: «وهكذا قال أحمد بن حنبل: هو حديث حسن صحيح» وهي زيادة صحيحة ثابتة في أكثرَ من أصل خطيّ قَوِيم.

وخلاصة ذلك: أن قول البخاري أو تلميذه الترمذي في رجل «مقارب الحديث»: من ألفاظ تحسين الحديث الحُسْن الاصطلاحي، وقد قال في «سننه» ١: ٢٥٤ (١٩٩) عن عبد الرحمن بن زياد بن أَنْعُم: «رأيتُ محمد بن إسماعيل يقوِّي أمره ويقول: هو مقارب الحديث».

وينبغي التنبه إلى أن هذه المرتبة المتأخِّرة لكلمة «مقارب الحديث» من قِبَل متأخري علماء الجرح والتعديل: إنما هي فيما إذا أُطلقتْ وحدها، ولم يقترن معها كلمة ترفعها إلى مستوى أعلى، كقول الإمام البخاري الذي رواه عنه الترمذي في «العلل الكبرى» ٢: ٩٨١: «أحاديث أهل العراق عن زهير بن محمد ـ التميمي الخراساني ـ مقاربة مستقيمة». فزاد وصفها بالاستقامة.

وقال في أواخر كتاب فضل الجهاد ٥: ٣٧٦ (١٦٦٦): «إسماعيل بن رافع ضعَّفه بعض أهل الحديث، وسمعت محمداً يقول: هو ثقة مقارب الحديث» مع أن المعتمد في إسماعيل الضَّعف، وهذا من نوادر الجرح والتعديل عند البخاري: أن يوثق ضعيفاً.

وقال في «سننه» ٩: ٧ (٣٢٥٠) من قِبَل نفسه عن حجاج بن دينار: «حجاج ثقة مقارب الحديث»، ونَقَل في «العلل الكبرى» ٢: ٩٦٩ عن البخاري قوله في حجاج نفسه: «مقارب الحديث».

ذلك أن إحدى الكلمتين ترشِّح للأخرى شيئًا من معناها، فثقة صدوق ـ مثلاً ـ أعلى من: صدوق فقط، لِمَا تستفيده كلمة (صدوق) من كلمة (ثقة)، كما أن كلمة (صدوق) تؤثر على كلمة (ثقة)، فـ(ثقة صدوق) أدنى من كلمة (ثقة) وحدها.

فكذلك كلمة «ثقة» تُعطي كلمة «مقارب الحديث» حين اقترانها بها شيئًا من القوة.

ومما يُستفادُ من هذا الاقتران بين الكلمتين على لسان هذين الإمامين: البخاري والترمذي: أن كلمة «مقارب الحديث» ليست من ألفاظ الجرح، كما زُعم على البخاري! فقد قال المعلِّق على «العلل الكبرى» للترمذي ٢: ٩٧٠: «وخلاصةُ القولِ: أن قول البخاريِّ عن رجل «مقارب الحديث» هو جرح للراوي»! إذْ كيف يجتمعُ لفظةُ توثيقِ وتجريحٍ في آن واحد، في رجل واحد، من إمام واحد!.

١٥ـ **صالح الحديث**: من ألفاظِ التعديلِ الأخيرةِ قولُهم: صالح الحديث، وقد يقول الذهبي: «صلَّحه بعضهم»، قال ذلك في «تاريخ الإسلام ٤: ١١٤٧، طبعة الدكتور بشار، ترجمة عبد الرحمن بن سعد بن عمار، وفيه نوعُ ثناءٍ على ضبط الرجل، وتقدم أنهم جَعَلوها مع: مقارب الحديث، وهذا لا شيء فيه يحتاج إلى تنبيه، لكنِ الذي يحتاجُ إلى تنبيه: هو التفرقةُ بين هذا اللفظ، وبين اللفظ الآتي:

١٦ـ **صالح**: فإنه ثناء على دِيانة الرجل، وقد نبَّه إلى هذه التفرِقة الحافظُ ابن حجر رحمه الله في «النكت على ابن الصلاح» ٢: ٦٨٠، فإنه قال: «وقولُ الخليليِّ: إنه ـ أي أبا زُكَير ـ شيخ صالح: أراد به في دينه، لا في حديثه، لأن من عادتهم إذا أرادوا وصفَ الراوي بالصلاحيَة في الحديث قيدوا ذلك فقالوا: صالح الحديث، فإذا أطلقوا الصلاح فإنما يريدون به في الديانة».

وقال في «تهذيب التهذيب» ١ : ٢٢٢ ترجمة إسحاق بن إبراهيم الحُنَيْني: «قال ابن أبي حاتم عن أبي زرعة: صالح. يعني: في دينه لا في عدالته».

١٧ ـ **مشهور** : كلمة تقتضي شهرةَ الرجلِ وعدمَ جهالته، ويظهرُ من عبارة الحافظ ابن حجر رحمه الله ـ الآتية قريبًا ـ أنها تقتضي عدمَ جهالة عينه، أي: إن من قيل فيه (مشهور): فهو معروفُ العين، قد ارتفعتْ عنه جهالةُ عينه. وينبغي أن يفرَّق بينها وبين كلمة أخرى هي:

١٨ ـ **مشهور الحديث**. وشهرةُ الحديث غيرُ شهرة الرجل، فقد يكون حديثُه مشهورًا بين الرواة ـ أو الناس ـ من غير طريقه، أما هو فمجهول، ولا يضرُّه أن يكون حديثُه غيرَ مشهور إذا كان هو مشهورًا بين علماء الحديث.

نقل المزي في «تهذيبه» ٧ : ٧ في ترجمة حفص بن حسان أن النسائي قال فيه: مشهور، فتعقَّبه مُغْلَطاي ـ ص٢٢٥ (١٢٩) من التراجم الساقطة من «الإكمال» ـ بأن النسائي إنما قال: مشهور الحديث، وأخذ كلامَه الحافظُ فقال في «تهذيب التهذيب» ٢ : ٣٩٩ : «قلت: لفظُ النسائي: «مشهور الحديث»، وهي عبارة لا تُشعر بشهرةِ حالِ هذا الرجل، لا سيما ولم يروِ عنه إلا جعفر بن سليمان، ففيه جهالة».

فأفادنا هذا القولُ التفرقةَ بين هاتين الكلمتين، وأن «مشهور» فقط تدل على رفع جهالة عين الرجل. والله أعلم.

١٩ ـ وورد في التعليق على ترجمة القاضي القاسم بن مَعْن المسعوديِّ قولُ الإمام أحمد فيه: «**مستور ثقة**». وهو كثير الورود في «تاريخ بغداد» سواءٌ من الخطيب نفسِه أو مما ينقله عن غيره[1].

وظاهرُ هذا التعبير مشكلٌ، إذْ كيف يكون ثقةً وهو مستور، والمستورُ في

---

(١) من ذلك غيرُ ما سيأتي: ٤ : ٢١٢، ٥ : ٤٦٢، مرتين، ٧ : ٤٥٧، ٨ : ٢٥٤، ١٠ : ١٥٠، ٣٦٢.

الاصطلاح: مَن عُرِفتْ عدالتُه الظاهرة، وجُهِلت عدالته الباطنة، والثقة: من عُرفت عدالته الظاهرة والباطنة وكان ضابطًا.

وكنت سألت عن هذا الإشكال عام ١٣٩٢ شيخنا محدث المغرب الشيخ عبد الله الصديق الغُمَاري رحمه الله تعالى، فأجابني بجواب نقلتُه فيما علَّقتُه على نسبة (الشَّيْرجي) من «الأنساب» للسمعاني رحمه الله تعالى ٧: ٤٥٦، وهذا نصُّه: «أما قول الخطيب «مستور ثقة»: فيقصد بقوله: «مستور» مجهولَ العدالة في الباطن مع كونه عدلاً في الظاهر، وهو أحدُ أنواعِ المجهول الثلاثة، وقد قَطع الإمام سُلَيمٌ الرازيُّ بالاحتجاج بروايته، قال ابن الصلاح: وُيشْبه أن يكون العملُ على هذا الرأي في كثير من كتب الحديث المشهورة، وصحح النوويُّ الاحتجاج به أيضًا، ومثلُ هذا لا يقال عنه (ثقة) إلا مع لفظ (مستور)، كما يفعلُ الخطيب، لإفادة أن عدالته ظاهرية، وليترك للناظر في روايته حرية الأخذِ بها أو عدمِه، حسبما يقتضيه اجتهاده وبحثه، وعند التعارض تقدَّم عليها رواية من يُقال فيه: ثقة أو صدوق».

لكني رأيتُ فيما بعدُ أن الأمر على غير ذلك، رأيت ابن أبي يعلى حكى في «طبقات الحنابلة» ١: ١٢٧ في ترجمة الإمام أبي القاسم الجنيد رضي الله عنه قصةً تدلّ دلالةً واضحة على أن (مستور) كلمةٌ تُسْتعملُ في ذاك الوقت وبعده للدلالة على وصف الرجل بالعِفَّة والفضل والكرامة، وما شابه هذه المعاني ـ وهي في «القاموس» بمعنى: العفَّة ـ، وقد كان القاسمُ بن مَعْن المسعودي المذكورُ أولَ هذه الفِقْرة موصوفًا بهذه المعاني، كما يظهر من ترجمته في التهذيبين، ومن «أخبار القضاة» ٣: ١٧٥. وهذه حكاية ابن أبي يعلى:

أ ـ قال: قال الجنيد: «جاء رجل إلى أبي عبد الله أحمد بن حنبل ومعه غلامٌ حسنُ الوجه، فقال له: من هذا؟ قال: ابني، فقال أحمد: لا تجئْ به معك مرةً أخرى، فلما قام قيل: أيَّد الله الشيخ، رجل مستور، وابنُه أفضلُ منه! فقال أحمد: الذي قَصَدْنا إليه من هذا ليس يمنعُ من سترهما، على هذا رأينا

أشياخَنَا، وبه خبَّرونا عن أسلافهم».

ثم وقفتُ على نصوص كثيرة تدلُّ على المعنى الذي قدَّمتُه، وعددٌ منها جاء في تراجم الأندلسيين، مما صحَّح ظني السابق أنها كلمة محليَّة (بغدادية). وهذه بعضُ النصوص:

ب ـ جاء في كتاب «علل الحديث» لابن أبي حاتم (٣٦١): «سألتُ أبي عن حديثٍ رواه الزهريُّ، وأسامة بن زيد، ونافعٌ، وابنُ إسحاق، والوليد بن كثير، عن إبراهيم بن عبد الله بن حُنين، عن أبيه، عن علي: نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القراءة راكعًا.

«ورواه الضحاكُ بن عثمان، وداودُ بن قيس الفَرَّاء، وابنُ عجلان، عن إبراهيم بن عبد الله بن حُنين، عن أبيه، عن ابن عباس، عن عليّ، أيُّهما الصحيح؟.

قال أبي: لم يقلْ هؤلاء الذين رَوَوْا عن أبيه: «سمعت عليًّا» إلا بعضهم. وهؤلاء الثلاثة [الذين زادوا: عن ابن عباس]، مستورون، والزيادة من الثقة مقبولة...»، فجاءت منه بمنزلة: ثقات، لكن لا يلزم أن يكون ثقة بالمعنى الاصطلاحي الذي يقال عن حديث صاحبه: صحيح.

ج ـ وقال الخطيب في «تاريخ بغداد» ٧: ٣٣٥ ترجمة الحسنِ بن الطيِّب الشجاعيِّ البلخي: «حدثني البَرْقاني قال: كلَّمتُ أبا بكرٍ الإسماعيليَّ في روايته عن الحسن بن الطيِّب الشجاعي فقال: نحن سمعنا منه قديمًا، وكان إذ ذاك مستورًا وكتبُه صحاحًا، وإنما أفسدَ أمره بأَخَرَة، أو كما قال.

«سألت البَرْقاني عن الحسن بن الطيب فقال: كان الإسماعيليُّ حَسَنَ الرأي فيه، فذكرتُ ـ المتكلِّم هو البرقاني ـ له أنه عند البغداديين ذاهبُ الحديث، فقال: لما سمعْنا منه كان حالُه صالحًا».

د ـ وفي «تاريخ بغداد» أيضًا ٩: ٣٥ ترجمة سليمان بن حرب، قال يحيى ابن أكثم: «قال لي المأمون: مَنْ تركتَ بالبصرة؟ فوصفتُ له مشايخَ، منهم:

سليمان بن حرب، وقلت: هو ثقةٌ حافظ للحديث عاقلٌ في نهاية السِّتر والصِّيانة، فأمرني بحمله إليه...» إلى آخر الخبر وفيه ظرافةٌ وحضورُ بديهة.

هـ ـ وفي «النجوم الزاهرة» لابن تَغْرِي بَرْدِي ٣: ٣: «قال أحمد بن يوسف: قلتُ لأبي العباس بن خاقان: الناس فِرقتان في ابن طُولون، فرقةٌ تقول: إن أحمدَ: ابنُ طولون، وأخرى تقول: هو ابنُ يَلْبَخ التركي، وأمُّه قاسم جارية طولون. فقال: كذبوا، إنما هو ابن طولون، ودليلُه: أن الموفَّق لما لَعَنه نَسَبَه إلى طُولون ولم ينسبه إلى يَلْبَخ، ويلبخ مِضْحاكٌ يُسخَر منه، وطُولون معروفٌ بالسِّتر».

و ـ وترجم أبو بكر المالكيُّ في «رياض النفوس» ١: ٣١٣ ـ من الطبعة القديمة ـ لأبي الوليد عبد الملك بن قطن المَهْري اللغوي، ومما نقله عنه في ترجمته قوله: «كانت شِدَّةٌ وأزْمة عظيمة، وضاق بنا الحال، فبلغني أن رجلاً من أشراف مَهْرة عنده طعامٌ كثير يَصِلُ منه ويُعطي، قال: فَحَسُنَ عندي أن أنالَ منه شيئًا، فركبتُ دابتي ومضيتُ حتى وصلتُ منزلَه، فوجدته جالسًا في مسجده وعنده جماعة من الناس مستورون وغيرهم، فجلست وعرَّفته بنفسي...»[(١)].

ز ـ وترجم ابن بَشْكُوال في كتابه «الصِّلَة» ١: ٣١٤ أبا المُطَرِّف عبد الرحمن ابن أحمد المَعَافريَّ القرطبيَّ وقال: «كان من أفاضل الرجال أُولي النَّباهة، وكان محمود السيرة، جميل الطريقة، تولى القضاء، وانصرف عن العمل، محمود السيرة لم تتعلَّقْ به لائمة، سمحًا في أخلاقه، جيد المعاشرة لإخوانه، بارًّا بالناس، ولما وَصَلَ كتابه بالعزل اشتدَّ سروره، وأعلن شكر الله عليه، ودخل بيته فعاود طريقته من الزهد والانقباض إلى أنْ مضى لسبيله مستوراً».

---

(١) وأثبت محقق الطبعة الكاملة له ١: ٤٠٦ الكلمة الشاهد من النص بلفظ: مشترون، اعتماداً على مختصر لكتاب «رياض النفوس»، وصفه المحقق في المقدمة بالضعف، مع بُعْد هذا الوجه لهذه الكلمة عن السياق.

ح ـ وقال في ترجمة أبي الأصْبَغ عَسْلون بن أحمد بن عَسْلون ٢ : ٤٤٧ : «روى عنه الصاحبان[١] وقالا : كان رجلاً صالحًا مستورًا، جالسناه وصحبناه».

ط ـ وجاء فيه ٢ : ٥٣٥ في ترجمة ابن الصنَّاع: «قال ابن حَيَّان[٢]: كان مشهورًا بالفضل، مقدَّمًا في حملة القرآن، مبرزَ العدالة، التمستُه أيامَ اشتد القحط، فمضى مستورًا، وأتْبعه الناس ثناءً حسنًا جميلاً».

ي ـ وقال في ترجمة أبي القاسم يحيى بن عمر بن حسين بن نابل القرطبي ٢ : ٦٦٢ : «من بيئة طهارة وهَدْي وسُنَّة هو وأبوه وجدُّه كلُّهم على طريقة مُثْلى، قال ابن حَيَّان: كان فقيهًا حافظًا صالحًا ورعًا خيِّرًا عفيفًا مستورًا مقتديًا بالسلف».

ك، ل ـ وقال أبو نعيم في أوائل «ذكر أخبار أصبهان» ١ : ١٨ : ذكر تسمية القُوّام بالمسجد الجامع باليهودية: محمد بن الفَرَج، وكان أحد الفقهاء، مقبول الرواية، ظاهر السِّتر..، ثم وَلِي القيام بعده: الحسن بن عبيد الله بن عمر القصار الفقيه، وكان أحد المستورين والمتقدمين ببلدنا».

فهذه نصوص ناطقة بالمعنى الذي قدَّمته: السِّترُ: الفضلُ والنُّبْل والعفَّة، والمستور: هو الرجل الفاضل النبيل العفيف الكريم في قومه، وما شابه هذه الكلمات.

٢٠ ـ وقد يوثِّقون جماعةً توثيقًا إجماليًّا مُبْهَمًا، فيقولون: **شيوخ فلان ثقات** (٤٨٤٥). يريدون القبولَ العامَّ، لا التوثيقَ الاصطلاحي الذي يُصحَّح به حديثُ صاحبه، كما قال المصنف في «الميزان» ٢ : (٥٢٩٣) ترجمة عبد الواحد بن

---

(١) هما ابن شِنْظير وابن ميمون، كما هو في مقدمة مؤلفه.

(٢) هو مؤرخ الأندلس أبو مروان بن حَيَّان المتوفَى سنة ٤٦٩، ويلقِّبه الأديبُ الكبير ـ بل أمير الشعراء في نظر الأستاذ الشيخ أحمد محمد شاكر رحمه الله ـ الأستاذُ علي بك الجارمُ في قصته «هاتف من الأندلس»: «حطيئة التاريخ»!.

صفوان: «حدَّث عنه يحيى القطان، ولولا أنه عنده صالح لما روى عنه».

ومع ذلك فينبغي تقييد هذا القبول العام بأنه:

أ ـ قبول عام عند قائله، لا عند الكافة. قال الحافظ رحمه الله في مقدمة «لسان الميزان» ١: ٢١٠: «مَن عُرِف مِن حاله أنه لا يَروي إلا عن ثقة، فإنه إذا روى عن رجل: وُصِف بكونه ثقةً عنده، كمالكٍ وشعبةَ والقطان وابن مهدي، وطائفةٍ ممن بعدهم»، ويرشد إلى هذا التقييد عبارة الذهبي السابقة.

ب ـ وبأنه قبولٌ أغلبيّ لا كليّ، بمعنى أن أغلبَ شيوخه داخلون تحت القبول العام، لا جميعَهم، فقد قيل ذلك في شيوخ شعبة، وشعبةُ يضعِّف بعضهم.

والصيغة التي يأتي معها حَصْرٌ واستثناءٌ أقوى في دلالتها من الصيغة التي ليس فيها ذلك، أعني: أن قولهم: شيوخ مالك ثقات إلا عبد الكريم بن أبي المخارق، وشيوخ ابن أبي ذئب ثقات إلا أبا جابر البياضي، وهكذا، هي أقوى من قولهم: شيوخ شعبة ويحيى القطان وأمثالِهما ثقات، ذلك لأن الاستثناء دليل الحصر والتتبع.

ويُلحق بهذا التوثيق الإجمالي توثيقان آخران:

**الأول**: قال الحافظ في «تهذيبه» ١: ٣٤٧ ترجمة أَسِيد بن المُتَشَمِّس: «قال ابن أبي خَيْثَمة في «تاريخه»: سمعتُ ابن معين يقول: إذا روى الحسن البصري عن رجلٍ فسمَّاه فهو ثقةٌ يحتجُّ بحديثه». وقد روى الحسن عن أَسِيد هذا.

وفي «الجرح والتعديل» ٦: ٣٢٣ ـ آخر ترجمة الإمام الشعبي (١٨٠٢) ـ عن ابن أبي خيثمة أيضًا، عن ابن معين أنه قال: «إذا حدَّث الشعبيُّ عن رجلٍ فسماه فهو ثقة يحتجُّ به».

**الثاني**: قال الحافظ ابن كثير رحمه الله تعالى في «البداية والنهاية» ٩: ٢١٦: «صرَّح كثير من الأئمة بأن كلَّ من استعمله عمر بن عبد العزيز ثقة». ويدخل تحت (من استعمله): من استعمله واليًا أو قاضيًا أو عاملاً على جِباية

الزكَوات ونحو ذلك. والله أعلم.

فهذان من التوثيق الإجمالي، ويقال فيهما ما قيل فيما سبق.

وقال ابن حجر في «تعجيل المنفعة» (٩٢٩): «حكم شيوخ عبد الله ـ ابن الإمام أحمد ـ القبول إلا أن يثبت فيه جرح مفسَّر، لأنه كان لا يكتب إلا عمن أذن له أبوه فيه». فانظر مكانة التوثيق الإجمالي عند ابن حجر.

أما كلام ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» ٤ : ١٣٦ : فمن تعنُّته، وأيُّ علاقة للعصمة في هذه الساحة؟!.

(٢١) ـ ومن نوادر ألفاظهم: قولُهم في الرجل: **فقيه البدن**، ومثلُها عند الأصوليين: **فقيه النَّفْس**[1]. وقد نقل المصنف رحمه الله هنا في ترجمة أحمد بن سعيد الدارمي قولَ الإمام أحمد فيه: «ما قَدِم علينا خراسانيٌّ أفقهُ بَدَنًا منه».

وفي «تهذيب» ابن حجر ٩: ٣٠ عن أبي حاتم الرازي أنه قال في الإمام الشافعي: «فقيه البدن صدوق».

وكنت علَّقتُ على «الأنساب» للإمام السمعاني رحمه الله (الشاشي) ٧: ٢٤٥ ما نصُّه: «يتكرَّر ورود هذه الكلمة «فقيه البدن» في كتب الجرح والتعديل، وكنتُ سألتُ عنها ـ مكاتبةً ـ شيخنا العلامةَ الحافظَ عبد الله الغماري، فكتب إليَّ رحمه الله تعالى: «كلمة «فقيه البدن» يقولُها المحدثون، ويقولُ الأصوليون: «فقيه النفس»، ومعناها: أن الشخص تمكَّن في الفقه حتى اختلط بلحمه ودمه وصار سَجيَّة فيه، ومرادُ المحدثين بها ترجيحُ الراوي الموصوفِ بها ولو كان أقلَّ من الثقة، بحيثُ لو تعارضتْ روايةُ الصدوق الفقيه البدن مع رواية الثقةِ غيرِ المتقن: قُدِّمت رواية الصدوق المذكور». انتهى كلام شيخنا.

---

(١) انظر من هو فقيه النفس في مقدمة «المجموع» ١ : ٧٣، وما كتبتُه في «أثر الحديث الشريف في اختلاف الأئمة الفقهاء» ص ٢٠٥. ووَصَفَ ابن حجر في «الدرر الكامنة» ١ : ١٢٧ شهاب الدين الأذرعيَّ الحلبيَّ أحدَ شيوخ البرهان سبط ابن العجمي بأنه: «فقيه النفس».

وقلت هناك ـ في «الأنساب» ـ: ومن هذا المعنى قولُ بعضهم في أبي حفص عمر بن محمد الشَّيْرَزي الآتية ترجمته ـ هناك ص ٤٨٥ ـ: «لو فُصِد عمرُ لَجَرى منه الفقهُ مكان الدم!» كما في «معجم البلدان» ٥ : ٣٢٢.

وممن قيل فيه «فقيه البدن»: سُحْنون، وسعيد بن عبَّاد، ومحمد بن سعيد ابن غالب الأزديُّ، ومحمد بن سعيد الكلبي (ابن عَيْشون)، وأبو القاسم بن حماس بن مروان الهَمْداني، ونفيس الغَرابيلي، انظر تراجمهم على الترتيب في «طبقات علماء إفريقية» لأبي العرب التميمي المتوفَّى سنة ٣٣٣، والمَلاَحقِ التي ألحقها به محققاه علي الشابي ونعيم اليافي ص ١٨٤، ٢٣٨، ٢٤٢، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٠.

(٢٢) ـ ومن ألفاظ الذهبي رحمه الله قوله: **«مشَّاه فلان»**. وغالبُ ما يَستعملها مع ابن عدي، فإنه يُشير إلى تضعيف بعض الأئمة له ثم يقول: ومشَّاه ابن عدي. انظر التعليق على ترجمة إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي، والحسين بن زيد بن علي، ودُرُسْت بن زياد، وقال «مشَّاه النسائي» في الحجاج بن أبي زينب.

وقال في «الميزان» ٣ (٦٥٣٣) في ترجمة عون بن أبي شدَّاد: «ضعَّفه أبو داود في قول، ومشَّاه غيره، سمع أنسًا، وأبا عثمان النهدي، وقال ابن معين: ثقة» فيكون الذي مشَّاه هو ابن معين.

وقال فيه أيضاً ٢ (٤٨٥٧): «عبد الرحمن بن خضير، عن طاوس، ضعّفه الفلاس، ومشاه غيره، فوثقه يحيى»، وهذا الكلام تلخيص ما في «الجرح والتعديل» ٥ (١٠٩٢).

وقال ١ (٩٧١) ترجمة إسماعيل بن يَعْلَى الثقفي: «مشَّاه شعبة وقال: اكتبوا عنه فإنه شريف».

ويبدو أن غالبَ استعمالاته لهذه الكلمة يكون للدلالة على أن كلمة التوثيقِ التي قِيلت فيه من التوثيق الخفيف اليسير، فابنُ عدي قال في إبراهيم الأسلمي

١ : ٢٢٢، ٢٢٦ : «لم أجد له منكرًا إلا عن شيوخ يُحْتَملون، ولعله من قِبَل غيره، وهو من جملة من يكتب حديثه».

وقال في الحسين بن زيد بن علي ٢ : ٧٦٢ : «أرجو أنه لا بأس به إلا أني وجدتُ في بعضِ حديثه النُّكرةَ».

وقال في دُرُسْت بن زياد ٣ : ٩٦٩ : «أرجو أنه لا بأس به».

ولفظ النسائي في الحجاج بن أبي زينب: «ليس بالقوي» كما في «الميزان» ٢ (١٧٣٦)، و«تهذيب التهذيب» ٢ : ٢٠١.

لكن لفظ يحيى بن معين في ابن خضير: ثقة، على ما نقله ابن أبي حاتم عنه من رواية إسحاق بن منصور.

وقولُ شعبة في إسماعيل بن يعلى الثقفي: «اكتبوا عنه فإنه شريف». وكلمة (شريف) من ألفاظ التعديل الخفيف، بل أرى الآن: أنها بمثابة قولهم: «مستور» على المعنى الذي تقدم الحديثُ عنه ص ٧٥، وكنت ذكرت بعض الشواهد على ذلك في دراسة «التقريب» ص ٣٣ تعليقًا، ومنها كلمة شعبة هذه، وأزيد الآن:

ما جاء في «الميزان» ٢ (٣٦٦٠) وغيره: «قِيل لابن المبارك: إن شبيبَ بن شيبةَ المِنْقَريَّ يدخل على الأمراء! قال: حدِّثوا عنه، فإنه أشرفُ من أن يكذب».

وفي «سنن» الترمذي ٧: ٢٧٦ (٢٦١٤) «سمعتُ قتيبة بن سعيد يقول: ما رأيتُ مثل هؤلاء الأشراف الأربعة: مالك بن أنس، والليث بن سعد، وعباد بن عباد المهلَّبي، وعبد الوهاب الثقفي».

وقال يعقوبُ بن سفيان في «المعرفة» ٣ : ٨٨ : «حدثنا أبو نُعيم، حدثنا سفيان، عن أبي حَصين، أسديٌّ، شريف، ثقة ثقة، كوفي».

والشاهد من هذا: أن تمشيةَ شعبةَ لحالِ إسماعيلَ الثقفي: من هذا القبيل.

هذا ما يتعلَّق بغالب قول الذهبي: مشاه فلان، وأنه يريد الإشارةَ إلى تعديل خفيف يسير قيل في الرجل، وقد يكون فيه مَغْمَزٌ يسير من جهة ضبطه، كقوله:

مشَّاه النسائي، وإنما قال فيه: ليس بالقوي، وهذا «مُشْعِرٌ أنه غير حافظ» ـ انظر التعليق على (١٥٢) ـ فمثلُ هذا يقربُ حالُه مِن حال مَن يقول فيه ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به.

لكنْ يبقى السؤال: لم قال فيه: مشاه النسائي، وفيه قولُ ابن معين: «ليس به بأس»، وقولُ ابن عدي: «أرجو أنه لا بأس به فيما يرويه»، كما في التهذيبين؟.

وإنما أكرِّر القولَ بأن هذا غالبُ استعمالِ الذهبي لهذه الكلمة: مِن أجلِ كلامه في عون بن أبي شدَّاد: «ضعَّفه أبو داود في قولٍ، ومشَّاه غيره»، ثم أَفْصَح عن هذا الغيرِ وقولِه فقال: «وقال ابن معين: ثقة». وتوثيقُ ابنِ معين ـ وهو من المتشدِّدين ـ لا يقال عنه: تَمْشِية.

إنما أَفهمُ من قوله هنا «مشَّاه»: موقفَ الذهبيِّ من توثيق ابن معين لهذا الرجل، وأنه ـ عند الذهبي ـ لا يُغْنيه ولا يفيدُه قوةً، فهو في هذه الحال ميَّالٌ لعدم توثيق الرجل.

ويكونُ للذهبي رحمه الله في عبارته (مشاه فلان): وجهتان:

**الأولى** ـ وهي الغالبة ـ: الإشعار بتوثيقٍ خفيفٍ قيل في الرجل.

**الثانية** ـ وهي الأقلُّ ـ: الإشعار بخفَّةِ التوثيقِ الذي قيل في الرجل، عنده، والله أعلم.

(٢٣) ـ ومن ألفاظِ الذهبيِّ: قولُه في الرجل ـ على قلَّة ـ: **مقبول**. قال ذلك في إسحاق بن عبيد الله بن أبي مُلَيْكة، وإسماعيل بن عبيد الزُّرَقي ولفظه فيه: «مقبول ولم يترك»، وليس فيه أيُّ جرحٍ ليقول: ولم يترك؟! وحالُه أحسنُ بكثير من حال الأول، فليس في الأول شيء إلا روايةُ جمعٍ عنه، والاختلافُ في أن ابن حبان ذكره أو ذكر آخَرَ مثلَه في الاسم واسم الأب، أما الثاني: فذكره ابن حبان في «ثقاته»، وخرَّج حديثه في «صحيحه»، وكذلك الحاكم في «مستدركه» وصححه، وقال الترمذيُّ عن الحديثِ نفسِه: حسن صحيح، وهذا يقوِّي مِن شأنه وإن كان لم يروِ عنه إلا واحد، كما تقدم الكلام عن هذه المسألة ص ٣٩

في الجواب عن الأمر الثاني: التوثيق الضمني. ولينظر: هل يفسَّر قولُ الذهبي هذا بكلامه الآتي ص ١٠٢ بواسطة القاضي زكريا الأنصاري؟.

ومهما يكن ففي تسوية الحكم على الرجلين بالقبول: نظرٌ، وينبغي التنبيه إلى أنه ليس للذهبي اصطلاح في كلمة (مقبول) كما هو الشأن في «تقريب التهذيب».

٢٤ ـ ومن الألفاظ الواردة في «الكاشف»: **شيخ**.

جَعَل ابنُ أبي حاتم رحمه الله مراتبَ الجرح والتعديل في كتابه «الجرح» ٢: ٣٧ ثماني مراتبَ، أربعًا للتعديل، ومثلها للتجريح.

فالأولى من مراتب التعديل: التوثيقُ الصريح، والثانيةُ: الصدوقُ، ونحوه، والثالثةُ: شيخٌ، والرابعة: صالح الحديث.

وقال عن أهل الثانية: «يُكْتب حديثه ويُنْظَر فيه»، وقال عن الثالثة: «يكتب حديثه وينظر فيه إلا أنه دون الثانية»، وقال عن الرابعة: «يكتبُ حديثُه للاعتبار». ومرادُه مِن «النظر»: الموازنةُ بين مروياتِ مَن كان مِن أهل هذه المرتبة، ومروياتِ أهلِ المرتبة التي قبلها، هل هناك مخالفةٌ أوْ لا؟ ثم يكونُ العمل بها.

فأفاد أن أهلَ الثانيةِ والثالثةِ يكتبُ حديثُهم للاحتجاج به بعد النظر، بقرينةِ قوله عن الرابعة: «يكتبُ حديثُه للاعتبار». نعم، هناك احتجاجٌ دون احتجاج، ونَظرٌ دون نظر.

وبهذا يتبيَّن أن كلمة «شيخ»: من ألفاظ التعديل الخفيف، لكنها فوق كلمة «صالح الحديث» كما هو صريحُ صنيعِ ابن أبي حاتم، مع أنه قد استقرَّ كلامُ المتأخرين من عهد السخاوي فمن بعده على أن «شيخ» و«صالح الحديث» من ألفاظِ المرتبةِ السادسةِ الأخيرة من مراتب التعديل، لكن من المعلوم أنهم

يذكرون في المرتبة الواحدة ألفاظًا بينها بعضُ التفاوت اليسير.

وأرى أن «شيخ» تشبه «محلُّه الصدق»[١] فهي للدلالة على التعديل لا التليين ولا التمتين، والمصنفُ ـ وغيره ـ قد يجمعُ بينهما، كما قال في «الميزان» ٤ (٩٩٣٦) عن أبي إدريس السَّكوني مستدْرِكًا على تجهيل ابن القطان حالَه: «قلت: قد روى عنه غير صفوان[٢]، فهو شيخٌ محلُّه الصدق، وحديثُه جيد».

وقال المصنف في مقدمة «الميزان» ١ : ٣ ـ ٤ : «لم أتعرضْ لذكرِ مَن قيل فيه[٣]: محلُّه الصدق، ولا مَن قيل فيه: لا بأس به، ولا من قيل: هو صالح الحديث، أو يكتب حديثه، أو هو شيخ، فإن هذا وشِبهَه يدلُّ على عدمِ الضعْفِ المطلق».

وقال في ترجمة العباس بن الفضل العدني ٢ (٤١٧٧): «سمع منه أبو حاتم وقال: شيخ، فقوله: «هو شيخ» ليس هو عبارةَ جرحٍ، ولهذا لم أذكُر في كتابنا أحدًا ممن قال فيه ذلك، ولكنها أيضًا ما هي عبارة توثيق، وبالاستقراء يلُوحُ لك أنه ليس بحجة. ومن ذلك: يُكْتبُ حديثه، أي: ليس هو بحجة».

وقال في ترجمة الوليد بن كثير المزني ٤ (٩٣٩٨): «قال أبو حاتم: يكتب حديثه، مع أن قول أبي حاتم هذا ليس بصيغة توثيق، ولا هو بصيغة إهدار». وانظر الكلام على فقرة ١٢ صفحة ٦٨.

وقال ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» ٣: ٤٨٢ : سُئِل أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان عن طالب بن حُجَير «فقالا: شيخ، يَعْنيانِ بذلك أنه ليس من طلبة العلم ومقتنيه، وإنما هو رجل اتفقت له روايةٌ لحديثٍ، أو أحاديث أُخذت

---

(١) ثم رأيت هذا عند المصنِّف الإمام الذهبي في «الموقظة» ص٧٨.

(٢) انظر «تهذيب التهذيب» ١٢ : ٦ ، وإنما المراد من النص محلُّ الشاهد منه.

(٣) ولم يجرح، وإلا فيكون من المختلَف فيهم، وهم من شرطه في «الميزان».

عنه». أي: هو من أهل الرواية والنقل، لا من أهل الدرايةِ والعلم والفقه، فهي بمثابة كلمة: راوي، لا زيادة ولا نقصان، لذلك قد يقترن بها ما يُنْزِلها عن مرتبةِ مَن محلُّه الصدق، كما قال أبو زرعة في يحيى بن راشد البصري ـ «الجرح» ٩ (٦٠٣) ـ: «شيخ لين الحديث»، فكأنه يقول: راوٍ لين الحديث.

وفي «الجرح والتعديل» ٣ (٥٧٠) ترجمة الحكم بن عطية: «سمعت أبي يقول: سمعت سليمان بن حرب يقول: عَمَدتُ إلى حديث المشايخ فَغَسَلتُه... قلت: يحتج به؟ قال: لا، مِن ألفِ شيخٍ لا يُحتج بواحد، ليس هو بالمتقن، هو مثل الحكم بن سنان».

وكان قد قال قبلُ ٣ (٥٤٥) في الحكم بن سنان: «عنده وَهَم كثير، وليس بالقوي، ومحلُّه الصدق، يكتب حديثه».

وأرى أن قول أبي حاتم «من ألف شيخ لا يحتجُّ بواحد»: فيه ظاهرةٌ من تشدُّدِه المعروفِ به، يدلُّ على ذلك قولُ الحافظ ابن رجب في «شرح علل الترمذي» ١: ٤٦١: «والشيوخُ في اصطلاح أهل هذا العلم: عبارةٌ عمن دون الأئمة والحفَّاظ، وقد يكون فيهم الثقة وغيره»، والله أعلم.

٢٥ ـ ومن ألفاظ الذهبي التي يُكْثِر استعمالَها: قولُه: **لا يعرف**.

وعادتُه أن يقولَها بدلاً من كلمة «مجهول» التي اصطلح على أنه إذا أطلقها فهي من قول أبي حاتم. فهو يقول: (لا يعرف) فيمن تفرد عنه راوٍ واحد، سواءٌ أصرَّح بالتفرد أم لا، وسواء أكانت دعوى التفرُّدِ مسلَّمةً أم لا، وسواء أكان الرجل ثقة ـ مع كونِ ظاهرِه مجهول العين ـ أم لا.

قال في «الميزان» ١ (٨٢٢) في ترجمة أَسْقَعَ بن أَسْلَع: «ما علمتُ روى عنه سوى سُويد بن حُجير الباهلي، ووثَّقه مع هذا يحيى بن معين، فما كلّ مَن لا يُعْرَفُ ليس بحجة، لكنْ هذا الأصل».

وقال ٣ (٥٤٨٧): «عثمان بن إسحاق، شيخ ابن شهاب الزهري، لا يعرف، سمع قَبيصة بن ذُؤيب، وقد وثقوه»، وستأتي ترجمته هنا (٣٦٧٨).

وقال أيضاً ٤ (٩٤٥٢): «يحيى بن إسحاق لا يُعرف، تفرد عنه يحيى بن أبي كثير، لكنْ وثقه يحيى بن معين». وهذا ذَهابٌ منه إلى اختيار ابن القطان المذكورِ سابقًا صفحة ٥٨، وسيأتي أول صفحة ٩٧ أن هذا اختيار الحافظ ابن حجر أيضًا.

وقال ٤ (٩٤٥٥): «يحيى بن إسماعيل، حدَّث عنه إبراهيم بن سعد، لا يُعرفُ، وخبره منكر»[1].

أما أمثلةُ دعواه التفردَ مع عدم الموافقة عليها: فستأتي إن شاء الله ص ١٠٥ ـ ١١٢.

وهل يريد المصنفُ بقوله: «لا يعرف» جهالةَ عينه، أو جهالةَ عدالته؟.

قال المصنف في «الميزان» (١٦٢٢): «الحارث بن سعيد العُتَقيُّ، مصريٌّ، لا يعرف»، فقط لم يذكر راويًا عنه، أما هنا (٨٥٤) فقال: «وعنه نافعُ بن يزيد، وابنُ لَهِيعة»، وعلَّق عليه الحافظ البرهانُ سِبْطُ ابن العجمي بعد أن نقل كلامه من «الميزان» قال: «انظر كيف روى عنه رجلان، فخرج بذلك عن جهالة العين، ولم يذكُر في «الميزان» روايةَ أحدٍ عنه». فهذا صريحٌ منه في أن من «لا يعرف» فهو مجهول العين.

أما ابنُ حجر فنقل في «التهذيب» قولَ الذهبي «لا يعرف»، وفسَّره فقال: «يعني: حاله»[2]، وجهالة الحال: تعني جهالة العدالة، لا العين.

وقال الذهبي في «الميزان» ١ (١٧٨٩) في ترجمة حُرَيث بن ظُهَير: «روى

(١) يحيى بن إسماعيل هذا: هو الواسطي، من رجال أبي داود، ترجمه المزي ومتابعوه، وقد ذكر المزي خمسة عشر راوياً آخر عنه سوى إبراهيم بن سعد، لكن هكذا تابع الذهبيُّ ابنَ عدي في «الكامل» ٧: ٢٧٠٤، ولم يذكر ابن حجر يحيى هذا في «لسان الميزان» لكونه في «تهذيب التهذيب».

(٢) ومع ذلك قال في «التقريب» (١٠٢٣): «مقبول»!.

عن ابن مسعود، وعنه عُمارة بن عُمير، لا يعرف». وفسَّرها الحافظ كذلك في «التهذيب» ٢: ٢٣٤: «يعني: عدالته» أيضًا، لكنه قال في «التقريب» (١١٨١): «مجهول»، واصطلاحُه فيه إذا أطلق الجهالةَ أراد جهالة عينه.

ورأيتُ له نصًّا في «التهذيب» ١٠: ٤٨٠ يتفق مع السبط في فهمه لكلمة «لا يعرف» وأنها لجهالة العين، فإنه قال في ترجمة نَهِيك بن يَرِيم الأوزاعيِّ: «جرى الذهبيُّ على عادته فيمن لم يجدْ له إلا راويًا واحدًا فقال: «لا يعرف». فهذا يعني أنه مجهول العين، لكن المصنفَ يَعدِلُ عن كلمة (مجهول) للأمر الذي أسلفتُه: اصطلح على إطلاقها إذا أخذها من أبي حاتم، فاصطلح على إطلاقِ (لا يعرف) حينما يريد أن يحكم بالجهالة من قِبَل نفسه.

وقد أطلق (لا يعرف) في تراجمَ أرقامُها من «الميزان»: ١ (١٦٤٢، ١٨٥٦)، ٢ (٤٢٣٦، ٤٢٥٥، ٤٤٥٥ مع ٤٤٥٨، ٤٧١٦، ٤٧١٨، ٤٧٢١، ٤٧٩٣)، ٤ (٩٤٥١، ٩٤٥٢، ٩٤٥٥، ٩٤٧٣، ٩٥٨٩، ٩٦٨٢، ٩٦٩٩) وغيرها.

وفي «الكاشف»: (٣٢٩، ٧٧٣). وغيرها.

ويعكِّر على قولنا: إن الحافظ يفهم من كلمة الذهبي هذه جهالةَ عدالته: أنه كثيرًا ما يقول الذهبي في رجل «لا يعرف»، ويقول الحافظ عنه في «التقريب»: مجهول ـ أي: مجهول العين ـ.

فمن ذلك: المثال الذي تقدم: حُرَيثُ بن ظُهَير.

والحارثُ بن مالك: قال في «الميزان» ١ (١٦٤٢): «لا يعرف»، وفي «التقريب» (١٠٤٦): «مجهول»، والحسنُ بن سَلْم العجليُّ ١ (١٨٥٦) مع «التقريب» (١٢٤٤)، وعبد الله بن ثابت المروزيُّ ٢ (٤٢٣٦) مع (٣٢٤١) من «التقريب»، وعبد الله بن حاجب ٢ (٤٢٥٥) مع (٣٢٦٠)، وعبد الله بن محمد الليثي (٢٩٦٨) من «الكاشف» مع (٣٦٠٢)، وفيه أيضًا محمد بن حسان (٤٧٩١) مع (٥٨١٠).

فهذه شواهدُ تؤيِّد قولَ البرهان الحلبي وقولَ الحافظ ابن حجر الذي قاله في ترجمة نَهِيك بن يَرِيم الأوزاعي، وتعكِّر على تصريحه في «التهذيب» ٢: ١٤٢، ٢٣٤ في ترجمتي الحارث بن سعيد العُتَقي وحُرَيث بن ظُهَير بأن الذهبي يريد جهالة العدالة.

ومع هذا فإنه يبدو لي أن كلمة الذهبي تَحتملُ كِلا التفسيرين، والقرائنُ والسياقُ ترشد إلى أحدهما. والله أعلم.

٢٦ ـ ومن ألفاظ الذهبي: **جُهِل، ويُجْهَل**، فعلان مبنيانِ لِما لم يُسَمَّ فاعله، من كلمة: مجهول، وهما بتخفيف الهاء، ويضبطان في بعض الكتب المطبوعة: جُهِّل ويُجَهَّل ـ بتشديد الهاء ـ خطأً، لأن اسم المفعول منهما حينئذ: مجهَّل. أما المجهول: فبتخفيفِ هاء فعله، وقد ضَبَط المصنف الياء مِن يُجهل بالضم، وكذلك ضبطها ابنُ الإسكندري صاحبُ نسخة السبط، أكثر من مرة، وضَبَطَه مرةً واحدةً ضبطًا كاملاً (يُجْهَل) في ترجمة إسماعيل بن رياح بن عَبيدة السُّلَمي (٣٧٤).

أما قولهم: جهَّله فلان: ففعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للمعلوم، ومشدَّد الهاء، كما يُضْبَط على الصحة في الكتب المطبوعة، بمعنى أنه مجهول عند فلان، لا أنه ينسبه إلى الجهل.

٢٧ ـ ومن الألفاظ الكثيرة الدوران في كتب الجرح والتعديل ـ ومنها «الكاشف» ـ: قولهم: **مجهول**.

**ومعلومٌ أن الجهالاتِ ثلاثةٌ: جهالةُ العين، وجهالةُ العدالة الظاهرة والباطنة معًا، وجهالةُ العدالة الباطِنة فقط.**

**وجهالةُ العين**: هي المرادةُ عند إطلاقهم كلمة مجهول ـ إلا عند أبي حاتم ومن معه ـ.

ويعبِّرون عن الجهالة الثانية: بجهالة العدالة اختصارًا، وبجهالة الحال، وبجهالة الوصف، وهي الجهالةُ المرادةُ إذا أطلقها أبو حاتم الرازي[١]، وأستَبعدُ أن يكون ولده على غير اصطلاحه، وأميلُ إلى أن أبا زرعة مثلُه في هذا الاصطلاح. فكلُّ جهالةٍ تُنقَل عن هؤلاء الثلاثة في أحد الرواة: فهي - والله أعلم - جهالة العدالة الظاهرة والباطنة. ويندر إرادتهم جهالة العين، كما تراه في ترجمة خالد بن عُرْفُطة.

ويعبِّرون عن صاحب الجهالة الثالثة بالمستور[٢]، أو عدلِ الظاهر خفيِّ الباطن.

وليست العدالة الباطنةُ هي العدالةَ التي لا يَعلمها إلا الله تعالى! إنما المرادُ بها حالُ الرجل الخاصةُ في بيته ومعاملته وسفره، وأما الظاهرةُ: فهي حالُه الظاهرة، بأن تُرى عليه علائم التديُّن والاستقامة، دون أن يُعرَف شيء عن حاله الخاصة.

**وبماذا تزول جهالة العين؟.**

اشتهر القولُ بأنها تزول برواية ثقتين عنه، وهذا هو قول الإمام محمد بن يحيى الذُّهْلي، أسنده إليه الخطيب في «الكفاية» ص ٨٩، فهما من حيثُ العددُ اثنان، ومن حيثُ الوصفُ ثقتان، ومشى على هذا المتأخرون، ولا يُكْسِبه ذلك عدالةً عندهم.

لكن للأئمة المتقدمين الآخَرين مذاهبُ أخرى مختلفةٌ متعدِّدة، لا بدَّ من ملاحظتها واعتبارها، ومن الخطأ الكبير فهمُ كلامهم وتنزيلُ أقوالهم وأحكامهم على الرواة، على وَفْق ما اعتمده المتأخرون من كلامِ إمامٍ واحد من المتقدمين،

---

(١) «فتح المغيث» ١ : ٢٩٦، «الرفع والتكميل» ص ٢٢٩. وله اصطلاح آخر فيها، يأتي بعدُ إن شاء الله ص ١١٥.

(٢) أما «المستور» عند الحنفية فهو مجهول العدالة الظاهرة والباطنة، كما في «شرح التحرير» ١ : ٢٤٧، وسيأتي ص ٩٩.

هو الإمام الذهلي، مع أن الواحد منهم قد تختلفُ إطلاقاتُه من راوٍ إلى آخر، وهذا العلمُ كلُّه علم (مصطلح) فلا بدَّ من الوقوفِ على مصطَلَحات كلِّ إمامٍ على حِدَة، وتنزيلِ أقواله على وَفْقها.

وللحافظ ابن رجب رحمه الله تعالى مَقُولةٌ جيدة في «شرح علل الترمذي» ١ : ٨١ ـ ٨٥ في شرح مذاهب عددٍ من المتقدمين في إطلاق الجهالة، ومن الضروري الرجوعُ إليها، وتتبُّعٌ آخَرُ يُضاف إليها، ليحصُلَ شِبهُ استقراء لمصطلحاتهم في هذه الكلمة.

ومما قاله ابن رجب ـ واستحسَنَه ـ: ما حكاه يعقوبُ بن شيبة، عن يحيى ابن معين، قال له يعقوب: «متى يكون الرجلُ معروفًا؟ إذا روى عنه كم؟ قال: إذا روى عن الرجل ابن سيرين والشعبي، وهؤلاء أهل العلم، فهو غير مجهول. قلت: فإذا روى عن الرجل مثلُ سِماك بن حرب وأبي إسحاق؟ قال: هؤلاء يروون عن مجهولين».

فأفاد أن رواية اثنين ممن يَنْتقي الرجالَ عن راوٍ: تَرفعُ عنه الجهالة، كابن سيرين والشعبي، أما من يروي دون انتقاء: فلا، لذا قال ابن رجب: «وهذا تفصيلٌ حسن، وهو يُخالف إطلاق محمد بن يحيى الذهلي الذي تَبِعه عليه المتأخرون».

على أن ابن معين قد يوثِّق مَنْ لم يروِ عنه إلا رجلٌ واحد، كما تقدَّم نقلُه عنه قريبًا ص ٨٧ ـ ٨٨ من «الميزان»، وهذا ليس من قَبيل التعارض، بل هو من باب اعتبار القرائن، فمن روى عنه واحد وشَهِدت القرائنُ عند ابن معين وغيره أنه ثقة: وثقوه، ومن ليس كذلك: وقفوا عند ظاهر أمره: فمن روى عنه واحد فقط، قالوا: مجهول العين، ومن روى عنه اثنان فأكثر ـ كلٌّ حسبَ اصطلاحه واعتباره ـ قالوا: معروف العين مجهول العدالة، وهكذا. . .

ثم ذكر ابن رجب أمثلةً على المجهول والمعروف عند ابن المديني[١] وأبي حاتم وأحمد، واستظهر أخيرًا: «أنه لا عبرةَ بتعدُّد الرواة، وإنما العبرةُ بالشهرة وروايةِ الحفاظ الثقات».

وروايةُ الحفاظ الثقات: تنفعُ المجهول، لكنها لا تجعله ثقةً: عدلاً ضابطًا، وقد تقدم ص ٥٦ ما جاء في «فتح المغيث» ١ : ٢٩٨ أن «كثرة رواية الثقات عن الشخص تقوِّي أمره»، وأَزيدُ هنا ما جاء في «الجرح والتعديل» ٢ : ٣٦ تحت «بابٌ في رواية الثقة عن غير المطعون عليه أنها تقوِّيه، وعن المطعون عليه أنها لا تقوِّيه». قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن رواية الثقات عن رجلٍ غير ثقة، مما يقوِّيه؟ قال: إذا كان معروفًا بالضعف لم تقوِّه روايتُه عنه، وإذا كان مجهولاً[٢] نفعه رواية الثقة عنه. وقال: سألت أبا زرعة عن رواية الثقات عن

---

(١) كررت القول في التعليقات أن لابن المديني ملحظًا خاصًّا في قوله «مجهول»: اعتمادًا على قول ابن رجب، ثم رأيت الأخ الدكتور إكرام الله بن إمداد الحق استظهر في كتابه «علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال» ص ٦٤٠ أنه يريد: جهالة العين غالبًا. وفي ص ٦٤٨ أنه يريد بقوله «ليس بمشهور»: غالبًا عدم اشتهاره برواية الحديث. والله أعلم.

(٢) أي: لم يعرف بجرح ولا تعديل، فيكون هذا الراوي مِن قبيل مَن يذكره ابن حبان في «ثقاته»، كما سيأتي بيانه قريباً، وعلى هذا فالمجهول عند أبي حاتم: مجهول العدالة: مَن لم يذكر بجرح، وهذا المفهوم يؤكده قول ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٢ : ٣٨: «ذكرنا أسامي كثيرةً مهملة من الجرح والتعديل، كتبناها ليشتمل الكتاب عل كل مَن رُوي عنه العلم، رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم، فنحن ملحقوها بهم مِن بعدُ إن شاء الله تعالى»، فهؤلاء مجهولو العدالة: أي: خالونَ من التعديل، أي: والجرح، وهؤلاء الذين يوصف الواحد منهم: بأنه: ذكره ابن أبي حاتم وسكت عنه، ومثله البخاري في «تاريخه الكبير».

وكثير جداً من هؤلاء المسكوت عنهم: يذكرهم ابن حبان في «الثقات»، لأن من فوق الواحد منهم ومن دونه هو من الرواة الثقات، ولم يقع في حديثه ما ينكر عليه، أما من لم يذكره في «ثقاته» من هذا الصنف: فيفيد عدم ذكره له: عدم استيفائه هذه الشروط الثلاثة، والخلاصة: أن الجهالة عند أبي حاتم وابنه ـ تصريحاً أو سكوتاً ـ هي محمولة على هذا، انظر كلام الحافظ العراقي الآتي ص ١٦٦ ـ ١٦٧.

رجل مما يقوي حديثه؟ قال: إي لعَمْري، قلت: الكلبي روى عنه الثوري! قال: إنما ذلك إذا لم يتكلم فيه العلماء، وكان الكلبي يُتكلَّم فيه». فآلَ كلامه إلى كلام أبي حاتم. ويلاحظ أنه ليس في كلامهم تصريح بالتوثيق.

لكني رأيت تصريحاً بقبول حديثه، ففي «الكفاية» للخطيب ص٢٤ عن الإمام الحميدي أحد عِلْية شيوخ البخاري، وصاحب «المسند» المطبوع مراراً، قال رحمه الله في جواب من سأله عن الحديث الثابت التي تلزم الحجة به، أي: يجب العمل به: «هو أن يكون الحديث ثابتاً عن رسول الله ﷺ: متصلاً غير مقطوع، معروفَ الرجال، أو يكون حديثاً متصلاً حدثنيه ثقة معروف، عن رجل جَهِلْتُه وعرفه الذي حدثني عنه، فيكون ثابتاً يعرفه من حدثنيه عنه حتى يصل إلى النبي ﷺ»، فاكتفى بمعرفة من حدثه عنه، ولم يشترط معرفته به، بل صرح أنه يجهله، ومع ذلك جعل حديثه حجة يلزم العمل به.

وأما ابن حبان رحمه الله: فقد اشتهر أنه يوثق المجاهيل ومن يقول فيه: لا أعرفه، ولا ابن من هو، ولا، ولا، وهذا هو مرادهم بقولهم: يوثق المجهول عينًا الذي لم يروِ عنه إلا راوٍ واحد.

وأقول: نعم، ولكن بشرط أن لا يكون في هذا المجهول العين تضعيف، لأن ابن حبان لا يرىٰ الجهالة جرحاً، ويرىٰ أن الأصل في المسلم العدالة والبراءة والسلامة من أي جرح، حتىٰ يثبت عليه ما يجرحه، وغير ابن حبان يرىٰ أن الأصل في المسلم الجهالة حتىٰ يثبت فيه ما يجرحه أو يعدِّله.

فالتعديل عند ابن حبان يثبت بأحد أمرين:

- بالقول، كأنْ يُنقل عن شعبة مثلاً: فلان ثقة.
- وبالبراءة الأصلية.

وإذا كانت الجهالة العينية قد ارتفعت برواية واحد مشهور عن هذا الراوي، فلم يبقَ إلا البحث عن عدالته، وعدالته ثابتة بالبراءة الأصلية، فلا حاجة إذاً إلىٰ شيء آخر عند ابن حبان، إنما الحاجة عند غير ابن حبان إلىٰ البحث عما يرفع جهالة عدالته.

وابن خزيمة مع ابن حبان في ارتفاع جهالة العين برواية واحد مشهور، لكنه مع الجمهور في ضرورة البحث عن عدالته، والعدالة لا تثبت عنده بالبراءة، بل لا بد من نصٍّ عليها.

هذا تقرير قولهم عن ابن حبان.

قال الحافظ في مقدمة «لسان الميزان» ١ : ٢٠٩: «مسلك ابن حبان في كتاب «الثقات» الذي ألَّفه أنه يذكر خلقاً ممن نصَّ عليهم أبو حاتم وغيره أنهم مجهولون، وكأن عند ابن حبان أن جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور، وهو مذهب شيخه ابن خزيمة، ولكن جهالة حاله باقية عند غيره» أي: عند غير ابن حبان، أما ابن خزيمة فمع الجمهور.

ويلاحظ قول الحافظ: كأن عند ابن حبان...، فظاهره أنه يقول هذا وينسبه إلىٰ ابن حبان اجتهاداً منه، وكلام السخاوي في «فتح المغيث» ١ : ٢٩٤ يؤيِّد ذلك.

وكلامه في مقدمة «الثقات» صريح في أن الأصل في المسلم البراءةُ والعدالةُ، قال رحمه الله ١ : ١٣: «... إن العدل من لم يُعرَف منه الجرح، (إذِ التجريحُ)[1] ضدُّ التعديل، فمن لم يعلم بجرح فهو عدل، إذا لم يبيَّن ضدُّه، إذ لم يكلَّف الناسُ من الناس معرفةَ ما غاب عنهم، وإنما كلِّفوا الحكم بالظاهر».

فجعل العدالة مرتكزة علىٰ أمر سلبي، هو: عدم وجود شيء جارح فيه، في حين أنه جعلها مرتكزة علىٰ أمر إيجابي في مقدمة «صحيحه»، هو التزامه في غالب شؤونه بأحكام الإسلام أمراً ونهياً، فعلاً وتركاً.

قال رحمه الله هناك ١ : ٨٣: «... والعدالة في الإنسان: هو أن يكون أكثر أحواله طاعةَ الله، لأنا متى ما لم نجعل العدل إلا من لم يُوجد منه معصيةٌ بحال: أدَّانا ذلك إلى أنْ ليس في الدنيا عدل، إذِ الناس لا تخلو أحوالهم من ورود خلل الشيطان فيها، بل العدلُ: من كان ظاهرُ أحواله طاعةَ الله، والذي يُخالِفُ العدلَ: من كان أكثرُ أحواله معصيةَ الله».

---

(١) زيادة من «لسان الميزان» ١ : ٢٠٩.

وعبَّر عن هذا المعنى في مقدمة «المجروحين» ١ : ٨ بقوله: «وأقلُّ ما يثبت به خبر الخاصة ـ يريد: الآحاد ـ حتى تقوم به الحجة على أهل العلم: هو خبر الواحد الثقة في دينه، المعروف بالصدق في حديثه...».

ومن أجل هذا: ذهب بعض المعاصرين إلى أن شرط ابن حبان في «صحيحه» أقوى وأشدُّ من شرطه في «ثقاته»، وكأن الحافظ ابن حجر رحمه الله يشير إلى هذا المعنى حين يقول في «التهذيب» مراراً: فلان ذكره ابن حبان في «الثقات» وأخرج حديثه في «صحيحه»، والله أعلم.

**وهل شارك أحدٌ ابنَ حبان بمذهبه الذي ذهب إليه في «ثقاته»؟.**

**الجواب**: ذكر السخاوي في «فتح المغيث» ١ : ٢٩٣ ـ ٢٩٧ عدداً من المجاهيل الذين لم يروِ عنهم إلا راوٍ واحد، ثم قال: «قَبِل أهلَ هذا القسم مطلقاً من العلماء مَنْ لم يشترط في الراوي مزيداً على الإسلام، وعزاه ابن المَوَّاق (٥٨٣ ـ ٦٤٢) للحنفية حيث قال: إنهم لم يفصلوا بين من روى عنه واحد، وبين من روى عنه أكثر من واحد، بل قبلوا رواية المجهول على الإطلاق. انتهى.

وهو لازمُ كلٍّ من ذهب إلى أن رواية العدل بمجردها عن الراوي تعديل له، بل عزا النووي في مقدمة «شرح مسلم» لكثير من المحققين الاحتجاجَ به، وكذا ذهب ابن خزيمة إلى أن جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور، وإليه يُومِئُ قول تلميذه ابن حبان...

وقيَّد بعضهم القبول بما إذا كان المنفرد بالرواية عنه لا يروي إلا عن عدل، كابن مهدي وغيره ... وهو مخدوش.

وكذا خصَّه ابن عبد البر بمن يكون مشهوراً، أي بالاستفاضة ونحوها في غير العلم، بالزهد، أو بالنجدة، فأما بالشهرة بالعلم والثقة والأمانة: فهي كافية من بابٍ أولى.

ويقرُب من ذلك: انفراد الواحد عمن يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وخصَّ بعضهم القبول بمن يزكيه ـ مع رواية الواحد ـ أحدٌ من أئمة الجرح

والتعديل، واختاره ابن القطان، وصححه شيخنا ـ أي: ابن حجر ـ وعليه يتمشّى تخريج الشيخين في صحيحيهما لجماعة، أفردهم المؤلف ـ أي: الحافظ العراقي ـ بالتأليف...

وكذا صرَّح ابنُ رُشَيد بأنه لو عدَّله المنفرِد عنه: كفى، وصححه شيخنا أيضًا إذا كان متأهِّلاً لذلك.

**وبالجملة: فروايةُ إمام ناقل للشريعة لرجل ممن لم يروِ عنه سوى واحد في مقام الاحتجاج: كافيةٌ في تعريفه وتعديله».**

ثم نقل عن ابن كثيرٍ قوله في «اختصار علوم الحديث» ص٩٧: «إذا كان ـ الذي لم يَرو عنه إلا واحد ـ في عصر التابعين والقرون المشهود لأهلها بالخيرية: فإنه يُستأنس بروايته ويُستضاء بها في مواطن».

وعن ابن المَوَّاق: «لا خلاف أعلمه بين أئمة الحديث في ردِّ المجهول الذي لم يروِ عنه إلا واحد، وإنما يُحكى الخلاف عن الحنفية».

وعن ابن رُشَيد قوله: «لا شك أن رواية الواحد الثقة تُخْرِج عن جهالة العين إذا سماه ونَسَبه».

هذه خلاصة ما في «فتح المغيث»، واقتصرت على حكاية الأقوال والمذاهب، وإليك البيان:

أ ـ أما من لم يشترط في الراوي مزيدًا على الإسلام: فلم أره مسمًّى، ولا أراه قريبًا من مذهب أحدٍ سُمِّي إلا ابن حبان وشيخه ابن خزيمة، كما تقدم قريبًا، لكنهما يشترطان في الراوي عنه أن يكون مشهورًا غير ضعيف، فمذهبهما يتميز بهذين الشرطين.

ب ـ وأما كونه مذهب الحنفية ـ في حكاية ابن المواق عنهم ـ: فهذا يحتاج إلى قيد وتفسير، أما القيد: فقد قال الإمام عبد العزيز البخاري في «كشف الأسرار» ١: ٣٨٦: «وعندنا خبر المجهول من القرون الثلاثة مقبول، لأن العدالة كانت أصلاً في ذلك الزمان بخبر الرسول عليه السلام: «خير الناس قرني الذي بُعثت فيهم، ثم

الذين يلونهم»، فقيَّد المجهولين من رجال القرون المشهود لهم بالخيرية من قِبَل صاحب الشرع، كما جاء في كلامه أيضاً ١ : ٤٠٠.

والأمر غنيٌّ عن اشتراط أن لا يُعلَم منه ما يُخلُّ بالعدالة، ومع ذلك صرح به السرخسي في «أصوله» ١ : ٣٥٢ فقال: «المجهول من القرون الثلاثة عدل بتعديل صاحب الشرع إياه، ما لم يُتبَيَّن منه ما يزيل عدالته». وينظر التوافق الكبير بين هذا المذهب وبين مذهب ابن حبان، وبين قول ابن كثير الآنف قبل سطور.

وأما التفسير: فقد قال البزدوي في «أصوله» ١ : ٣٩٩: «وأما العدالة: فإن تفسيرها الاستقامة، وهي نوعان: قاصر وكامل، ١ ـ أما القاصر: فما ثبت منه بظاهر الإسلام واعتدال العقل، لأن الأصل حالة الاستقامة، لكن هذا الأصل لا يفارقه هوًى يُضِلُّه ويصدُّه عن الاستقامة، ٢ ـ وليس لكمال الاستقامة حدٌّ يُدرَك مداه، لأنها بتقدير الله تعالىٰ ومشيئته تتفاوت، فاعتُبر في ذلك ما لا يؤدي إلىٰ الحرج... والمطلق من العدالة ينصرف إلىٰ أكمل الوجهين».

فقول الحنفية بالعدالة القاصرة: مماثلٌ لقول ابن حبان في «ثقاته»: «إن العدل مَن لم يعرف فيه الجرح...»، لكن ابن حبان يحتج بحديثِ من هذا شأنُه، أما الحنفية: فلا، قال عبد العزيز البخاري في «شرحه» الموضع المذكور: «وبهذه العدالة لا يصير الخبر حجةً، لأن هذا الظاهر عارضه ظاهر مثلُه، وهو هوىٰ النفس فإنه الأصل قبل العقل، وحين رُزِق العقل والنُّهَىٰ ما زايله الهوىٰ، وإنه داعٍ إلىٰ العمل بخلاف العقل والشرع، فكان عدلاً من وجه دون وجه...، فتردَّد الصدق في خبره بين الوجود والعدم من غير رُجْحان، فشُرِط كمال العدالة، وهو أن يكون مجانباً لمحظور دينه، ليثبتَ رجحان دليل العقل علىٰ الهوىٰ، فيترجَّحَ الصدق في خبره»، فاتفق مع مذهب ابن حبان في «صحيحه».

وأما الجهالة عندهم: فجهالة عدالة، وجهالة في رواية الحديث بأن لم يُعرف هذا المجهول إلا بحديث أو حديثين.

أما جهالة العدالة: فقال الكمال ابن الهمام في «تحريره» ٢ : ٢٤٧ : «مسألة. مجهول الحال ـ وهو المستور ـ: غير مقبول، وعن أبي حنيفة في غير الظاهر من الرواية عنه: قبول ما لم يردَّه السلف. وجهها: ظهور العدالة بالتزامه الإسلام

ولـ: أُمِرتُ أن أحكم بالظاهر[١]، ودُفِعَ بأن الغالب أظهر، وهو الفسق».

فأفاد أن المستور في مصطلح الحنفية يساوي مجهول الحال والعدالة في مصطلح المحدثين، وأفاد أيضاً أن قبول روايته هو قول نقل عن الإمام أبي حنيفة رحمه الله لكن في كتب النوادر التي هي غير كتب ظاهر الرواية، ومعلوم في أصول المذهب أن كتب ظاهر الرواية هي المعتمدة في المذهب، ولا يعتبر بما في سواها إلا إنْ نُقل معه ترجيح من علماء المذهب، وهذا من ذاك، لكن نُقِل معه ردُّه، كما ترىٰ.

أما قول الكمال بعد أسطر: «وأما ظاهر العدالة: فعدل واجب القبول»: فمراده: عدلُ الظاهِرِ خفيُّ الباطن، الذي يسميه المحدثون مستوراً.

وأما الجهالة الثانية: فقال الإمام البزدوي ٢: ٣٨٤ ـ ٣٨٨ ما ملخَّصه ـ ومثله ابن الهمام ٢: ٢٤٩ ـ: «أما المجهول: فإنما نعني به المجهول في رواية الحديث، بأن لم يعرف إلا بحديث أو حديثين، فإنْ رَوَىٰ عنه السلف وشَهدوا له بصحة الحديث صار حديثه مثلَ حديث المعروف، وإن سكتوا عن الطعن بعد النقل: فكذلك، وإن اختُلِف فيه مع نقل الثقات عنه: فكذلك عندنا، فأما إذا كان ظهر حديثه ولم يظهر من السلف إلا الردُّ لم يقبل حديثه وصار مستنكراً لا يعمل به علىٰ خلاف القياس، وأما إذا لم يظهر حديثه في السلف فلم يقابَل بردّ ولا قبول: لم يترك به القياس، ولم يجب العمل به، لكن العمل به جائز، لأن العدالة أصل في ذلك الزمان، ولذلك جوَّز أبو حنيفة رحمه الله القضاء بظاهر العدالة من غير تعديل، حتىٰ إن رواية مثل هذا المجهول في زماننا لا يحل العمل بها، لظهور الفسق».

ففي هذا النقل عدة فوائد وملاحظات، أهمها: أن الأمر ليس علىٰ الإطلاق الذي حكاه ابن المواق عن الحنفية، وغيرُ ابن المواق كثيرون ينسبونه إليهم،

---

(١) اشتهرت هذه الجملة علىٰ الألسنة كثيراً، حتىٰ ذكرها بعضُ العلماء المتقدمين في كتبهم حديثاً، وهو ظاهر كلام ابن الهمام هنا، وليس بحديث، وإن كان معناه صحيحاً مسلَّماً به مستفاداً من أحاديث كثيرة. انظر التعليق المطوَّل لشيخنا المحقق الأستاذ الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، علىٰ «المصنوع» لعليّ القاري رحمهما الله تعالىٰ ص ٥٨.

وهذا العزوُ غيرُ الدقيق الواقعُ من بعض العلماء إلىٰ مذاهبَ أخرىٰ غير مذاهبهم: كثير جداً في كتب العلم، من الحنفية وغيرهم، فلا بدَّ من التثبتِ ومراجعةِ كتب المذاهب المنسوب إليها القول.

ومن فوائد هذا النقل: أن الإمام أبا حنيفة المتوفَّى سنة ١٥٠ إنما قال هذا القول ـ علىٰ ما فيه من قيود ـ بناء علىٰ واقع عصره، أما ابن حبان المتوفىٰ سنة ٣٥٤، بعد أبي حنيفة بمئتي سنة وأربع سنين: فلا عذر له إن كان ينظر إلىٰ عصره، لكن كلامه يدل علىٰ أنه ذهب إلىٰ ما ذهب إليه بناء علىٰ النظر والاستدلال، لا لملحظٍ زمني. فافترقا.

وأما ما نقله السخاوي عن النووي رحمه الله في مقدمة «شرحِ مسلم»: فهو صحيح هنا، وعبارة النووي ١ : ٢٨ : «المجهول أقسام: مجهولُ العدالة ظاهراً وباطنًا، ومجهولُها باطنًا مع وجودها ظاهرًا، وهو المستور، ومجهولُ العين. فأما الأول: فالجمهور على أنه لا يُحتج به، وأما الآخران: فاحتج بهما كثيرون من المحققين». فمراد السخاوي: مجهول العين الذي دخل تحت قول النووي: وأما الآخران ...

لكنْ يبدو لي أنه حصل سَبَق ذهن للإمام النووي في حكاية أصحاب هذه الأقسام الثلاثة، يدلُّ على هذا كلامُه نفسِه في «التقريب» ص ٢١٠ بشرحه «التدريب» ـ وهي المسألة السادسة من مسائل النوع الثالث والعشرين ـ قال: «روايةُ مجهولِ العدالةِ ظاهرًا وباطنًا لا تقبل عند الجماهير، وروايةُ المستور ـ وهو عدل الظاهر خفيُّ الباطن ـ: يَحتج بها بعضُ مَن ردَّ الأول... وأما مجهول العين: فقد لا يَقْبلُه بعضُ من يقبلُ مجهول العدالة».

ونحوه في «إرشاد طلاب الحقائق» له ص ١١٢ من المسألة الثامنة من النوع الثالث والعشرين، ولفظه في مجهول العين: «الثالث: مجهول العين، وقد يَقبلُ مجهولَ العدالة من لا يقبل مجهول العين»، وقال أولاً عن مجهول العدالة: «لا تُقبل روايته عند الجماهير» أي: القليلُ من العلماء من يقبل رواية مجهول العدالة، وبعض هذا القليل ـ وهو النادر ـ من يقبلُ رواية مجهول العين. وهذا هو الذي

يتمشَّى مع كلامِ ابن الصلاح أصل كلام النووي ومصدرِه، وهو المتفِق مع النظر.

وتقرير ذلك أن تقول:

أشدُّ المجاهيل الثلاثة جهالةً: هو مجهولُ العين الذي لم نُثْبِت شخصيته ووجوده بعدُ، ثم مجهولُ العدالة، وهو من أثبتْنا وجودَه بين صفوف الرواة وارتفعتْ عنه جهالته العينية، لكنا لم نعرفْ شيئًا من حاله وعدالته، ثم مجهولُ الباطن، وهو من عَرَفنا ظاهره بالخير والصلاح، ولم تَتَبيَّن لنا حالُه الخاصة الداخليةُ، وهو المستور. والله أعلم.

ولا بد من التنبيه أخيرًا إلى ثلاثة أمور:

**أولها**: أن من شرط الراوي الواحد الذي يُثبتُ العدالة ـ عند ابن حبان ـ لمن يروي عنه: أن يكون مشهورًا، كما جاءت عبارة ابن حجر في «اللسان» ١: ٢٠٨، ٢٠٩. وكأنه يعني الشهرةَ بطلب الحديث والاعتناء به، كما سيأتي في الصفحة التالية في نقل القاضي زكريا الأنصاري عن الإمام الذهبي.

أما إذا كان ضعيفًا: فلا يفيد شيئًا، كما صرح به ابن حجر في المصدر المذكور، وتبعه تلميذه السخاوي في «فتح المغيث» ١: ٢٩٨.

**ثانيها**: قال الكمال ابن الهمام في «تحريره» ٢: ٢٥٣ ـ بشرحه ـ بعد أن حكى المذاهب في قبول حديث المجهول: «ومعلوم أن المقصود مع ضبطٍ»، فنبَّه إلى ضرورة ضبط هذا الراوي المجهول، وهو ـ أي: الضبط ـ شرطٌ في كل راوٍ، لكنْ حال هذا المجهول تقتضي التنبيه لمثل هذا، إذ يُخشى منه عدم الضبط، لعدم معرفته.

ولسان حال ابن حبان مقرٌّ بهذا غير منكر له، ولا ريب.

**ثالثها**: أرجو القارئ الكريم أن يكون على ذُكْر من كلام الشيخ أحمد الصديق الذي تقدم بطوله ص ٤٤ ـ ٤٥، فإن فيه بيان أهمية الاختبار والاعتبار، وبالتالي مكانة الضبط، ويتبيَّن منه أن الضبط عامة ـ في حق الراوي ـ وخاصة بالنسبة لحديثِ المبحوث فيه: إنما هو العمود الفِقَري للسنَّة، لذلك كان

الضعف ينجبر إذا سلِم نصُّ الحديث، وإذا كان النص مختلاً مضطربًا لا ينجبر وإن رواه الثقات.

ولذلك كان التلقِّي بالقبول لحديثٍ ما والعملُ به: آيةَ صحته، وإن كانت أسانيده التي وصلت إلينا ضعيفة، إما لأن الأئمة الذين تلقَّوْه بالقبول وقفوا على أسانيد صحيحة له لم تصلنا، وإما لأنهم رأوه متلائمًا مع (أحاديث الباب)، فحكموا على راويه ـ أو رواته ـ بالضبط له، أو لغير ذلك.

ومن هذا القبيل: ما نقله شيخ الإسلام زكريا الأنصاري رحمه الله في «فتح الباقي» ١ : ٢٩٩ عن الإمام الذهبي أنه قال: «كل من اشتهر بين الحفاظ بأنه من أصحاب الحديث، وأنه معروف بالعناية بهذا الشأن، ثم كشفوا عن أخباره فما وجدوا فيه تليينًا، ولا اتفق لهم علمٌ بأن أحدًا وثقه: فهذا الذي عناه الحفاظ بأنه يكون مقبول الحديث إلى أن يلوح فيه جرح. قال: ومن ذلك إخراج الشيخين لجماعة ما اطلعنا فيهم على جرح ولا على توثيق، فيحتج بهم، لأنهما احتجا بهم».

قلت: الشقُّ الأول من هذا الكلام يصلح أن يكون موضحًا لقول الخطيب في «الكفاية» ص ٨٨: «المجهول عند أصحاب الحديث هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء به ...».

والشق الثاني منه: يُستفاد منه أن احتجاج صاحب الصحيح بحديثِ راوٍ غير موثق ـ ولا مجرَّح ـ ينزِّل منزلة شهرته بين الحفاظ بالطلب وبالعناية به، لأنه لا يحتج إلا بمن يصلح الاحتجاج به عنده، وهذا التعليل ـ «لأنهما احتجا بهم» ـ يرشح لقول من قال: تفرُّدُ الثقة عن الراوي وتعديلُه له ـ أو تعديل إمام آخر له ـ يعتبر توثيقًا للراوي كافيًا.

ومثل هذا التعليل: قول السخاوي في «فتح المغيث» ١ : ٢٩٦: «معرفةُ البخاري به التي اقتضت له روايته عنه ـ ولو انفرد بها ـ كافيةٌ في توثيقه».

وقال الذهبي أيضًا في «الميزان» ٣ (٧٠١٥) مؤكِّدًا لقوله المذكور، في ترجمة مالك بن الخير الزَّبادي: «في رواة الصحيحين عدد كثير ما علمنا أن

أحدًا نصَّ على توثيقهم، والجمهور على أن مَن كان مِن المشايخ قد روى عنه جماعة ولم يأت بما ينكر عليه: فحديثه صحيح»[١].

وعلّق الحافظ في «اللسان» ٦: ٤٣٩ فقال: «بل هذا شيء نادر، لأن غالبهم معروفون بالثقة، إلا من خرَّجا له بالاستشهاد». فيكون قد أقره على ما حكاه من مذهب الجمهور، وخالفه في العدد، وهذا لا يضرُّ.

وأرى أن الأمر نسبيٌّ، فعددُهم كثير بالنظر إلى ذات الرقم الذي بَلَغوه، وعددهم قليل بالنظر إلى عدد رواة الصحيحين. والله أعلم.

وبهذا القول للذهبي وبموافقة ابن حجر له: استدل شيخنا العلامة جِهْبِذُ العصر ونَقَّادتُه مولانا حبيب الرحمن الأعظمي رحمه الله تعالى، استدل على قبول مذهب ابن حبان في «ثقاته»، فقد كتبتُ إليه أسترشده في الجزم باعتماد توثيق ابن حبان لراوٍ ولو انفرد، فكتب إليّ رحمه الله ما نصه: «وأما توثيق ابن حبان إذا انفرد: فهو مقبول عندي، مُعْتَدٌّ به إذا لم يأت بما ينكَر عليه، وهو الذي يؤدي إليه رأي الحافظ ابن حجر، فإنه أقرَّ قول الذهبي في «الميزان»: إن الجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة، ولم يأت بما ينكر عليه: فحديثه صحيح، أقرَّه الحافظ في حق من لم يوثقه أحد، فإذا كان ابن حبان وثقه: فهو أولى بالقبول». كما تقدم بعضُه في ص ٦١، وموافقةُ شيخنا عبد الله الصديق الغماري له[٢].

---

(١) وتقدم ص٩٧ في كلام السخاوي أن الحافظ العراقي أفردهم بالتأليف، وممن ينطبق عليه هذا: الإمام المقرئ عمر ـ أو محمد ـ بن عبد الرحمن بن مُحَيْصِن، قال المصنف في «معرفة القراء الكبار» ١: ٨٩ (٤١) ـ من الطبعة الكاملة ـ: «هو في الحديث ثقة، وقد احتج به مسلم وغيره»، وليس لمتقدم فيه كلام، إلا أن ابن حبان ذكره في «ثقاته» ٧: ١٧٨، وستأتي ترجمته هنا (٤٠٨٧).

ومنهم: بُور بن أصرم، وتقدم القول فيه ص٤٢، وتنظر ترجمته برقم (٦٥٣).

(٢) وأزيد هنا في بيان رأي شيخنا الغماري رحمه الله، أنه وردت عليه ـ وهو في المغرب ـ أسئلة من الأخ الشيخ أبي الفضل محمد حبيب الله رباني، الباكستاني ثم المدني، =

وإذا تأملتَ كلام سبط ابن العجمي السابق ص٥٧ ـ ٥٨: وجدتَه موافقاً مؤيداً لهذا الفهم.

وكأن كلام ابن كثير ـ السابق ص ٩٧ ـ يجعل حديث هؤلاء بمثابة الحديث (المشبَّه) الذي قالوا فيه: إنه قريب من الحديث الحسن، فمتىٰ تُوبع بأدنىٰ متابع صار حسناً لغيره. والله أعلم.

ولا ريب أن حال الأكثر الأغلب من المذكورين في «ثقاته»: القبول ـ علىٰ تفاوت مراتبه ـ، وأما التعلُّق عليه بأنه يذكر:

ـ بعض من انفرد بالرواية عنه أحد الضعفاء.

ـ وبعض من يقول فيه: لا أعرفه، ولا أعرف أباه، ولا...

فهذا مما لا ينبغي، ذلك أن كتابه «الثقات» يحتوي علىٰ آلاف مؤلَّفة ممن لهم رواية، فإذا وجد فيهم تراجم قليلة جداً ـ بل عدد نادر لا يذكر بجانب تلك الكثرة ـ فإنه لا يحسن بنا إهدار الكتاب كلِّه من أجل هذا العدد النادر. والله المستعان[1].

* * *

وأراني لم أنْتَه بعدُ من الحديث عن هذا الصنف من الرواة، ولا بدَّ لي من إتمام الكلام عنه بالحديث عن نقطتين:

ـ مدى إمكانية الحكم على راوٍ بأنه تفرد بالرواية عنه فلان فقط.

ـ التنبيه إلى مصطلحات خاصة في كلمة (مجهول) ونحوِها.

---

ثم المصري، أجابه عنها وطبع هذه الأجوبة في آخر جزئه «توجيه العناية لتعريف علم الحديث رواية ودراية»، ومنها السؤال السادس: عن جهالة العين والعدالة، ومما قاله رحمه الله في الجواب: «وطريقة ابن حبان أن يوثق المجهول إذا روى عن ثقة، وروى عنه ثقة، ولم يأت بحديث منكر، وفيه بعض تساهل، وأرى أن مثل هذا يكون حديثه حسناً».

(١) هذا جواب جُمْلي، وينظر الجواب التفصيلي عن هذا الإشكال خاصة فيما يأتي ص١٧٠، وتنظر الدراسة المفصَّلة عن توثيق ابن حبان فيما يأتي ص ١٦٠ فما بعدها، إن شاء الله تعالى.

**أما النقطة الأولى**: فإن طريقَ معرفة التفرُّد: أمرٌ معلوم، هو التتبُّع والاستقراءُ، ثم إصدارُ الحكم، وهذا شأن الأئمة الموصوفين بأنهم أهلُ ذلك. أما أنْ يقومَ بعمليَّة التتبُّع رجلٌ من أهل زماننا: فلا بدَّ له من تقييد حكمه بأن هذا ما وصل إليه بحثه في الكتب المسمَّاة: كذا وكذا...

وها هو ذا الإمام الذهبي ـ وهو من هو ـ قال في «تذكرة الحفاظ» ٣: ٩٤٨ في ترجمة الإمام أبي بكر الإسماعيلي صاحبِ «المستخرج على صحيح البخاري»: «صنَّف ـ الإسماعيليُّ ـ «مسند عمر رضي الله عنه»، طالعته وعلَّقتُ منه، وانْبَهرتُ بحفظ هذا الإمام، وجزمتُ بأن المتأخرين على إياسٍ من أن يلحقوا بالمتقدِّمين»، وسيأتي ما يتعلق به في هذه المسألة.

فالحكمُ على أن فلانًا لم يروِ عنه إلا فلان ـ بهذا الحصر التام ـ شأنُ أئمةِ التتبع القُدامى، أمثالِ ابن المديني وابن معين وأحمد والبخاري وأبي حاتم وأبي زرعة...، ومع ذلك فسأذكر الآن ـ وسيمرُّ في الحواشي ـ أمثلةً على الاستدراك عليهم دعواهم هذه، وأن إمكانية دعوى التفرد من إمام من أمثال مَن ذكرتُ: على خَطَرِ النقد والاستدراك، إلا إذا أُخِذتْ من هذا الإمام بالتسليم، وتناقلها جماعة العلماء دونَ استدراك عليها، لأن لسانَ حالِ الإمامِ الناقل لها الساكتِ عليها: موافقٌ مسلِّم، وحينئذ يُحكَم بالاطمئنان على الرجل بالجهالة العينية.

وسببُ صعوبةِ هذا الحكم وكونِه على خَطَر الاستدراك: تفرُّق الرواة في الأمصار، وانتشار الأسانيد بانتشارهم. قال الحافظ في «التهذيب» ١: ٤ وهو يتحدث عن هذا المعنى: «وسببُه انتشارُ الروايات وكثرتُها وتشعُّبُها».

ومن الأمثلة التي ستمرُّ بالقارئ في التعليق ـ وبعضها جديد ـ:

١ ـ جاء في التهذيبين في ترجمة غيلان بن أنس الدمشقي ما خلاصته: روى عنه الأوزاعي ـ وذكر أربعة آخرين ـ، وقال ابن أبي مريم عن **ابن معين**: ليس يروي عنه غير الأوزاعي!.

٢ ـ **وقال ابنِ معين** في «رواية الدوري» ٢: ٢٤٨ (٣٨٢٣) عن شَبِيب بنِ

بِشْر البَجَلي: «لم يروِ عنه غيره» أي: غيرُ أبي عاصمٍ النبيل، مع أن المزيَّ رحمه الله ذكر في «تهذيب الكمال» خمسةً آخَرين سوى أبي عاصم.

٣ ـ وأغرب من هذا ما حَصَل **لابن معين نفسِه** أنه قال في «رواية الدوري» ٢: ٤٦٢ (٤٨١٠) عن عيسى بن جارية الأنصاري: «لا يُعلَم أحدٌ روى عنه غير يعقوب القُمِّي» مع أنه قال عنه برقم (٤٨٢٥): «يحدِّث عنه يعقوب القُمي وعَنْبَسة قاضي الريّ». وأما المزي فأوصلهم إلى خمسة!.

٤ ـ وفي رواية الدوري ٢: ٣٠٥ (٥٢٣٠) **عن ابن معين** قال: لم يرو عن عبد الله بن دينار الحمصي إلا إسماعيل بن عياش، مع أن المزي ذكر ستة آخرين.

٥ ـ وسأل ابنُ الجنيد **ابنَ معين**: هل روى أحدٌ غير الحسن البصري عن عُتَيّ بن ضمرة؟ فقال له مرة (٧٥١): «ما سمعتُ»، وقال له مرة أخرى (١٣٨): «يحدث قرة بن خالد عن عبد الله بن عتَيّ بن ضمرة، عن أبيه»، وهل هو: عَبْد الله بن عُتَيّ، أو: عبيد الله: خلاف.

٦ ـ وفي «سؤالات ابن الجنيد» أيضاً (٧٥٤): سئل **ابن معين**: نبيح العَنَزي، روى عنه أحد غير الأسود بن قيس؟ فقال: ما سمعتُ، وفي ترجمته في «الجرح» ٨ (٢٣٢٥) عن **أبي زرعة** قوله: «كوفي ثقة، لم يرو عنه غير الأسود بن قيس»، وذكر المزي أيضاً: أبا خالد الدالاني.

٧ ـ وفي «الجرح والتعديل» ٣ (١٠٠٣) عن الدوري ـ وليس في المطبوع من روايته ـ عن **ابن معين**: «حميد بن مالك اللخمي: ضعيف لم يحدِّث عنه إلا إسماعيل بن عياش»، ومثله عند ابن عدي في «الكامل» ٢: ٦٩٤ **عن النسائي**، ثم قال آخر الترجمة: «وقول ابن معين والنسائي: إنه لم يحدث عنه إلا ابن عياش: وقد ذكرته عن غير ابن عياش ممن روى عنه: الربيع بن حميد، والمسيب بن شريك، ومعاوية بن حفص».

٨ ـ وقال **ابن المديني** عن أبي ماجِدة الحنفي العجلي: «لم يروِ عنه غير

يحيى الجابر»، كما نقله ابن حجر آخِر ترجمته. مع أنه روى عنه أيضًا أيوبُ السَّخْتِياني. وانظر لزامًا الترجمة الآتية برقم (٣٠٤٤).

٩ ـ وقال **ابن المديني** أيضاً في عبد الرحمن بن ميسرة أبي سلمة الحضرمي الأصل الحمصي: «مجهول لم يرو عنه غير حَرِيز بن عثمان»، مع أن المزي ذكر راويين آخرين سوى حريز.

١٠ ـ وفي «تهذيب التهذيب» في ترجمة أبي عيسى الأُسواري عن **ابن المديني وأحمد** أنه لم يرو عنه سوى قتادة، مع أن المزي ذكر اثنين سواه: عاصماً الأحول وثابتاً البناني.

١١ ـ وروى عبد الله عن أبيه **الإمام أحمد** في «العلل» (٢٣٢٥، ٣٢٣٥) أنه قال في سلم بن أبي الذيال: «ما سمعت أحداً حدَّث عنه غير معتمر» بن سليمان التيمي، أما عثمان الدارمي فسأل (٣٩٨) ابن معين عنه: «روى عنه غير معتمر؟ قال: نعم، هو مشهور، ثقة»، وذكر المزي رجلين آخرين غير المعتمر.

١٢ ـ وترجم المزي في الكنى لأبي حسان الأعرج، ونقل عن **ابن المديني** أنه سئل: هل روى عنه غير قتادة؟ فقال: لا، مع أن ابن أبي حاتم ٨ (٨٨٣) ـ وتبعه المزي ـ ذكر أنه روى عنه عاصم الأحول أيضاً.

١٣ ـ وقال **ابن المديني** أيضاً ـ كما في التهذيبين ـ: ما روى عن جعفر بن يحيى بن ثوبان سوى أبي عاصم النبيل، مع ان ابن أبي حاتم ٢ (٢٠١٧) ذكر عبيد بن عقيل الهلالي أيضاً.

١٤ ـ وذكر **مسلم** في «المنفردات والوحدان» (٣٧٢) أن أبا إسحاق السَّبيعي انفرد بالرواية عن الهيثم بن حنش، وتبعه على هذا **الخطيب** في «الكفاية» ص٨٨، مع أن البخاري ذكر في ترجمة الهيثم من «تاريخه الكبير» ٨ (٢٧٥٧) أن سلمة بن كهيل يروي أيضاً عن الهيثم، وتبعه ابن أبي حاتم ٩ (٣٢٠)، وابن حبان في «الثقات» ٥: ٥٠٧، وانظر التعليق على «مصنف» ابن أبي شيبة (١٥٨١٤).

١٥ ـ وقال **أبو حاتم**: أحمد بن علي النُّميري إمام مسجد سَلَميَة لم يروِ عنه غير محمود بن خالد الدمشقي، مع أن ابن حبان ذكر رواية يزيد بن عبد ربه أيضًا، وكذلك ذكره ابن مَنْدَه وزاد: محمد بن أبي أسامة، فصاروا ثلاثة.

١٦ ـ وقال **أبو حاتم** ـ في «العلل» لابنه (٧٤) ـ عن مهاجر بن عكرمة المخزومي: ليس بالمشهور، ما روى عنه سوى يحيى بن أبي كثير، مع أنه هو هو ذكر في ترجمة مهاجر في «الجرح» ٨ (١١٧٩) رواية سويد بن حجير، وجابر الجعفي عنه سوى يحيى.

١٧ ـ وفي «الجرح» ٨ (٢٠٤٧) عن **أبي حاتم**: لم يرو عن النعمان بن سعد إلا عبد الرحمن بن إسحاق، مع أنه نفسه ذكر في «الجرح» ٢ (٩٣٢) رواية أيوب بن النعمان بن سعد، عن أبيه النعمان، وقد جمع ابن حبان في «الثقات» ٥ : ٤٧٢ بين هذين الراويين في الرواية عن النعمان بن سعد.

١٨ ـ وقال **أبو زرعة** ـ «الجرح» ٩ (٨٦٩) ـ في يعقوب بن عبد الله بن أبي طلحة، المترجَم هنا برقم (٦٣٩٤): «ثقة ولم يروِ عنه إلا اسامة بن زيد»، مع أن ابن أبي حاتم قال قبلَ نَقْله هذا القولَ: «روى عنه عبد الله بن أبي بكر، وأسامة بن زيد».

١٩ ـ وقال **أبو داود** في عَجْلان ـ والد محمد بن عَجْلان ـ الآتي برقم (٣٧٥٤) ـ: «لم يروِ عنه غير ابنه محمد»، مع أنه روى عنه بُكير بن عبد الله بن الأَشَج أيضًا، وإسماعيل بن أبي حَبِيبة ـ (إن كان محفوظًا) ـ كما في التهذيبين.

٢٠ ـ وقال **أبو داود** أيضًا في عبد الله بن عمر بن غانم الإفريقي المترجَم هنا برقم (٢٨٧٣): «لم يروِ عنه غيرُ القَعْنَبيِّ» مع أنه روى عنه عثمان بن محمد ابن خُشَيْش القيرواني ـ ذُكر في روايةٍ عنه عند ابن حبان في «المجروحين» ٢ : ٣٩ ـ، وداودُ بنُ يحيى، كما في «الميزان» ٢ (٢٦٥٤)، و«رياض النفوس» للمالكي ١ : ١٤٤، وسماه داود بن أبي يحيى.

لكنْ يَحتمل أن يكون مرادُ أبي داود هنا: لم يرو عنه ثقة غير القَعْنَبِي،

فالقيرواني وداود غير ثقات.

قال الحافظ في «النكت على ابن الصلاح» ٢: ٧٢٣: «قد يُطلقون النفيَ ويَقصِدون به الطرق الصحيحة، فلا ينبغي أن يُوردَ على إطلاقهم مع ذلك الطرقُ الضعيفة».

٢١ ـ وقال **الترمذي** في «سننه» ٧: ٣٢٧ (٢٦٨٥) عن خلفِ بنِ أيوبَ العامري المترجَم هنا (١٣٩٦): «لم أرَ أحدًا يروي عنه غير محمد بن العلاء، ولا أدري كيف هو»، مع أن المزي ذكر في ترجمته تسعة رواة عنه! وزاد عليه مغلطاي ٤: ١٩٨ ستة فصاروا خمسة عشر رجلاً، ومع ذلك فانظر التعليق على الترجمة الآتية.

٢٢ ـ وقال **الترمذي** في «سننه» (١١٨٢) عن مظاهر بن أسلم: «لا نعرف له غير هذا الحديث»، مع أن ابن عدي ذكر له في «الكامل» ٦: ٢٤٤٢ حديثاً آخر.

٢٣ ـ وحكى الحافظ في «تهذيبه» ٤: ٣٨٤ عن **البزار** أن الأوزاعي تفرد بالرواية عن صالح بن جُبَير، مع أنه روى عنه ثمانية رجال!.

٢٤ ـ وقال **البزار** في «مسنده» (٣٢٣٩) عن خالد بن عُرْفُطة: «مجهول، لا نعلم روى عنه غير قتادة»، مع أن المزي ذكر له ثلاثة آخرين غير قتادة.

٢٥ ـ وقال **ابن عدي** في «الكامل» ١: ٤٠٠ آخر ترجمة أَصبَغ بن زيد الجُهَني: «لا أعلم روى عن أَصبَغ هذا غيرُ يزيدَ بن هارون»، مع أن المزي ذكر عشرة يروون عنه فيهم يزيد بن هارون، وتنظر «النكت على ابن الصلاح» لابن حجر ١: ٤٥٣ ـ ٤٥٤.

٢٦ ـ وادَّعى **ابنُ حزم** في «المحلَّى» ١٠: ٣٠٢ (٢٠٠٤) أن زينب بنت كعب بن عجرة «مجهولة، لا تُعرفْ، ولا روى عنها أحدٌ غيرُ سعد بن إسحاق ـ ابن كعب بن عجرة ـ وهو غير مشهور بالعدالة»، مع أنه روى عنها ابنُ أخيها الآخر: سليمان بن محمد بن كعب.

٢٧ ـ وقال **ابن القطان** في صالح بن أبي عَريب ٤: ٢٠٦ من «بيان الوهم

والإيهام»: «لا تعرف حاله، ولا يعرف روى عنه غير عبد الحميد بن جعفر»، مع أن المزي ذكر له أربعة آخرين.

٢٨ ـ واشتهر أن قطبة بن مالك الثعلبي لم يرو عنه غير ابن أخيه زياد بن عِلاقة، وزاد **المزي** الحجاج أبا أيوب الثعلبي، قال الحافظ في «الإصابة»، و«التهذيب»: «ظفرت له براو ثالث ذكره علي ابن المديني في «العلل» ـ ص٦٧ ـ، وهو عبد الملك بن عمير».

٢٩ ـ وقال **ابن خزيمة** في «صحيحه» (١٩٣٠) عن عبد الله بن النعمان اليمامي: لا أعرفه بعدالة ولا جرح، ولا روى عنه غير ملازم بن عمرو، مع أن ابن معين والعجلي ـ وهما قبل ابن خزيمة ـ وثّقاه، وذكر ابن أبي حاتم ٥ (٨٦٥) رواية عمير بن يونس اليمامي أيضاً عنه.

٣٠ ـ وادعى **ابن حبان** في «المجروحين» ٢ : ٤ أنه لم يرو عن عبد الله بن عبيدة الرَّبذي سوى أخيه موسى، مع أن المزي ذكر ثلاثة آخرين سوى أخيه موسى.

٣١ ـ وقال **ابن حبان** في «صحيحه» (٥٥٨٤) عن أبي صالح واسمه ميزان: لم يرو عنه سوى محمد بن جُحادة وسليمان التيمي، مع أن الحافظ ذكر في «تهذيبه» ١٠ : ٣٨٥ اثنين آخرين وقال: «وآخرون»، والترجمة من زياداته على المزي.

٣٢ ـ وقال **الذهبي** في «الميزان» ٢ (٤٩٢٣) في ترجمة عبد الرحمن بن أبي عقبة: «تفرَّد عنه داود بن الحصين»، مع أن ابن حبان في «الثقات» ٥ : ١٠١ أضاف إليه آخر: محمدَ بنَ يحيى بن حَبان[1].

٣٣ ـ **وقال أيضًا** ٢ (٢٦١٧) عن داود بن أبي صالح: «روى عنه الوليد بن كثير فقط»، فتعقَّبه الهيثمي في «المجمع» ٤ : ٢ برواية كثير بن زيد أيضًا عند

---

(١) ونَسَب الحافظ في «التهذيب» ٦ : ٢٣٢ إلى أبي حاتم أنه أضاف ذلك أيضاً، وينظر «الجرح» ٥ (١٢٦٥)، وسماه: عبد الرحمن بن عقبة، وانظر التعليق عليه هناك.

أحمد في «المسند» ٥ : ٤٢٢ وقال: «لم يُضَعِّفه أحد».

٣٤ ـ **وقال الذهبي** ٢ (٤٥٤٦) عن عبد الله بن محمد بن صَيْفي: «وعنه صفوان بن مَوْهَب فقط»، وقال ابن حبان ٥ : ٤٤ من «الثقات»: «روى عنه ابنه يحيى بن عبد الله».

٣٥ ـ **وقال في** ترجمة دُحَيبةَ العَنْبَرية ٤ (١٠٩٥٢): «ما روى عنها سوى عبد الله بن حسان العنبريِّ» وسَلَفه في هذا الحصر اقتصارُ شيخه المزي على ذكره، فتَبِعه، وتبِعه ابن حجر أيضًا، مع أن ابن حبان قال في «الثقات» ٦ : ٢٩٥ : «روى عنها كثير بن قيس بن الصلْت العَنْبري»، فهذان اثنان رَفَعا عنها جهالة العين، يُضَاف: ذكر ابن حبان لها في «الثقات».

وإذا كان المصنف قال ٤ (٧٠١٥) في ترجمة مالك بن الخير الزَّبَادي: «الجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة، ولم يأتِ بما ينكر عليه: أن حديثه صحيح» ـ ووافقه عليه ابن حجر من حيث الجملة ـ: فقبولُ حديثِ هذه: أمر قريب جدًا.

٣٦ ـ **وقال الذهبي** ٢ (٥٠٠٥): «عبد الرحمن بن يربوع... ما روى عنه سوى ابن المنكدر» فتعقَّبه الزيلعيُّ في «نصب الراية» ٣ : ٣٤ ـ ٣٥، والحافظ في «التهذيب» ٦ : ٢٩٥ بقول البزار في «مسنده» (٧٢): «عبد الرحمن بن يربوع قديم، وقد حدَّث عنه عطاء بن يسار ومحمد بن المنكدر وغيرهما».

٣٧ ـ **وقال في** «الميزان» أيضاً ١ (١٧٥٧) ترجمة حُجْر بن حَجَر: ما روى عنه سوى خالد بن معدان، مع أن له حديثاً عند ابن أبي عاصم في كتابيه «السنة» (٤٠٨)، و«الآحاد والمثاني» (٢٤٤٦)، والطبراني في الكبير ٢٢ (٨٣٥) من طريق صفوان بن عمرو السكسكي، عن حُجْر.

٣٨ ـ **وقال في** ترجمة عبد الله بن عتبة ٢ (٤٤٤١): تفرد به أبو المليح بن أسامة، مع أنه روى عنه محمد بن سعيد المؤذن حديثاً آخر عند أبي يعلى (٧١٣٧)، انظر «تهذيب التهذيب» ٥ : ٣١٠.

٣٩ ـ **وقال في «الميزان»** ٤ (٨٥٠١) في ترجمة أبي عازب، عن النعمان ابن بشير: ما روى عنه سوى جابر الجعفي، مع أن ابن أبي حاتم ٨ (٨٣٠) ذكر جابراً هذا والحارث بن زياد، وتبعه المزي، وتبعه المصنف هنا في الترجمة الاتية برقم (٦٧٠١).

٤٠ ـ **وقال أيضاً** في ترجمة سليمان الهاشمي ٢ (٣٥٣٣): ما روى عنه سوى ثابت البناني، مع أن ابن حبان قال عنه في «الثقات» ٦: ٣٨٥: «روى عنه أهل العراق: ثابت البناني وغيره».

وهذا كثيرٌ منه رحمه الله تعالى تجدُ أمثلتَه العديدةَ في حواشي السبط البرهان، وما علقتُه عليه.

وقال الزيلعي في «نصب الراية» ٣: ٣٤ ـ ٣٥ في بيان سبب وقوع شيخه الذهبي في هذا المأخَذ: «أظن أن الذي أوقع الذهبيَّ في ذلك كونُ المزيِّ لم يذكر راويًا عنه غير ابن المنكدر، وكثيراً ما وقع له مثل ذلك في كتبه! والله أعلم».

ونقل الحافظُ في «التهذيب» ٦: ٢٩٥ هذا الحصر من الذهبي وتعقَّبه بقوله: «أخطأ في هذا الحصر، وكأنه تلقَّاه من هذه الترجمة وقلَّد في ذلك شيخه المزي!».

بل جعل الحافظ ذلك عادة للذهبي، فقد قال في «الميزان» ٤ (٨٩٤٧): «موسى، عن محمد بن سعد، ما روى عنه سوى الجُرَيري»، فتعقَّبه في «التهذيب» ١٠: ٣٧٩ بقوله: «ذكره الذهبي في «الميزان» وأشار إلى أنه مجهول، كعادته فيمن لم يذكُر له المزيُّ إلا راويًا واحدًا».

وقال أيضًا في ترجمة نَصْر بن عبد الله السُّلمي ١٠: ٤٣٩: «قرأت بخط الذهبي ـ في «الميزان» ٤ (٩٠٧٣) ـ: لا يعرف، وهذا كلامُ مُسْتَرْوِحٍ، إذا لم يجد المزيَّ قد ذكر للرجل إلا راويًا واحدًا جعله مجهولاً، وليس هذا بمطَّرِد».

قلت: وعلى هذا فينبغي النظر والبحث الطويل في حكم الذهبي بالجهالة على النسوة اللاتي ذكرهن في فصل خاص آخر كتابه «الميزان» من ٤(١٠٩٣٢ ـ ١١٠٥٣)، والله أعلم.

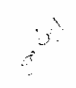
وقد اعتمد **البرهانُ السبطُ** في «حاشيته» هذه مسلكَ الذهبيِّ وحكمَه، فنقل كثيرًا من أقواله التي نقلتُ نماذجَ منها، وسكت عنه، فيقال في صنيعه ما قِيل في حقِّ الذهبي أيضًا.

وهنا يَرِدُ سؤالٌ تكملةً للبحث: هل قَصَد المزي استيعابَ شيوخِ المترجَم والرواةِ عنه؟.

**والجواب**: ما قاله المزي نفسه في مقدمة «تهذيبه» ١: ١٥١: «ذكرتُ أسماءَ من روى عنه كلٌّ واحد منهم، وأسماءَ من روى عن كل واحد منهم في هذه الكتب أو في غيرها، على ترتيب حروف المعجم ...».

وقال الحافظ في مقدمة «تهذيب التهذيب» آخر صفحة ٣: «ثم إن الشيخ ـ المزيَّ ـ رحمه الله قَصَدَ استيعابَ شيوخِ صاحب الترجمة، واستيعابَ الرواةِ عنه، ورتَّب ذلك على حروف المعجم في كل ترجمة، وحَصَل من ذلك على الأكثر، لكنه شيءٌ لا سبيلَ إلى استيعابِهِ ولا حَصْرِه».

وعبَّر السخاوي في «الأجوبة المرضية» ٢: ٦٣٦ بعبارة سديدة جداً فقال: للمزي «قصد تام في ذكر شيوخ الراوي وطلبته، وهو مقصد مهم، وإن لم يعرِّج شيخي عليه»، فالمزي قصد ذلك واجتهد في تحقيقه وتحصيله، ثم إن السخاوي عَتَب ضمناً على شيخه ابن حجر كيف لم يهتم باستكمال هذا المقصد للمزي، كما فعل مغلطاي، بل إنه حذف بعض ذلك في كثير من التراجم، ولا يحضرني الآن مثال آخر فيه استدراك من السخاوي على شيخه بن حجر أدباً معه، رحمهما الله تعالى.



وصنيع المصنف الذهبي ـ وهو تلميذُ المزيِّ الفاهمُ عنه مقاصده في كتابه ـ نراه ينفي ويحصر: ما روى عن فلان إلا فلان: بناءً على اقتصار المزيِّ على ذِكْرِ هذا الواحد!.

وكأن المزي رحمه الله لفَرْط تتبُّعه واجتهاده في ذلك ادَّعى هذه الدعوى، وإلا فمثلُه لا يَغيبُ عن ذهنه أنه «شيء لا سبيل إلى استيعابه ولا حصره»!.

ولقد ترك رحمه الله للمتعقِّبين عليه ثغرةً واسعةً، مثلِ مُغْلَطاي، كما أَوْقع المستسلمين لظاهر صنيعه في مآخذَ عليهم، مثلَ الذهبي.

بل إني أقول: لا يبعدُ أن يفوتَه ذكرُ بعض هؤلاء ـ الشيوخ والتلامذة ـ وهم من رجال الكتب الستة، وإنْ كنتُ لا أستحضر مثالاً على ذلك، لكني لا أُبْعده، وهو إن وُجِد فنادر.

وكان يُظَنُّ أن المزيَّ استوعبَ ما عند البخاري وابن أبي حاتم مما يتعلَّق بغرضه هذا، لكني رأيتُ أمثلةً تخالِفُ هذا الظن. انظر التعليق على ما يأتي برقم (١٢٣، ٣٧٤)، وعلى المثال السابق برقم (٣٤).

لذلك قلتُ في أول كلامي عن هذه النقطة: «إذا أُخذت ـ دعوى التفرد ـ من هذا الإمام بالتسليم، وتناقلها جماعة العلماء دون استدراك عليها...» ولم أَقصرْ كلامي على متابعة إمام واحد للإمام القائل فقط، بل قلت: جماعة العلماء، اعتباراً من واقعِ الإمام الذهبيِّ في متابعته للمزي، فدعوى التفرُّد تحتاج إلى تتبُّع، ودعوى تسليمِ العلماءِ بها تحتاج إلى تتبُّع أيضًا. والله وليُّ التوفيق.

**أما النقطة الثانية** ـ وهي المصطلَحات الخاصةُ بكلمة (مجهول) ونحوها ـ:

أ ـ فتقدم أن الأصل في إطلاق (مجهول) إرادة جهالة العين.

ب ـ وتقدَّم أن اصطلاحَ أبي حاتم ـ وألحقتُ به ابنه عبد الرحمن وأبا زرعة ـ في إطلاقها: جهالةُ الحال. وانظر ما يأتي بعد أسطر.

ج ـ وأن ابن حجر مشى في «التقريب» على أنها في مجهول العين.

د ـ واصطلح المصنفُ في «الميزان» على أنه إذا أطلقها ولم ينسُبها إلى قائل: فهي مستفادةٌ من أبي حاتم، فيكونُ معناها جهالة الحال.

نعم، سها رحمه الله أحيانًا، فأطلق الجهالةَ وهي من كلامه وحكمه، لا من عند أبي حاتم، كما تجدُ مِصْداق ذلك بشواهده في التعليقات النفيسة لشيخنا العلامة المحقق الكبير الأستاذ الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى، على «الرفع والتكميل» للإمام اللكنوي رحمه الله تعالى ص ٢٢٥ فما بعدها.

وعكسُ هذا، فقد يقول أبو حاتم (مجهول) في راوٍ ما، فيقولُ الذهبي فيه كلمةً أخرى من مصطلحاته الخاصة به.

مثال ذلك: أن أبا حاتم قال في مِدْلاج بن عمرو السُّلَمي: «مجهول»، فذكره المصنف في «الميزان» وقال: «لا يُدْرى من هو» كما سيأتي بعد أسطر.

هـ ـ ولكنْ: هل كلٌّ من أطلق عليه أبو حاتم (مجهول) هو مجهولُ الحال، بمعنى أنه لم تُعرفْ عدالته؟.

الجوابُ التفصيليُّ الشافي يحتاج إلى دراسة شاملة فاحصة، لكني أريد التنبيه إلى أنه قد يُطلقُ الجهالةَ في عددٍ من أعراب الصحابة رضي الله عنهم، يريد أنهم مجهولو المعرفة عند كبار التابعين، إذْ لم تنقل لهم رواية عنهم[1].

ففي «الجرح» ٨ (١٩٥١): «مِدْلاج بن عمرو السُّلَمي، حليفُ بني عبد شمس، سمعت أبي يقول: هو مجهول». مع أنه شهد بدرًا فما بعدها من مشاهد النبي صلى الله عليه وسلم، وذكره الذهبي في «التجريد» ٢ (٧٢٥) وقال: «بدريٌّ»، ولكنه في «الميزان» ٤ (٨٤٠٩) تبع أبا حاتم فقال من عنده: «لا يدرى من هو»، وهذا منه يُشبه قول أبي حاتم «مجهول».

وفي «الجرح» ٨ (١٢٧٦): «معبد بن خالد الجهني أبو رِغْوة، له صحبة، روى عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، مات سنة ثنتين وسبعين، وهو ابن ثمانين، سمعت أبي يقول ذلك، ويقول: هو مجهول». فمن وُلد قبلَ الهجرة بثماني سنين، يكون عمره يومَ وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ثماني عَشْرَة سنة، فهو صحابي، وهذا باعتراف أبي حاتم.

وهذا الاعترافُ من أبي حاتم بصحبته، وهذا الحكم عليه منه بالجهالة: يحتِّم تأويل قوله تأويلاً مُستَساغًا، إذْ لا يُعقَل مثلُ هذا التناقض في كلام الناس، فضلاً عن مثل أبي حاتم في إمامته!.

---

(١) انظر التعليق على «الرفع والتكميل» ص ٢٥٧.

وقد أوَّله له الحافظ ابن حجر في «اللسان» (٧٦٤٢) فقال في ترجمة مدلاج: «كذا يَصنعُ أبو حاتم في جماعة من الصحابة[1]، يُطْلِق عليهم اسمَ الجهالة، لا يُريد جهالةَ العدالة، وإنما يريدُ أنهم من الأعراب الذين لم يَروِ عنهم أئمةُ التابعين».

وقد قال الإمام أبو أحمد الحاكم في «الأسامي والكنى» له ١: ١٥٥/آ عن مَعبد بن خالد الجهني: «كان ألزمَ جهنيٍّ للبادية».

و ـ «مجهول» عند العُقَيلي وابن الجارود وأبي العَرَب القَيْرواني، يُطْلقونها في كتبهم في «الضعفاء» ويريدون منها جهالةَ العدالة إذا لم يقفوا على توثيق صريح في الرجل.

قال العلامة الكوثري رحمه الله في «مقالاته» ص ٦١ وهو بصدد تصحيح حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه في الاجتهاد بالرأي: «والحارث هذا ـ ابن عمرو الثقفي ـ ذكره ابن حبان في «الثقات» ـ ٦: ١٧٣ ـ وإن جهَّله العقيلي[2] وابن الجارود وأبو العرب، يعنون الجهالة بحاله من جهة أنهم لم يَظْفَروا بتوثيقه نصًا من أحد».

فتجهيلُ هؤلاء الثلاثة رجلاً ينصرفُ إلى جهالة العدالة أولاً، وثانيًا: سببُه أنهم لم يقفوا على تعديل فيه.

ز ـ قال ابن حجر في «تهذيب التهذيب» ٩: ٤٨٨ آخر ترجمة محمد بن نَجيح السندي: «قلت: عدَّه أبو الحسن ابن القطان فيمن لا يعرف، وذلك قصورٌ منه، فلا تَغْتَرَّ به، وقد أكثر من وصف جماعة من المشهورين بذلك،

---

(١) وكذلك قال في «التهذيب» ٣: ٣٥٧ آخر ترجمة زياد بن جارية التميمي.

(٢) ليس في «الضعفاء الكبير» للعقيلي ١ (٢٦٢) إلا نقل كلمة البخاري: «لا يصح ولا يعرف إلا مرسلاً». وهذا حكم على الحديث لا الرجل، لذلك نقل المصنف في «الميزان» ١ (١٦٣٥) عبارة البخاري بالمعنى: «لا يصح حديثه». وتمام كلام العقيلي يؤيده.

وسبَقَهُ إلى مثل ذلك أبو محمد ابن حزم، ولو قالا: لا نعرفه: لكان أولى لهما». وانظر: «اللسان» (٦٤١، ٦٤٥م).

وقال العراقي في «ذيل الميزان» ص ١٠٣ (١١٢) في ترجمة أحمد بن عبيد الله بن الحسن العَنْبَري: «قال ابن القطان: علته الجهل بحال أحمد». وعلق عليه الحافظ في «اللسان» (٦٢٤)، فقال: «ابنُ القطان يتبع ابنَ حزم في إطلاق التجهيل على من لا يطَّلعون على حاله»[1].

واشتهر قولُ المصنف في «الميزان» ١ (٢١٥٩) في ترجمة حفص بن بُغَيل: «إن ابن القطان يتكلَّم في كلِّ مَنْ لم يَقُل فيه إمام عاصر ذاك الرجلَ أو أَخَذَ عمن عاصره ما يدلُّ على عدالته». وابن القطان قال في المذكور: «لا يعرفُ له حال، ولا يُعرف».

وقولُه في ترجمة مالك بن الخَيْر الزَّبَادي ٣ (٧٠١٥): «قال ابن القطان: هو ممن لم تثبتْ عدالتهُ. يريد: أنه ما نصَّ أحد على توثيقه».

ويُستفادُ من قولَيْ الذهبي هذين: مصطلحُ ابن القطان في إطلاقه.

ويستفاد من قوليْ ابن حجر أيضًا أمران:

ـ لفتُ نظرِ الباحث إلى حال هذين الإمامين خاصةً بشأن استعمالهما هذه الكلمة.

ـ والتذكيرُ بالفرق بين قول الإمام: لا أعرفه، وفلانٌ لا يُعرف. فالأول: حكم على نفسه بأنه لا يَعرفُه، فهو يحكم على نفسه بعدم معرفته له، والثاني: حكمٌ على الرجلِ، وحكمٌ على نفسه، ونقل عن الآخَرين أنه غير معروف، وأنهم لا يعرفونه، فهو قائلٌ صراحة، وناقلٌ ضمنًا. فالفرق بينهما كبير، فإذا ما تَوَالى نقلُ العلماء للقول الأول، وتواردوا عليه دون تعقُّب

(١) وكثيرًا ما يَرِد في «الميزان» و«تهذيب التهذيب» متابعة عبد الحق لابن حزم في تجهيل بعض الرواة، فصاروا ثلاثة.

له: ساوى حينئذٍ القول الثاني.

ومثلُ هذا تمامًا يُقَال في قولهم عن حديث ما: لا أعرفه، ولا يُعرف.

إلا أن هذا النفي والتعميم يفتقر إلى متأهل كبير، وإلى متابعة له على مستوى رفيع متأهل أيضاً، كما تقدم في مناسبة أخرى، ص١٠٥، ١١٣.

(٢٨) ـ ومن الألفاظ الواردة في هذا الكتاب وغيره: قولُ ابنِ معين في الرجل: **لا أعرفه**. وقد تكرر قولُه هذا مراتٍ تلفتُ النظر في رواية عثمان الدارمي عنه، حتى لقد لفت هذا نظر ابن عدي، كما سيأتي قريباً، وقد جمعتُها فجاءت سبعين مرة، إلا واحدةً قال فيها: لا أدري، قال ذلك في سعيد التمار (٣٩٣).

ولما كان ابنُ أبي حاتم وابنُ عدي حريصيْنِ جدَّ الحِرْص على نَقْلِ أقوالِ ابن معين: كنتُ أرجعُ إليهما للنظر في حال الرجل عندهما، فأرى لهما تعليقًا على نَفْي ابن معين معرفتَه حالَ الرجل، بما يُلْقي ضوءاً على معرفة مصطلحه في هذه الكلمة.

ووفاءً بما وعدت في التعليق على الترجمة (١٣٠٩): أني سأدرسُ قوله هذا في هذه الدراسات، فسأذكرُ اسمَ الرجل مع رقم ترجمته في «تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي» ثم تفسيرَ ابن أبي حاتم للكلمة المرادة هنا «لا أعرفه»، ثم أُتْبِعُ ذلك بالتراجم التي علَّق ابنُ عدي فيها على الكلمة بما يفسِّرها عنده، ثم أخلُص إلى نتيجة أراها، إن شاء الله.

١ ـ سهل بن حماد ـ غير أبي عتَّاب الدلاَّل ـ (٣٩١)، قال ابن أبي حاتم ٤ (٨٤٥): «يعني: ما أَخْبُره».

٢ ـ عمر بن عثمان بن عمر التَّيمي (٢٩، ٥٩٧)، قال ابن أبي حاتم ٦ (٦٧٤): «يعني: أنه مجهول».

٣ ـ عَنْبَسَة بن مِهْران (٢٨)، وقال ابن أبي حاتم ٦ (٢٢٤٤): «لأنه مجهول».

٤ ـ قُدَامة بن كُلْثُوم (٧١١)، وعند ابن أبي حاتم ٧ (٧٣٧): «لم يعرفه لأنه كان مجهولاً».

٥ ـ قدامة بن محمد بن قدامة الخَشْرَمي (٧١٠)، وفي «الجرح» ٧ (٧٣٥): «يعني: لا يخبره، وأما قدامة فمشهور». يريد أنه معروف العين، برواية عدد من الرواة عنه.

٦ ـ قُرَّة بن أبي الصَّهْباء (٧٠٥)، وفي «الجرح» ٧ (٧٤٦): «يقول: ما أعرفه لأنه مجهول».

٧ ـ مالك بن عَبيدة الدِّيلي (٧٨٣)، وفي «الجرح» ٨ (٩٤٨): «يعني: أنه مجهول».

٨ ـ محمد بن أبي صالح السمان (٧٧٦)، وفي «الجرح» ٧ (١٣٨٠): «يعني لا أخبُره».

٩ ـ محمد بن عبد العزيز التَّيْمي (٨١٣)، وقال ابن أبي حاتم ٨ (٢٣): «يعني لا أخبره».

١٠ ـ معاوية بن مَعبد بن كعب السُّلَمي (٧٧٧)، وفي «الجرح» ٨ (١٧٣٠): «يعني لأنه مجهول».

أما التراجم التي علَّق ابن عدي عليها فبلغ عددها خمسًا وأربعين ترجمةً، وها هي أسماؤهم وأرقامُهم عند عثمان الدارمي، ومواطنُ تعليق ابن عدي عليهم ولفظه:

١١ ـ أَصْبَغ بن سفيان (١٤٦)، وقال ابن عدي ١ : ٣٩٩: «هو كما قال يحيى بن معين، مجهول لا يعرف، وما أظنُّ له إلا شيئًا يسيرًا، ولم يحضُرني في وقتِ ما أمليتُ له حديثٌ، وهو قليلُ الرواية جدًا».

١٢ ـ بكر بن سليم (١٩٦)، وقال ابن عدي ٢ : ٤٦٣: «له غير ما ذكرت من الحديث قليل، وعامةُ ما يرويه غير محفوظ». وقد ذكر له ستة أحاديث.

١٣ ـ بُهْلول بن راشد (١٨٩)، وقال ابن عدي ٢: ٤٩٩: «ليس بذاك المعروف».

١٤ ـ الجرَّاح بن مَليح البَهْراني (٢١٤)، وفي «الكامل» ٢: ٥٨٤: «كان يحيى إذا لم يكن له علم ومعرفة بأخباره ورواياته يقول (لا أعرفه)...» ثم أثنى على الجراح بقوله: لا بأس به وبرواياته..[1].

١٥ ـ حاتم بن حُرَيث (٢٨٧)، وقال ابن عدي ٢: ٨٤٥: «ولعزَّة حديثه لم يعرفه يحيى، وأرى أنه لا بأس به»[2].

١٦ ـ حُصَينٌ الجُعْفي (٢٦٥)، وقال ابن عدي ٢: ٨٠٥: «لا أعلم له روايةً إلا عن علي».

١٧ ـ حُميدٌ الشامي (٢٦٨)، وروى له في «الكامل» ٢: ٦٨٦ حديثًا واحدًا وقال: «إنما أُنكِرَ عليه هذا الحديثُ، وهو حديثُه، ولم أعلم له غيره».

١٨ ـ خالد بن الحويرث (٢٩٦)، وعلَّق ابن عدي ٣: ٩١٠: «خالد هذا كما قال ابن معين، لا يعرف، وأنا لا أعرفُه أيضًا، وعثمانُ بن سعيدٍ الدارميُّ كثيرًا ما يَسأل يحيى عن قومٍ، فكان جوابُه أنْ قال: لا أعرفهم، وإذا كان مثلُ يحيى لا يعرفه، لا يكون له شهرةٌ ولا يُعرفُ».

١٩ ـ داود بن خالد العطار (٣١٤)، قال ابن عدي ٣: ٩٦١: «كأن أحاديثه أفرادات، وأرجو أنه لا بأس به»[3].

٢٠ ـ زهير بن مرزوق (٣٤٤)، وقال ابن عدي ٣: ١٠٧٩: «إنما لم يعرفه يحيى لأن له حديثًا واحدًا مُعْضلاً».

---

(١) وأدخله ابن حبان في «ثقاته» ٦: ١٤٩، ٨: ١٦٤.

(٢) وهو في «ثقات» ابن حبان ٤: ١٧٨.

(٣) وهو في «ثقات» ابن حبان ٦: ٢٨٥.

٢١ ـ سعيد بن الصبَّاح (٤٠٤)، قال ابن عدي ٣: ١٢٤٦: «لسعيدٍ غيرُ ما ذكرتُ من الحديث، وليس بكثير، وأرجو أنه لا بأس به».

٢٢ ـ سعيد بن عُمَير بن عُقْبة (٣٧٣)، قال ابن عدي ٣: ١٢٤٦: «أظن أن له حديثًا واحدًا، ولم يحضُرني في وقتي هذا».

٢٣ ـ سعيد التمار، قال فيه ابن معين (٣٩٣): «لا أدري»، وقال ابن عدي ٣: ١٢٢٥: «إنما قال (لا أعرفه) بنسبته، لأنه لم يُنسَب ابن من، وإنما عُرِف: سعيد التمار».

٢٤ ـ سعيدٌ المؤذن (٣٦٥)، وكذلك قال ابن عدي ٣: ١٢٤٥: «لأنه لم يُنْسَب».

٢٥ ـ سفيان بن عُتْبة (٣٧٠)، قال ابن عدي: ٣: ١٢٤٥: «قول يحيى لا أعرفه: يعني أنه لم يَرَه ولم يكتبْ عنه، فلم يَخْبر أمره، وهو عندي سفيان بن عُقْبة، ولا بأس به ولا برواياته».

٢٦ ـ سليمان بن سفيان (٣٨٥)، قال ابن عدي ٣: ١١٢٢: «وسليمانُ يُعرف بهذين الحديثين، وما أظن أن له غيرَهما إلا شيئًا يسيرًا».

٢٧ ـ سهل بن حماد (٣٩١)، قال ابن عدي ٣: ١٢٨٣: «سهل غير معروف، ولم يَحضُرني له حديث فأذكرَه».

٢٨ ـ شعيب بن طلحة (٤١٩)، وفي «الكامل» ٤: ١٣١٨: «هو كما قال، لا يعرف، ولم أجد له حديثًا فأذكرَه».

٢٩ ـ صالح أبو بشر (١٥٥)، وفي «الكامل» ٤: ١٣٨٦: «هذا الذي قال يحيى إنه لا يعرفه، لأنه مجهول لا يعرف».

٣٠ ـ الصباح أبو سهل الواسطي (٤٣٨)، وعلَّق في «الكامل» ٤: ١٤٠٢: «لأن جميع ما يروي من الحديث لا يبلغ عشرة أحاديث، وهي أحاديثُ لا يُتابعه أحدٌ عليها».

٣١ ـ عاصم بن سُوَيد (٥٩٢)، وقال ابن عدي ٥: ١٨٨٠: «إنما لا يَعرِفُه لأنه قليلُ الرواية جدًا، ولعل جميعَ ما يرويه لا يبلغ خمسة أحاديث».

٣٢ ـ عبد الله بن حفص (٤٦٤)، ووافقه ابن عدي ٤: ١٥٥٨ فقال: «هذا الذي لا يَعرفه ابن معين: لا أعرفُه أنا، فلا أدري عثمان بن سعيد من أين عَرَفه، ولا من أين وجد اسمه».

٣٣ ـ عبد الله بن سلم (٦٤٩)، وزاد عثمان بن سعيد الدارمي نقلاً عن القواريري: «قلَّ ما كان يحدِّث»، وقال ابن عدي ٤: ١٥٦٣: «لم يحضُرني له حديث فأذكرَه».

٣٤ و٣٦ ـ «عبد الله بن عبد الله بن الأسود الحارثي، وعبد الله بن عثمان ابن سعد (٦٣٦، ٦٠٨)، قال ابن عدي: «هو كما قال، وهما مجهولان».

٣٥ و٣٧ ـ عبد الله بن عبد الرحمن الجُمَحي، وعبد الله البُنَاني (٢٧، ٥٩١، ٥٩٨)، وقال ابن عدي ٤: ١٥٥٩ ـ ١٥٦٠: «هذان الاسمان اللذان قال يحيى بن معين لا أعرفهما: مجهولان كما ذكرهما يحيى».

٣٨ ـ عبد الأعلى الزهري (٦١٩)، وهو عند ابن عدي ٥: ١٩٥٤ عبد الأعلى بن أبي المساور، وذكر فيه روايتين أُخْرَيين عن ابن معين: ليس بشيء، وليس بثقة.

٣٩ و٤٠ ـ عبد الرحمن بن آدم، وعبد الرحمن بن عبد الله الغافقي (٦٠٠، ٤٨١)، وعند ابن عدي ٤: ١٦٠٧: «إذا قال مثلُ ابن معين (لا أعرفه): فهو مجهول غير معروف، وإذا عَرَفه غيره فلا يُعتمد على معرفةِ غيره، لأن الرجال بابن معين تُسْبَر أحوالهم».

٤١ ـ عثمان بن عمر التيمي (٢٩، ٥٩٧)، وعند ابن عدي ٥: ١٨٢١: «هو كما قال، لأنه مجهول».

٤٢ و٤٤ ـ عثمان وعمر ابنا مُضَرِّس (٢٦٢)، وفي «الكامل» ٥: ١٨٢٤: «ليس هما بمعروفين، وإنما أشار إلى حديث واحد».

٤٣ ـ عمر بن عثمان بن عمر التَّيْمي (٢٩، ٥٩٧)، وفي «الكامل» ٥: ١٧٢٣: «هو كما قال».

٤٥ ـ محمد بن عبد العزيز التيمي (٨١٣): وقال ابن عدي ٦: ٢١٣: «لا يعرفه لقلَّة حديثه».

٤٦ ـ مالك بن عَبيدة الدِّيلي (٧٨٣)، قال ابن عدي ٦: ٢٣٧٧: «ما أظنُّ لمالك بن عبيدة غير هذا الحديث».

٤٧ ـ معاوية بن مَعْبَد بن كعب (٧٧٧)، قال ابن عدي ٦: ٢٣٩٩: «هو كما قال ابن معين، لا يعرف».

٤٨ ـ مُنَخَّل بن حكيم (٧٩٠)، وقال ابن عدي ٦: ٢٤٢١: «ليس بالمعروف، ولهذا لم يعرفه ابن معين، ولم أجد له غير هذا».

٤٩ ـ ميمون أبو محمد (٧٧٣)، وفي «الكامل» ٦: ٢٤١٠: «عثمان بن سعيد يَسأل أبدًا يحيى بن معين عمن لا يعرف، فيجيبُه يحيى: إني لا أعرفه، وإذا لم يعرفه يحيى يكون مجهولاً».

٥٠ ـ نافع أبو هرمز (٨٢٦)، ونقل ابن عدي ٧: ٢٥١٣ أيضًا عن ابن معين من رواية أبي يعلى المَوْصِلي: «ليس بشيء»، ومن رواية ابن أبي مريم: ليس بثقة، كذاب، ومن «رواية الدوري» ٢: ٦٠٢ (٣٤٨٢): «ضعيف»، ولم يذكر روايته الثانية ٢: ٦٠٢ (٣٨٢٨): «ليس بشيء». وذكر له نحو عشرة أحاديث وقال: «له غيرُ ما ذكرت...».

٥١ ـ يحيى بن زَبَّان (٨٩٠)، ووافقه ابن عدي ٧: ٢٦٧٨ فقال: «أنا أيضًا لا أعرفُ يحيى بن زَبَّان هذا فأذكرَ له شيئًا».

٥٢ ـ يونس بن سُلَيم الصَّنْعاني (٨٨٧، ٨٩٨)، وأكَّده ابن عدي ٧: ٢٦٣٢ فقال: «ليس بالمعروف».

٥٣ ـ أبو سَلَمة مولى بني ليث (٩٦٢)، وعَذره ابن عدي فقال: ٧:

٢٧٤٧: «أبو سلمة لا يذكر إلا في حديث واحد، فكيف يعرفه ابن معين؟!».

٥٤ ـ أبو يزيد الطحان (٩٦٨)، وفي «الكامل» ٧: ٢٧٥٠: «وابن يونس يروي عن غير واحدٍ ممن يكْنيهم ولا يُعرفون، فلهذا قال ابن معين: لا أعرفه».

٥٥ ـ مولى سِباع[١] (٩٥٧) وقال ابن عدي ٧: ٢٧٥٧: «لا أعرف له غير هذا الحديث، ويروي عنه موسى بن عُبَيدة، وهو مجهول لا يعرف».

ويضاف إلى هؤلاء:

٥٦ ـ حاجب بن الوليد. قال الخطيب في «تاريخه» ٨: ٢٧١ ـ وعنه المزي ٥: ٢٠٥، وابن حجر ٢: ١٣٤ ـ: «قال عبد الخالق بن منصور: سألت يحيى بن معين عن حاجب فقلت: أَتَرى أن أكتبَ عنه؟ فقال: ما أعرفه، وأما أحاديثُه فصحيحة. فقلت: أترى أن أكتب عنه؟ فقال: ما أعرفه، وهو صحيح الحديث، وأنت أعلم»[٢]. وحاجبٌ هذا عصريُّ ابن معين، وقد ذكر المزي ستةَ عَشَرَ راويًا عنه.

٥٧ ـ عبيد الله بن حُمَيد بن عبد الرحمن الحِمْيري. في «الجرح» ٥ (١٤٨١): «قُرِئ على العباس بن محمد الدوري، عن يحيى بن معين أنه سُئل عن عبيد الله بن حميد الذي يروي عن الشعبي، قيل: هو ابن حميد بن عبد الرحمن؟ قال: لا أعرفه. يعني: لا أعرف تحقيق أمره»[٣].

---

(١) هكذا، وهو في «تقريب التهذيب» (٨٥٢٠): مولى ابن سباع.

(٢) انظر هذا وتأمَّلْه، واعجبْ مما تقدمت الإشارة إليه ص ٥٢ عن المعلِّمي في حق هذا الإمام رحمه الله تعالى ورضي عنه، وجزاه عن خدمة السنة المطهرة أحسن الجزاء. فإن قال قائل: كيف يقول: صحيح الحديث وهو لا يعرفه؟ فجوابه: عرف صحة حديثه بالطريقة التي شرحها شيخنا أحمد الصديق فيما تقدم ص ٤٤.

وها هنا فائدة نادرة غالية، هي أنهم قد يطلقون «صحيح الحديث» ويريدون سلامته من النكارة ومخالفة الثقات، ولا يريدون أنه استوفى شروط الصحة الخمسة التي منها الاتصال، والعدالة. لكن هذا الإطلاق نادر، فليتنبه له، ولا يصح إطلاق التوثيق على راويه، أو رواته.

(٣) هذا النص غير موجود في الجزء الثاني المطبوع المرتب من «رواية الدوري».

هذا ما جمعتُه ـ ولا ريبَ أن هناك سواه ـ ويتبيَّن منه أسبابُ عدم معرفة ابن معين بالرجل، وهي تدور حول هذه النقاط.

ـ إما أنه لم يعرفه لجهالته بعينه.

ـ وإما أنه لم يعرفه لجهالته بعدالته.

ـ وإما أنه لم يعرفه لجهالته بضبطه.

وقد يجتمع أمران منها، وقد تجتمع الثلاثة. والشواهد على ذلك ناطقة بما أقول، فلا يُحتاجُ إلى تعيين مثال، وإن كان المحورَ الأساسيَّ فيها قلةُ حديث الرجل، كما تراه في كلام الإمامين ابن أبي حاتم وابن عدي.

فقلَّةُ حديثه سببٌ رئيسي في جهالة ضبطه، وقلَّةُ حديثه أيضًا دلالةٌ على قلَّة من يروي عنه، وغالبًا ينفردُ عنه راوٍ واحد، ومن كان قليلَ الروايةِ والرواةِ عنه: كان مغمورًا غامضًا أمرُه عند علماء الجرح والتعديل.

ولقائل أن يقول: إن الحافظ ابن حجر رحمه الله صرَّح في «النكت على ابن الصلاح» ٢ : ٦٧٧ بأن ابن معين قال في يحيى بن المتوكل: «لا أعرفه»، وأراد «جهالةَ عدالته لا جهالةَ عينه، فلا يُعترضُ عليه بكونه روى عنه جماعة»، ونحوه قوله في «التهذيب» ٦ : ٢١٨ في ترجمة عبد الرحمن الغافقي القائد المشهور.

وأقول في الجواب: ينبغي أن يُحملَ تفسير ابن حجر أمامَ هذه الشواهد الكثيرة على أن ابن معين أراد هذا المعنى هنا في هذه الترجمة، لا أنه تفسيرٌ عامٌّ لهذه الكلمة حيثما وردتْ، وهذا ما حملني على جمع هذه النصوص والأمثلة الكثيرة. والله أعلم.

**وخلاصة ذلك**: أن مراد ابن معين من قوله (لا أعرفه): أعمُّ من أن يكون جهالةَ عينٍ، أو عدالةٍ، وقد تجتمع جهالتان منهما. والسببُ في ذلك قلةُ حديث الرجل، وقد يكون السببُ عدمَ علمه به.

وممن أطلق الجهالةَ وعدمَ المعرفة بالرجل لقلَّة حديثه: الإمامُ الترمذي في

«سننه»: باب المشي خلف الجنازة ٣: ٣٨٩ (١٠١١)، قال: «أبو ماجد رجلٌ مجهول لا يُعرف، إنما يُرْوَى عنه حديثان عن ابن مسعود». فكونُ الرجلِ قليلَ الحديث، وأنه سببٌ لإطلاقِ عدمِ المعرفة به: أمرٌ معروف عند أهل العلم، وهو واضح من حيثُ النظر، فلا يُستشكل عليه.

وهذا ما يمهِّدُ لنا السبيلَ للبحث في كلمة اصطلاحية ثانية لابن معين، هي قوله:

(٢٩) ـ ليس بشيء: فإنها كلمةٌ ظاهرةُ المرادِ في أن الرجل لا يُلْتفت إليه ولا يُعبأ به، ولكن لماذا؟ هل لأنه تالفٌ هالك، أو لأنه قليلُ الحديث فلا يُشتغلُ به؟.

فالشواهدُ الكثيرةُ التي جمعها شيخنا العلامة الحجة الأستاذ الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى في تعليقاته على «الرفع والتكميل» ص٢١٢ ـ ٢٢١، هي شواهدُ ناطقةٌ بأن المراد: تالفٌ هالك، كما هو المدلول الأصلي لها.

وتفسيرها بقلَّة الحديث أمرٌ صحيح أيضًا، فقد يكونُ قليلَ الحديث ومجهولَ العين، أو مجهول العدالة، أو فاقدَ الضبط، كما تقدم قبل قليل.

وأولُ من جاء بهذا التفسير: واحد من أشهر تلامذة ابن معين، وصاحبُ أوسع روايةٍ عنه: العباسُ بن محمد الدُّوري. ففي «تاريخه» ٢: ٤٥٦ (٤٢٠٩) عن ابن معين: «كان عمير بن إسحاق لا يُساوي شيئًا، ولكنْ يكتب حديثه». وفسَّرها الدوري بقوله: «وقال أبو الفضل ـ هو الدوري نفسُه ـ: يعني يحيى بقوله: أنه ليس بشيء، يقول: إنه لا يُعرف، ولكنَّ ابن عون رَوَى عنه. فقلت ليحيى: ولا يُكتب حديثه؟ قال: بلى» أي: يكتب حديثه.

وقال ابن معين أيضًا في كثير بن شِنْظِير في «رواية الدوري» ٢: ٤٩٣ (٤٠١٤): «ليس بشيء»، فقال الحاكم ـ كما في «الفتح» ٦: ٣٥٦ (٣٣١٦)، و«التهذيب» ٨: ٤١٩ ـ: «قول ابن معين (ليس بشيء): يعني لم يُسنِد من الحديث ما يُشتَغَل به».

والظاهر أن قول الدوري والحاكم هو مستَنَد ابن القطان في قوله الذي نقله عنه الحافظ ـ واشتهر به ـ في «مقدمة الفتح» ص ٤٢١ في ترجمة عبد العزيز بن المختار البصري: «إن مراد ابن معين بقوله في بعض الروايات (ليس بشيء) يعني: أن أحاديثه قليلة جدًا».

وقولُه «في بعض الروايات»: يُشْبِه قولَ الحاكم: «ربما قال فيه: ليس بشيء»، وإنْ كان قولُ الحاكم أوضحَ.

وتصرَّف السخاويُّ رحمه الله في «فتح المغيث» ١: ٣٤٥ تصرُّفًا مخِلاً في نقل كلام ابن القطان فقال عن إدراج «ليس بشيء» مع قولهم: «ليس بثقة، واهٍ بمرة»: «هو المعتمد، وإنْ قال ابن القطان: إن ابن معين إذا قال في الراوي «ليس بشيء»: إنما يريد أنه لم يَرْوِ حديثًا كثيرًا»، فأوْهَمَ اطرادَ هذا التفسير!.

أقول: إنه تصرُّفٌ مخلٌّ، لا سيما مع تأمُّلِ الموقعِ الذي نَقَلَ فيه ابن حجر كلمة ابن القطان هذه، وهذا لفظه من المصدر المذكور: «عبد العزيز بن المختار البصري، وثَّقه ابن معين في رواية ابن الجنيد وغيره، وقال في رواية ابن أبي خيثمة: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: مستوي الحديث ثقة، ووثقه العجلي وابن البَرْقي والنسائي، وقال ابن حبان في «الثقات»: يخطئ. قلت: احتج به الجماعة، وذكر ابن القطان الفاسي...».

فمن وُثِّق من قِبَل ابن معين نفسِه وهؤلاء الأئمة، وجاءت فيه رواية عن ابن معين «ليس بشيء» فمن المقبول المعقول تفسيرُها بقلَّة أحاديثه، فهو ملجأٌ يُلْجأُ إليه عند الحاجة، وهو أولى من دعوى تعارض قولَيْه فيه.

ومن ذلك: صَدَقة بن أبي عمران الكوفي أحدُ رجالِ مسلم وابن ماجه، قال فيه أبو حاتم ٤ (١٨٩٧): «صدوق شيخ صالح، وليس بذاك المشهور»، وقال ابن معين في رواية أبي داود عنه: «ليس بشيء»، وقال في رواية إسحاق بن منصور: «لا أعرفه».

فيفسَّر قوله: «ليس بشيء» بقوله الآخر: «لا أعرفه»، على معنى أنه لا يعرفه

بسبب قلة أحاديثه جداً، ولا يُحملان على التعارض.

أما مع اقترانها بـ: ذاهب الحديث، أو ليس بثقة، أو نحو هذه الألفاظ الجارحة بشدة منه أو من غيره: فلا وجه لذلك. والله أعلم.

ومما يحسُن التنبيه إليه أخيرًا: أنه لا يلزم من قلَّة حديث الرجل أن يقول فيه ابن معين: «ليس بشيء» أو «لا أعرفه». أعني: أن قلَّة حديثِ الرجل ليست عنوانًا على عدم ثقته، فقد رأيتَ حال عبد العزيز بن المختار، كيف وثقه في رواية، وقال في أخرى: ليس بشيء، وكذلك سأله عثمان الدارمي (٩٦١) «عن أبي دِراس ما حالُه؟ فقال: إنما يروي حديثًا واحدًا[1]، ليس به بأس».

(٣٠) ـ ٣٢ ـ وأما ألفاظ البخاري الثلاثة: **«فيه نظر، في حديثه نظر، في إسناده نظر»**: فقد مشيتُ في التعليق على المغايرة بين مدلولاتها، وحَرَصت على التنبيه إلى اللفظ المنقول عن البخاري إن كان في نقل المصنف أو البرهان السبط شيءٌ من التصرف.

١ ـ فقوله «فيه نظر»: الضمير يعود على الرجل، فيكون للإمام البخاري رحمه الله وقفةٌ في الرجل، وهي وقفةٌ شديدة لا خفيفة، أي: إنها من الجرح الشديد. وكأنها تَعدِل «منكر الحديث» عنده[2]، وقد نقل المزي آخر ترجمة عبد الكريم بن أبي المُخَارق البصري، عن ابن يربوع الإشبيلي، عن الإمام البخاري اصطلاحاً له في «تاريخه» قال: «كل من لم أبيِّن فيه جرحةً فهو على الاحتمال[3] وإذا قلت: فيه نظر، فلا يُحتَمل».

---

(١) إذا وضعنا الفاصلة هنا يكون الضمير في قوله: «ليس به بأس» عائدًا على الرجل، وإذا لم نضعها يكون قوله: «ليس به بأس» صفةً للحديث الواحد. والله أعلم.

(٢) انظر التعليق على (١٤١٧، ١٥٧٦).

(٣) أي: هو محتَمِل الأمر، فللاحتجاج بحديثه، أو للاعتبار به، أو للاستشهاد به: مجالٌ، وهذا يؤيد ما كنتُ قلته سابقاً في تعليقي على الحديث الرابع عشر من «مسند عمر بن =

وقال المصنف في «الميزان» ٢ (٤٢٩٤) في ترجمة عبد الله بن داود الواسطي التمار: «قال البخاري في «التاريخ الكبير» ـ ٥ (٢٢٦) ـ: فيه نظر...، وقال ابن عدي ـ ٤: ١٥٥٧ ـ: وهو ممن لا بأس به إن شاء الله. قلت ـ الذهبي ـ: بل كلُّ البأس به، ورواياتهُ تشهدُ بصحة ذلك، وقد قال البخاري: فيه نظر، ولا يقول هذا إلا فيمن يتَّهمه غالبًا».

ونَقَل عن البخاري قولَه في عثمان بن فائد ٣ (٥٥٥٢): «في حديثه نظر»، ثم قال: «قلَّ أن يكون عند البخاري رجلٌ فيه نظر إلا وهو متَّهم». فهذا يدلُّ على تسويته بين الكلمتين. وسَبَقه إلى التسويه بينهما ابنُ عدي، فإنه ترجم ٢: ٥٨٨ لجُمَيْع بن عُمَير التَّيْمي، ونقل فيه قول البخاري ٢ (٢٣٢٨): «فيه نظر»، ثم فسَّرها وعلَّق عليه فقال: هو «كما قال، في أحاديثه نظر». وسكتَ ابن حجر في «التهذيب» ٢: ١١٢ على كلام ابن عدي، فكأنه يرتضيه.

وقال المصنف في «المُوقِظة» ص ٨٣: «وكذا عادته ـ أي البخاري ـ إذا قال (فيه نظر)، بمعنى أنه متَّهم، أو ليس بثقة، فهو عنده أسوأُ حالاً من الضعيف».

وقال الحافظ في «التلخيص الحبير» ١: ٧٤ في حديث أبي ثِفَال المُرِّي في التسمية على الوضوء: «قال البخاري: في حديثه نظر، وهذه عادته فيمن يضعِّفه».

قلت: لكن لفظ المصنف في «سِيَر أعلام النبلاء» ١٢: ٤٣٩ نقلاً عن الإمام البخاري: «أنه قال: إذا قلتُ: فلان في حديثه نظر: فهو متَّهم واهٍ». فهو صريح في بيان المراد بهذا القول من البخاري نفسه، وليس عادةً له عُرِفت بالاستقراء.

فكلامُ المصنفِ في الموضع الثاني، وابنِ عدي، وابنِ حجر في «التلخيص»: متناسبٌ متلائم مع صريح بيان البخاري لمصطَلَحه في قوله: «في حديثه نظر».

---

عبد العزيز» للباغندي: «الذي خَبَرتُه من صنيع البخاري أنه يسكت عن الثقة، والضعيف، والمختلَف فيه».

ويبقى النظر أيضًا في إطلاق البخاري قولَه واصطلاحَه الذي نُقِل عنه، وفي تقييد المصنف ذلك في الموضعين من «الميزان» بـ : «غالبًا، وقَلَّ...».

فالبخاريُّ عبَّر عن اصطلاحه فأطلق، أما الذهبي في «الميزان» فكأنه لاحظ حال الرجل عند غير البخاري، فرأى أن الغالبَ الاتفاقُ بين البخاري وغيره في حكمهم على الرجل، وأحيانًا يكون خلاف ذلك، فعبر بقوله: «غالبًا، وقلَّ أن يكون...».

لكن مما فيه نظر: قول الحافظ في «بذل الماعون» ص١١٧ في تفسير كلمة البخاري «فيه نظر»: هذه عبارته فيمن يكون وسطاً»!!.

ولا بدَّ من التنبيه إلى ضرورة ثلاثة أمور:

**أولها** : التحقق من النقل لمثل هذه الألفاظ عن البخاري، ماذا قال؟ وما لفظه؟.

ففي «الكامل» ٧: ٢٦٤٣ ترجمة ياسين بن شيبان العِجْلي: «قال البخاري: فيه نظر»، في حين أن العقيلي نقله ٤ (٢١٠٠) بلفظ: «في حديثه نظر»، وانظر التعليق الآتي على ترجمته (٦١٢١)، وعلى (٣٠٠٢).

**ثانيها** : التحقُّق والتأمُّل في سياق كلامه. فالذي يبدو لي ـ والله أعلم ـ أنه يراعي سياق كلامه إلى حدٍّ أنه يُطلق كلمةً لولا سِياقُ كلامه لقال غيرها، ومن أمثلة ذلك ما تراه في التعليق على (٣٠٠٢) أيضًا.

ومنها: قول البخاري في صالح بن يحيى بن المقدام ٤ (٢٨٦٩): «فيه نظر»، ونقله المصنف هنا في ترجمة صالح (٢٣٦٧)، ومقتضاه أنه شديد الضعف، لكن لفت نظري أن ابن حبان أدخله في «ثقاته» ٦: ٤٥٩ وقال فيه: «يخطئ»، فتوقعت أن يكون في كلام البخاري قرينة صارفة عن التضعيف الشديد، فراجعت كلامه فرأيته يقول: «فيه نظر، حدثنا إسحاق، حدثنا بقية، حدثني ثور، عن صالح بن يحيى بن المقدام، عن أبيه، عن جده، عن خالد بن الوليد، عن النبي صلى الله عليه وسلم: «لا يحلّ أكل البغال والخيل».

وراجعت العقيلي الذي يعتمد في «ضعفائه» كل الاعتماد على «الضعفاء الكبير» للبخاري، فرأيته ٢: ٢٠٦ نقل ما تقدم، ولفظ المرفوع عنده: «لا يحل أكل لحم الخيل والبغال والحمير»، وزاد من عنده: «وقد رُوي عن جابر قال: أطعَمَنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لحوم الخيل، ونهانا عن لحوم البغال والحمير. ورُوي عن أسماء بنت أبي بكر قالت: ذبحنا فرساً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأكَلْناه. إسنادهما أصلح من هذا الإسناد»، فاستبان بهذا أن سبب النظر هو خطأ هذا الراوي في ذكر لحم الخيل مع المنهيات، ولهذا قال الذهبي في «المجرَّد» (٩١٦)، وابن حجر في «التقريب» (٢٨٩٤): «لين»، وتبيَّن بهذا أيضاً دقة ابن حبان في أحكامه، كما تبيَّن سبب إعراض ابن عدي عن ذكر الرجل في كتابه «الكامل» مع أنه شديد الاتباع للبخاري حريص على نقل كلامه.

وحديث جابر وأسماء اللذين ذكرهما العقيلي رواهما البخاري (٥٥١٩، ٥٥٢٠)، ومسلم ٣: ١٥٤١ (٣٦ ـ ٣٨).

ومنها: قول البخاري في صَعْصَعَةَ بن ناجية جدِّ الفرزدق ٤ (٢٩٧٨): «قال لي العلاء بن الفضل: حدثني عباد بن كُسَيب، حدثني طُفَيل بن عمرو، عن صعصعة بن ناجية المُجَاشِعي: قدمت على النبي صلى الله عليه وسلم فعرض عليَّ الإسلام فأسلمتُ... فيه نظر». فصعصعةُ صحابيٌّ، وترجمه المؤلفون في الصحابة، لكنْ حديثه هذا فيه نظر، لا أنه هو فيه نظر، فإنه صحابي، وأكَّد هذا التأويل: أنه قال في ترجمة عباد بن كُسيب ٦ (١٦٢٤)، وقد ذكر السند فقط ـ: «لم يصح»، وقال في ترجمة طُفيل ٤ (٣١٦٠): «لم يصح حديثه». فأفادنا أن النظر هناك: في الحديث لا في الرجل، وأفادنا أن النظر يعني عدم الصحة. وهذا الجمع بين النصوص الثلاثة نَبَّهَنا إلى ضرورة مراعاة الأمر الثالث.

**ثالثها**: ضرورة جمع ألفاظه المتعلقة بالرجل الواحد أو بالحديث الواحد، والتنبُّه لذلك أثناء الاستقراء، كي لا يُظَنَّ أنها مختلِفة المراد، متعدِّدة، وهي في

رجل واحد، متفقة متحدة.

**وقد يريد البخاري النظر في الإسناد، لاضطرابه، أو لانقطاعه.**

ففي «التاريخ الكبير» ٥ (٣٨٩) قال: «عبد الله بن عبد الرحمن. قال يحيى ابن قَزَعة وإبراهيم بن مهدي، عن إبراهيم بن سعد. ح عبيدة، عن عبد الله بن عبد الرحمن، عن عبد الله بن مُغَفَّل...». فذكر طرقًا وختمها بقوله: «فيه نظر».

وقال ٥ (٥٧٥): «عبد الله بن محمد بن عبد الله بن زيد بن عبد ربِّه الأنصاريُّ الخَزْرجيُّ، عن أبيه، عن جده...»، وختم الترجمة بقوله: «فيه نظر، لأنه لم يذكر سماع بعضهم من بعض». فهذا كقوله:

٢ ـ «في إسناده نظر». وقد قال البخاري ذلك في ست عشرة ترجمة في «تاريخه الكبير»، وليس في «التاريخ الصغير» = (الأوسط) شيء من هذا، منهم: أوس بن عبد الله الرَّبَعي أبو الجوزاء، أحد الثقات، المترجمُ في «التاريخ الكبير» ٢ (١٥٤٠).

والأمر يحتاج إلى دراسة هذه المواضع دراسة متأنية، ويبدو ـ والله اعلم ـ أن مراد البخاري رحمه الله أعمُّ من أن يكون: فيما يُسنِده هو نظر، أو: فيما يُسْنَد إليه نظر، وقد يذكر البخاري خبراً في ترجمة الرجل ويقول: في إسناده نظر، أي: في إسناد هذا الخبر نظر، فَيُفْهَم عنه خطأً: أن الرجل المترجَم فيه نظر، وليس كذلك.

أما الاحتمال الأول: فهو الأصل في معنى كلمة البخاري: فيما يُسنِده هو نظر.

وأما الاحتمال الثاني ـ فيما يُسند إليه نظر ـ: فمثاله: قوله رحمه الله في ترجمة أويس القرني رضي الله عنه ٢ (١٦٦٦): في إسناده نظر، ومراده: فيما يُسنَد إليه ويُروى عنه ويحكى، وقد قال ابن عدي آخر ترجمة أويس ١: ٤٠٤: «ليس لأويس من الرواية شيء...، قد شك قوم فيه، إلا أنه من شهرته في نفسه وشهرة أخباره لا يجوز أن يُشك فيه، وليس له من الأحاديث إلا القليل، فلا

يتهيأ أن يُحكم عليه بالضعف، بل هو صدوق ثقة، مقدار ما يروى عنه، ومالكٌ ينكره ويقول: لم يكن»[1]. فالمعنى إذاً: فيما يُروى عنه ويُسند إليه نظر، والجملة الأخيرة عن الإمام مالك أثبتُّها من طبعة دار الكتب العلمية لـ «الكامل»، ومن «تاريخ» ابن عساكر ٩: ٤١٣ نقلاً عن ابن عدي، ومن «الميزان» ١ (١٠٤٨)، و«السير» ٤: ٣٢ ـ ٣٣، و«تاريخ الإسلام» ٢: ٣١٦، وليست في طبعة دار الفكر التي أعزو إليها دائماً.

وأما الاحتمال الثالث ـ في إسناد هذا الخبر نظر ـ: فمثاله: ترجم البخاري لأبي الجوزاء أوس بن عبد الله الرَّبَعي ٢ (١٥٤٠) وقال: «قال لنا مسدد: عن جعفر بن سليمان، عن عمرو بن مالك النُّكْري، عن أبي الجوزاء قال: أقمت مع ابن عباس وعائشة اثنتي عشرة سنة، ليس من القرآن آية إلا سألتهم عنها، قال محمد ـ هو البخاري ـ: في إسناده نظر»، قال الحافظ في «التهذيب» ١: ٣٨٤: «إنما قاله البخاري عقب حديث رواه له في «التاريخ» ـ يريد ما تقدم ـ من رواية عمرو بن مالك النكري، والنكري ضعيف عنده». أي: عند البخاري.

ففهم ابن عدي عن البخاري غير ذلك فقال في «الكامل» ١: ٤٠٢ عقب كلام البخاري: «يقول البخاري «في إسناده نظر»: أنه لم يسمع من مثل ابن

---

(١) انظر إلى تقديم ابن عدي قوله «لا يجوز أن يشك فيه» قبل أن يحكي عن الإمام مالك إنكاره له، وهذا له مدلول وشأن، ومثلُ قول ابن عدي في إثبات شخصية أويس القَرَني رضي الله عنه: قولُ ابن صاعد الذي نقله عنه ابن عساكر في «تاريخه» ٩: ٤١٩، وقال: «أسانيد أحاديث أويس صحاح رواها الثقات، وهذا الحديث منها» يريد حديث مسلم في خيرية أويس على التابعين، وهو في «صحيح مسلم» ٤: ١٩٦٨ (٢٢٣ ـ ٢٢٥).

فمن الغريب تسرُّع بعض الباحثين إلى كتابة بحث خاص في إنكار شخصية أويس، وإنكار صحة الروايات الثلاثة التي أشرت إليها من «صحيح مسلم»، بل راح في مقدمة بحثه يؤكد على ضعف جملة من أحاديث مسلم ـ والبخاري ـ بذكرها شواهد على صحة بحثه، وغاب عنه أن هذه الشواهد والاستشهادات ـ لو أنها سُلِّمت ـ هي كبيع السلاح من العدوّ أيام الفتن، مع أن بحثه وشواهده غير مسلَّمة بحال.

مسعود وعائشة وغيرهما، لا لأنه ضعيف عنده، وأحاديثه مستقيمة». أي: لا لأن أوساً ضعيف عند البخاري، وأكَّد ابن عدي ذلك بقوله «أحاديثه مستقيمة»، وفرق كبير بين النتيجتين، فلا بدّ من الدراسة الشاملة المتأنية.

وعلى كلٍّ: فهذه الكلمة من البخاري ليس فيها جرحٌ لذات الرجل، لما تقدم، ويؤكِّده: أنه قال في أبي خِداش زياد بن الربيع اليَحمدي (١٦٨٥): «في إسناده نظر»، ومع ذلك فقد احتج به في «صحيحه». انظر «الكامل» ٣: ١٠٥٢، و«الميزان» ٢ (٢٩٣٧).

وقد يقول البخاري «في إسناده نظر» ويريد الحديث لا الرجل، والقرينة هي الحاكمة.

فقد قال في «صحيحه» تحت الباب الثاني من كتاب الصلاة ١: ٤٦٥: «ويُذكر عن سلمة بن الأكوع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: يزرُّه ولو بشوكة. في إسناده نظر». ووجَّهه الحافظ في «الفتح» بما أشار إليه البخاري في «التاريخ الكبير» ١ (٩٥٠) من الاختلاف في أسانيده، ثم قال: «فاحتُمل أن يكون رواية أبي أويس من المزيد في متصل الأسانيد، أو يكون التصريح بالتحديث في رواية عطّاف وهماً، فهذا وجه النظر في إسناده»، ولم يُعلَّه بانقطاع ونحوه. وكأن البخاري يريد الاحتمال الأول، لقوله عقب رواية عطّاف: «هذا لا يصح، وفي حديث القميص نظر»، ثم روى أنه صلى الله عليه وسلم صلى في ثوب واحد، فيكون قد أعلّ الإسناد والمتن معاً من حديث سلمة، والله أعلم.



ويلتحق بهذه الكلمات للإمام البخاري كلمات أخرى له. منها قوله: لم يصح حديثه، ولا يتابع على حديثه.

ومما يذكر مثالاً على ذلك: ما حصل للحافظ ابن حجر في «تعجيل المنفعة» قوله في ترجمة سعيد بن سويد الكلبي الشامي (٣٧٦): «ذكره ابن حبان في «الثقات» ـ ٦: ٣٦١ ـ، وقال البخاري: «لم يصح حديثه، يعني الذي

رواه معاوية ـ بن صالح ـ عنه مرفوعاً: «إني عبد الله وخاتم النبيين وآدمُ منجَدِل في طينته»، وخالفه ابن حبان والحاكم فصححاه» فروياه في ١٤ : ٣١٣ (٦٤٠٤) من «الإحسان»، و٢ : ٦٠٠ من «المستدرك».

فلفظ البخاري عند الحافظ ـ كما ترى ـ: لم يصح حديثه، لكن لفظه عند ابن عدي ٣ : ١٢٤٣ : «لا يتابع على حديثه» ـ ومفاد كلام الذهبي في «الميزان» ٢ (٣٢٠٩)، وابن حجر في «اللسان» (٣٤٣٤) أن سعيداً الذي في «الكامل»، وفي «التعجيل» هو هو ـ، وفرق كبير بين نفي الصحة، وبين نفي المتابعة، لا سيما أن نفي الصحة في كتب الرجال تعني الحكم على الحديث بالوضع والبطلان، كما قرّره بشواهده الكثيرة شيخنا في مقدمة «المصنوع».

ثم، إن ابن حجر فسَّر الحديث الذي عناه البخاري ونفى عنه الصحة بأنه حديث: «إني عبد الله وخاتم النبيين»، وهذا مستبعد جداً أو لا يصح، ذلك أن البخاري رواه في أوائل «تاريخه الصغير» (٣٣) في السيرة النبوية معرِّفاً فيه بشيء من أحوال سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم يتكلم عليه بشيء، بل سياقه فيه سياق المعتمِد له، فكيف يكون في حكم الحديث الموضوع عنده؟! والله أعلم.

وأقول أخيراً: إنه لا يعكِّر على كلامي هذا تحقيقُ المعلِّمي في تعليقه على ترجمة سعيد بن سويد في «التاريخ الكبير» ٣ (١٥٩٣، ١٥٩٤).

والأمر ـ كما قال شيخنا في تعليقاته على «الرفع والتكميل» ص ٣٩١، وعلى «قواعد في علوم الحديث» ص ٢٥٧ ـ: «يَستحقُّ أن يُولِيه بعضُ الباحثين الأفاضل تتبعًا خاصًا، رجاءَ أن يُتَوصل به إلى تقعيد قاعدةٍ مستقرِّة تحدِّد مرادَ البخاري من تعابيره المختلفة».

* * *

هذا، ولم يبقَ إلا أربعُ كلماتٍ يَستعملُها الذهبي كثيراً في كتبه عامة، ومنها: «الكاشف»، وليست من كلمات الجرح ولا التعديل، وهي: متألِّه أو يتألَّه، وجَلْد، وممدَّح، وبَسْ.

١ ـ **أما متألِّه أو يتألَّه**: فيذكرها الذهبيُّ رحمه الله في سياق تنويهه بعبادةِ الرجل وإشادته بتوجُّهه إلى الله تعالى بالكليَّة. كقوله في رَبَاح بن زيد الصنعاني: «ثقة، زاهد، متألِّه».

قال الإمام الغزالي رحمه الله تعالى في «المقصِد الأسنى في معاني أسماء الله الحسنى» ص ٦٢ بعد ما شرح اسم (الله): «تنبيه: ينبغي أن يكون حظُّ العبد من هذا الاسم: التألُّه، وأعني به: أن يكون مستغرَقَ القلب والهِمة بالله عزّ وجلّ، لا يَرَى غيره، ولا يلتفتُ إلى سواه، ولا يرجو ولا يخافُ إلا إياه». وفي «القاموس المحيط»: «التألُّه: التنسّك والتعبُّد، والتأليه: التعبيد».

وهذه الكلمة نادرةُ الورود على لسان المحدثين، ولم أرها في كلامهم إلا مرة واحدة، جاءت في كلام الإمام أبي زرعة الرازي رحمه الله، رأيتها في «أسئلة البرذعي لأبي زرعة» ٢: ٣٦٧، قالها في عبد الكريم الجُرْجاني.

٢ ـ **وأما جَلْد**: فيستعملُها غالبًا مع الرافضي الشيعي، وهي للدلالة على تمكُّنه وتشدُّده في مذهبه. وفي «القاموس»: «الجَلَد:... الشدَّة والقوَّة، وهو جَلْد، وجليد، من أجلاد وجُلَداء، وجِلاد، وجُلْد».

ويستعملُ المصنف بهذا المعنى والسِّياق كلمةً أخرى، لا سيما في كتاب «الميزان» فيقول مثلاً: فلان من عُتُق الشيعة، يريد من المتشدِّدين فيهم، لأن العتيق هو القديم، ومَن قَدُم في أمر تمكَّن فيه وقَوِي.

٣ ـ **وأما ممدَّح**: فيقولُها فيمن كان كثير المكارم والسماحة والجود، فكَثُر مدح الناس له. وفي «القاموس»: المُمَدَّح: «الممدوح جدًا». وممن قالها فيه: خالد بن عبد الله القَسْري (١٣٣٥)، وعاصم بن عمر بن الخطاب (٢٥١٠).

٤ ـ **وأما بَسْ**: فهكذا ضَبْطُها: السين ساكنة، وهي كلمة عربية فصيحة،

وقيل: لغة ضعيفة مسترذَلَة. كما في «القاموس»، وذكر شارحه ١٠ : ٤٥١ أن للعرب عشر كلمات أخرى بمعناها: حَسْبُ، قَطْ..، وذكرها بتمامها.

وإنما ضبطتُ السين بالسكون ـ مع وضوحه ـ لأني رأيت المصنفَ والحافظَ ابن الإسكندري صاحبَ نسخة السبط وَضَعَا شدَّة كبيرة على السين في ترجمة الحارث بن عبد الرحمن القرشي العامري!، وهي على عربيَّتها نادرة الاستعمال على لسان المتقدمين ـ بَلْهَ المتأخرين ـ فلم أرَها في كلامهم إلا مرة في كلام أبي زرعة الرازي، في أجوبته لأبي سعيد البرذعي ٢ : ٤١٤ لما قال له: سفيان بن وكيع، كان يتَّهم بالكذب؟ قال أبو زرعة: «الكذب بَسْ؟!». والله أعلم.



## ٤ ـ أحكام الذهبيّ في «الكاشف» خاصَّة

بلغت تراجم «الكاشف» ٧١٧٩ ترجمة، لكن الذهبي رحمه الله لم يكنْ يحرصُ على إعطاءِ حكمٍ على كل ترجمة من حيثُ الجرحُ والتعديلُ.

فقسم كبير من التراجم ليس معها حكم من هذه الناحية، وقسم كبير آخر معه حكم.

ويُمكنُ تصنيفُ هذا القسم الثاني إلى أقسام:

١ ـ منهم مَن حكم عليه الذهبي من تِلقاء نفسه.

٢ ـ ومنهم من اختار قولاً فيه من كلام السابقين، وقد يُسَمِّيه، أو لا يسميه فيشتبه بالقسم الأول.

٣ ـ ومنهم من أشار إلى الاختلاف فيه، فذكر فيه جرحًا وتعديلاً.

والأمثلة على هذه الأقسام ليست بذاتِ بالٍ، فلا أحفِلُ بها، إنما الشأنُ في الحديث عن أمور أخرى، ذاتِ بال وأهمية.

**أولها**: ضرورةُ التنبيه والتنبُّه إلى رجوع الباحث إلى كتب الذهبي الأخرى غيرِ هذا، ولا سيما كتابَيْه الآخَرَيْن: «ميزان الاعتدال»، و«سير أعلام النبلاء». ذلك أن الذهبي فيهما بارزُ الشخصية النقَّادة، لَمَّاحٌ يَقِظٌ، ما تمرُّ به كلمة تحتاج إلى تهذيب وتشذيب، أو تصحيح وتصويب، إلا ونبَّه إليها، وأيقظَ فهم القارئ إلى ما تحملُه من معنى يُستدرك ويقوَّم على الجادَّة، إلا ما تأباه العصمة على غير صاحبها!.

فهو في «الميزان»: ذو شخصية متميِّزة، نقَّاد، مستحضِرٌ لحالِ الرجل

باستيفاء وعموم ـ غالبًا ـ ينقلُ كلامَ علماء الجرح والتعديل، فيفسِّر، ويجمع، وينقُد، ويعلِّق.

وشأنُه في «السِّيَر»: اليَقظَةُ والإيقاظُ، وإبداءُ الرأي الصائب السديد حولَ كثير من النقول، بل كأنه ما يأتيك بالنقل إلا لِيُبْديَ ملاحظته وينبِّهَكَ إلى ما فيه، فرحمه الله تعالى وجزاه خير الجزاء.

أما في «الكاشف» فلا تجدُ من هذا إلا الشيءَ بعد الشيءِ، وفيه إفاداتٌ عن طريق الإشارات والرموز بصمتٍ وسكون.

من ذلك الذي يجبُ التنبُّهُ لمراجعة كتبه الأخرى: أن كثيرًا ممن يقولُ فيهم هنا: وثِّق، تجده في «الميزان» ـ مثلاً ـ وغيره يقولُ: لا يُعرف، أو نحوَ ذلك.

بل قد يجزمُ هنا بتوثيقه، ويقولُ في كتابٍ آخر: مجهول، ونحوه.

فقد قال هنا في أَصْبَغ مولى عمرو بن حريث (٤٥٤): «ثقة»، وقال عنه في «المجرَّد» (٤٥٨): «مجهول»، وفي «الميزان» ١ (١٠١٦): «فيه جهالة، ويقال: إنه تَغيَّر».

وقال هنا عن زياد بن أبي مريم: «ثقة»، وفي «المجرَّد» (٥٠٧): «جُهِل»، وفي «الميزان» ٢ (٢٩٦١): «فيه جهالة، وقد وثق، ما روى عنه سوى عبد الكريم بن مالك فيما أرى، وقيل: هو زياد بن الجراح، وقيل: هما اثنان».

وقد نقل هذا الكلامَ البرهانُ السبط رحمه الله، وقد وثقه العجليُّ (٥١٤)، والدراقطني، وابن حبان ٤: ٢٦٠، فالرجل ثقة، وإن لم يذكروا راويًا عنه سوى عبد الكريم بن مالك الجزري، فقد تقدم ص ٥٨ أن من روى عنه واحد ووُثِّق: فهو ثقة.

ووَثَّق في «الكاشف» عبد الله بن عِصمة الجُشَمي، وقال في «الميزان» ٢ (٤٤٤٩): «لا يعرف»، وقال في «الكاشف» عن عبد الله بن عمر بن غانم: «مستقيم الحديث» ـ وهي كلمة أبي داود فيه ـ أما في «الميزان» ٢ (٤٤٧٠) فقال: «مجهول».

وفي «الكاشف» ترجمة نبهانَ مولى أمِّ سلمة: «ثقة»، واقتصر في «المغني» (٦٥٩٥) على أن ابن حزم قال: «مجهول».

وانظر كلامه على مِدلاج بن عمرو السُّلَمي، المتقدم ص ١١٥.

والأمثلة كثيرة، أتَى سبطُ ابن العجمي رحمه الله على جانب كبير منها في «حاشيته». وانظر الأمر الخامس الآتي قريبًا ص ١٤٣.

**ثانيها**: وهو السببُ الرئيسيُّ ـ فيما أرى ـ في اختلاف أحكامه هنا عن أحكامه في كتبه الأخرى، وهو أنه يحكُم على الرجل من خلال ما قدَّمه المزي إليه ـ وإلى غيره ـ في «تهذيب الكمال» من جرح وتعديل، دونَ التفاتٍ إلى ما هنالك من أقوال أخرى، ودون غرْبَلة لها ونقد. وتجدُ في هذه الحواشي الشيءَ الكثير من ذلك مشروحًا أو مشارًا إليه بالنقل عن «تقريب التهذيب» خلاصةً تُخَالف حكم المصنف.

من ذلك: قول المصنف في الصَّلت بن محمد الخاركي: «صالح الحديث»، ولم ينقل المزي في ترجمته ١٣: ٢٢٩ إلا أن أبا حاتم قال فيه ٤ (١٩٣٣): «صالح الحديث»، وأن ابن حبان ذكره في «ثقاته» ٨: ٣٢٤ فاعتمد قول أبي حاتم واختاره.

وزاد عليه مُغْلطاي في «الإكمال» ٦: ٣٩٥ ـ وعنه ابنُ حجر ـ توثيقَ البزارِ والدارقطنيِّ إياه، وأن الدارقطني صحح له حديثًا انفرد به، ومع ذلك قال عنه في «التقريب» (٢٩٤٩): «صدوق»! فعلقتُ بعده: بل ثقة، اعتمادًا على التوثيق المذكور، وأنه لا يلزمُ من قول أبي حاتم أن ننزِلَ بالرجل عن التوثيق درجة.

وقال في ترجمة محمد بن إبراهيم بن مسلم بن مهران (٤٧٠٢): «لم يضعَّف»، وهذا عجيب منه، فانظر التعليق عليه.

وقال في «الكاشف» (٢٦٤٧): «عبد الله بن بِشْر، قاضي الرقَّة... ثقة». وهذا مقتضى ترجمته في «تهذيب الكمال» ١٤: ٣٣٦، ففيه عن ابن معين: «ثقة من خيار المسلمين، وقال أبو زرعة: لا بأس به، وقال النسائي: ليس به بأس،

وقال أبو أحمد بن عدي: أحاديثُه عندي مستقيمة، وذكره ابن حبان في كتاب الثقات».

لكنْ من نَظَرَ ترجمتَه عند المصنف في «الميزان» ٢ (٤٢٢٦)، وزياداتِ مغلطاي ٧: ٢٦١ ـ وعنه ابن حجر في «تهذيبه» ـ رأى أن فيه اختلافًا كثيرًا، حتى إن ابنَ معين وابنَ حبان اللذين وثَّقاه: قد ضعَّفاه أيضًا، بل لفظُ ابن معين ـ عند الساجي ـ فيه تكذيب عريض! وتُكُلِّم في روايته عن الزهري والأعمش خاصةً.

وهذا الأمر ـ كما قلت ـ سبب رئيسي في اختلاف أحكام الذهبي هنا مع أحكامه في كتبه الأخرى، وكذلك مع أحكامِ غيرِه، ولا سيما ابنُ حجر في «التقريب».

**ثالثها**: ـ وهو متصلٌ بما قبله ـ: متابعةُ المصنف للمزي، حتى في بعض أوهامه.

مثال ذلك: قولُه في ترجمة داود بن عبد الله الأوْدي: «فيه لين، ووثَّقه أحمد ولم يُترك». ذلك أن المزيَّ نقل في «تهذيبه» ٨: ٤١٢ عن الدُّوري عن ابن معين أنه قال: «ليس بشيء»، فأشار إلى هذا بالتليين، وتقدم ص ٦٣ أن مثل هذا لا يليق وصفه بالتليين، إنما هو جرحٌ شديد.

ومع هذا فإن المصنف قال في «الميزان» ٢ (٢٦٢١): «روى الكَوْسَج ـ هو إسحاق بن منصور ـ عن يحيى: ثقة، وروى عباس عن يحيى: ليس بشيء. فيحرَّر هذا، لأن هذا في: ابن يزيد» المترجَمِ في «الكاشف» برقم (١٤٦٧)، و«الميزان» ٢ (٢٦٥٥)، و«تهذيب» المزي ٨: ٤٦٨، وابن حجر ٣: ١٩١، ووافقَ ابنُ حجر الذهبيَّ على هذا الاستدراك، وهو كذلك في «رواية الدوري» ٢: ١٥٤ ـ ١٥٥ (١٣٢١، ٢٩٧١).

فتراه في «الميزان» تنبَّه للوهم ونبَّه إليه، في حينِ أنه تابع المزيَّ في «الكاشف»! وتابعه كذلك في «المغني» (٢٠٠٤)، فقال: «وثقه أحمد، ولابن

معين فيه قولان».

وكنَّى المزي في «تهذيبه» ٣٠: ١٠٠ هارون بن عنترة: أبا عبد الرحمن، فتبعه المصنف في مختصره «التذهيب» ٤: ١٠٩/ ب، أما أبو أحمد الحاكم فكنَّاه: أبا عمرو، فتبِعه المصنف في مختصره «المقتنَى» (٤٦٤٥)! فهذا أغربُ.

ويجد القارئ في حواشي ترجمة سُنَيد بن داود مثالاً آخر، لكني لم أذكره هنا لاحتمال اختلافِ نسخِ «الجرح والتعديل».

**رابعها**: أن يكون الوهم منه، لا من جَرَّاء متابعته للمزي.

مثال ذلك: أنه قال في هشام بن يحيى بن العاص المخزومي: «مختلَف فيه»، مع أن لفظ المزي: «روى عنه عمرو بن دينار، ومحمد بن راشد، وفيه نظر، ذكره ابن حبان في «الثقات». وهو بهذا اللفظ في «التذهيب» ٤: ١٢٠/آ، و«تهذيب» ابن حجر، وواضحٌ منه أن قوله: «وفيه نظر» يعودُ على رواية محمد ابن راشد عنه، لا على الرجل نفسه. وانظر التعليق على ترجمته (٥٩٧٦).

وقال عن سليمان بن جُنَادة الأزدي: «وهَّاه البخاري»، مع أن البخاري في «التاريخ الكبير» ٤ (١٧٧٠) ساق له حديثًا، وقال عقبه: «هو منكر»، فهو صريح في عَوْده على الحديث لا على الرجل، وصرَّح ابن عدي بذلك في «الكامل» ٣: ١١٣٣، مع ما تراه من جَعْل المصنفِ هذا القولَ في الرجل هنا وفي «الميزان» ٢ (٣٤٣٨)، ولفظه: «منكر الحديث». وانظر التعليق هناك.

وقال في ترجمة زيد بن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب: «وَلِيَ القضاء لعمر بن عبد العزيز»، ونبهتُ في التعليق إلى أن الذي تولَّى القضاء لعمر هو جدُّ زيد، وهو: زيد بن عبد الكريم بن عبد الحميد، كما قاله ابن أبي حاتم.

ومما يُلحق بهذا الأمر الرابع: تسامحُه أحياناً في نقل ألفاظ الجرح والتعديل بكلماتٍ غير محدَّدة تمامًا. مثال ذلك من ألفاظ الجرح ما تقدم قبل قليل، حين عبَّر عن قول ابن معين «ليس بشيء» بقوله: فيه لين!.

ومثال ذلك من ألفاظ التعديل: قوله في ترجمة إبراهيم بن طَهْمان: «وثقه أحمد وأبو حاتم»، مع أن لفظ أبي حاتم: «صدوق حسن الحديث».

وهذا يقع كثيراً في كتب الرجال وغيرها، يقولون: ضعَّفه فلان وفلان، ويكون في بعض ألفاظ التضعيف: التليينُ أو الجرحُ الشديد، ويقولون: وثقه فلان وفلان، ويكون فيها ما دون ذلك. فلا بدَّ من التبيُّن بمراجعة الأُصول. وانظر صفحة ٦١ ـ ٦٢.

**خامسها**: هل كان الذهبيُّ رحمه الله من المتشدِّدين في أحكامه هنا أوْ لا؟.

**والجواب**: أن الذي خَبَرتُه من أمر هذا الإمام براءتُه من نَزْعة التشدُّد أو التساهل، وما عرفتُ عنه إلا الاعتدالَ في أحكامه على الرواة، وما يراه الباحثُ في كتبه من توثيق لفلانٍ، والصوابُ خلافه، أو من تضعيف، والصوابُ غيره: فإنما مردُّه إلى الواقع الذي انتهجه في كلِّ كتاب، وليس مردُّه إلى أنه متشدِّد أو متساهل.

وأوضح من هذا: أن التوثيقَ الذي نجده في «الكاشف» مثلاً، ونجدُ خلافَه في كلامه أو كلام غيره: ليس سببَ هذا التوثيق كونُه متساهلاً.

والجرحُ الذي نجده في «الميزان»، وقد نرى خلافَه في كلام غيره، ليس مردُّه إلى أن الذهبي في «الميزان» من المتعنتين، إنما سببُ هذا وذاك ـ في الغالب ـ الطريقة التي سلكها وهو يصنِّف كلَّ واحد منهما، وما سوى الغالب فمما لا يخلو عنه الطبع البشري الضعيف، وكفاه نُبْلاً أن تعدَّ أوهامه. رحمه الله تعالى.

وأضرِبُ مثلاً من اختلاف أحكامه غيرَ الأمثلة المتقدمة:

قال في «الكاشف»: «صدقة بن أبي عمران، عن قيس بن مسلم...، ليِّن». مع أنه قال في «الميزان» ٢ (٣٨٧٣): «[صح:] صدقة بن أبي عمران، م ق، الكوفي قاضي الأهواز...، صدوق، وقال أبو حاتم ـ ٤ (١٨٩٧) ـ: (صدوق) شيخ صالح، وليس بذاك المشهور، وقال أبو داود عن ابن معين: ليس بشيء»،

ثم أسندَ حديثَه الذي في «صحيح» مسلم، وقال: «هذا من غرائب مسلم».

فتراه رمز أولَ الترجمة بكلمة [صح]، وهي علامةٌ منه «على أن العمل على توثيق الرجل»، كما نقل هذا عنه ابن حجر في مقدمة «لسان الميزان» ١: ٢٠٠، ونبهتُ إليه في التعليق مراراً. ثم صدَّر الترجمةَ بقوله: «صدوق»، وهذا خلاصةُ رأيه في الرجل، وكثيراً ما يفعلُه في «الميزان». ثم نقل كلمة أبي حاتم وسقط منها كلمة «صدوق» فأضفتُها من «الجرح» ووضعتُها بين هلالين كبيرين لذلك، وتراه لم يأخذ بكلمة ابن معين.

في حين أنه أخذ بها ضمنًا في «الكاشف» فقال: «ليِّن»، توليدًا منه لحكم مستخلَص من كلمة «صدوق» وكلمة: «ليس بشيء».

وليس معنى هذا الاختلافِ أنه كان في «الكاشف» من المتشدِّدين، وصار في «الميزان» من المتساهلين، ولو كان كذلك لاعتُرِض علينا بما جاء في «الميزان» ٤ (٩٥٩٦)، ترجمة يحيى بن أبي عمرو السَّيباني: «صدوقٌ ما علمت عليه مَغْمزًا، قال أحمد: ثقة ثقة». ومن يكرِّر فيه أحمد كلمة التوثيق فهو في أعلى مراتب التعديل، فلمَ نزل به إلى «صدوق»؟!.

ولو كان في «الكاشف» متشدِّدًا لما قال عن كل من الزبير بن الوليد، وزيد ابن أبي الشعثاء: «ثقة»، ولم يروِ عن كلٍّ منهما إلا واحدٌ، وليس فيهما إلا أن ابن حبان ذكرهما في «ثقاته»، فأين التشدُّد؟!.

في أمثلةٍ أخرى كثيرة تدلُّ على أنه لا يوصفُ بتشدُّد ولا بتساهل، وأما هذا الاختلافُ فمنشؤُه مسيرةُ الرجل في كل كتاب، ومنهجهُ الذي انتهجه فيه. والله سبحانه أعلم.

وأرى لزامًا قبلَ أن أنتقلَ عن الحديث عن أحكام الذهبي في «الكاشف» أن أنبِّه إلى تسديد عبارة شائعة.

تلكم هي قولُ بعض الباحثين: فلان ـ من الرواة ـ: وثَّقه ـ أو ضعَّفه ـ أحمد وابن معين، والبخاري، و....، والذهبي، وابن حجر، وقد يحددون ذلك

وينسبونه إلى «الكاشف» و«التقريب». وفي هذا القول خطأٌ أو تجوُّزٌ كبير، فالذهبي وابن حجر وأمثالُهما من العلماء المتأخرين لا ينسب إليهم توثيق ولا تضعيف، على معنى أنه هو منشِئُ ذلك وقائلُه، ذلك أن الذهبي ـ مثلاً، وأقصُرُ الحديث عليه للمناسبة التي أنا فيها ـ لم يُعاصِر الرواةَ ولم يخبرهم ليوثِّقَهم أو يجرحهم، إنما يجمعُ أقوال المتقدمين ويتخيَّر منها باجتهاده، ويكتبُ ما يختاره في كتبه.

ولو أن القائل اقتصر على قوله: فلان وثقه الذهبي، على معنى: اختار توثيقه، لكان التجوُّز مقبولاً، أما هذا العطف والتركيب: وثقه القطان، وابن مهدي، و...، والذهبي: فهذا غير سائغ ولا يصح. والله أعلم.

* * * * *

وبعدُ: فقد تكرر مني في حواشي هذا الكتاب ـ وغيره ـ لفتُ النظر إلى أمور أربعة: التحذير من التوارد على أمر دون الرجوع إلى أصله، واعتماد توثيق ابن حبان، والإشارة إلى أن للإمام مسلم منهجاً خاصاً في عرض طرق وألفاظ الحديث الواحد، وأن لابن خزيمة اصطلاحاً خاصاً في سياقه سندَ الحديث ومتنه إذا كان له فيه وقفة، وأنها طريقة مُؤْذِنة بضعف الحديث عنده.

وقد فصَّلت القول في هذه المسائل الأربعة في مقدمة «مصنف» ابن أبي شيبة، الذي أكرمني الله تعالى بخدمته وتحقيقه، وتم طبعه ونشره في عام ١٤٢٧هـ، والحمد لله على توفيقه، فأحببت نقل ما كتبته هناك إلى هذا الموضع، وسيكون في بعضه تكرار مع ما تقدم، وهذا هو نصه، مع زيادات مهمة يسيرة.

## التحذير من التوارد
## على أمرٍ دون الرجوع إلى أصله

أستهلُّ هذه الفِقْرة بقول الإمام الحجة الورع ابن دقيق العيد رحمه الله تعالى[١] آخرَ الباب الثامن «معرفة الضعفاء» من كتابه «الاقتراح» ص٣٤٤: «أعراض المسلمين حفرة من حُفَر النار، وقف على شفيرها طائفتان من الناس: المحدثون والحكام»[٢]، فأنار الدرب، وبصّر المتعجل، ووضع بهذا القول الوجيز منهجاً دقيقاً بيِّناً لمن يريد ولوج هذا العلم الحَرِج، ولا أرى مجالاً لسعة القول في شرحه، لكني أنبه بكلمات وجيزة إلى بعض مزالقه، وأولُ ما أنبه إليه:

أ ـ التحذير من التوارد على توثيق رجل أو جرحه، وبالتالي: قبول حديثه أو ردّه.

وقد قال الإمام الحازمي في أوائل جزئه اللطيف عن «شروط الأئمة الخمسة» بعد ما نقل كلام الحاكم في تقسيم الحديث إلى عشرة أقسام، قال:

---

(١) وهو الإمام الذي أقول فيه من بين المتأخرين: إنه (سعيد عصره)، أريد: سعيد بن المسيب، من حيث الإمامة في العلم والعمل، كلٌّ في عصره، وابن دقيق العيد هو الإمام القائل: «ما تكلمت بكلمة ولا فعلت فعلاً إلا أعددت لذلك جواباً بين يدي الله تعالى»، حكاه السخاوي في «فتح المغيث» ١: ١١٠ أواخر نوع الحديث الحسن، وأسند الحافظ ابن حجر في «الدرر الكامنة» ٤: ٩٢ ـ ٩٣ إلى ابن دقيق العيد قوله: «لكاتب الشمال سنين ـ وفي نسخة: ستون سنة ـ لم يكتب عليّ شيئاً».

(٢) وزاد عليه أبو ذر الحلبي في «كنوز الذهب» ٢: ١٠١: «قلت: والمؤرخون، فإن أهل التاريخ ربما وضعوا أناساً أو رفعوا، إما لتعصب، أو جهل، أو لمجرد اعتماد على نقل لا يوثق به، أو غير ذلك من الأسباب».

«آفة العلوم التقليد»، يريد: هذا الذي عبَّرتُ عنه بالتوارد، وأخْذ قول العالم بالتسليم، فيتوارد الخالف عن السالف على أمر ما، لا سيما إذا كان الأول إماماً، حتى إذا جاء متأخر يريد أن يكشف عن جليّة هذا القول صعب عليه مخالفة (تيّار) قويّ أمامه توارد الأئمة على خلافه!.

والأمثلة ـ على قلّتها ـ هامة وخطيرة.

١ ـ من ذلك: أن معمر بن راشد قال في إسماعيل بن شَرْوَس الصنعاني: كان يُثَبِّج الحديث، أي: لا يأتي به سليماً على وجهه، فتحرفت على ابن عدي إلى: كان يضع الحديث، فنقلها الذهبي في «الميزان» عن ابن عدي كذلك: كان يضع الحديث، لكنه في «المغني» و«ديوان الضعفاء» جعلها: كذاب، وتوارد معه على ذلك سبط ابن العجمي في «الكشف الحثيث»، وابن حجر في «اللسان»، وابن عرّاق في مقدمة «تنزيه الشريعة»[1]!!.

٢ ـ ومن ذلك: أن الإمام العَلَم شعبة بن الحجاج تكلم في عبد الملك بن أبي سليمان العَرْزَمي من أجل حديثٍ رواه عبد الملك، فلم يتفق مع شعبة في فهمه له، فتكلم فيه، وتوارد معه غيره، وأول من نبَّه إلى ذلك الإمام الترمذي فإنه قال في «سننه» (١٣٦٩) عقب روايته لحديث جابر في الشفعة: «تكلّم شعبة في عبد الملك من أجل هذا الحديث، وعبد الملك ثقة مأمون، لا نعلم أحداً تكلّم فيه غير شعبة، من أجل هذا الحديث»، يريد: غير شعبة من معاصريه.

وحكى في «علله الكبرى»[2]: أنه سأل شيخه البخاريَّ عن هذا الحديث؟ فقال: «لا أعلم أحداً رواه عن عطاء غير عبد الملك، وهو حديثه الذي تفرد به، ويروى عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم خلاف هذا».

---

(١) وقد تكلمت على هذا المثال باستيفاء في آخر هذه الدراسة تحت عنوان: كلمة في التوقي من التحريف.

(٢) ١: ٥٧١.

ثم جاء الحافظ ابن عبد الهادي وجلّى الأمر فقهياً وحديثياً في كتابه «التنقيح»، ونقله عنه الزيلعي رحمهما الله تعالى[1]، ومما قال ـ وهو محلّ الشاهد ـ: «طَعْن شعبة في عبد الملك بسبب هذا الحديث: لا يقدح فيه، فإنه ثقة، وشعبة لم يكن من الحذاق في الفقه ليجمع بين الأحاديث إذا ظهر تعارضها، إنما كان حافظاً، وغيرُ شعبة إنما طعن فيه تبعاً لشعبة».

٣ ـ وقريب من موقف شعبة من عبد الملك: موقفُه من الحسن بن عُمارة البَجَلي.

لقد كثر الكلام في الحسن بن عمارة، والناظر في ترجمته يجد أن المتكلمين فيه قسمان: معاصرون له، ومتأخرون عنه، ولم يتكلم فيه من المعاصرين له إلا شعبة والثوري، كما قال ابن المبارك: «جرحه عندي شعبة وسفيان، فبقولهما تركت حديثه»[2] فانظر المتابعة! بل يجد الناظر أن شعبة هو المتكلمُ الأول فيه والمؤَلِّبُ عليه، وسفيان متابع له موافق، قال عيسى بن يونس: «الحسن بن عمارة شيخ صالح، قال فيه شعبة وأعانه عليه سفيان»، ولذلك كان الحسن بن عمارة يقول: «الناس كلهم مني في حلّ ما خلا شعبة»، ولكثرة من تابع شعبة على قوله فيه سهُل على الساجي قوله: أجمع أهل الحديث على ترك حديثه!!.

ولكن ينبغي النظر بعين التدبُّر والإنصاف: فهذا جرير بن حازم ـ أحد أجلاء البصرة ورفعائهم ـ، وحماد بن زيد ـ وكان ينظَّر بالثوري والأوزاعي ومالك ـ كانا يعتبان على شعبة بسبب كلامه في الحسن هذا، ومعهما معاذ بن معاذ العنبري، وهو من الجلالة بمكان رفيع، حتى قال أحمد: إليه المنتهى في التثبُّت بالبصرة، وهو من الرواة عن شعبة، وكان له حظوة عنده.

---

(١) «نصب الراية» ٤ : ١٧٤.

(٢) «ضعفاء» العقيلي ١ : ٢٣٨.

وسياق ابن عدي يفيد أن مع الثلاثة عباد بن عباد، فهؤلاء أربعة شافهوا شعبة بالعتب والإنكار عليه: لِمَ يتكلم في الحسن بن عمارة؟.

لكن قصة إنكار جرير بن حازم وحماد بن زيد جاءت كما يلي، وأنقلها من عند ابن عدي: «قال شعبة: ألا تعجبون من جرير بن حازم هذا المجنون! أتاني هو وحماد بن زيد فكلَّماني أن أكفَّ عن ذكر الحسن بن عمارة: أنا أكفُّ عن ذكره؟! لا والله لا أكفُّ عن ذكره..».

فالطابع العام للقصة: حرص شعبة على الذبّ عن السنة، وشدّته في الله تعالى، وفي كشفه عن الكذابين، وما إلى ذلك، وهذا ما يجعل الكاتبين في هذا الشأن يسارعون إلى حكاية هذا الخبر ونحوه، وإلى إشاعته، ويغيب بعد ذلك ما وراءه!.

ولكن ينبغي النظر بعين أخرى: إلى موقف جرير وحماد، وهما من هما: أنهما ما كانا موافقين لشعبة في هذا الموقف بعينه، أما من حيث الجملة فدفاع شعبة، وندبه نفسَه لخدمة السنة، والدفاع عنها، و...، فهذا أمر لا ينكر أبداً.

وشعبة: هو الذي كان يأتي جرير بن حازم ليسأله عن حديث الأعمش، وهو الذي كان يدلّ بعض الرواة على جرير نفسه ليأخذ عنه، فقوله عنه هنا «هذا المجنون» إنما هو من بابةِ ما كان يسميه شيخنا العلامة الأجل عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى بـ: غَضَبات المحدثين، لا يقلَّدون فيها.

وقد صرَّح شعبة في عدة نقول بكذب الحسن بن عمارة، ولا يمكن حملُ قوله هذا وتفسيرُه بـ: الخطأ، ذلك أنه صرح في مواقف أخرى بالحكم عليه بالوضع.

وكيف يكون هذا، ثم إنا نراه يروي عن الحسن نفسه، عن الحكم بن عتيبة

الذي كان يتهمه بالكذب عليه!.

فقد روى ابن عدي[١] عن غندر قال: «كان شعبة يقع في الحسن بن عمارة، ثم حدث عنه، قال: حدثنا شعبة، عن الحسن بن عمارة، عن الحكم ابن عتيبة، عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿هل تعلم له سَمِياً﴾ قال: شبيهاً».

ولذلك قال ابن عدي آخر ترجمة الحسن: «روى عنه الأئمة من الناس، كما ذكرته: سفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وابن إسحاق، وجرير، وقد حدَّث حماد بن زيد وجرير عنه، وشعبةُ مع إنكاره عليه أحاديثَ الحكمِ: فقد روى عنه كما ذكرته».

وروى العقيلي[٢]، وابن عدي، من طريق الطيالسي، عن شعبة قصة إنكار شعبة على الحسن بن عمارة، ورواها عن الطيالسي رجلان: محمد بن عبد الله المخرمي، ومحمود بن غيلان، وبينهما اختلافٌ بعضُه هام، نبَّه إليه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل»[٣]، ثم قال متعقِّباً استدلال شعبة على كذب الحسن بن عمارة بما استدلَّ به، فقال: «وليس يُستدل على تكذيب الحسن بن عمارة من الطريق الذي استدل به أبو بسطام ـ شعبة ـ، لأنه استفتى الحكم ـ ابن عتيبة ـ في المسألتين، فأفتاه الحكم بما عنده، وهو أحد فقهاء الكوفة زمن حماد ـ ابن أبي سليمان ـ، فلما قال له أبو بسطام: عمَّن؟ أمكن أن يكون يظنّ أنه يقول: مَن الذي يقوله من فقهاء الأمصار، فقال في إحداهما: هو قول إبراهيم، وفي الأخرى: هو قول الحسن.

وليس يلزم المفتيَ أن يفتي بجميع ما روى، ولا يلزمه أيضاً أن يترك رواية ما لا يفتي به، وعلى هذا مذهب جميع فقهاء الأمصار».

---

(١) «الكامل» ٢: ٧٠١.

(٢) «الضعفاء» ١ (٢٨٦).

(٣) ص٣٢٠ ـ ٣٢٢.

ولما كان من مذهب الخطيب البغدادي اشتراطُ تفسير جرح الراوي ليكون مقبولاً، وأراد أن يبرهن على صحة اختياره، بوَّب في «الكفاية» بقوله: «باب ذكر بعض أخبار من استُفْسِر في الجرح، فذكر ما لا يُسقط العدالة»، وجاء بأخبار كثيرة عن شعبة في هذا الصدد، ومنها هذا الخبر[1]، وخلاصته: أن الحكم بن عتيبة لم يحدث عن يحيى بن الجزار إلا ثلاثة أحاديث، مع أن الحسن يروي عن الحكم عن يحيى بن الجزار أحاديث كثيرة! ولما سئل الحسن ابن عمارة عن ذلك قال: إن الحكم أعطاني حديثه عن يحيى في كتابٍ لأحفظه فحفظته.

وأسند ابن عدي ـ وعنه الذهبي في «الميزان»[2] ـ إلى روّاد بن الجراح العسقلاني قال: «كان الحسن بن عمارة رجلاً موسراً، وكان الحكم بن عتيبة مُقِلاً، فضمه الحسن بن عمارة إلى نفسه وأجرى عليه الرزق، فصار الحسن من خاصة الحكم، فكان يحدثه ولا يمنعه شيئاً عنده، فحدّثه بقريب من عشرة آلاف قضية عن شريح وغيره، وسمع شعبةُ من الحكم شيئاً يسيراً، فلما توفي الحكم قال شعبة للحسن: مِن رأيك أن تحدِّث عن الحكم بكل شيء سمعتَه؟ فقال له الحسن: نعم، ما أكتم شيئاً سمعتُه، قال: قال شعبة: من أراد أن ينظر إلى أكذب الناس فلينظر إلى الحسن بن عمارة، وقَبِل الناس من شعبة وتركوا الحسن. هذا أو نحوه.

وقال روّاد: دخلت أنا وشعبة على الحسن بن عمارة نعوده في مرضه الذي مات فيه، قال: فدار شعبة فجلس من وراء الحسن من حيثُ لا يراه الحسن، قال: فجعل الحسن يقول: الناس كلهم في حِلّ ما خلا شعبة، ويومئ إليه» انتهى.

---

(١) «الكفاية» ص١١٢.

(٢) «الكامل» ٢: ٦٩٩، و«الميزان» ١ (١٩١٨).

ثم أسند ابن عدي هذه الكلمة من وجه آخر إلى الحسن بن عمارة.

وانظر بعد هذا إلى تألُّم جرير بن عبد الحميد الضبي إذ يقول: «ما ظننت أني أعيش إلى دهر يُحدَّث فيه عن محمد بن إسحاق، ويُسكتُ فيه عن الحسن ابن عمارة!». يريد: لا يُروى فيه عن الحسن بن عمارة، فهو أجلُّ عنده من محمد بن إسحاق بدرجات، وحالُ ابن إسحاق وما استقر عليه أمره من حيث القبولُ معلومة.

وما أعدل ما حكاه البخاري في «تاريخه الكبير»(١) عن عبد الله بن محمد ـ وأظنه أبا بكر بن أبي شيبة، بل: هو هو ـ قال: «قيل لابن عيينة: أكان الحسن ابن عمارة يحفظ؟ فقال: كان له فضل، وغيره أحفظ منه».

وأعود إلى أول ما كنت فيه: إن مثل هذه الوَمَضات في كثير من تراجم الرواة تدعو الباحث إلى استجلاء الحقائق، وهي التي كانت تستوقفني طويلاً وطويلاً، وتأخذ مني الوقت المديد، والجهد الجهيد، رجاء أن أصل إلى قول في أمر الراوي سديد، إن شاء الله تعالى.

ولست ـ والحمد لله ـ ممن يدعو إلى نقض كتب الجرح والتعديل المتداولة بين أيدينا، لبنائها على قواعدِ مبتدَعة! كما يُدندن بعض الكَتَبة اليوم، مجاهرةً أو تحت ستار! معاذ الله من هذا، إنما أسعى وراء البحث عن قول يبرئ ذمتي أمام السنة النبوية، وأمام حَمَلتها، على ضوء مناهج أئمتنا رضي الله عنهم.

ب ـ ومما توارد عليه المعاصرون وحذِرتُه جداً: اعتماد الجرح والتعديل الذي في كتبه، سواء المختصرات، كما درج عليه كثير، أم المطوَّلات، مع إهمالهم الاستفادة من الواقع العملي لأئمتنا المتأخرين، وأحكامهم على الرواة جرحاً وتعديلاً، في كتب الشروح والتخاريج.

والأمثلة عديدة، منها ما نبَّهت إليه هنا، وهو كثير، ومنها ما نبهت إليه في

---

(١) ٢ (٢٥٤٩).

تعليقي على «المصنف» مثل: عبد الله بن محمد بن عَقيل: عند الحديث (٤٤)، وابن جُدعان: عند الحديث (٥٢)، وعبد الرحمن بن زياد بن أنعُم الإفريقي: عند الحديث (٥٣)، ويزيد بن أبي زياد الدمشقي: عند الحديث (٧١٣).

وأحيل القارئ الكريم إلى النظر المتأني في تراجمهم - وتراجم غيرهم - وفي أحكام العلماء عليهم ضمن كتبهم بشكل عام.

ومن المهم لطالب علم الجرح والتعديل: أن يلاحظ أن كتب الجرح والتعديل، كالتهذيبين ونحوهما من كتب المتقدمين والمتأخرين، إنما هي خزائن هذا العلم، لكنْ كتبُ علمائنا الأخرى يكون فيها تنقيحُ ما في هذه الخزائن وغربلتُه، فيجد القارئ في «فتح الباري»، و«التلخيص الحبير» - مثلاً - مباحثات مع بعض ما ينقله هو نفسه في «التهذيب»، ويجد مناقشات ونقداً أكثر وأكثر في «مقدمة الفتح»، ويجد نقداً وتنقيحاً أشدَّ من هذا وذاك في مثل «القول المسدَّد»، و«بذل الماعون»، وهكذا وهكذا.

والقول في الاستفادة من كتب أئمتنا الآخرين، يكون على هذا النحو.

ج - ومما يتصل بهذا: إهمال كثير من المعاصرين لما أسميتُه فيما سبق ص٣٩ بـ: التوثيق الضمني، وذلك باعتمادِ تصحيح الترمذي أو تحسينه[(١)] - مثلاً - لحديث راوٍ ما، وجعلِ هذا بحكم قوله: فلان ثقة، أو صدوق، وكذلك القول فيمن يروي له ابن خزيمة وابن حبان والحاكم، أو يخرج له البزار أو الدارقطني أو البيهقي، ويقولون فيه كلمة: ثقة، أو نحوَها. وكذلك من يوثقه

---

(١) وذلك إذا قال: حسن غريب، أي: حسن لذاته، أما إذا قال: حسن، فقط، فيكون عنده حسناً لغيره، كما قرره ابن حجر في «شرح النخبة»، ولهذا فإني أحافظ دائماً على نقل قوله بدقة، ولا أستسيغ القول: حسنه الترمذي، مع شيوعه في كلام العلماء، إذ لا يُشعر القارئَ تماماً: هل هو حسن لذاته أو لغيره؟

حافظ من أئمتنا الآخرين ـ وما أكثرهم! ـ.

ونجد في ثنايا كلام مَن ذكرتهم ـ وغيرِهم ـ كلاماً لهم في الجرح، ونجد أن بعض الناس يستفيد منه، فينقله في مناسبات صحيحة، وهذا عمل جيد، لكن لا نجد ـ أو نجد نادراً ـ من يأخذ هذه الفوائد في التوثيق والتعديل ويعتمدها في مناسباتها العلمية!.

أعني أنهم يقولون: فلان حكم على حديثٍ له الإمامُ الفلاني بالوضع، ولا يقولون: فلان صحح له الإمام الفلاني حديثاً، فهو ثقة.

لكن أرى ضرورة التنبيه هنا إلى أن اعتمادَ تصحيح الترمذي مثلاً لحديث رجل، واعتبارَ تصحيحه توثيقاً له: ينبغي أن يلاحَظَ معه مواقفه الأخرى منه في أحاديثه الأخرى، فإنِ استمر الأمر على هذا، كان توثيقاً ولا بد، وإن حسّن له في بعضها وصحح له في بعضها الآخر، فالأمر قريب، وإن صحح له بعضاً وضعَّف بعضاً: فلا بد من البحث والدراسة.

د ـ ومما تواردوا عليه: ردّ الأحاديث المرسلة مطلقاً، مع ما هو معلوم من خلاف الأئمة المتقدمين في هذا، وكان الإمام ابن الهمام ـ الجامع بين الإمامة في الحديث والأصول والفقه ـ يلخِّص الاختلاف فيه فيقول: جمهور الفقهاء على قبول المراسيل، وجمهور المحدثين على ردّها.

ومن المحدثين الذين يُحكى القول عنهم بقبول المراسيل: هو الإمام ابن أبي شيبة نفسه، حكاه عنه الكوثري في «النكت الطريفة» ص٢٣، تحت كلامه على المسألة السادسة.

والنهج الذي مشيت عليه في خدمتي لـ «المصنَّف»: هو أني أذكر قول الأئمة المحدّثين القدامى في مراسيل هذا الرجل، كقبولهم مراسيل سعيد بن المسيب: عند الحديث (٢١٧٠)، والنخعي: عند الحديث (٩٣)، والشعبي: عند الحديث (٢١٥٧)، وابن سيرين: عند الحديث (٦٤٦)، وكردّهم مراسيل عطاء بن أبي رباح: عند الحديث (١٤٨)، وقتادة: عند الحديث (٩٤٣٩)،

والزهري: عند الحديث (٢٢٥٩).

مع ملاحظتي أن هذا القبول إنما هو للاستئناس لا للجزم، فهو تماماً مثل قولهم: شيوخ مالك ويحيى القطان وابن مهدي، وغيرهم: ثقات، فكما أنهم يستأنسون بهذا على قبول فلان، فأنا أجعل قولهم «مراسيل سعيد بن المسيب صحيحة» قرينة تعضد مرسَله الذي جاء بسندٍ رجاله ثقات.

ولا أريد بهذا الصنيع أن أبتدع قولاً، لكن هذا ما مشيت عليه: الاعتضاد بمراسيل مَن نصّ الأئمة على صحة مراسيلهم.

هـ ـ ومما تواردوا عليه ـ وهو مِن فروع المسألة التي قبلها ـ: ردّ مراسيل الحسن البصري، وهي مسألة معروفة مشهورة، وكما أن أحمد وابن سعد في «طبقاته»[(١)]، وغيرهما ضعّفوا مراسيل الحسن، فكذلك قال ابن المديني: «مرسلات الحسن إذا رواها عنه الثقات صحاح، ما أقلَّ ما يسقط منها»، وقال أبو زرعة: «كل شيء يقول الحسن: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وجدت له أصلاً ثابتاً ما خلا أربعة أحاديث»، بل جعلها يحيى القطان حديثاً واحداً أو حديثين، وعمَّم القول فيها ابن معين فقال: «مرسلات الحسن ليس بها بأس»، والاستثناء الذي في كلام أبي زرعة ويحيى القطان معيار الحصر، كما يقولون، ولا أستسيغ أن أَفتح عينيَّ على تضعيف مَن ضعّفها، وأغمضهما عن تصحيح من صححها!.

وقال ابن العربي في «العارضة»[(٢)]: «لم يسمع الحسن من أبي هريرة، ولكنْ منقطِع الحسن كمتصله، لجلالته وثقته، وأنه لا يقبل إلا ما يصح نقله، وممَن يُقبل خبره»، وهذا من ابن العربي قد يدخل في دائرة القبول العام الإجمالي، لكنِ الذي يحتاج إلى إثبات ما حكَوه عن الحسن أنه كان لا يرسل الحديث إلا

---

(١) ٧: ١٥٨.

(٢) ٢: ١٨٢.

إذا حدّثه به أربعة من الصحابة[١].

وعلى كلٍّ، فلم أذهب ـ في تعليقي على المصنف ـ إلى هذا الإفراط ولا إلى ذاك التفريط، وجعلت قول ابن المديني وشيخه يحيى القطان استئناساً لقبول مراسيله إذا صح السند إليه.

و ـ ومما مشى عليه جلّ من تكلم في سماع أبي عُبيدة عامر بن عبد الله بن مسعود من أبيه: أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه، وأرى أن له سماعاً من أبيه من حيثُ الجملة، وشبّهتُ ذلك برواية سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب رضي الله عنهم جميعاً، فينظر التعليق على الحديث ذي الرقم (١٦٥٥) من «مصنف» ابن أبي شيبة، وعلى ترجمته في «الكاشف» (٢٥٣٩).

ز ـ ومما يتصل بالتحذير من التوارد الذي أدعو إليه: ضرورة التثبت من النقول التي يقف عليها طالب العلم في كلام أئمتنا رضي الله عنهم، سواء أكان النقل تخريجَ حديث، أم عزوَ قول في جرح أو تعديل، أم إحالةَ نقلٍ عن قائل، إذا كان هذا التثبت في وسعي.

ومنذ أكثر من ثلاثين سنة وأنا أقول لإخواني الطلبة: لو قال قائل: إن الحافظ ابن حجر هو أعرف بما في «صحيح» البخاري من الإمام البخاري نفسه لما كان مجازفاً، ومع ذلك:

ـ فقد روى البخاري في «صحيحه» (٦٥٤٩) من طريق ابن المبارك، عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً: «إن الله تبارك وتعالى يقول لأهل الجنة: يا أهل الجنة، فيقولون: لبيك ربَّنا وسعديك، فيقول: هل رضيتم؟..».

---

(١) الجصاص في «الفصول» ٣: ١٤٩، والسرخسي في «الأصول» ١: ٣٦١، وحكاه ابن حزم ٧: ١٥٥ (٨١٥) عن المالكية، بل عند ابن الهمام في «التحرير» ٢: ٢٨٩ ما هو أغرب من هذه الحكاية بكثير عن الحسن!.

ولما شرحه الحافظ قال رحمه الله[١]: «قوله: وسعديك، زاد سعيد بن داود، وعبد العزيز بن يحيى كلاهما عن مالك، عند الدارقطني في «الغرائب»: والخير في يديك».

وهذا من عَجَب العَجَب، ذلك أن هذه الزيادة هي عند البخاري نفسه برقم (٧٥١٨) من رواية عبد الله بن وهب، عن مالك!.

ـ وأعجب من هذا! نُقل عن ابن عباس رضي الله عنهما قولُه: «ما بَعَث الله نبياً قطُّ إلا أخذ عليه العهد لئن بُعث محمد صلى الله عليه وسلم وهو حيّ ليؤمنن به ولينصرنَّه..».

وقد عزا رواية هذا القولِ إلى البخاري: ابن كثير في «تاريخه»[٢] ـ أو «السيرة النبوية» المفردة منه ـ، والزركشي في «شرح البردة»، والحافظ في «الفتح»[٣]! فهؤلاء ثلاثة حفاظ، وثلاثتهم من شراح البخاري، وتواردوا على عزو هذا القول إلى البخاري، وليس فيه.

والفضل في التنبيه إلى هذه الفائدة يعود إلى الحافظ الإمام الموسوعي الصالحي رحمه الله تعالى في سيرته «سُبُل الهدى والرشاد»[٤]، ووافقه الإمام الزرقاني في «شرح المواهب»[٥]. فلا بدّ من مراجعة الأصول والتثبت مما يُعزا إليها، وإلا فمن يقوى على مخالفة ابن حجر فيما ينسبه إلى «صحيح» البخاري؟!، فكيف ومعه إمامان آخران حافظان ذوا صلة وثيقة بالصحيح أيضاً؟!.

---

(١) «الفتح» ١١ : ٤٢٢.

(٢) «البداية» ٢ : ٢٨٤، أو «السيرة» ١ : ٢٨٧.

(٣) ٦ : ٤٣٤ في شرح الباب ٢٧ من كتاب أحاديث الأنبياء.

(٤) ١ : ١٠٩.

(٥) ١ : ٤٠.

ـ وتنبيه ثالث، وهو قريب من هذين، وليس مثلَهما: أن البخاري قال في «صحيحه» (٣٤٣٤): «وقال ابن وهب: أخبرني يونس..»، فقال الحافظ: «سيأتي للمصنِّف موصولاً من وجه آخر عن ابن وهب..».

قلت: نعم سيأتي موصولاً عنده برقم (٥٠٨٢، ٥٣٦٥)، لكن من غير طريق ابن وهب أبداً، ولم يعرض لهذا في «تغليق التعليق»[(١)]، ولا في «مقدمة الفتح»[(٢)].

ح ـ ومما يتصل بالتوارد وقد درج عليه الكثيرون: إهمال توثيق ابن حبان:

---

(١) ٤: ٣٥.

(٢) ص٤٩. ومن آخر ما وقفت عليه من هذا القبيل:

قال ابن كثير رحمه الله في آخر سطر من مقدمة «تفسيره» قبل البدء بتفسير سورة الفاتحة: «قال أبو عمرو الداني: لا أعلم كلمة هي وحدَها آية إلا قوله: ﴿مدهامّتان﴾، في سورة الرحمن»، فرأيت أن هذا عَجَب يماثل العجبَ مما قدّمته عن الحافظ ابن حجر مع «صحيح البخاري»، بل هو أشدّ، فإمامة أبي عمرو الداني فيما يتصل بالقرآن العظيم لا تقلّ عن إمامة ابن حجر فيما يتصل بكتاب البخاري! وأين هو من الآية الأولى من السورة نفسها: ﴿الرحمن﴾!، فضلاً عن قوله تعالى: ﴿الحاقة﴾، ﴿القارعة﴾، يضاف إليها الكلمة التي معها واو القسم: ﴿والفجر﴾، ﴿والضحى﴾، ﴿والعصر﴾.

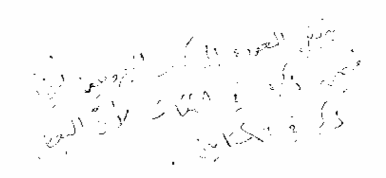
فسألت الأخ الكريم المقرئ المتقن فضيلة الشيخ محمد تميم الزُّعْبي حفظه الله تعالى: هل للإمام الداني كتاب في عدّ آي القرآن الكريم؟ فقال: نعم، له كتاب «البيان في عدّ آي القرآن»، فذكرت له كلام ابن كثير، فأجابني بعد قليل: إنه نظر في كتاب الإمام الداني، فرآه في ص١٢٦ قد عَرَض لما نقله عنه ابن كثير، وفيه ذِكر ما جاء في فواتح السوَر مما هو كلمة واحدة، ثم قال: «فأما في حَشْوهنّ ـ أي: أثناء السور ـ فلا أعلم كلمة هي وحدَها آية في ذلك إلا قوله تعالى: ﴿مدهامتان﴾ لا غير»، فأفاد أن نفيه مقيَّد بما هو أثناء السور لا في فواتحها، وليس في كلام ابن كثير هذا القيد، فعرَّض الإمامَ الدانيَّ للمؤاخذة.

ومثل ما في كلام ابن كثير من المؤاخذة، ما في كلام القرطبي في أول «تفسيره» ١: ٦٧، وكأن ابن كثير أخذ كلام القرطبي، فراجعِ النقول دائماً من مواردها، والله هو المستعان، وهو الموفق.

وكنت أرى اعتماد توثيقه إذا لم يُقابَل بجرحٍ من قِبَل غيره، أما إذا جُرح من قِبَل غيره بنصّ صريح في الجرح: فلا، فإن كان الجرح بالجهالة، بأنْ ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال فيه أبو حاتم وغيره: مجهول، فلا أعتدّ بهذه الجهالة، بل أقدم عليها قول ابن حبان.

وهذا ما يستدعيني إلى البحث في معرفة من هو الثقة عند ابن حبان.

* * * * *



# لَمَحات
## في بيان مذهب ابن حبان في معرفة الثقات

إن القصد الأول الذي ينبغي أن يُراعى في الحكم على الرواة، وبالتالي: في قبول رواياتهم أو ردّها، هو الحِفاظ على السنَّة أن يَدخلها دخيل، وذلك بتنقيتها من أي نكارة في متونها، حرصاً على بقاء السنَّة والدِّين على نقائهما، وحذراً من أن يَدخل عليهما ما ليس منهما.

ولهذا: فإنه لو قدّر ورود كلمة منكرة بإسناد هو من أصح الصحاح لم يكن في ردّها أية وقفة.

ولهذا أيضاً: لم يكونوا يَسألون بعضَهم بعضاً عن الإسناد إلا في حال واحدة، هي قصدُ السامع التثبتَ من رواية الراوي، سواء أكان ذلك في دائرة صغيرة، كقصة عمر مع أبي موسى رضي الله عنهما في أمر الاستئذان[1]، أم في دائرة واسعة، وذلك حين وقعت الفتن، وظهرت البدع، وفشا الكذب بين المبتدعة لتأييد ضلالاتهم بكلام ينسبونه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم كذباً وزوراً.

والقصدُ من سؤالهم ذلك: الحرصُ على سلامة الدين من أي دخيل.

ويعبِّر العلامة الكشميري رحمه الله عن هذا المعنى الركين في فقه الإسناد بقوله: «كان الإسناد لأجل أن لا يدخل في الدين ما ليس منه، لا لأجل أن يُخرَج به من الدين ما كان منه»[2]. يريد: أن الإسناد لجأ إليه سلفنا أول ما لجؤوا

---

(١) التي رواها البخاري ١١: ٢٦ (٦٢٤٥)، ومسلم ٣: ١٦٩٤ (٣٣)، وغيرهما.

(٢) من «معارف السنن» للعلامة البنُّوري ٦: ٣٨٠، ومن الخاتمة التي ألحقها شيخنا =

إليه لئلا يدخل الدخيل والمنكر على الإسلام، أما ما تشهد لروايته القواعدُ العامة في الدين، أو ليس فيه ما يستنكر من الشريعة ولا يخالف قواعدها: فلم يُتخذِ الإسناد ذريعة لرده.

وكلمة الإمام ابن المبارك المشهورة، التي هي أولُ ما نفتتح به حديثنا عن أهمية الإسناد: تشير إلى المعنى الذي قدمته وهو: أن الإسناد للحذر من دخول دسيسة على الدين، قال رحمه الله: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء، فإذا قيل له: عمَّن؟ بقي». أي: بقي ساكتاً مدهوشاً متحيراً. فانظر قوله «لقال من شاء ما شاء».

ومن هذا المبدأ: نرى أن الشرط المتفق عليه تماماً دون نقض له ولا قيد، من شروط العمل بالحديث الضعيف هو: أن يكون مندرجاً تحت أصل معمول به في الشريعة.

ومن هذا المبدأ أيضاً: نرى أن كبار أئمة المتقدمين والمتأخرين يصححون الحديث إذا تُلُقي بالقبول، ولو كان إسناده ضعيفاً، ويردّون ما هو منكر وإن كان إسناده صحيحاً.

ولتحقيق هذا المبدأ فتح لنا أئمتنا البابَ لتثبيت السنة وتقويتها بـ (الشواهد)، ولو كان الشاهد ضعيفاً كالمشهود له، وخَصَصتُ الشاهد بالذكر لأنه يتعلق بمعنى المتن، ولأني أريد تأكيد اهتمام الأئمة بالمتن والمعنى، فإذا جاء معنى من المعاني في حديث ضعيف، وشهد له حديث ضعيف آخر تراهم يثبتون هذا ويعتمدونه.

وهذا أمر ليس بالمستنكر على واقع الناس في شئون حياتهم، وعقلاءُ الناس غيرُ مرضى القلوب: يسلِّمون بهذه النتائج، لكنها قد لا تروق لمن ابتُلي بالوقوف عند رسوم الأسانيد، فأنا أرجوه التأني ولو إلى حين.

وعلى كلٍّ، فسلامة المتن هي القصد الأول، ثم جُعلت سلامة السند علامةً

---

العلامة عبد الفتاح أبو غدة بـ «الأجوبة الفاضلة» ص٢٣٨، رحمهما الله تعالى.

عظمى دالة على صحة المتن، بحيث إن صحة السند صارت هي الأول، والأمورُ الأخرى المعهودة مسلَّمة، لكني أحببت التأكيد على نكارة المتن، من أجل موقف ابن حبان منها.

وبعد هذا أقول: الثقة عند المحدثين: هو العدل الضابط.

**أما الضبط** : فسبيل معرفته: عرض مرويات الراوي على راو آخر معروف بالضبط، فإذا وافقتْها أُلحق بالضابطين، وإذا خالفتها ـ على ندرة ـ فذلك لا يضره، أما إذا كثرت المخالفة كثرة نسبية يلاحظ فيها الكمُّ والكيف، فحينئذ يلحق بصفوف الضعفاء من قِبَل حفظهم.

**وأما العدالة** : فاشتهر أن عدالة الرجل تُعرف بشهرته بالفضل والجلالة، فمثلاً لا يُسأل عن عدالة سعيد بن المسيب، والحسن البصري، ومالك، وأيضاً: تعرف بقول إمام من الأئمة: فلان عدل، رضا، ثقة، وهكذا.

فسبيل معرفتها: أمر وجودي لا عدمي ـ كما يقول السابقون ـ، أو: أمر إيجابي لا سلبي ـ كما نقول في زماننا ـ، أي: إن العدالة تعرف بالإثبات والنصّ، وبالأمر المشهور، وابن حبان يوافق على الشطر الأول، وهو أن العدالة أمر وجودي إيجابي، فإذا نُقل عن ابن معين مثلاً توثيق رجل، قال به ابن حبان ـ إذا لم يختلف معه في الاجتهاد ـ.

أما العدالة عند الجمهور ـ حسب المشهور عنهم ـ فلا تثبت بالأمر العَدَمي السلبي، كأنْ لم ينصَّ إمام على عدالة الرجل أو جرحه، أما عند ابن حبان فتعرف بالإيجاب وبالسلب، بالوجود وبالعدم، فمن عُرفت عدالته فهو عدل، ومن لم يُنقل فيه شيء، ولم يُعرف بالعدالة ولا بخوارم العدالة: فهو عدل أيضاً.

وقد سبَق ابنَ حبان إلى هذا المذهب أئمةٌ كثيرون، تأتي الشواهد على ذلك من أقوالهم ص١٥٩ فما بعدها، لكني ظفرت الآن بما أفادني أن هذا هو مذهب شيخ الشيوخ الإمام عبد الرحمن بن مهدي المتوفى سنة ١٩٨ رحمه الله تعالى، فقد أسند إليه الجَوْرَقاني في مقدمة كتابه «الأباطيل» ١ : ١٢ قوله: «مما يُعرف

به صحيح الأحاديث من سقيمها: أن يكون الحديث مُتَعرِّياً من سبع خصال:

١ ـ **أن لا يكون الشيخ الذي يرويه مجروحاً**، ٢ ـ وأن لا يكون فوقه شيخ مجهول يَبطُل الحديث به، ٣ ـ وأن لا يكون الحديث مرسلاً..، ٤ ـ وأن لا يكون الحديث منقطعاً..، ٥ ـ وأن لا يكون الحديث معضلاً..، ٦ ـ وأن لا يكون الحديث مدلَّساً..، ٧ ـ وأن لا يكون الحديث مضطرباً..، فمتى ما وُجِد الحديثُ يَعرى عن هذه الخصال فهو صحيح، قبولُه واجب، والعملُ به لازم، والرادُّ له آثم». فهذا هو مصدر ابن حبان، وكأنه كان يترسَّم منهج ابنِ مهدي والأئمةِ الآخرين الآتي ذكرهم، وهذا هو البيان:

قال ابن حبان رحمه الله في مقدمة كتابه «الثقات»[1]: «إن العدل: من لم يُعرف منه الجرح، (إذِ التجريح) ضدّ التعديل، فمن لم يُجرح فهو عدل إذا لم يبيَّن ضده، إذْ لم يكلَّف الناسُ من الناس معرفة ما غاب عنهم، وإنما كلِّفوا الحكم بالظاهر من الأشياء غير المغيَّب عنهم».

وقال الحاكم في أوائل النوع الثامن عشر من «معرفة علوم الحديث» ص٢٢٦: «وأصل عدالة المحدث: ١ ـ أن يكون مسلماً، ٢ ـ لا يدعو إلى بدعة، ٣ ـ ولا يعلن من أنواع المعاصي ما تسقط به عدالته»، ثم تكلم عن الضبط. فانظر قوله «عدالة المحدث» أي: راوي الحديث. وانظر ما يأتي ص١٨٦.

وهل يَحتج ابن حبان بحديث هذا الرجل دون ملاحظة ثانية؟.

جوابه: لا، إلا بقرائن تحفُّ الحديث، هي المذكورة في كلام ابن مهدي وبيانُ ذلك من كلامه، قال رحمه الله في مقدمة «الثقات» أيضاً[2]: «لا أذكر في هذا الكتاب إلا الثقات الذين يجوز الاحتجاج بخبرهم.. وكل من أذكره فهو صدوق يجوز الاحتجاج بخبره إذا تعرَّى خبره عن خصال خمس، فإذا وجد خبر منكر عن

---

(١) ١: ١٣، وما بين الهلالين زيادة من «لسان الميزان» ١: ٢٠٩.

(٢) ١: ١١ ـ ١٢.

واحد ممن أذكره في كتابي هذا فإن ذلك لا ينفك عن إحدى خصال خمس:

١ ـ إما أن يكونَ فوق الشيخ الذي ذكرتُ اسمه في كتابي هذا في الإسناد رجل ضعيف لا يُحتج بخبره.

٢ ـ أو يكونَ دونه رجل واهٍ لا يجوز الاحتجاج بروايته.

٣ ـ أو الخبر يكون مرسلاً لا يلزمنا به الحجة.

٤ ـ أو يكون منقطعاً لا يقوم بمثله الحجة.

٥ ـ أو يكون في الإسناد رجل مدلس لم يبيِّن سماعه في الخبر من الذي سمعه منه».

ثم قال[1]: «أذكر في هذا الكتاب الشيخ بعد الشيخ وقد ضعفه بعض أئمتنا، ووثقه بعضهم، فمن صح عندي منهم أنه ثقة بالدلائل النيرة التي بيَّنتها في كتاب «الفصل بين النَّقَلة» أدخلته في هذا الكتاب، لأنه يجوز الاحتجاج بخبره، ومن صح عندي منهم أنه ضعيف بالبراهين الواضحة التي ذكرتها في كتاب «الفصل بين النقلة» لم أذكره في هذا الكتاب، لكني أدخلته في كتاب «الضعفاء بالعلل»، لأنه لا يجوز الاحتجاج بخبره».

وأعود إلى أول كلام ابن حبان، فأقول: هذا هو مذهب ابن حبان بنصّ كلامه: العدل: من لم يُجرح، ولا ريب أنه يريد من لم يجرح بجَرْح قادح، فالصواب أن يعبَّر بعبارته هذه، كما جاء ذلك في كلام ابن حجر في «الفتح»[2]، و«تغليق التعليق»[3]، وفي كلام تلميذه السخاوي في «المقاصد الحسنة» (٨٨) تحت حديث: «ارحموا من في الأرض»، وفي «القول البديع»[4].

---

(١) «الثقات» ١ : ١٣.

(٢) «الفتح» ٩ : ١٥٦ (٥١٠٩)، ومثله العيني في «عمدة القاري» ١٦ : ٢٩٣.

(٣) «تغليق التعليق» ٢ : ١١٦.

(٤) صفحة ٢٤٧ من الطبعة الثانية.

أما أن يُقَوَّل ويشهَّر به أنه يوثق المجاهيل: فلا ينبغي، وهو من الخطأ بمكان، وبناء على هذا الفهم سهُل وشاع على الألسنة والأقلام ردّ توثيق ابن حبان للراوي إذا انفرد به، بل تجاوز بعضهم فردَّه حتى لو كان معه العجلي، وزاد بعضهم: لو كان معهما ابن سعد!!.

ولا بدّ من التنبيه إلى أن ابن حبان تناول في أول كلامه الذي نقلته أمرين، أولهما: حكمه على الرواة الذين سيذكرهم في كتابه هذا ـ «الثقات» ـ، ثانيهما: حكمه على أحاديث هؤلاء الرواة الثقات.

**أما الأمر الأول**: فقال: «لا أذكر في هذا الكتاب إلا الثقات»، فهذا في حكم التنصيص على توثيق كل راوٍ راوٍ منهم على حِدَة، وهو ـ تماماً ـ كحكم البخاري على كل حديثٍ مسند في كتابه بأنه صحيح، من خلال تسمية كتابه «الجامع الصحيح المسند»، وبمقتضى هذا النص من ابن حبان فإنه لا فرق بين قولنا: ذكره في الثقات، أو: وثّقه[1]، نعم، إن كان لابن حبان كلام زائد في الرجل على مجرد ذكره له في الكتاب، فإنه ينبغي نقله، لإعطاء الصورة الكاملة التي عند ابن حبان عن الرجل، فمن اقتصر على: ذكره ابن حبان، ولم ينقل قوله فيه: ثقة، مستقيم الحديث، يَهِم، يخالف، يغرب، ونحو ذلك مما يدلُّ على تمتين أو تليين في جانب له: فقد قصَّر، ومن نقل ذلك: فقد أوفى على الغاية.

**وأما الأمر الثاني**: فكما قال، وليس هو محلَّ نزاع، لكنه صدَّر كلامه بقوله: «فإذا وجد خبر منكر عن واحد ممن أذكره في كتابي هذا، فإن ذلك الخبر لا ينفك من إحدى خمس خصال..»، فأكَّد لنا توثيقه لكل الرواة المذكورين في كتابه، وأنه لا يمكن أن يتطرق الضعف إلى خبر من أخبار واحد منهم، فإن وجد خبر من أخبار أحدهم وفيه نكارة (ضعف) فإن سبب ذلك من أمر خارجي عنهم: إما من رجل فوقه، أو دونه، أو الخبر مرسل، أو منقطع،

---

(١) كما عبَّر الذهبي بهذا في الترجمة (١٢٧) من «الكاشف».

أو مدلَّس. إلى هذا الحدّ والغاية يؤكد لنا ابن حبان الثقة بتوثيقه لمن يذكره في كتابه «الثقات». والله أعلم.

وأولُ من رأيته أنصف ابن حبان وتوثيقه للرواة: الحافظ العراقي، فقد سأله تلميذه الحافظ ابن حجر رحمهما الله تعالى، فقال[1]: «ما يقول سيدي في أبي حاتم ابن حبان إذا انفرد بتوثيق رجل لا يعرف حاله إلا من جهة توثيقه له، هل ينهض توثيقه بالرجل إلى درجة مَن يحتج به؟، وإذا ذَكَر ذلك الرجلَ بعينه أحد الحفاظ كأبي حاتم الرازي بالجهالة، هل يرفعها عنه توثيقُ ابنِ حبان له وحده، أم لا؟».

فأجابه العراقي بقوله: «إن الذين انفرد ابن حبان بتوثيقهم لا يخلو:

- إما أن يكون الواحد منهم لم يرو عنه إلا راو واحد.
- أو روى عنه اثنان ثقتان وأكثر، بحيث ارتفعت جهالة عينه.

فإن كان روى عنه اثنان فأكثر، ووثقه ابن حبان ولم نجد لغيره فيه جرحاً، فهو ممن يحتج به. وإن وجدنا لغيره فيه جرحاً مفسَّراً فالجرح مقدم. وقد وقع لابن حبان جماعة ذكرهم في «الثقات»، وذكرهم في «الضعفاء»، فينظر أيضاً إن كان جَرْحه له مفسَّراً فهو مقدَّم على توثيقه.

فأما من وثقهم ولا يعرف للواحد منهم إلا راو واحد، فقد ذكر ابن القطان في كتاب «بيان الوَهَم والإيهام» أنَّ مَن لم يرو عنه إلا واحد ووُثق، فإنه تزول جهالته بذلك.

وذكر ابن عبد البر أن من لم يرو عنه إلا واحد، وكان معروفاً في غير حمل العلم، كالنجدة والشجاعة والزهد، احتُج به.

---

(١) «أجوبة الحافظ العراقي على أسئلة تلميذه الحافظ ابن حجر العسقلاني» ص١٣٦، ١٤١.

وأما إذا تعارض توثيق ابن حبان بتجهيل أبي حاتم الرازي لمن وثقه: فمن عَرف حال الراوي بالثقة مقدَّم على من جهل حاله، لأن من عَرف، معه زيادة علم، لكن ابن حبان منسوب إلى التساهل في التصحيح والتوثيق، لكنه أرفع درجةً من الحاكم. قال أبو بكر الحازمي: وابن حبان أمكن في الحديث من الحاكم».

وفي هذا الكلام فوائد عدة، ويعتبر بداية الإنصاف لهذا الإمام، وعلى ما فيه مِن فوائد، فإن فيه ما يحتاج إلى بيان وتحرير.

من ذلك: أن كلامه صريح في أن ابن حبان يذكر في «ثقاته» كل من يعرف حاله بالثقة، فلذلك قدَّمه على تجهيل أبي حاتم للراوي، والواقع: أن قسماً كبيراً من رجاله كذلك، وقسماً اجتهد فيهم فخالف اجتهاده اجتهاد من جرحهم، بَيْدَ أن قسماً كبيراً على غير هذا، يذكرهم في «الثقات» لأنهم لم يُذكروا بجرح ولا تعديل، ولم يأت في أخبارهم ما يستنكر، وجاءت معهم المؤيدات الخارجية الدالة على سلامة الإسناد من ضعفاء آخرين، ومن الإرسال، والانقطاع، والتدليس، فاعتبرهم بناء على هذا من الثقات، فالوثاقة فيهم (عَدَمية) لا (وجودية): عدم الجرح، لا توثيقٌ منقول عن عارف بأحوالهم.

وهذا منهج سليم جداً، يتمم المنهج المعهود ولا يخالفه.

وأقصد بالمنهج المعهود: أن الرجل يعرف بالوثاقة بأمرين متفق عليهما:

١ ـ الشهرة والاستفاضة بالثناء الجميل.

٢ ـ وبالنصّ على عدالته من إمام معتبر.

فابن حبان يذكر في كتابه أصحاب المرتبة الأولى، ويذكر أصحاب المرتبة الثانية إذا وافق اجتهاده اجتهاد الإمام الناصّ على عدالة ذاك الرجل.

ويذكر أصحاب المرتبة الثالثة التي لم ينقل فيهم جرح، وليس في رواياتهم ـ بعد سَبْره لها ـ ما يستنكر.

وأصحاب هذه المرتبة هم الذين يقول أبو حاتم في الواحد منهم: مجهول، وإليك النصَّ على ذلك.

قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»[1]: «بابٌ: في رواية الثقة عن غير المطعون عليه: أنها تقوِّيه، وعن المطعون عليه: أنها لا تقوِّيه»، ثم قال تحته: «سألت أبي عن رواية الثقات عن رجل غير ثقة: مما يقوِّيه؟ قال: إذا كان معروفاً بالضعف لم تقوِّه روايته عنه، وإذا كان مجهولاً نفعه رواية الثقة عنه». فانظر قوله في الباب «غير المطعون عليه» وقوله في الجواب «وإذا كان مجهولاً»، فالمجهول: هو الذي لم يجرح، أي: ولم يعدَّل، ويقول أبو حاتم: إن رواية الثقة عن هذا (المجهول) الذي لم يعدَّل ولم يجرح تنفعه، فإذا اقترن هذا (النفع) بالقرائن الخارجية الخمسة التي ذكرها ابن حبان، فأي مانع من القول بالنتيجة التي قالها ابن حبان؟!.

ويشخِّص هذا المنهج من ابن حبان: قوله في «المجروحين»[2] في ترجمة سعيد بن زياد بن فائد: «الشيخ إذا لم يرو عنه ثقة فهو مجهول لا يجوز الاحتجاج به، لأن رواية الضعيف لا تُخرج من ليس بعدل عن حدّ المجهولين إلى جملة أهل العدالة، كأن ما روى الضعيفُ وما لم يُرو في الحكم سِيّان».

وقال في ترجمة سُليم بن عثمان الطائي من «الثقات»[3]: «روى عنه سليمان ابن سلمة الخبائريُّ الأعاجيبَ الكثيرةَ، ولست أعرفه ـ أي سُليماً ـ بعدالة ولا جرح، ولا له راو غير سليمان، وسليمان ليس بشيء، فإن وجد له راو غير سليمان بن سلمة اعتبر حديثه، ويلزق به ما يستأهل من جرح أو عدالة».

وقال في «المجروحين» أيضاً[4]: «أبو زيد يروي عن ابن مسعود ما لم يتابع

---

(١) ٢: ٣٦.

(٢) ١: ٣٢٧ ـ ٣٢٨.

(٣) ٦: ٤١٥.

(٤) ٣: ١٥٨، ومع ذلك انظر ما يأتي عن الجصاص ويعقوب بن شيبة تعليقاً على ترجمة أبي زيد (٦٦٢٧).

عليه، ليس يُدرى مَن هو، لا يعرف أبوه ولا بلده، والإنسان إذا كان بهذا النعت ثم لم يَروِ إلا خبراً واحداً خالف فيه الكتاب والسنة والإجماع والقياس والنظر والرأي: يستحق مجانبته فيها ولا يحتج به».

وقوله الآخر في «الثقات»[(١)]: «سيف أبو محمد، شيخ، يروي عن منصور، روى عنه عمرو بن محمد العَنْقَزي، لست أعرف أباه، فإن كان سيفَ ابنَ محمد فهو واهٍ، وإن كان غيرَه فهو مقبول الرواية حتى تصح مخالفته الأثباتَ في الروايات، أو يَسلك غير مسلك العدول في الأثبات فحينئذ يلزق به الوهن»[(٢)].

وقال في «المجروحون» ٢: ١٢٣ ترجمة عمران بن مسلم القصير: «لا يجوز أن يحكم على مسلم بالجرح وأنه ليس بعدل إلا بعد السَّبْر، بل الإنصاف عندي في أمره مجانبتُه ما روي عنه ممن ليس بمتقن في الرواية، والاحتجاجُ بما رواه عنه الثقات».

فهذه نصوص ناطقة بالمراد في بيان موقف ابن حبان ممن يقول عنه: لا أعرفه، ولا أعرف أباه، ونحوَ ذلك: أنه يعتمد فيه سبر أخباره، وأن يكون الراوي عنه ثقة.

---

(١) ٨: ٢٩٩.

(٢) وعلى هذا: فذكر ابن حبان لكعب المدني في «الثقات» ٥: ٣٣٤: غير مسلَّم له، كما تراه في تخريج الحديث (٨٧٩٦) من «مصنَّف» ابن أبي شيبة، وأكاد أجزم: لو أن ابن حبان علم راوياً ثقة عن كعب غير ليث بن أبي سليم لذكره، وهذا يؤكد كلام أبي حاتم والترمذي الذي ذكرته هناك.

ويُنظر: هل في كتابه أمثلة أخرى تُستدرك عليه؟ الذي أجزم به أنه إنْ وجد فقليل، مما يجعل كلام الحافظ الذهبي في محل النظر والتأمل، وذلك قوله في آخر كتابه «معرفة التابعين من الثقات لابن حبان»: «الذين ذكرهم ـ ابن حبان ـ كثير، منهم من لم يوثقوا، وكثير لم يرو عنهم غير واحد، وهم على قسمين ـ فذكرهما، وقال ـ: وقسم ثالث ضعفاء لا يعرف ذلك التابعي إلا من جهتهم، فالتابعي مجهول، والراوي عنه واهٍ، ...».

وتبقى المؤاخذة المشهورة على ألسنة المخالفين وأقلامهم، وهي أنه يذكر الرجل ويقول فيه: لا أدري من هو، ولا ابن من هو، ونحو هذا، كما تقدم.

وأمهِّد بكلمة قبل ذكر الجواب.

إنَّ شأن أيّ عاقل أن يتكلم بكلام يتّفق آخرُه مع أوله، وإذا كان هذا من المسلَّمات في حقّ العقلاء، فكيف بالعالم؟! فكيف بالإمام؟! وهذا ما ينبغي ملاحظته حين التعامل مع العلماء عامّة، ومع الأئمّة خاصة، ومنهم ابن حبان.

وأذكر مثالاً على تطبيق هذا التمهيد فأقول: لما رأى العلماء في معلَّقات الإمام البخاري في «صحيحه» شيئاً خارجاً عن دائرة الصحة، ربطوا بينها وبين تسمية الإمام لصحيحه، ليتخلصوا من الإشكال الحاصل من تسميته له بـ: الصحيح، مع أن فيه ما ليس بصحيح، فكان منهم أن أخذوا منه كلمة «المسند»، أي: إنه التزم الصحة في المسانيد، وهذه معلَّقاتٌ غيرُ مسنَدة فانزاح الإشكال، إذن فالربط بين الاسم العام، وبين ما هو حاصل: أمر ضروري.

وهكذا هنا مع ابن حبان، إنه وَسَم كتابه بـ «الثقات» فكيف يذكر معهم مَن لا يعرفه، ولا يعرف ابن من هو، ثم نقول: هو عالم، هو إمام!! فلا بدّ من ملحظ علمي عنده، أو: إن شئت فقل: لا بدّ من مخرج علمي عنده، وابن حبان إمام جِهْبذ: ناقد خبير، وأسماء كتبه تدل على تقدمه في هذا الفن بما لا مزيد عليه، فكيف يسجَّل عليه هذا التناقض وضعف المنهج؟!.

والجواب: أن كل من ألَّف في الرواة: بدءاً من «التاريخ الكبير» للبخاري، ومن بعده «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، إلى الكتاب المبنيِّ عليهما: «الثقات» لابن حبان، فمَن بعدهم، كل هؤلاء يذكرون الرجل وقد مضى على وفاته المئة والمئتان من السنين، ولا يعرفونه إلا من خلال ورود اسمه في الأسانيد، فمثلاً: جاء في سندٍ ما: زيد بين عمرو وبكر، ثم جاء باسم: زيد بن أحمد بين عمرو وبكر أيضاً، ثم جاء باسم: زيد بن أحمد البصري، ثم، وثم،

حتى تتكون (هويّة) الرجل، ثم تزيد المعارف به بمعرفة شيوخه، والرواة عنه واحداً بعد واحد، وهكذا وهكذا.

وقد عبَّر عن هذا المعنى ابن القطان في «بيان الوهَم والإيهام» ٥ : ٥٢٢ فقال: «إنما وضعوا في التراجم الخاصة بهم في كتب الرجال، أخذاً من الأسانيد التي وقعوا فيها».

فإذا لم تتوفر هذه الزيادات والمعارف عنه، إنما ذُكر باسمه واسم أبيه: زيد ابن أحمد، مثلاً، أو لم يُوقف على شيء من أمره إلا أنه: حدثنا عمرو، عن زيد، عن بكر، وكان عمرو ثقة، وبكر ثقة، وزيد لم يذكر بجرح، وليس في مروياته ما يستنكر، فحينئذ يسوِّغ ابن حبان لنفسه أن يذكره في «الثقات»، لتوفر تلك الشروط فيه، بناء على ما أصّله في كلامه الذي ذكرته أولاً، لكنه يقول لإبراء ذمته: لا أعرفه، ولا أعرف أباه، ولا بلده[١].

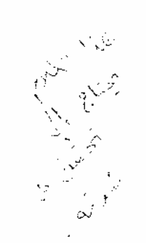
**ولقائل أن يقول : هل هذا مذهبٌ انفرد به ابن حبان؟ أو سبقه إليه أحد مِن أئمة المحدثين؟ .**

فالجواب: أن ابن حبان مسبوق به، وأجلُّ مَن عرفته بذلك: الإمام ابن مهدي، وتقدم نقل كلامه ص١٦٣، لكن لما كان ابن حبان إماماً مجتهداً نقول: إنه موافِق لمن سبقه، غير متابع ولا مقلِّد، وقد عَرَضتُ فيما سبق في هذه «الدراسات» لهذا الأمر، ونقلت فيها مقولتين للذهبي في «الميزان» مشهورتين، إحداهما في ترجمة حفص بن بُغَيل، والثانية في ترجمة مالك بن الخَيْر الزَّبادي، ونقلت بعدهما تأييدَ وتأكيدَ هذا المنهج عن شيخيَّ: حبيب الرحمن الأعظمي وعبد الله الصديق الغُمَاري رحمهما الله تعالى[٢].



(١) وهذا التفسير ـ فيما أرى، والله أعلم ـ أولى من قول الهيثمي في «المجمع» ١ : ٢٣٠ ـ وقد ذكر كلاماً لابن حبان كهذا ـ: «الظاهر أنه اعتمد في توثيقه على غيره».

(٢) «الميزان» ٢ (٢١٠٩)، ٣ (٧٠١٥)، وانظر ما تقدم ص٦١، ١٠٤.



**وخلاصة ما تقدم مع زيادة عليه**: أن هذا هو مذهب ابن مهدي والبخاري ومسلم وغيرهم من أئمة النقاد، أما في ترجمة حفص بن بغيل فقال الذهبي: «إن ابن القطان يتكلم في كل من لم يقل فيه إمام عاصر ذاك أو أخذ عمن عاصره ما يدل على عدالته، وهذا شيء كثير، ففي الصحيحين من هذا النمط خلق كثير مستورون، ما ضعفهم أحد، ولا هم بمجاهيل».

وقال في ترجمة مالك بن الخير: «في رواة الصحيحين عدد كثير ما علمنا أن أحداً نص على توثيقهم، والجمهور على أن مَن كان من المشايخ قد روى عنه جماعة، ولم يأت بما يُنكَر عليه أن حديثه صحيح».

ونقلت فيما تقدم[١] عن شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، عن الذهبي رحمهما الله تعالى كلاماً يؤكد فيه الذهبي هذا المعنى، فينظر.

وتعقبه الحافظ في «اللسان»[٢] بقوله: «هذا الذي نسبه للجمهور: لم يصرِّح به أحد من أئمة النقد إلا ابن حبان، نعم، هو حقٌّ في حقّ مَن كان مشهوراً بطلب الحديث والانتساب إليه، كما هو مقرر في علوم الحديث. وهذا الرجل ـ مالك بن الخير ـ قد ذكره ابن حبان في «تاريخ الثقات»[٣] فهو عنده ثقة، وكذا نص الحاكم في «مستدركه» ـ ١ : ١٢٢ ـ على أنه ثقة. ثم، إن قول الشيخ ـ الذهبي ـ: إن في رواة الصحيحين عدداً كبيراً.. إلى آخره: مما يُنازَع فيه، بل ليس كذلك، بل هذا شيء نادر، لأن غالبهم معروفون بالثقة إلا من خرَّجا له في الاستشهاد. والله أعلم».

---

(١) ص١٠٢، أو ينظر «فتح الباقي» ١ : ٢٩٩، وينظر أيضاً «الموقظةُ» للذهبي ص٧٨ فما بعدها، وينظر أصلُ «الموقظة» وهو «الاقتراح» لشيخه ابن دقيق العيد ص٣٢٣ الباب السابع كله.

(٢) «لسان الميزان» (٦٢٦٧).

(٣) ٧: ٤٦٠.

وعلى هذا التعقب ملاحظات:

**الملاحظة الأولى**: قوله «لم يصرِّح به أحد مِن أئمة النقد»: غريب، فهل تتوقف الأحكام على نصوص مِن الأئمة المتقدمين؟ أما مِن المتأخرين فنعم، وأما المتقدمون: فلا، وكم وكم بَحَث العلماء في شروط الصحيحين بناء على ما استنبطوه مِن تصرفاتهما في كتابيهما دون نص منهما! وهكذا هنا، إن تصرفات الأئمة المتقدمين تدل على ما قاله الذهبي، وطبَّقه ابن حبان.

أ ـ **فهذا ابن معين**: يُسأل عن رواة كثيرين، فيجيب بحكمٍ هو لازمٌ مِن سبره لأحاديث الرجل، غير مبني على جرحٍ وتعديلٍ ناتجٍ عن اختباره لديانته وضبطه، وقد يحكم عليه بهذا الحكم مِن غير سؤال، لكن القرائن دالة على هذه الحال، من ذلك:

١ ـ حاجب بن الوليد، سئل عنه ابن معين فقال: ما أعرفه، وأما أحاديثه فصحيحة، فكُرِّر عليه السؤال، فكَرر الجواب.

وقد قال ابن عدي في «الكامل»[1] آخر ترجمة الجراح بن مليح الحمصي: «كان يحيى ـ بن معين ـ إذا لم يكن له علم ومعرفة بأخبار الرجل ورواياته يقول: لا أعرفه»، فدلنا على منهج ابن معين في معرفته للرجل: سبر مروياته، وهذا إذا لم يكن أدركه.

والمتتبع لرواية عثمان الدارمي عن ابن معين يجد أمثلة كثيرة دالة على منهج ابن معين هذا في توثيقه للرجل من خلال سبر أحاديثه، وهو منهج عامّ له، لكنه في أسئلة عثمان الدارمي كثير، وقد نظرت فيها من أول حرف الألف رقم (١١١) إلى آخر حرف الخاء رقم (٣١٠) فرأيت فيها تسعة عشر شاهداً صريحاً في الدلالة على ما أقول، منها:

٢ ـ (١٤٥) إياس بن دَغْفَل: كيف حديثه؟ فقال: ثقة.

---

(١) ٢: ٥٨٤.

٣ ـ (١٤٦) قلت: فالأصبغ بن سفيان: كيف حديثه؟ فقال: لا أعرفه.

٤ ـ (١٤٩) قلت: فأبانُ بن صالح: كيف حديثه؟ فقال: ثقة.

٥ ـ (١٥١) وسألته عن إسماعيل بن أوسط: كيف حديثه؟ فقال: ثقة.

٦ ـ (١٦٢) قلت: فإبراهيم الهَجَري: كيف حديثه؟ فقال: ليس بشيء.

٧ ـ (١٦٤) قلت: وإسماعيل بن سالم: كيف حديثه؟ فقال: ثقة.

وهكذا التراجم ذوات الأرقام (١٦٩، ١٧٥، ١٩٠، ١٩٩، ٢٠٦، ٢١٣، ٢١٥، ٢٢٠، ٢٣٥، ٢٦٣، ٢٦٩، ٢٨٨، ٢٩٩).

ولا حاجة بي إلى الوقوف للاستدراك والقول: إنه قد يُخالَف الإمام ابن معين في بعض أحكامه، فهذا أمر لا داعي إليه، لوضوحه، ولا يؤثر هذا الاستدراك على صحة المقصد الذي أريده من هذه الأمثلة.

٨ ـ وفي «الجرح»[1] في ترجمة عطاف بن خالد، نقلاً عن رواية الدوري، عن ابن معين أنه قال: «ليس به بأس ثقة صالح الحديث»، فأفاد أن توثيقه لصلاحية أحاديثه.

٩ ـ أبو مِخْنَف لوط بن يحيى، الأخباري المشهور، توفي قبل السبعين ومئة، كما في ترجمته من «الميزان»[2]، وأقدم من تكلم فيه هو ابن معين المولود سنة ١٥٨، أي كان عمره نحو العشر سنين يوم وفاة أبي مخنف، ومع ذلك قال فيه: ليس بشيء، وقال مرة: ليس بثقة، فمن أين عرفه وخَبَر منه أنه ليس بعدل ولا ضابط؟! ولو ذهبت أبحث عن تواريخ من يتكلم فيهم ابن معين جرحاً وتعديلاً، كالبحث في أمر أبي مخنف: لجئت بأمثلة كثيرة، ولكل حادث حديث.

---

(١) ٧ (١٧٥). وانظر «تاريخ الدوري» ٢: ٤٠٦، فليس فيه كلمة «ثقة»، وإن صح فيبقى الشاهد في قوله: لا بأس به.

(٢) ٣: ٤٢٠.

ويتبع القولَ في موقف ابن معين القولُ في موقف العلماء الأئمة الآخَرين والمتأخرين عنه.

**ب ـ فهذا أبو حاتم يقول ابنه**

١٠ ـ في «العلل» (٢٦٩٢): «سألت أبي عن حديث:.. إن شئتَ نبياً ملِكاً أو نبياً عبداً؟ فقال: رواه أبو بكر بن عياش، عن مبشِّر، عن الزهري، عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قلت لأبي: المتصل محفوظ؟ قال: نعم، قلت: مَن مبشِّر هذا السَّعيديُّ؟ قال: هو أموي عندي، وأرى حديثه مستقيماً، يُكثر الرواية عن الزهري». أما الضبط فنعم: حديثه مستقيم، وأما العدالة: فمن أين! وأبو حاتم يقول: لا أعلم أحداً روى عنه غير أبي بكر بن عياش، كما في «الجرح»[١].

١١ ـ وفي «الجرح» أيضاً[٢] في ترجمة عبد الواحد بن سلمان الأغر: «سألت أبي عنه فقال: ما أعلم أحداً روى عنه غير أبي الربيع الزهراني، وأرى حديثه مستقيماً، ما أرى به بأساً».

١٢ ـ وسأل أباه عن الفضل بن سويد فأجابه[٣]: «لم يرو عنه غير محمد بن حمران وليس بالمشهور، ولا أرى بحديثه بأساً».

١٣ ـ وقال عن مسلمة بن سعيد بن عبد الملك: «أرى أحاديثه صحاحاً»[٤].

١٤ ـ ونقل عن أبيه في ترجمة أحمد بن إبراهيم الخراساني أنه شيخ مجهول، والحديث الذي رواه صحيح[٥].

---

(١) ٨ (١٥٧٠).

(٢) ٦ (١١١).

(٣) ٧ (٣٥٦).

(٤) ٨ (١٢١٦).

(٥) «الجرح» ٢ (٢).

١٥ ـ ١٨ ـ ومثله تماماً في ترجمة أحمد بن بحر العسكري، وأحمد بن المنذر بن الجارود، وأسامة بن حيان الحكمي، وعبد الرحمن بن شيبة[١].

١٩ ـ وترجم[٢] لفراس بن يحيى المُكْتِب، ونقل عن أبيه: «شيخ، كان معلِّماً، ثقة ما بحديثه بأس»، ومعلوم أن معنى كلمة «شيخ»: راوي، ونقل قبلُ عن يحيى القطان قوله: «ما بلغني عنه شيء، ولا أنكرتُ من حديثه إلا حديث الاستبراء»، وأن أحمد سئل: كيف هو؟ قال: ثقة، وعن ابن معين: ثقة، فتوثيقهم لكونهم لم ينكروا عليه إلا حديثاً واحداً.

ومن هذا المنطلق كان أبو حاتم يضعِّف الراوي:

٢٠ ـ فقد قال[٣] عن فضالة بن مفضَّل: «لم يكن بأهل أن يكتب عنه العلم، سألت عنه سعيد بن عيسى بن تليد فثبَّطني عنه وقال: الحديث الذي يحدث به موضوع، أو نحو هذا».

٢١ ـ ونقل[٤] عن أبيه قوله في محمد بن عبد الله الطائفي: «ليس بالقوي، وفي حديثه نظر»، فالجملة الثانية تفسير للأولى: لمَ لم يكن قوياً.

٢٢ ـ ونقل في ترجمة محمد بن عبد الله الليثي[٥] عن ابن معين: ليس حديثه بشيء، وعن أبي حاتم: ليس بذاك الثقة، ضعيف الحديث. وعن أبي زرعة: لين الحديث، ومرة ثانية: ليس بالقوي.

٢٣ ـ وترجم[٦] لمحمد بن عبد الله المقرئ المعروف بداهر، وقال: «سألت أبي عن أحاديثَ رواها داهر، وعرضت عليه تلك الأحاديث فقال: ليس

---

(١) «الجرح» ٢ (١٤، ١٧٠، ١٠٣٥)، ٥ (١١٥٦).

(٢) المصدر نفسه ٧ (٥١٤).

(٣) ٧ (٤٤٧).

(٤) ٧ (١٥٩٣).

(٥) «الجرح» ٧ (١٦٢٧).

(٦) ٧ (١٦٩١).

تدل هذه الأحاديث على صدقه».

٢٤ ـ ٢٦ ـ ومثل هذا تجده في ترجمة أحمد بن إبراهيم الحلبي، والحسن ابن مسلم الواسطي، وداود بن عبد الحميد الكوفي[١].

**ج ـ ومع أبي حاتم صِنوه أبو زرعة:**

٢٧ ـ ففي «الجرح»[٢]: هارون بن زياد القشيري: سألت أبي عنه فقال: متروك الحديث، والحديث الذي رواه كذب، وسئل أبو زرعة عنه فقال: لا أعرفه، والحديث الذي يرويه باطل وزور.

٢٨ ـ وفيه أيضاً[٣] ترجمة مسلمة بن علقمة المازني: «لا بأس به، يحدث عن داود بن أبي هند أحاديث حساناً».

**د ـ وعلى هذا: الإمام أحمد:**

٢٩ ـ ففي «الجرح»[٤] عن حرب الكرماني قال: سمعت أحمد بن حنبل يوثق حسان بن إبراهيم الكرماني فقال: لا بأس به، وحديثه حديث أهل الصدق، ثم نقل عن ابن معين وأبي زرعة قولهما فيه: لا بأس به.

٣٠ ـ وفي «الجرح» أيضاً[٥] في ترجمة شريح بن هانئ بن يزيد الحارثي: «قيل لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: شريح بن هانئ صحيح الحديث؟ قال: نعم، هذا متقدِّم جداً، روى الناس عنه»، فانظر لفظ السؤال، والجواب.

٣١ ـ وروى عن ابنه عبد الله في «العلل»[٦] قوله في سَلْم بن أبي الذيال:

---

(١) «الجرح» ٢ (٥)، ٣ (١٥٦، ١٩١١).

(٢) ٩ (٣٧٠).

(٣) ٨ (١٢٢١).

(٤) ٣ (١٠٥٦).

(٥) ٤ (١٤٥٩).

(٦) (٢٣٢٥، ٣٢٣٥).

«ثقة، صالح الحديث ـ ما أصلح حديثه ـ ما سمعت أحداً حدث عنه غير معتمر» بن سليمان التيميّ.

والأمر يطول جداً.

هـ ـ **أما ابن عدي** : فكتابه «الكامل» طافح بهذا المعنى: الحكم على الرجل من خلال سَبْر مروياته، وتلخيص قوله فيه آخر الترجمة، حتى إن ابن القطان نقل عنه في «بيان الوهم» ٤ : ٣٢٨ كلامه في موسى بن هلال البصري: أرجو أنه لا بأس به، وعلَّق عليه بقوله: «وهذا من أبي أحمد ـ ابن عدي ـ قول صَدَرَ عن تصفُّح روايات هذا الرجل، لا عن مباشرةٍ لأحواله». ولأهمية السَّبْر عنده: نجد عنده ظاهرتين:

**الأولى** : في حال قلَّة مرويات الرجل، فإنه لا يحكم عليه بردّ ولا بقبول.

**والثانية** : نجده يخالف من يَجرح الراوي، وهو من الكبار، وليس أمام ابن عدي من سَبْر حديثه ما يساعده على متابعة جارحه.

**٣١** ـ فقد قال في ترجمة سَلْم بن زُرَير[١] : «ليس في مقدار ما له من الحديث أن يعتبر حديثه: ضعيف هو أو صدوق».

**٣٢ ـ ٣٦** ـ ومثله في ترجمة سَلْم بن قيس العلوي، وسوّار بن عبد الله بن قدامة العنبري، وصاعد بن مسلم اليشكري، وقَنَان بن عبد الله، ومحمد بن مسلم بن مهران[٢].

**٣٧** ـ وترجم لبكير بن مسمار الحنفي[٣] وقال: «لم أجد في رواياته حديثاً منكراً، وأرجو أنه لا يأس به، وعندي أنه مستقيم الحديث فأستغني عن أن أذكر

---

(١) «الكامل» ٣: ١١٧٤.

(٢) «الكامل» ٣: ١١٧٦، ١٢٩١، ٤: ١٤٠٨، ٥: ٢٠٧٥، ٦: ٢٢٤٧، وابن مهران هذا ترجمه ابن حبان في «الثقات» ٧: ٣٧١ باسم: محمد بن إبراهيم بن مسلم بن مهران وقال: كان يخطئ.

(٣) ٢: ٤٧٤.

له حديثاً: لاستقامة حديثه، ولأن من روى عنه صدوق»، وتأمل قوله «روى عنه صدوق» تجده متفقاً مع عصريّه ابن حبان في اشتراطه.

٣٨ ـ وقال ابن عدي في ترجمة خالد بن ميسرة الطُّفاوي[١]: «هو عندي صدوق، فإني لم أر له حديثاً منكراً»، فأعطاه مرتبة من مراتب التعديل: صدوق، وهي عبارة ابن حبان وحكمه.

٣٩ ـ وترجم لأشعث بن عبد الرحمن بن زُبيد الأيامي[٢]، ونقل في صدر ترجمته قول النسائي فيه: ليس بثقة، ومعلوم أن هذا اللفظ من ألفاظ الجرح الشديد، إذ معناه: ليس بعدل ولا ضابط، وتعقبه بقوله: «لم أر في متون أحاديثه شيئاً منكراً، وعندي أن النسائي أفرط في أمره، فقد تبحَّرتُ حديثه فلم أر له حديثاً منكراً»، وهذا المعنى هو الذي يؤكد عليه ابن حبان أيضاً.

٤٠ ـ وترجم لمحمد بن يحيى بن قيس المَأْرِبي[٣] وقال: «ذكرته لأن أحاديثه مظلمة منكرة»، وكانت وفاته قبل المئتين.

٤١ ـ وأخيراً: ترجم لأُوَيس القَرَني رضي الله عنه[٤] وقال: «ليس له من الأحاديث إلا القليل، فلا يتهيأ الحكم عليه بالضعف، بل هو صدوق ثقة، مقدار ما يُروى عنه».

قلت: وأُوَيس: جاز القنطرة، بل جاز القناطر كلها بقول النبي صلى الله عليه وسلم فيه: «إن خير التابعين رجل يقال له أويس»، وبقوله: «.. مَن لقيه منكم فليستغفر لكم»[٥]، لكني أقصد التأكيد على المبدأ والمنهج عند ابن عدي

(١) «الكامل» ٣: ٨٩٢.

(٢) «الكامل» ١: ٣٧٠.

(٣) المصدر نفسه ٦: ٢٢٣٩.

(٤) ١: ٤٠٣ ـ ٤٠٤.

(٥) «صحيح مسلم» ٤: ١٩٦٨ (٢٣، ٢٤)، ومما يذكر: أن الذهبي نقل في كتبه =

في الحكم على الرجل من خلال مروياته ردّاً وقبولاً، والله أعلم[1].

ثم إني أقول: إن ألفاظهم التي فيها حكم على أحاديث الراوي بتمتين أو تليين كلها ناشئة عن هذا الملحظ: سبر أحاديثه والحكم عليه من خلال هذا السبر، مثل قولهم: صحيح الحديث، جيد الحديث، حسن الحديث، صالح الحديث، يكتب حديثه، يعتبر بحديثه، يستشهد به، أو: لا يكتب، ولا يعتبر به، ولا يستشهد به، ولا يحتج به، ضعيف الحديث، متروك الحديث، منكر الحديث.

ويُلحق بهذا كلُّ ما له علاقة بالضبط، مثل: صدوق، ولا بأس به، ومحله الصدق، كل هذا مبني على هذا الأساس: السبر، ثم الحكم، وقد يكون سبراً شخصياً، وقد يكون فيه متابعة لمن قبله. والله أعلم.

ونظائر هذه الألفاظ كثيرة في كتب الرجال، والتتبع ينفي الحصر، سواء عمَّن ذكرتُ من الأئمة أم عن غيرهم، ومنهم من يوصف بالتعنّت، كما ترى.

ولقد وقفت على أمثلة كثيرة من هذا القبيل، ونصوص ناطقة بالمراد، مما يجرّؤني على القول بأنها طريقة الأئمة المتقدمين على ابن حبان دون استثناء، إنما اشتهر بها ابن حبان ونُسبت إليه لضخامة عدد الثقات الذين في كتابه: نحو

---

الثلاث عن ابن عدي أن الإمام مالكاً كان ينكر وجود أويس القرني، نقل ذلك في «الميزان» ١ (١٠٤٨)، و«السير» ٤: ٣٢ ـ ٣٣، و«تاريخ الإسلام» ٢: ٣١٦، وينظر لزاماً ما تقدم ص١٣٣ مع التعليق عليه.

(١) ووقفت على كلمة للإمام الجصاص في شرحه على مختصر الطحاوي ١: ١٩٦ عبَّر فيها عن هذا المنهج بعبارة أخرى، قال رحمه الله وهو يتحدث عن حديث الوضوء بنبيذ التمر وراويه أبي فزارة: «الوصول إلى معرفة عدالة من لم نشاهده من الرواة (يكون) من جهة نقل الفقهاء وأهل العلم عنه، من غير طعن منهم عليه في روايته ولا تهمته بالكذب»، فهذان شرطان: عدم الطعن، وأن يُنقل إلينا حديثه من جهة الفقهاء العلماء، فنقلهم إياه ـ مع التسليم به ـ يقوم مقام بسَبْرنا واختبارنا له، ويعرِّفنا بعدم نكارته، ولا ريب أن مراده بالعلماء الفقهاء الأئمة المجتهدون ومن داناهم في طبقتهم وعلومهم، وتاريخ ولادة الإمام الجصاص ووفاته (٣٠٥ ـ ٣٧٠)

خمسة عشر ألف رجل، وأُنكرتْ عليه من أجل قوله في عدد نادر لا يذكر: لا أدري من هو، ولا ابن من هو، دون تأمل من المنكرِ، ولا تريُّث في مناقشة قوليه والجمع بينهما، أعني: قوله: كل من في كتابه فهو صدوق، وقوله في بعضهم: لا أدري من هو، ولا ابن من هو. والله الموفق.

وهذه الطريقة التي فيها الحكم على الرجل من خلال سبر مروياته، قال فيها الإمام التقي السبكي كلمة موجزة جداً دلّنا فيها على شهرتها بين الأئمة عامة، ودلّنا فيها على فائدتها وتقديمها على حكمهم النظري على الرجل، فقال رحمه الله في أوائل كتابه «شفاء السِّقام»[1]: «إن كثيراً من جرح المحدثين وتوثيقهم: على هذا النحو - تصفّحِ روايات الراوي لا مباشرةِ أحواله -، بل هو أولى مِن ثبوت العدالة المجرّدة مِن غير نظر في حديثه»، فما خصّ إماماً دون إمام، ولا طبقة دون طبقة.

ومن معاصريه الذين طبقوا هذه الطريقة: الإمام ابن القيم رحمه الله، قال في «حواشيه على تهذيب سنن أبي داود» ٢: ٤٣٨ (١٩٣٦) عند حديث: مِنَى «مُنَاخ مَن سَبَق إليه»: والصواب تحسين الحديث، فإن يوسف بن ماهَك من التابعين، وقد سمع أم هانئ.. وقد روى عن أمه، ولم يُعلم فيها جرح، ومثل هذا الحديث حسن عند أهل العلم بالحديث، وأمه تابعية قد سمعت عائشة».

وقال صاحبه ابن عبد الهادي رحمه الله تعالى في كلام طويل له في الجهر بالبسملة - نقله الزيلعي في «نصب الراية» ١: ٣٣٣ -: روى «أحمد عن أبي نَعَامة، عن بني عبد الله بن مغفل، وبنوه الذين يُروَى عنهم يزيد وزياد ومحمد، والنسائي وابن حبان وغيرهما يحتجون بمثل هؤلاء، مع أنهم ليسوا مشهورين بالرواية، ولم يَرو واحد منهم حديثاً منكراً ليس له شاهد ولا متابع حتى يجرح بسببه، وإنما رووا ما رواه غيرهم من الثقات».

وروى الإمام أحمد في «المسند» ٤: ١٥٦ حديث مسلمة بن مخلَّد عن عقبة بن

---

(١) صفحة ١٠٠.

عامر مرفوعاً في تحريم الكذب على سيدنا رسول الله ﷺ، ولبس الحرير، ولما سُئل الإمام المزي عن مسلمة بن مخلَّد: هل هو صحابي أو تابعي؟ ذَكَر للسائل هذا الحديثَ، وقال رحمه الله: «هو إسناد صحيح..، وأما هشام بن أبي رقية اللَّخْمي المصري ـ أحد رجال السند ـ: فذكره ابن حبان في «الثقات» ـ ٥: ٥٠١ ـ، ولا نعلم أحداً ذكره بخلاف ذلك»[(١)].

وذكر الحافظ ابن كثير رحمه الله في آخر تفسير قوله تعالى: ﴿والكاظمين الغيظ والعافين عن الناس﴾ حديثَ أبي بكر الصديق رضي الله عنه مرفوعاً: «ما أصرَّ من استغفر وإنْ عاد في اليوم سبعين مرة»، وعزاه إلى أبي داود والترمذي وأبي يعلى[(٢)]، من طريق أبي نُصَيرة الواسطي، عن مولى لأبي بكر، عن أبي بكر، وقال: «قول علي ابن المديني والترمذي: ليس إسناد هذا الحديث بذاك، فالظاهر إنما هو من أجل جهالة مولى أبي بكر، ولكن جهالة مثله لا تضرّ، لأنه تابعي كبير، ويكفيه نسبته إلى الصديق، فهو حديث حسن، والله أعلم»[(٣)].

وقال في «اختصار علوم الحديث» ص٩٧: «أما المبهم الذي لم يسمَّ، أو مَن سُمي ولم تعرف عينه: فهذا ممن لا يقبل روايتَه أحدٌ علمناه، ولكنه إذا كان في عصر التابعين والقرون المشهود لهم بالخير، فإنه يُستأنس بروايته، ويُستضاء بها في مواطن. وقد وقع في «مسند» الإمام أحمد وغيره من هذا القبيل كثير. والله أعلم».

**الملاحظة الثانية**: منازعة الحافظ ابن حجر للذهبي في دعواه الكثرة: أمرٌ نسبيّ لا يستحقّ الوقوف عنده، فهم عدد كثير، لكنه بالنسبة لعدد رجالهما قليل،

---

(١) انتهى باختصار من جواب الإمام المزي المطبوع في المجموعة التاسعة من «لقاء العشر الأواخر بالمسجد الحرام» ص١٣، هذا، وقد وثق العجليُّ هشاماً (١٨٩٩)، وذكره يعقوب بن سفيان في «المعرفة والتاريخ» ٢: ٥٠٦ بين ثقات المصريين، لكن المقصود بيان منهج الإمام المزي.

(٢) أبو داود (١٥٠٩)، والترمذي (٣٥٥٩)، وأبو يعلى (١٣٧).

(٣) وانظر لزاماً كلام الجصاص ويعقوب بن شيبة في التعليق على (٦٦٢٧).

وتقدم ص ٩٧ أن الحافظ العراقي أفردهم في جزء، وهو في عِداد المفقود من تراثه رحمه الله تعالى.

وأنت ترى أنه سلَّم بعدد نادر لهم روايةٌ ـ احتجاجاً ـ في الصحيحين، وممن ينطبق عليه هذا من رجال البخاري: عمر بن عبد الله بن عروة بن الزبير، وحديثه في «صحيح البخاري»[١]، وانظر لزاماً التعليق على ترجمته (٤٠٨٠)، ومن رجال مسلم: عمر ـ أو محمد ـ بن عبد الرحمن بن مُحَيْصِن الإمام المقرئ، وانظر التعليق على ترجمته (٤٠٨٧).

وابن حبان فارس هذا الميدان وحامل لوائه: هُو هُو الإمام الناقد اللوذعي، صاحب نوادر الكتب الدالة على عظم إمامته: «التاريخ الكبير»، والفصل بين أحاديث فلان وفلان (خمسة رواة)، وأفراد أحاديث أهل أربعة بلدان: مكة، والمدينة، والعراق، وخراسان. ولكثرة اشتباه ما يُروى من طريق: شعبة، عن قتادة، وسعيد ـ بن أبي عروبة ـ، عن قتادة، فإنه ألف كتابين في هذا الصدد، وألَّف أيضاً للتخلص من التحريف في سفيان وشيبان كتاباً، وكتاباً آخر في عبد الله بن عمر، وأخيه عبيد الله.

وألّف في الرواة المقلّين من الحجازيين، والشاميين، والعراقيين.

وألَّف في علل أحاديث بعض المشاهير كالزهري، ومالك.

وكان أنبلَ كتبه وأعزَّها كما قال الخطيب[٢]: «الهداية إلى السنن»، وهو الكتاب الذي جمع فيه بين الصناعتين: الحديثية والفقهية.

وكتابه «الفصل بين النَّقَلة»: ذكره الخطيب في مؤلفاته، وأشار إليه ابن حبان نفسه في مواضع من «ثقاته» وأنه عازم على تصنيفه، وأفادنا بهذه الإشارات

---

(١) ١١: ٣٣٣ (٦٤٩٧).

(٢) «الجامع» للخطيب ٢: ٤٧٠، وذكر له ستاً وأربعين كتاباً، وفاته منها أشهرها: الصحيح، والثقات، والثالث: مشاهير علماء الأمصار!، فاستدركها محقق الكتاب جزاه الله خيراً.

مدلولَ موضوعه، والمواضع هي: ترجمة إبراهيم بن طَهْمان، وحماد بن سلمة، ومحمد بن إسحاق[١].

ولا أريد بهذا أن أُظهر الإمام ابن حبان: إمام الأئمة المعصومين! بل أريد أن أصحح ما علق في الأذهان من استضعاف منهجه، واستسهال ردّ توثيقه، وعدم قبوله، حتى عند الذين استحسنوا مِن العلامة المعلِّمي تقسيم رجال ثقات ابن حبان إلى خمسة أقسام[٢]، وما استُحسِن منه هذا إلا لأن المعلِّق على كتاب المعلِّمي استحسنه، مع أن الظاهر الجليَّ أن كليهما لم يستوعب جيداً منهج ابن حبان في التوثيق[٣]، وإن أول كلمة من كلام المعلِّمي تدل على ذلك، وهي قوله عن كلمة «مستقيم الحديث» من ابن حبان هي في أعلى درجات التوثيق عنده، مع أنها واضحة في المعنى الذي شرحته وكررته: أنه سَبَر أحاديث الرجل وحكم عليه، فقال: مستقيم الحديث، أي: بعد السبر والاختبار ومقارنة حديثه بأحاديث الثقات الآخرين تبين لي أنه موافق لهم، فلذا أدخلته فيهم وقلت لكم: إنه مستقيم الحديث تماماً موافق لهم كلَّ الموافقة، فإذا كان له بعض المخالفة أقول لكم: يخطئ، يخطئ ويخالف، ربما يخطئ، ربما يَهِم، ونحو ذلك.

فهذه الكلمة منه تطبيق لمنهجه ذاك، ولا أنكر أنه قد يكون حصل للراوي تمامُ الضبط مع تمام العدالة الظاهرة والباطنة، لكن مقصود ابن حبان تحقيق الأمر الأول عنده، وهو ضبط الرجل.

ولهذا نرى أن ابن حبان في مقدمة «الثقات» التي نقلتها أول كلامي يركز

---

(١) «الثقات» ٦: ٢٧، ٢١٧، ٧: ٣٨٥.

(٢) «التنكيل» ١: ٤٥٠ رقم الترجمة (٢٠٠).

(٣) ولذلك ترى المعلِّمي في «التنكيل» ٢: ٧٨، ١٧٦ يعبِّر عن منهج ابن حبان بـ: توثيق المجاهيل، مع أنه نفسه انتصر لابن حبان من ابن حجر، فيما نقلته عنه ص ٤٨، ولو لاحظ (الجواب) الذي ذكرته فيما تقدم ص١٧٠ لما استضعف منهجه ومنهج الأئمة الآخرين الذين ذكرهم مع ابن حبان في ١: ٦٩ من «التنكيل»: ابن حبان والعجلي وابن سعد وابن معين والنسائي وآخرين!.

على كلمة «صدوق» ـ لا: ثقة ـ لتشمل من كان متصفاً بالعدالة معروفاً بها، أو غير معروف العدالة، فإنه إنما يهمُّه ضبط الرجل الدال على صدقه فيما ينقل ويروي، ولهذا أيضاً لا نرى له تفرقة بين الصحيح والحسن، لأن من ينهج هذا المنهج لا تهمه التفرقة، ولكنه لا ينكر أن من عُرف بالعدالة الظاهرة والباطنة والصلاح والتقى، وتمام الضبط: أنه هو وحديثُه مقدمان على من لا يذكر بشيء سوى أنه روى حديثاً واحداً فأكثر قد وافق فيه غيره.

أما من حيث الجملة: فالحكم في تعارض توثيق ابن حبان مع جرح غيره للرجل: هو الحكم العام الذي قرروه في التعارض بين أي جرح وتعديل: إن كان الجرح مبهماً أمام هذا التوثيق المبهم من ابن حبان: قدَّمنا التوثيق، وإن كان الجرح مفسَّراً قدمنا الجرح. هذا هو حكمهم الإجمالي. والله أعلم.

وقد تقدم ص١٦٧ القول فيما لو تعارض توثيق ابن حبان بتجهيل أبي حاتم، وهو تقديم التوثيق.

وأرى ضرورة الوقوف عند هذا المقدار، لأني قرأت شيئاً غير قليل للمعاصرين حول هذ الأمر، ولو أردت بيان كلّ ما وقفت عليه من كلامهم مما يحتاج إلى بيان وتصحيح لطال بي الكلام جداً.

ولكن لا بد من التنبيه إلى مسلك شاع بين من يسوِّغ توثيق ابن حبان ـ تأثّراً بكلام المعلِّمي الذي أشرت إليه قبل قليل ـ، هو قولهم: روى عنه جمعٌ، وذكره ابن حبان في «ثقاته»، في حين أن أبا حاتم ـ وهو من المتشددين ـ تقدم عنه خلافه في المثال ١٠ ـ ١٢: وهو قبوله حديث الرجل ولم يرو عنه إلا واحد.

وأزيد هنا: ما جاء في «سؤالات ابن الجنيد» لابن معين[1]: مَن عليُّ بنُ

(١) صفحة ٢٩٠، وهو: علي بن علي بن السائب بن يزيد بن ركانة، ترجمه الحافظ في «اللسان» ٥: ٥٦٥ (٥٤٤٥)، مستمداً لها من كتاب شيخه العراقي «ذيل ميزان الاعتدال» (٥٩٠)،
=

عليّ هذا؟ قال: هذا عليّ بن السائب، كوفي ثقة، يحدث عنه شريك، قلت: من يحدِّث عنه غير شريك؟ قال: ما علمت أحداً يحدث عنه غير شريك.

وأرجع بعد هذا إلى كلام الحافظ العراقي فأقول: بناء على هذا البيان من منهج ابن حبان فإنه لا يسلَّم القول: إن ابن حبان من المتساهلين في التصحيح والتوثيق.

كما أن قول العراقي عن ابن حبان: إنه أمكنُ من الحاكم: ينظر فيه: هل هذا حكم عام على الرجلين؟ أو هو ناشئ عن النظر في أحكامهما في التصحيح والتوثيق، فجاءت أحكامُ ابن حبان في «صحيحه» و«ثقاته» أكثرَ موافقةً من أحكام الحاكم في «المستدرك»، فقالوا لذلك: ابن حبان أمكن، لكثرة أوهام الحاكم؟ فإن كان لهذا ـ وهو الظاهر ـ: فلا يسلَّم قوله، لأن مخالفاته ناشئة عن أوهامه، أما هو في تقرير الأحكام والقواعد فمع الجمهور.

وأما في المسألة المبحوث فيها: فإن الحاكم يرى رأي ابن حبان، لا تأثُّراً به، بل لأنه رأي الأئمة المتقدمين، وقد تقدم ص١٦٣: بيانه لأركان عدالة الراوي: الإسلام، وعدم البدعة، وعدم المجاهرة بمعصية مسقطة للعدالة.

ومن تطبيقاته لهذا القول: أن مالك بن الخير الزَّبادي الذي تقدم ذكره في كلام الذهبي قد روى له الحاكم حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه مرفوعاً: «ليس منا من لم يجلَّ كبيرنا» وقال: «مالك بن خير الزبادي مصري ثقة..» (١) ووافقه الذهبي، ووافقه ابن حجر في «اللسان»، وليس في الرجل إلا

---

ورمز للترجمة في أولها «ذ»، إشارة إلى ذلك، فسقط الرمز من أول الترجمة في الطبعة الهندية، فأوهم أن أصل الترجمة من الذهبي، وأنها سقطت من مطبوعة «الميزان»، وليس كذلك، فهي من «ذيله»، ومع ذلك فكلام ابن حجر صريح في أخذه الترجمة من كتاب شيخه.

واستدراك الخطيبِ قيسَ بنَ الربيع راوياً ثانياً عن عليّ بن عليّ: لا يؤثر على صحة الاستدلال بمذهب ابن معين هذا.

(١) «المستدرك» ١ : ١٢٢.

ذكر ابن حبان له في «الثقات»[1]، وليس فيه توثيق لمتقدم.

وروى الحاكم[2] من طريق الحسن بن عمرو، عن أبي صفوان، عن ابن عباس مرفوعاً: «من أراد الحج فليتعجّل» وصححه، وقال: «أبو صفوان هذا، سماه غيره: مهران، مولى لقريش، ولا يعرف بجرح»، ولم يذكروا راوياً عنه سوى الحسن هذا، وذكره ابن حبان في «ثقاته ٥ : ٤٤٢، ومحل الشاهد فيه قوله: لم يعرف بجرح.

ومثل هذا تماماً: قول الحافظ ابن حجر ص٦٥ في «عوالي المجيزين» عن الحديث الثامن منه، وهو الحديث المسلسل بالأولية، من رواية أبي قابوس، عن عبد الله بن عمرو: «هذا حديث صحيح غريب..، وأبو قابوس مجهول، لكنه لم يضعَّف، وقد حكم الحافظ أبو عيسى (الترمذي) بصحته..»، وقد صححه غيره من الأئمة، لكني خصصت النقل عن ابن حجر لتصريحه بأنه «مجهول ولم يضعَّف»، وقد صرَّح الذهبي في «الميزان» ٤ (١٠٥٢٢) بأنه: «لا يعرف، تفرد عنه عمرو بن دينار»، وهو في «ثقات» ابن حبان ٥ : ٥٨٨.

وبعد: فإن المسألة تحتمل إفاضة في النقول والأدلة أكثر من هذا، وتحتاج إلى مزيدِ تجلية ومناقشات لاستفسارات قائمة في أذهان كثير مِن القراء مِن سنين طويلة، قد لا يُغنيها هذه الكتابة المختصرة، لكني أرجو مِن الله عزّ وجلّ أن تكون نواةً تلفت الأنظار، ومناراً للأناة في هذه القضية خاصة، وفي مسائل العلم عامة.

* * * * *

---

(١) ٧: ٤٦٠.

(٢) ١: ٤٤٨.

# مِن منهج الإمام مسلم
# في عرض الحديث المعلَّل في «صحيحه»

وأُتبع هذا البيان لفهمي مذهبَ ابن حبان في معرفة مَن هو الثقة: بياناً آخر كنت أشير إليه كثيراً هنا في التعليق على «الكاشف»، وفي التعليق على «المصنَّف» للإمام ابن أبي شيبة بعبارة غامضة أقول فيها ـ مثلاً ـ: وهذا يتعلّق بطريقة عرض الإمام مسلم لروايات الحديث الواحد، أُشير: إلى أن للإمام طريقة خاصة يعرض بها روايات الحديث الواحد، حين اختلاف طرقه أو ألفاظه، ولو وقفتُ على كلام لبعض الأئمّة شرح فيه ما أريدُه لأحلتُ القول عليه، لكني لم أجد ذلك، إنما كتب بعض المعاصرين ما يَقرُب منها، وكنت عزمتُ على بيان طريقته في الطبعة السابقة لهذه «الدراسات» فلم يتيسّر، وهذا هو البيان بعون الله تعالى وتوفيقه، لخصوص هذه الجزئية.

قال الإمام مسلم رحمه الله في مقدمة «صحيحه»[1]: «إنا نعمِد إلى جملة ما أُسند من الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فنقسمها على ثلاثة أقسام وثلاث طبقات من الناس..، فأما القسم الأول: فإنا نتوخَّى أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها وأنقى من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث، وإتقان لما نقلوا، لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد، ولا تخليط فاحش.

---

(١) ص ٤ ـ ٨ مقتصراً على محل الشاهد من كلامه، مع المحافظة على لفظه.

فإذا نحن تقصَّينا أخبار هذا الصنف من الناس أتبَعناها أخباراً يقع في أسانيدها بعضُ مَن ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان، كالصنف المقدَّم قبلهم، على أنهم، وإن كانوا فيما وصفنا دونهم، فإن اسم السَّتر والصدق وتعاطي العلم يشملهم.. فعلى نحو ما ذكرنا من الوجوه نؤلف ما سألتَ من الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

فأما ما كان منها عن قوم هم عند أهل الحديث متَّهمون ـ أو عند الأكثر منهم ـ فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم..، وكذلك مَن الغالبُ على حديثه المنكر أو الغلط.. قد شرحنا مِن مذهب الحديث وأهله بعضَ ما يتوجَّه به مَن أراد سبيل القوم ووفِّق لها، وسنزيد ـ إن شاء الله تعالى ـ شرحاً وإيضاحاً في مواضع من الكتاب، عند ذكر الأخبار المعلَّلة إذا أتينا عليها في الأماكن التي يليق بها الشرحُ والإيضاحُ إنْ شاء الله تعالى».

وعبَّر الحاكم عن فَهمه لكلام مسلم هذا بقوله في جزئه «المدخل في أصول الحديث»[١]: «وقد أراد مسلم بن الحجاج أن يخرج الصحيح على ثلاثة أقسام في الرواة، فلما فرغ من القسم الأول أدركته المنية وهو في حدّ الكهولة رحمه الله».

لكن قال القاضي عياض في «إكمال المُعْلِم»: «هذا الذي تأوّله أبو عبد الله الحاكم على مسلم من اخترام المنية له قبل استيفاء غرضه: مما قبِله الشيوخ وتابعه عليه الناس، في أنه لم يُكمل غرضه إلا من الطبقة الأولى، ولا أدخل في تأليفه سواها»[٢].

ولما نَقَل ابن الصلاح ـ وتبعه النووي[٣] ـ قول الحاكم هذا نَسَبا مثله إلى صاحبه البيهقي، فكأنه قاله في القسم المفقود من كتابه «المدخل»، والله أعلم.

---

(١) صفحة ٧٨. وأقصى حدّ الكهولة: الحادية والخمسون، ومسلم جاوزها قليلاً.

(٢) ١ : ٨٦.

(٣) «صيانة صحيح مسلم» ص٩٠، «شرح النووي» ١ : ٢٣.

ثم قال القاضي عياض مبيناً رأيَه في كلام الحاكم، وفهمَه لكلام مسلم[١]: «وأنا أقول: إن هذا غير مسلَّم لمن حقق نظره ولم يتقيد بتقليد ما سمعه..، وعندي أنه رحمه الله تعالى قد أتى بطبقاته الثلاث في كتابه على ما ذكر.. فيبدأ بالأولى، ثم يأتي بالثانية على طريق الاستشهاد والاتباع، حتى استوفى جميع الأقسام الثلاثة..

وكذلك أيضاً علل الحديث التي ذكر ووعد أنه يأتي بها، قد جاء بها في مواضعها من الأبواب، من اختلافهم في الأسانيد والإرسال والإسناد والزيادة والنقص، وذكر تصاحيف المصحِّفين، وهذا يدل على استيفاء غرضه في تأليفه وإدخاله في كتابه كلَّ ما وعد به.

وقد فاوضت في تأويلي هذا ورأيي فيه مَن يفهم هذا الكتاب، فما وجدت منصفاً إلا صوّبه وبان له ما ذكرت، وهو ظاهر لمن تأمل الكتاب، وطالع مجموع الأبواب، والله الموفق للصواب»[٢].

والأمر ظاهر كما قال رحمه الله، ولا حاجة إلى الإطالة بنقل كلامهم وتشعيب الموضوع.

**وخلاصة ذلك:**

١ ـ أن الإمام مسلماً أدخل في كتابه الأصول الصحيحة، وهي أصل الكتاب والمعوَّل عليه، وهي العمود الفِقري له، والجمهرة الكبرى من أحاديثه، وكلام الإمام مسلم السابق صريح في ذلك، ومثله في الصراحة والتطبيق ما جاء آخر «كتاب الضعفاء» للإمام أبي زرعة الرازي، من حكاية أبي عثمان سعيد بن

(١) «إكمال المعلم» ١: ٨٦.

(٢) ويؤكد القاضي هذا المعنى في مواضع من «شرحه»، منها ٦: ٥٥٩، ووافقه النووي ١٤: ٧٦، وإن كان الحافظ لم يوافقهما تطبيقاً على هذا الحديث في «الفتح» ٩: ٥٤٨ (٥٤٠٩).

عمرو البرذعي، صاحب أبي زرعة ومسلمٍ معاً، ٢: ٦٧٤ ـ ٦٧٦، وفيه عتب أبي زرعة على مسلم كيف يروي في «صحيحه» عن أسباط بن نصر، وقَطَن بن نُسَير، وأحمد بن عيسى المصري، نَقَل ذلك إلى مسلم عن أبي زرعة أبو عثمان البرذعي، فأجابه مسلم: «إنما أدخلت من حديث أسباط وقطن وأحمد ما قد رواه الثقات عن شيوخهم، إلا أنه ربما وقع إلي عنهم بارتفاع، ويكون عندي من رواية من هو أوثق منهم بنزول، فأقتصر على أولئك، وأصْل الحديث معروف من رواية الثقات»، وقول مسلم «أصل الحديث معروف من رواية الثقات»: أصل يُرجَع إليه في دراسة «صحيحه» ولا بدّ.

(٢) ـ وقد يُتبعها ـ مع أحاديث الباب ـ بأحاديث في بعض رواتها كلام، إما على سبيل المتابعة لرواية الثقات الذين قبلهم، وإما على سبيل الشواهد لها، حسبما يقتضيه فقهه.

وهؤلاء هم أهل الطبقة الثانية الذين وصفهم بقولهم: «إن اسم السَّتر والصدق وتعاطي العلم يشملهم»، وهؤلاء هم الذين يقولون فيهم: روى لهم مسلم متابعة، أو استشهاداً، ويقولون في أحاديثهم: رواه مسلم في المتابعات أو الشواهد، مع ملاحظة الضوابط التي لا تُنزل كتابه «الصحيح» عن رفعة مقامه إلى الرواية عن مجروحين تمكّن فيهم الجرح، ولا مسوِّغ لمسلم بالرواية عنه!.

ومن نافلة القول، بل من فضول الكلام: أن يقول أمثالنا: إن مسلماً إمام، وإنه، وإنه، ثم يذهب ليدلِّل على قوله هذا ومديحه له!.

والحكم العامّ المجمل على أحاديث رجال هذه الطبقة الثانية: أنها حِسَان وقد اعتضدت بما قبلها فصارت صحيحة لغيرها، فزادت جمهرة الأحاديث الصحيحة التي في الكتاب.

(٣) ـ قد يذكر مسلم أحاديث على وجه فيه بعضُ الشيء، ثم ينبه إلى ما فيه بلطف وبوضوح، لكن على طريقة مخالفة للطريقة الأولى.

**فالطريقة الأولى** طريقة الأصول والمتابعات، والاحتجاج والشواهد: يذكر

الأصل والحجة أولاً، وذلك حين تكون رجاله في الطبقة الأولى، ثم قد يُتبعه بمتابع أو شاهد، أو بهما معاً، وفي بعض رجاله كلام، وهذا هو الأمر المشهور عن البخاري ومسلم، ورواية المتكلَّم فيه حينئذ: قد تكون مما ضبطه هذا الراوي، فيرويها مسلم ـ مثلاً ـ ويسكت، وقد يكون فيها شيء فيشير إليه، كما أشار إلى رواية شريك لحديث الإسراء والمعراج، وقال: «وقدم فيه شيئاً وأخَّر، وزاد ونقص»[1].

**أما الطريقة الثانية**: فقد يذكر أول الباب حديثاً في لفظه بعضُ الشيء، ثم يتبعه باللفظ السليم، وينبِّه الإمام مسلم على هذا الشيء (الوهم) ويؤكد عليه، كما وعد بقوله السابق: «سنزيد ـ إن شاء الله تعالى ـ شرحاً وإيضاحاً في مواضع من الكتاب عند ذكر الأخبار المعلَّلة إذا أتينا عليها».

فهو يذكر المتن الذي فيه لفظة معلَّلة أولاً، ثم يرويه من وجه أو من وجوه أخرى سليمة من هذه العلة، وينبِّه إلى الفرق بين اللفظين أو محل الوهم، وهذا لا يكون منه إلا في المتون لا في الأسانيد.

وأكرر باختصار: إذا كان (المأخذ) في الرجال والأسانيد: قدَّم السليم، وأخَّر المعلَّل. وإذا كان (المأخذ) في المتون: قدَّم المعلَّل، وأخر السليم.

والوجه الأول: هو المشهور، ولا منازع فيه، أما الوجه الثاني: فإني لم أر من لفت النظر إليه أو أوضحه.

ومعاذ الله أن أريد في كلامي الطعن في صحة بعض أحاديث كتاب الإمام مسلم، إنما أريد تحقيق مراده، فهو أراد لكتابه الصحة، وبيان المعلَّل، وبعبارة أخرى: أراد أن يكون كتابه صحيحاً مسنَداً معلَّلاً، على طريقة الجهابذة، لا على طريقة السرد والرواية، وصرَّح بأنه يزيد الأمر شرحاً وإيضاحاً عند ذكر الأخبار المعلَّلة حين ذكّره لها ووصوله إلى روايتها في الأبواب، فزعمُ مَن يزعم عليه أنه يحكم بصحة هذه المعلَّلات أيضاً: خطأ كبير، وتقويل له ما لم يقله،

---

(١) ١ : ١٤٨ (٢٦٢).

وإقحام للأوهام في دائرة السنة النبوية الصحيحة، وتعريضٌ للإمام نفسه للردّ عليه من قِبَل الأئمة الآخرين المعاصرين له واللاحقين.

وكما أن المتابعات والشواهد تزيد الأصول والاحتجاجات صحة وقوة في أسانيدها، ووضوحاً وفهماً وفقهاً في متونها، فكذلك المتون السليمة التي يأتي بها مسلم تالية للمتون المعلَّلة هي تنقحها وتصححها، وتزيدها سلامة في فقهها وفهمها، ومَن أمعن النظر في «صحيح» مسلم شهد له بالإمامة حديثياً وفقهياً وحسنَ سبك وتصنيف.

قال الزركشي رحمه الله في «النكت على ابن الصلاح» وهو يتحدث عن المفاضلة بين الصحيحين ومزايا كل منهما[١]: «اختص مسلم.. بجمعه طرق الحديث في مكان واحد إسناداً ومتناً، فيذكر المجمَل ثم المبيِّن له، والمشكِل ثم الموضِّح له، والمنسوخ ثم الناسخ، فيسهل على الطالب النظر في وجوهه».

وأدخل على ذكر الأمثلة للطريقة التي أريد بيانها.

١ - روى مسلم في «صحيحه»: كتاب الإيمان ـ باب مخافة المؤمن أن يحبط عملُه[٢]، من طريق حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس أنه قال: «لما نزلت هذه الآية: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوقَ صوتِ النبي﴾ إلى آخر الآية، جلس ثابت بن قيس في بيته وقال: أنا من أهل النار، واحتَبَس عن النبي صلى الله عليه وسلم، فسأل النبي صلى الله عليه وسلم سعدَ بنَ معاذ فقال: «يا أبا عمرو ما شأنُ ثابتٍ، أشتكى؟»، قال سعد: إنه لجاري، وما علمتُ له بشكوى..».

ثم رواه عقبه من طريق جعفر بن سليمان، وسليمان بن المغيرة، وسليمان التيمي، ثلاثتهم عن ثابت، عن أنس، ومسلم يكرر القول عقب رواية كل واحد

---

(١) ١: ١٦٧.

(٢) ١: ٩٩ (١٦٥).

منهم: «وليس في حديثه ذكر سعد بن معاذ».

وسبب ذلك: أن هذه الآية الكريمة نزلت في العام التاسع للهجرة، العام المسمى: عام الوفود، كما هو مشهور، وكان استشهاد سعد بن معاذ يوم بني قريظة، قبل ذلك العام بسنوات: سنة خمس للهجرة، بعد أن أمضى حكمه في بني قريظة.

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله في «تفسيره» عند تفسير هذه الآية الكريمة، وقد ساق الحديث وطرقه كما ذكرت: «فهذه الطرق الثلاث معلِّلة لرواية حماد ابن سلمة فيما تفرد به من ذكر سعد بن معاذ رضي الله عنه، والصحيح: أن حال نزول هذه الآية لم يكن سعد بن معاذ رضي الله عنه موجوداً، لأنه كان قد مات بعد بني قريظة بأيام قلائل سنة خمس، وهذه الآية نزلت في بني تميم، والوفود إنما تواتروا في سنة تسع من الهجرة، والله أعلم».

ولهذا المعنى ـ والله أعلم ـ ساق البخاري الرواية التي أُبهم فيها اسم الرجل، وذلك في موضعين من «صحيحه»[١]، وقد حكى الحافظ في الموضع الأول من «الفتح» الإشكال الذي ذكره ابن كثير عن الحفاظ عامة فقال: «واستشكل ذلك الحفاظ» لكنه لجأ بعده إلى محاولة الجمع، ثم إلى محاولة الترجيح برواية ابن المنذر للخبر في «تفسيره»: «من طريق سعيد بن بَشير، عن قتادة، عن أنس، في هذه القصة، فقال سعد بن عبادة: يا رسول الله هو جاري، الحديث، وهو أشبه بالصواب، فإن سعد بن عبادة من قبيلة ثابت بن قيس، فهو أشبه أن يكون جاره من سعد بن معاذ، لأنه من قبيلة أخرى»[٢].

وعلى كل: فقول الحافظ في الموضع الثاني من «الفتح»: المعتمد: هو سعد

---

(١) ٦: ٦٢٠ (٣٦١٣)، ٨: ٥٩٠ (٤٨٤٦).

(٢) وهذا تنبيه إلى إشكال آخر في رواية مسلم. وإسنادُ ابن المنذر ضعيف، لكن يستفاد منه ويؤخذ به في مثل هذه المواقف، كما ذكرته بشواهده في «أثر الحديث الشريف» ص٤٠ عن بعض المتقدمين والمتأخرين.

ابن معاذ، كما بينْته رواية حماد بن سلمة: ذهول منه عما قاله في الموضع الأول.

ومهما يكن من أمر: فإن القصد بيان طريقة مسلم في عرض طرق وألفاظ الحديث الواحد.

ولولا هذا البيانُ والملجأ لمهّدنا الطريق للمغرضين أن يقولوا: إن في «صحيح» مسلم من المناكير والروايات المناقضة للمقطوع به، ما يُخرجه عن دائرة الصحاح، بَلْه الأصول الأولى في السنة!.

وكان هذا المثال هو أولَ حديث أقف عليه، وكلام ابن كثير هو الذي أنار الطريق، وكان ذلك أواخر عام ١٣٩١ حين كنت أقرأ على الطلبة «صحيح» مسلم بشرح النووي، ومن ذلك الحين وأنا أجمع من الأمثلة ما أقف عليه، إلا إذا كنت في غمرة بحث آخر يصعب معها الالتفات إلى بحث سواه.

وهذا بعض ما وقفت عليه بعدُ:

**٢** ـ روى مسلم في كتاب الطهارة ـ باب حكم ولوغ الكلب[١]، من طريق عليّ بن مسهر، عن الأعمش، عن أبي رَزين وأبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليُرِقْه، ثم ليغسله سبع مرار»، وأعقبه بروايته من طريق «إسماعيل بن زكريا، عن الأعمش، بهذا الإسناد، مثله، ولم يقل: فليرقه».

والحديث رواه النسائي أيضاً بإسناد مسلم نفسه في «الكبرى» و«الصغرى»[٢]، وقال في الكبرى عن رواية إسماعيل: «لم يقل: فليرقه»، وقال في الصغرى: «لا أعلم أحداً تابع عليَّ بن مسهر على قوله: فليرقه».

وقال ابن عبد البر في «التمهيد»[٣]: «أما هذا اللفظ في حديث الأعمش

---

(١) ١: ٢٣١ (٨٩).

(٢) الكبرى (٦٥)، والصغرى (٦٦).

(٣) ١٨: ٢٧٣.

«فليرقه»: فلم يذكره أصحاب الأعمش الثقاتُ الحفاظ، مثل شعبة وغيره».

وفي «طرح التثريب»[١] عطفاً على قول النسائي السابق: «وكذا قال أبو عبد الله ابن منده: إن عليّ بن مسهر تفرَّد بالأمر بالإراقة فيه، وكذا قال حمزة بن محمد الكناني: لم يروها غير علي بن مسهر، قال: وهذه الزيادة في قوله «فليرقه»: غير محفوظة.

قلت ـ الحافظ العراقي ـ: وهذا غير قادح فيه، فإن زيادة الثقة مقبولة عند أكثر العلماء من الفقهاء والأصوليين والمحدثين، وعليُّ بن مسهر: قد وثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين والعجلي وغيرهم..، فلا يضرّه تفرده به».

وفي «فتح الباري» بعد تلخيص ما تقدم[٢]: «قلت: قد ورد الأمر بالإراقة أيضاً من طريق عطاء، عن أبي هريرة مرفوعاً. أخرجه ابن عدي[٣]، لكن في رفعه نظر، والصحيح أنه موقوف، وكذا ذكر الإراقةَ حماد بن زيد، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة موقوفاً، وإسناده صحيح، أخرجه الدارقطني وغيره»، فكفانا الحافظ مؤونة هاتين الروايتين.

أما دفاع الحافظ العراقي عن زيادة علي بن مسهر: فغريب، وقد كتبت في التعليق على هذا الحديث في «مصنف» ابن أبي شيبة (١٨٣٩): إن عليَّ بن مسهر المجمع على ثقته عندهم كان قد ذهب بصره، فلذا قال الإمام أحمد حين سئل عنه: «لا أدري كيف أقول؟! ثم قال: كان قد ذهب بصره، فكان يحدِّثهم من حفظه».

ومن الإساءة منا إلى الإمام مسلم أن نُلصق به هذه الرواية، ولا ننبّه إلى أنه متنبِّه إلى وهمها، وفيه فسح المجال لغيره أن يَستدرك عليه!.

---

(١) ٢: ١٢١.

(٢) ١: ٢٧٥ (١٧٢).

(٣) ٢: ٧٧٦ في ترجمة الحسين بن علي الكرابيسي، وكلام ابن حجر في هذه الرواية لا يخرج عن كلام ابن عدي.

٣ ـ ومثال ثالث يتعلق بعليّ بن مسهر أيضاً: روى مسلم في كتاب الصلاة ـ باب حجة من قال: البسملة آية من أول كل سورة سوى براءة[١]، روى عن ابن أبي شيبة[٢] ـ وغيره ـ، عن علي بن مسهر، عن المختار بن فلفل، عن أنس، قوله صلى الله عليه وسلم: «أُنزلت عليَّ آنفاً سورة» يريد سورة الكوثر، ثم قال: «أتدرون ما الكوثر؟ إنه نهر وَعَدَنيه ربي عزّ وجلّ، عليه خير كثير، هو حوض تَرِدُ عليه أمتي يوم القيامة، آنيته عددُ النجوم..».

ويشكل على هذا: أن المعروف من الروايات أن الكوثر نهر في الجنة، وأن الحوض حوض ـ لا نهر ـ في أرض المحشر، فهما متغايران، وجعلهما هنا واحداً، لذلك أعقبه مسلم برواية ابن فضيل ـ بدل علي بن مسهر ـ، عن المختار، عن أنس قال: «أغفى رسول الله صلى الله عليه وسلم إغفاءةً، بنحو حديث ابن مسهر، غير أنه قال: «نهر وعدنيه ربي عزّ وجلّ في الجنة، عليه حوض»، ولم يذكر: آنيتُه عددُ النجوم».

فرجع الأمر إلى أن الكوثر نهر في الجنة، وزاد: أن في الجنة حوضاً غير حوض المحشر، فهما حوضان: في أرض المحشر، وفي الجنة، وهو ما صار إليه القرطبي في «التذكرة»، وحكاه الحافظ في «الفتح» لكن لم يرتضه[٣]!.

أما قول الحافظ في «الفتح» بعد صفحة: «وجاء إطلاق الكوثر على الحوض في حديث المختار بن فلفل، عن أنس، في ذكر الكوثر «هو حوض ترد عليه أمتي»: فهذه إشارة منه إلى الرواية الأولى: رواية ابن مسهر، لا ابن فضيل، وقد جاء منه هذا القول كالإشكال على كلامه السابق بأن الكوثر شيء، والحوض شيء آخر، ولم يُشر إلى جواب، وجوابه: إخراج مسلم لرواية ابن

---

(١) ١: ٣٠٠ (٥٣).

(٢) والحديث في «مصنَّفه» برقم (٣٢٣١١).

(٣) «التذكرة» ص٣٤٧، و«الفتح» ١١: ٤٦٦ شرح: بابٌ في الحوض.

فضيل التي ذكرتها، فمسلم ملاحظ للوقفة التي في رواية ابن مسهر، وأجاب عنها بإخراجه رواية ابن فضيل.

٤ ـ وروى في كتاب الصلاة ـ باب الجهر في القراءة في الصبح والقراءة على الجن[١]، حديث مجيء الجن إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقراءته عليهم القرآن من طريق «عبد الأعلى، عن داود، عن عامر ـ هو الشعبي ـ قال: سألت علقمة: هل كان ابن مسعود شهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الجن؟، قال: لا، إلى أن قال: قال صلى الله عليه وسلم: «أتاني داعي الجن، فذهبت معه، فقرأت عليهم القرآن» قال: فانطلق ـ صلى الله عليه وسلم ـ بنا فأرانا آثارهم وآثار نيرانهم، وسألوه الزاد، فقال: «لكم كلُّ عظم ذُكر اسم الله..»».

ثم رواه من طريق إسماعيل بن إبراهيم، عن داود، بهذا الإسناد إلى قوله: وآثارَ نيرانهم. قال الشعبي: وسألوه الزاد، وكانوا من جنّ الجزيرة، إلى آخر الحديث من قول الشعبي مفصّلاً ـ أي: مفصولاً ـ من حديث عبد الله. وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا عبد الله بن إدريس، عن داود، عن الشعبي، عن علقمة، عن عبد الله، عن النبي صلى الله عليه وسلم إلى قوله: وآثار نيرانهم، ولم يذكر ما بعده».

فأفاد أن الشطر الأخير ليس من رواية ابن مسعود، إنما قاله الشعبي من روايته عن غير علقمة، ولذا وصفه الدارقطني في «التتبع»[٢] بأنه «مرسل عن النبي صلى الله عليه وسلم».

وقد وقف السخاوي رحمه الله عند هذا العرض من الإمام مسلم، فقال في «فتح المغيث» عند كلامه على الحديث المدرج، وقد لخّص من طرقه ما قدمته[٣]:

---

(١) ١ : ٣٣٢ (١٥٠)، وهو في «مصنَّف» ابن أبي شيبة برقم (١٦٦١).

(٢) صفحة ٢٣٤ (٩٨).

(٣) «فتح المغيث» ١ : ٢٨٦ ـ ٢٨٧.

«وما أحسنَ صنيعَ مسلم حيث أخرج حديث عبد الأعلى، عن داود...، فبيَّن أنه من قول الشعبي منفصلاً من حديث عبد الله».

وهذا المثال أذكرني مثالاً آخر بعيداً عما أنا فيه، ولا يخلو ذكره من فائدة مهمة[١].

معلوم حديث السيدة عائشة رضي الله عنها في حكاية بدء الوحي بالنبي صلى الله عليه وسلم، وقد رواه البخاري وغيره من وجوه، ومنها رواية البخاري له أول كتاب التعبير من «صحيحه»[٢] من طريق عُقيل ومعمر ـ منفردين ـ عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، وفي آخره: «ثم لم يَنْشَبْ ورقة أن تُوفي، وفتر الوحي فترة، حتى حزن النبي صلى الله عليه وسلم ـ فيما بلغنا ـ حزناً غدا منه مراراً كي يتردّى من رؤوس شواهق الجبال، فكلما أوفى بذروة جبل لكي يُلقي منه نفسه تبدّى له جبريل فقال: يا محمد، إنك رسول الله حقاً، فيسكُن لذلك جأشه وتقَرَّ نفسه، فيرجع».

وتعلَّق بهذه الرواية بعض أعداء السنة ـ زندقةً، لا جهلاً ـ بأن هذه المحاولة من النبي صلى الله عليه وسلم فيها همٌّ بقتل نفسه الشريفة صلى الله عليه وسلم، وهذا لا يجوز، وقتل النفس حرام باتفاق الشرائع، يريد بذلك الطعن في «صحيح» البخاري أولِ كتب السنة!!.

وجوابه: أن هذه الزيادة من قوله «حزن النبي صلى الله عليه وسلم فيما بلغنا حزناً..»: من زيادات الزهري أحد رجالات السند، لكن واضح منها أنه زادها على إسناده السابق، ولم يذكر إسناده بها، قال الحافظ في «الفتح» وهو بصدد شرح هذه الرواية[٣]: «ثم إن القائل «فيما بلغنا» هو الزهري، ومعنى الكلام أن

---

(١) والجامع بين المثالين: الإدراج والزيادة والانقطاع.

(٢) ١٢: ٣٥١ (٦٩٨٢).

(٣) ١٢: ٣٥٩.

في جملة ما وصل إلينا من خبر رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذه القصة، وهو من بلاغات الزهري، وليس موصولاً»، فهي من مراسيله التي اشتهر حكمها عند علماء الحديث بأنها ليست بشيء، عند الشافعي ويحيى القطان ويحيى بن معين، وفي لفظ ليحيى القطان: مرسل الزهري شرّ من مرسل غيره.

وأنا أعلم أنا لا نعدم جواباً عن هذه الزيادة من حيث المعنى، فيه توجيه وتسويغ وجمع، وما إلى ذلك، لكن هذا الجواب هو أول ما ينبغي، وبه ينقطع الخصم اللدود.

(٥) ـ ومن الأمثلة التي نبَّه مسلم على عللها وأوضح ذلك: قوله في كتاب الصلاة ـ باب القراءة في الصبح[١]: «حدثنا هارون بن عبد الله، حدثنا حجاج..» إلى أن قال: «سمعت محمد بن عباد بن جعفر يقول: أخبرني أبو سلمة بن سفيان، وعبد الله بن عمرو بن العاص..» وذكر حديث صلاةِ النبي صلى الله عليه وسلم الصبحَ بمكة، وقراءتِه فيها بسورة المؤمنين، وقال مسلم في آخره: «وفي حديث عبد الرزاق: فحذف، فركع، وفي حديثه: وعبد الله بن عمرو، ولم يقل: ابن العاص».

قال النووي في «شرحه»[٢]: «قال الحفاظ: قوله «ابن العاص» غلط، والصواب حذفه، وليس هذا عبد الله بنَ عمرو بن العاص الصحابي، بل هو عبد الله بن عمرو الحجازي، كذا ذكره البخاري في «تاريخه»، وابن أبي حاتم[٣]، وخلائقُ من الحفاظ المتقدمين والمتأخرين».

وممن نبَّه إلى هذا الوهم الحافظ في «التهذيب» في ترجمة عبد الله بن عمرو المخزومي العابدي، قال[٤]: «وقع في بعض طرق مسلم فيه: عن

(١) ١: ٣٣٦ (١٦٣).

(٢) ٤: ١٧٧.

(٣) «التاريخ الكبير» ٥ (٤٦١)، «الجرح والتعديل» ٥ (٥٣٣).

(٤) ٥: ٣٤٢.

عبد الله بن عمرو بن العاص، وهو وَهَم»، وكان الأولى بالحافظ أن يزيد قوله: وهو وهم نبَّه إليه مسلم، إذ عبارته هذه توهم أن الوهم مشى على مسلم، أو أنه منه.

ولولا هذا التنبيه من النووي ـ وغيره ـ لظنَّ القارئ أن قول مسلم «وفي حديث عبد الرزاق.. ولم يقل: ابن العاص»: إنما سببه والحامل عليه التزام مسلم ذكر المغايرات اللفظية التي اشتهر مسلم بالمحافظة عليها، وتميُّزه على البخاري بها، لأنه لا يرى الرواية بالمعنى، مع أن الحامل عليه هنا هو الإعلالُ وتوضيحُه الذي ألزم نفسه به في مقدمة كتابه، ومن القصور والتقصير أن ينقل أحدنا هذا الحديث ـ وغيرَه وغيرَه ـ ويعزوه إلى مسلم، ويُهمل تنبيه مسلم إلى ما فيه، فيحمِّله تبعة وهم الواهم، مع أنه ليس من قِبَله، ولا هو بغافل عنه، ولا هو بساكت عليه.

(٦) ـ وروى مسلم في كتاب الصوم ـ باب استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر[(١)]، من طريق محمد بن جعفر غندرٍ، عن شعبة، عن غيلان بن جرير.. أنه صلى الله عليه وسلم «سُئل عن صوم الاثنين؟ فقال: ذاك يوم ولدت فيه، ويوم بُعثت ـ أو: أُنزل عليَّ ـ فيه».

وأعقبه مسلم بقوله: «في هذا الحديث من رواية شعبة قال: سئل عن صوم يوم الاثنين والخميس، فسكتنا ـ أي: سكت مسلم ـ عن ذِكر الخميس، لما نُراه وهماً».

ثم رواه من طريق «أبان العطار، حدثنا غيلان بن جرير، في هذا الإسناد، بمثل حديث شعبة، غير أنه ذكر فيه الاثنين، ولم يذكر الخميس». فانظر كيف أخَّر الرواية السليمة، وقدَّم المعلَّلة، وأوضحها!.

قال القاضي عياض في «شرحه»[(٢)]: «أسقط مسلم «الخميس» إذْ رآه وهماً، وقد

---

(١) ٢: ٨١٩ (١٩٧).

(٢) ٤: ١٣٧.

يَحتمل عندي صحة هذه الرواية، ويرجع الوصف بما ذُكر ـ أي: الولادة والبعثة ـ للاثنين وحده دون الخميس». ونقله النووي عنه في «شرحه»[(١)] وقال: هذا متعيِّن.

أقول: نعم، قال هذان الإمامان هذا التوجيه لرواية شعبة، وهذا منهما من بابة ما قدَّمته قبل قليل: لانعدم تأويلاً وتوجيهاً وتسويغاً، قريباً أو بعيداً، مقبولاً أو متكلَّفاً، لكن الذي يهمني، والذي أنا في صدده، شرح طريقة مسلم في عرضه لروايات الحديث الواحد، وهو قد صرَّح هنا عن نفسه أنه سكت عن زيادة شعبة التي فيها ذكر «الخميس» مع «الاثنين»، إذْ معلوم في السِّيَر أن الولادة والمبعث كانا يوم الاثنين لا يوم الخميس، فهذا فهمه، وهذا صنيعه.

وقول مسلم هذا «سكتنا عن ذكر يوم الخميس»: فيه تنبيه لأمر هام جداً، وذلك أن اختصار الإمام الناقد لطرف من الحديث قد يكون من باب الاقتصار على ما يناسب الباب الذي هو فيه، وقد يكون من باب الإعلال لما سكتَ عنه وحذفَه، وقد نبَّهت إلى هذا المعنى باختصار في التعليق على الحديث (٢٩٨٣، ١١٧٦٢) من «مصنف» ابن أبي شيبة، ويوجد في ثنايا المطوَّلات أمثلة أخرى، وعندي بعضها.

(٧) ـ وروى مسلم في كتاب الحج ـ باب تقليد الهَدْي وإشعاره عند الإحرام[(٢)] حديث شعبة، عن قتادة، عن أبي حسان، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر بذي الحليفة، ثم دعا بناقته فأشعرها في صفحة سنامها الأيمن».

ومعلوم أن الروايات الأخرى تقول[(٣)]: صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر بالمدينة أربعاً، وصلى العصر بذي الحليفة ركعتين، فقول شعبة في روايته «صلى الظهر بذي الحليفة» في محلّ النظر، لذلك أعقب مسلم رواية

---

(١) ٨: ٥١ ـ ٥٢.

(٢) ٢: ٩١٢ (٢٠٥).

(٣) منها رواية أنس عند البخاري في مواضع، أولها (١٠٨٩)، ومسلم ١: ٤٨٠ (١٠، ١١).

شعبة هذه برواية هشام الدستوائي، عن قتادة وقال: «بمعنى حديث شعبة، غير أنه قال: إن نبي الله صلى الله عليه وسلم لما أتى ذا الحليفة، ولم يقل: صلى بها الظهر»، فميَّز ونبَّه رحمه الله، وكيف لا وهو صاحب «كتاب التمييز»؟!.

٨ - وروى في كتاب القَسَامة - باب حكم المحاربين والمرتدين[١] حديث أنس أن ناساً من عُرَينة، ثم رواه: أن نفراً من عُكْل ثمانيةً، ثم بلفظ: قدم قوم من عُكْل أو عُرَينة، ثم بلفظ: ثمانية نفر من عُكْل، ثم: نفر من عُرينة، ثم ختم ذلك بروايته من طريق همام وسعيد بن أبي عروبة - منفردَيْن - عن قتادة، عن أنس، قال: «وفي حديث همام: قدم على النبي رهط من عُرينة، وفي حديث سعيد: من عكل وعُرينة، بنحو حديثهم».

فختم الروايات المختلفة برواية سعيد: أنهم كانوا من عُكل وَعرينة، لا: من عكل فقط، ولا: من عرينة فقط، ولا: من عكل أو عرينة، بالشك، بل منهما معاً بواو العطف، وهي رواية البخاري أيضاً في المغازي (٤١٩٢)، وهي التي صوّبها الحافظ ابن حجر في «الفتح»[٢].

٩ - وروى مسلم في أواخر كتاب فضائل الصحابة - باب تحريم سب الصحابة رضي الله عنهم[٣] عن ابن أبي شيبة وغيره، عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً: «لا تسبوا أصحابي..»، وقد وهَّم الحفاظ هذه الرواية، وهذا إسناد سليم إلا قوله: عن أبي هريرة، فإنهم صوَّبوه إلى: عن أبي سعيد الخدري، ولذلك أعقبه بروايته من حديث أبي سعيد، بلفظ: «قال: كان بين خالد بن الوليد وبين عبد الرحمن بن عوف شيء، فسبّه خالد، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تسبوا أحداً من أصحابي..».

---

(١) ٣: ١٢٩٦ (٩).

(٢) ١: ٣٣٧ (٢٣٣).

(٣) ٤: ١٩٦٧ (٢٢١).

ولما كان في متن هذه الرواية وقفة أيضاً أعقبه بروايته من وجوه عدة إلى وكيع وشعبة، عن الأعمش، وليس في حديثهما ذكر عبد الرحمن بن عوف وخالد بن الوليد.

لكن: رواية وكيع وشعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عمن؟: عن أبي هريرة، أو عن أبي سعيد؟ لفظ مسلم: «عن الأعمش، بإسناد جرير وأبي معاوية، بمثل حديثهما».

وإحالة مسلم على إسناد جرير: فإسناد جرير فيه: عن أبي سعيد، وإحالته على إسناد أبي معاوية: فإسناد أبي معاوية ينتهي إلى: أبي هريرة، أما رواية ابن أبي شيبة له في «المصنَّف» برقم (٣٣٠٧١) عن أبي معاوية ووكيع، فتنتهي إلى: أبي سعيد.

والكلام هنا طويل، فقد وهَّم المزي في «التحفة» مسلماً، لكن انتصر ابن حجر في «الفتح» لمسلم، وقال في آخره: «وقد أمليت على هذا الموضع جزءاً مفرداً، لخصتُ مقاصده هنا بعون الله تعالى»، فانظره، وانظر «علل» الدارقطني، و«تقييد المهمل»[1]، وينظر أيضاً ما علَّقته عليه في «مصنف» ابن أبي شيبة برقم (٣٣٠٧١).

(١٠)- وروى في كتاب اللباس والزينة ـ باب إباحة لبس الحرير للرجل إذا كان له حِكَّة أو نحوها[2] حديث أنس رضي الله عنه: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخّص لعبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام في القُمُص الحرير في السفر، في حِكَّة كانت بهما، أو وجع كان بهما».

ثم رواه من طريق ابن أبي شيبة وقال: لم يذكر السفر، ثم ختم الباب برواية: «رخّص لهما في قُمُص الحرير، في غزاة لهما»، ليفيد أن السفر ليس علة في الرخصة.

---

(١) «تحفة الأشراف» (٤٠٠١)، و«فتح الباري» ٧: ٣٥ ـ ٣٦ (٣٦٧٣٩)، و«علل» الدارقطني ١٠: ١٠٦ (١٨٩٨)، و«تقييد المهمل» ٣: ٩١٥.

(٢) ٣: ١٦٤٦ (٢٤).

ولخطورة هذا الأمر وتطبيقه، لا بدّ من التنبيه إلى محترزاته، وأذكر منها:

أولاً: كثيراً ما يقع الاشتباه بين فهم مسلم للنص وفقهه له، وبين إعلاله للرواية، فيجب التنبه لهذا، ومثال ذلك:

ـ أنه روى في كتاب السلام ـ آخر باب قتل الحيات وغيرها[1] حديث أبي سعيد في قصة الشاب الذي كان حديثَ عهد بعُرس، وجاء إلى بيته فرأى زوجته على باب البيت، فأهوى إليها الرمح ليطعنها به ـ غيرةً ـ، فأشارت له إلى البيت ليدخله فيرى ما فيه، فدخل فرأى حية عظيمة على الفراش، فطعنها برمحه، فما يُدرى أيُّهما كان أسرعَ موتاً: الحيةُ أم الفتى! وقال صلى الله عليه وسلم في آخره: «إن بالمدينة جِناً قد أسلموا، فإذا رأيتم منهم شيئاً فآذِنوه ثلاثة أيام، فإنْ بدا لكم بعد ذلك فاقتلوه، فإنما هو شيطان».

ثم رواه من وجه آخر عن أبي سعيد بلفظ: «فإذا رأيتم شيئاً منها فحرِّجوا عليها ثلاثاً»، وبلفظ: «فمن رأى شيئاً من هذه العوامر فليؤذِنه ثلاثاً».

فالرواية الأولى تقول: آذنوه ثلاثة أيام، ولما كان فيها غرابة جاء بالروايتين الأُخريين: ثلاثاً، ثلاثاً، وهي محتملة للثلاثة أيام، وللثلاث مرات في يوم واحد، وللثلاثة إنذارات في وقفة واحدة، وللعلماء كلام في ذلك، فاشتهر عن الإمام مالك القول بأنها تُنذَر ثلاثة أيام، ولو تكرر الإنذار في اليوم الواحد، وقيل: بل يُكتفى بتكرير الإنذار، وكلام القاضي عياض في «شرح مسلم»، والقرطبي في «المفهم»[2] يُشعر بأن هذا القول من مالك من باب حمل المطلق على المقيَّد، وصنيع مسلم على خلافه، وأوجزَ الحافظ في «الفتح»، والعيني في «العمدة»[3] حكاية الخلاف فقال: «اختُلف في المراد بالثلاث، فقيل: ثلاث

---

(١) ٤: ١٧٥٦ (٣٩).

(٢) «إكمال المعلم» ٧: ١٠٧٢، و«المفهم» ٥: ٥٣٨، وينظر «المنتقى» للباجي ٧: ٣٠٢، وشرح الزرقاني على «الموطا» ٤: ٣٨٨، و«أوجز المسالك» ١٥: ٢٢٨.

(٣) «الفتح» ٦: ٣٤٩ (٣٢٩٨)، «عمدة القاري» ١٢: ٣٤٣.

مرات، وقيل ثلاثة أيام».

ومن الأمثلة على ذلك أيضاً: ما تراه تعليقاً على الحديث (١٥٤٠٤، ٢٦٨٦٥، ٣٣١٧٠) في «المصنَّف». ونظائره في كتاب مسلم كثيرة.

ثانياً: أن الاختلاف في رفع الحديث ووقفه اختلاف في أمر إسنادي، فطريقة الإمام مسلم فيه: يقدم الإسناد الصحيح، ويؤخر المعلَّل.

ويرى القارئ الكريم مثالاً على ذلك في «المصنّف» أيضاً (٤٨٧٥).

وبعد: فإن مقام الإمامين البخاري ومسلم، ومكانة كتابيهما: محفوظة في القلوب، مكرَّمة في الاعتبار والاعتماد، ومعاذ الله أن نسلك مسلك المبتدعة في الطعن فيهما، أو نذهب مذهب الزنادقة في الحطّ عليهما أو إيراد الشُّبَه على أحاديثهما للوصول إلى الطعن في السنة الشريفة كلها!!، وإنما بحثي هذا لشرح مقصد الإمام مسلم أولاً، ولتبرئة ساحته من أن يمرَّ عليه الوهم والغلط دون تنبُّه أو تنبيه، فيحمَّل مسئولية ذلك، ويُلصقَ بكتابه بعض المناكير، ومن ثمَّ تبرئة السنة من دخول هذه المناكير والأوهام عليها بحجّة أنها ثابتة صحيحة، وأن آية صحتها وثبوتها أنها في «صحيح» مسلم! مع أن مسلماً يقول: إنه زاد الأمر شرحاً وإيضاحاً لنكارتها وعلّتها حين روايته لها، وقد فعل! وهذه طريقة المسانيد المعلَّلة التي سلكها بعض جهابذة المتقدمين.

وأقول أيضاً: إن هذا البيان لا يعني أبداً القولَ بوجود أحاديثَ ضعيفة في «صحيح» مسلم، إنما أقول: في بعض أحاديثه بعضُ ألفاظ منكرة معلَّلة موهومة، وقد نبَّه إليها مسلم، لا أن الحديث كلَّه ضعيف معلَّل موهوم، وإني ما أردت بهذا البحث إلا الدفاع عن الإمام مسلم وكتابه.

والله ولي الهداية والتوفيق ومداواة القلوب العليلة.

* * * * *

## من مصطلحات الإمام ابن خزيمة في «صحيحه»

وبيان ثالث أخير، لأمر أُشير إليه أيضاً هنا في التعليق على «الكاشف»، وكنت أشير إليه أيضاً في تخريج أحاديث «المصنَّف»، وهو مصطلح للإمام ابن خزيمة في «صحيحه» يشير به إلى ضعف الحديث، وحرَّج رحمه الله على من ينقل الحديث من كتابه ولا يلتزم في نقله إياه بالصفة التي ذكرها به في كتابه.

وهي أنه لا يروي الحديث على الوجه المألوف: من سياق السند من أوله إلى آخره، ثم يأتي بمتنه، بل يعلِّق الحديث من أثناء السند، ويتمُّه إلى آخره، ويذكر المتن، ثم يعود فيأتي بالسند من أوله إلى أن ينتهي إلى الرجل الذي ذكره أولاً وعلَّق عليه الحديث. وذكرت هذا المصطلح تحت الحديث المرويّ في «المصنَّف» برقم (٤٨٦١)، وأشرت هناك إلى نقولٍ هذا بيانها.

قال السيوطي رحمه الله في «التدريب»[١]: «فائدة: قال شيخ الإسلام: تقديم الحديث على السند يقع لابن خزيمة إذا كان في السند مَن فيه مقال، فيبتدئ به، ثم بعد الفراغ يذكر السند. قال: وقد صرَّح ابنُ خزيمة بأنّ مَن رواه على غير ذلك الوجهِ لا يكون في حِلّ منه».

ومعلوم أن ما ينقله السيوطي في «التدريب» ويعزوه إلى «شيخ الإسلام» فمراده به: الحافظ ابن حجر، ومصدره فيه هو «النكت الوفية» للبِقاعي، ولكنه لا يذكره.

وقول الحافظ «فيبتدئ به»: معناه: يبتدئ تعليقَ الإسناد مِن الراوي المتكلَّم

---

(١) ص٣٢٧ من الفرع الحادي عشر من فروع النوع السادس والعشرين.

فيه، كما قاله السخاوي في «فتح المغيث»[١]، ثم أفاد أن الإسماعيلي يمشي في «مستخرجه» على هذه الطريقة: «يذكر الخبر من فوق ـ أي: من أثناء السند، لا من أوله ـ، ثم بعد الفراغ منه يقول: أخبرنيه فلان، عن فلان، كما نبَّه عليه في: المدخل».

ويجد القارئ الكريم أثر هذا التنبيه من ابن خزيمة في «صحيحه»، وفي كتابه «التوحيد»[٢].

**وهذه هي طريقة شيخه البخاري من قبله**، فقد قال البخاري في كتاب التفسير ـ أول تفسير سورة حم السجدة (فصلت)[٣]: «وقال المنهال: عن سعيد قال: قال رجل لابن عباس: إني أجد في القرآن أشياءَ تختلف عليَّ..»، وذكر أربعة أسئلة، ثم قال البخاري في آخر الحوار والأجوبة: «قال أبو عبد الله ـ هو البخاري نفسه ـ: حدثنيه يوسف بن عديّ، حدثنا عبيد الله بن عمرو، عن زيد ابن أبي أُنيسة، عن المنهال، بهذا». فعلَّق الخبر على المنهال، ثم أسنده إليه.

قال الحافظ في «الفتح»[٤]: «وفي مغايرة البخاري سياق الإسناد عن ترتيبه المعهود إشارةٌ إلى أنه ليس على شرطه وإن صارت صورته صورة الموصول، وقد صرَّح ابن خزيمة في «صحيحه» بهذا الاصطلاح، وأن ما يورده بهذه الكيفية ليس على شرط «صحيحه» وحرَّج على مَن يغيِّر هذه الصورة المصطلح عليها إذا أخرج منه شيئاً على هذه الكيفية». فيكون قدوةَ ابن خزيمة في هذا الاصطلاح هو شيخُه البخاريُّ.

**وهذه هي طريقة الترمذي**، وهو التلميذ الآخر للبخاري، يمشي على هذا

---

(١) ٣: ١٩٧.

(٢) عند الحديث (٤٤٥)، و«التوحيد» ١: ٤١ ـ ٤٢، ٢: ٦٣٦، ٦٣٧.

(٣) ٨: ٥٥٥.

(٤) ٨: ٥٥٩.

السَّنن في كتابه «السُّنن»، وصنيعه في الحديث (٣١٩) واضح، لكن صنيعه عند الحديث (٢٠٣٩م) مُوهم، ولبيانه أحكي قوله.

روى رحمه الله حديث السيدة عائشة في إطعام النبي صلى الله عليه وسلم المريض من أهله الحَسَاء، وقوله: «إنه لَيرتُقُ فؤاد الحزين..»، ثم قال: «وقد روى الزهري، عن عروة، عن عائشة، عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً من هذا.

حدثنا بذلك الحسن بن محمد قال: حدثنا أبو إسحاق الطالْقاني، عن ابن المبارك، عن يونس، عن الزهري، بمعناه».

يشير إلى حديث عائشة رضي الله عنها عند البخاري (٥٤١٧)، ومسلم ٤: ١٧٣٦ (٩٠) من طريق الليث بن سعد، عن عُقيل، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة مرفوعاً: «التلبينة مَجَمَّة لفؤاد المريض، تُذهب بعض الحُزْن»، ورواه البخاري (٥٦٨٩) من طريق ابن المبارك أيضاً، عن يونس، عن عُقيل، عن الزهري، به.

فعند الشيخين زيادة عُقيل في الإسناد، وليس عند الترمذي، وقد نبَّه المزي في «التحفة» (١٦٥٣٩) إلى هذه المغايرة، فعدم ذكره في مطبوعة الترمذي ليس سَقَطاً مطبعياً.

وكأن هذا هو السبب في سياق الترمذي لهذا الحديث على هذا الوجه، فلا يعكّر على ما تقدم، والله أعلم.

**ولعل هذه الطريقة هي طريقة البزار**، كما يستفاد من صنيعه عند الحديث (٣٩٨) من «كشف الأستار».

فقد روى فيه حديث صدقة بن عبادة، عن أبيه عبادة، عن ابن عباس، في فوات صلاة الفجر عليهم، قال البزار: «لا نعلمه عن ابن عباس إلا من طريقين: هذا، وطريق آخر رواه عَبيدة بن حميد، حدثنا يزيد بن أبي زياد، عن تميم بن سلمة، عن مسروق، عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم. حدَّثنا به

السَّري بن عاصم، عن عَبيدة بن حميد».

قلت: والسريُّ بن عاصم: متروك متهم. وينظر هذا التنبيه تحت الحديث الآخر الذي رواه ابن أبي شيبة برقم (٤٩٢٤)، ويحتاج الجزم بذلك إلى تتبُّع أكثر عند البزار والترمذي.

وأيضاً: **هذه هي طريقة ابن حبان** في كتابه «المجروحين» من أوله إلى آخره، فلا حاجة إلى مثال على صنيعه.

وبهذه المناسبة أقول: إن الحافظ ابن حجر، وهو الذي شَهَر هذا الاصطلاح عن ابن خزيمة، ونقله عنه تلامذته ـ كما رأينا ـ فإنه هو نفسه لما ذكر في «نتائج الأفكار»[1] حديث ابن أبي شيبة برقم (٢٩٨١٢)، وهو حديث فضيل بن مرزوق، عن عطية العوفي، عن أبي سعيد الخدري، في الدعاء عند الخروج إلى المسجد: «اللهم إني أسألك بحقّ السائلين عليك» عزاه إلى «كتاب التوحيد» لابن خزيمة، ولم ينبّه إلى شيء فيه، مع أنّ ابن خزيمة ذكره فيه[2] لكن على الوجه الذي يُؤذِن بالضعف، كما نبَّه ابن حجر نفسه، وفاته التنبيه إليه هنا، فلا بدّ مِن مراجعة الأصول، مع الاحتفاظ بحقّ أئمتنا وكرامتهم ومقامهم العلمي، رحمهم الله تعالى، وجزاهم عن الإسلام والعلم والدين خير الجزاء.

* * * * *

---

(١) ١: ٢٧٢.

(٢) ١: ٤١ ـ ٤٢.

## ٥ ـ رُموز «الكاشِف»

قال المصنف رحمه الله في المقدمة: «والرموزُ فوقَ اسم الرجل: خ للبخاري، و: م لمسلم، و: د لأبي داود، و: ت للترمذي، و: س للنسائي، و: ق لابن ماجه، فإن اتفقوا فالرمز: ع، وإن اتفق أربابُ السنن الأربعة فالرمز: ٤».

١ ـ وقد استخدمَ المصنف رموزَ كتب أخرى ليستْ على شرطه، منها ما كان استعمالُه إياه نادرًا، ومنها ما كان استعمالُه إياه كثيرًا، لكنْ يجمعُ الجميعَ: أنه لم يطَّرد في استعماله.

وهذه الرموزُ الزائدةُ النادرة هي: **مق**: لمن يَروي له مسلم في مقدمة «صحيحه». **فق**: لمن يروي له ابن ماجه في «تفسيره». **سي**: لمن يَروي له النسائي في «عمل اليوم والليلة». **ص**: لمن يروي له النسائي في «خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه».

أما الرمز الزائد الذي أكثر من استعماله فهو: **خت**، لمن يروي له البخاري في معلَّقات «صحيحه».

ـ «مق»: أما رمز مق فقد بينتُ في دراسة «تقريب التهذيب» ص ٨١ أهمية تمييز هذا الرمز عن الرمز الأصلي «لصحيح» مسلم، وهو «م». ولو أن المصنف رحمه الله اطَّرد في أيِّ الأمرين: الرمزِ أو عدمِه: لكان أولى، فالتزامُ أمرٍ ما أولى من التردُّد فيه. وأولُ مرةٍ استعمل فيها هذا الرمز في ترجمة إياس ابن معاوية القاضي الشهير (٥٠٢). وزاد الأمرَ غرابةً أنه استعمله مع رمزٍ آخَرَ ثانويٍّ أيضًا: **خت**.

- «فق»: ولا أعلمه استعمله إلا في موضع واحد، عند رقم (٧٠١٦)، وقد علقتُ عليه بما يبيِّن سببَ استعماله، مع أنه كان يمكنُ للمصنف أن يجعلَ على هذه الترجمة القصيرة جدًّا علامةَ إلغاء، كما فعل بترجمة أطولَ منها، هي ترجمةُ عبد الله بن بُجَير القيسي، فإنه كتبها كاملة، ثم كتب على أولها: لا، وعلى آخرها: إلى، لأنه من رجال «مراسيل» أبي داود.

- «سي، ص»: تابع المصنفُ شيخَه المزيَّ في اعتبار هذين الكتابين منفصلين عن «سنن النسائي الكبرى»، ويلزمُ من هذا أن لا يعرِّجَ على هذين الرمزين، فلا يذكر الترجمة إذا كان رمزها **سي** فقط، أو **ص** فقط، وإذا كان للترجمة رموز أصلية أخرى سواهما، فينبغي أن يأتيَ بتلك الرموز، ويُلغيَ هذين الرمزين. وقد فعل هذا كثيرًا، لكنه لم يطَّرِد، فقد أتى بهما أحيانًا، من ذلك في ترجمة يحيى بن عبد الله بن الضحاك البابْلُتِّي: **خت سي**.

وأغربُ من هذا: أنه قد يُبْدِلُهما **س**، وهذا يتمشَّى مع اعتبار هذين الكتابين بابينِ من أبواب «السنن الكبرى» كما فعل الحافظ ابن حجر.

فقد رمز المزيُّ لحنش بن المعتمِر الكِناني: **د ت ص**، فجعلها الذهبي: **د ت س**.

ورمز المزي كذلك لإبراهيم بن عبد الله بن عبدٍ القاريِّ: **سي**، فجعله الذهبي: **س**، ورمز لإبراهيم بن أبي بكر بن أبي شيبة **م سي ق**، فجعله الذهبي (١٥٩): **م س ق**.

بل إن المزي ترجم لعمرو بن يزيد الجَرمي، ورمز له: **ص**، فقط، فترجمه المصنف هنا (٤٢٥٤) ورمز له: **س**، وجاءت الترجمة مستدركةً على الحاشية.

أما ابنُ حجر فاطَّرد صنيعه - تقريبًا - في جعل هذين الرمزين **س** - في «التقريب» - وأبانَ عن وُجْهة نظره في مقدمة «التهذيب» ١ : ٦ فقال: «أفردَ - المزيُّ - «عمل اليوم والليلة» للنسائي عن «السنن» وهو من جملة كتاب «السنن» في رواية ابن الأحمر وابن سيَّار، وكذلك أفرد «خصائص علي» وهو من جملة المناقب في رواية

ابن سيار، فما تبيَّن لي وجهُ إفرادِه «الخصائص» و«عمل اليوم والليلة».».

بل إن المزيَّ لم يَستوفِ أشياءَ أخرى هي في رواية ابن الأحمر لـ«سنن» النسائي، كما قال الحافظ نفسه في «التهذيب» ٦ : ٣٩٦.

وينشأُ عن إهمال المصنف رمز **مق سي ص**: أن الناظر في «التقريب» يرى رموز المترجَم على أنه من رجال مسلم والنسائي، فيرجع إلى «الكاشف» فقد لا يرى الترجمة بتاتًا، وقد يجدُها ويجدُ رموزها ناقصةً عن رموز «التقريب»، فليتنبه القارئ الباحث لهذا.

ـ «**خت**»: اضطرب المصنف في هذا الرمز، فقد أهمله أولاً إهمالاً مطلقًا، سواء كان للترجمة رمزٌ سواه أو لا، ثم صار يذكُره إذا كان مشتَرَكًا مع رمز آخر، ثم ترجم عدةَ تراجمَ ليس لها رمز سواه، ومع ذلك كان يُهمله أحيانًا.

وظني أنه لاحظَ أن الرجال المذكورين في معلَّقات البخاري إنما هم رجالٌ مذكورون ضمنَ ما يُسمى بـ «الجامع الصحيح»، فيُستَحْسَنُ الرمز لهم والترجمة. والله أعلم.

وهذا التوجيهُ يؤيِّده صنيعُه في ترجمة عبد الله بن عثمان بن خُثَيم المكي، فإنه رمز له أولاً بالحبر الأحمر ـ كالمعتاد ـ: م ٤، ثم ألحق بعدهما بالحبر الأسود: خت، فظهر في الصورة جليًّا.

ويعكِّر عليه: قولُه في الكنى: «أبو الشَّموس البَلَوي، صحابي، علَّق له البخاري...»، وكتب بدل الرمز **خت**: صح، إشارةً إلى صحة إخلائه من الرمز، وأنه لم يكن سهوًا منه.

ولا يُقال: إن هذا متأخر، لأنه جاء في قسمِ الكنى، وذاك في وسط الكتاب، لأني أظن أن هذا الإلحاق لرمز **خت** بالحبر الأسود إنما جاء منه متأخِّرًا مستَدركًا أثناءَ قراءة الكتاب عليه. والله أعلم.

٢ ـ وأودُّ التنبيه إلى أن المعتاد المألوف: ترتيبُ أسماء أصحاب الكتب الستة على النحو الذي ذكره المصنف في مقدمة الكتاب، سواء أكان ذلك بذكر

أسمائهم صراحة، أم رموزًا. ومع ذلك فإن المصنف لا يحفِلُ بهذا احتفالَ ملتزِم، فإنه قد يُخلُّ به، انظر لذلك مثلاً، ترجمة زَمْعَة بن صالح الجَنَدي، فإنه رمز له هكذا: **ت س ق م** قَرَنه.

وليس هذا الإخلالُ هنا من أجل إضافة كلمة «قَرَنه» كما لا يخفى على الناظر فيه، إذْ من الممكن تقديمه فيقول: م قرنه ت س ق، دون أي حرج! وإنما نبهتُ إلى هذا لئلا يَظُنَّ قارئٌ أن الإخلال من قَبِيل الخطأ المطبعي.

٣ ـ والذهبيُّ متابعٌ للمزي في رموزه غالبًا، دون استدراك عليه فيما يقصِّر فيه.

ففي ترجمة أبان بن يزيد العطار رمز المزي: **خ م**..، وتبِعه المصنفُ والحافظُ في كتابيه، لكنه في «فتح الباري» و«مقدمته» حقَّق أن البخاري علَّق لأبانٍ تعليقًا وليس مسنَدًا، فصوابُ رمزه: **خت م**..، وانظر التعليق هناك.

ورمزَ المزيُّ لبُسْرٍ المازني رضي الله عنه: م، وتَبِعه المصنف، مع أنه ليس له رواية في «صحيح» مسلم إلا أن ابنه عبد الله قال: نَزَل النبيُّ صلى الله عليه وسلم على أبي، لذا نَقَل السبطُ ابن العجمي في «حاشيته» هنا (٥٥٩) تعقُّبَ شيخه العراقي على المزي في «النكت على ابن الصلاح» ص٣٤٣.

ولا أطيل في الأمثلة، فانظر التراجم: ٢٠٤، ٨٤٨، ٢١٢٢، ٢١٤٧، ٢٤٣٠.

ومن مظاهر متابعته لشيخه: أن المزي يُترجم الرجلَ ويقول: قيل روى عنه ـ أوْ: له ـ النسائي، أو أبو داود، أو غيرهما، ويصرِّح بأنه لم يقف على ذلك، ولا يرمز له.

فيتابعه الذهبي في ذلك: في الترجمة، وفي تضعيف القول بأن المترجَم مرويٌّ له في الكتاب المسمَّى، وفي عدم الرمز.

ومن الأمثلة على هذه الظاهرة هذه التراجم: ٢٨٠، ٢٨٤، ٣٠٢، ١١٠٩، عند ٥٢٠٩.

٤ ـ وإنما قلت: الذهبي متابع للمزي في رموزه غالبًا: لأني رأيتُ له بعض تراجمَ خالفه في رموزها، وكان فيها دقيقًا، وفي بعضها نشأتْ مخالفته عن تحريف، والسبب في بعضها الآخر أن نسخته من «تهذيب الكمال» أخَذَها في وقت مبكِّر عن نسخة شيخِه المزي، فكأنه ما كان يستدركُ إلحاقاتِه وتصحيحاتِه المتأخرةَ، إذْ إن المزيَّ عاش ثلاثين سنة بعد فراغه من «التهذيب».

**فمثال الحال الأولى**: ترجم المزي لسليمان بن قَرْم ١٢: ٥١ ورمز له: **خت م د ت س**، فجعلها الذهبي: **خت م** تبعًا **د س**، فأفاد فائدتين: أفاد أن مسلمًا روى له متابعة، وأفاد أن الترمذي لم يروِ له.

وكأن نسخة الذهبي من «سنن» الترمذي ليس فيها حديثُ سليمانَ هذا، عن أبي يحيى القَتَّات، عن مجاهد، عن جابر مرفوعًا: «مفتاح الجنة الصلاة، ومفتاح الصلاة الوضوء»، وهو الحديثُ الرابعُ من «سنن» الترمذي، وقد قال المزي نفسُه في «تحفة الأشراف» (٢٥٧٦): «ليس في السماع، ولم يذكره أبو القاسم» أي: ابن عساكر في «أطرافه».

والظاهرُ أن تنبُّه الذهبيِّ لهذا جاء متأخرًا قليلاً، فإنه في «تذهيب التهذيب» ٢: ١٣١/ب تابع المزيَّ في الرمز به، وكان فراغُه من «التذهيب» سنة ٧١٩ ـ دون تحديد الشهر ـ أما «الكاشف» فكان فراغه منه في ٢٧ من شهر رمضان سنة ٧٢٠.

وقد خَلَتْ نسخة الترمذي التي كتبها بخطه الحافظ أبو الفرج ابن الجوزي رحمه الله سنة ٥٣٦ من هذا الحديث، لكنه جاء في نسخة العلامة الفاضل المتقن محمد أمين ميرغني رحمه الله، وكتب بجانبه: «هذا الحديثُ يوجَدُ في بعض النسخ»، ثم نقل كلام المزي السابق.

وثمة مثال آخر فيه دقّة، وفي شرحه طول، تجده في التعليق على الترجمة ذات الرقم ٢٨٦٠.

**ومثالُ الحال الثانية**: أن المزيَّ ترجم لذؤيب بن حَلْحَلَة الخُزَاعي، ورمز

له: م ف ق، ورمز **ف** لكتاب «التفرُّد» لأبي داود، وتبعه ابن حجر في كتابيه، أما المصنف فرمز له هنا: **م ت ق**، فتحرفت عليه ت عن ف، واقتصر في «التذهيب» ٢: ٣١/ ب على: م ق!.

**ومثال الحال الثالثة**: ما حَصَل في ترجمة أحمد بن عاصم البلخي، وشَرْحُه كما يلي:

ترجم المزيُّ رحمه الله أحمد بن عاصم البلخي، ورمز له **بخ**، وقال: «روى عنه البخاري في كتاب الأدب...»، ثم أضاف بعد ذلك جملةً خلالَ النصِّ فصار: «روى عنه البخاري في آخر باب رفع الأمانة، من كتاب الرقائق، وفي كتاب الأدب...». وهذه الزيادةُ وَضَعها الدكتور بشار عواد بين هلالين كبيرين وقال: «أضاف المزي ما بين الحاصرتين بأَخَرَة» وعلَّق بأنه لم يَرَ الروايةَ المشارَ إليها.

وأقول: **أولاً** ـ إن الإضافة كانت متأخِّرة، بعد عام ٧١٩، والله أعلم، ذلك لأن الذهبي ترجم لأحمد بن عاصم هذا في «تذهيبه» ١: ١٩/ ب، ورمز له: **بخ**، وتقدَّم في الصفحة السابقة أنه فرغ من تأليفه سنة ٧١٩، و«التذهيب» مأخوذ من «التهذيب» باتفاق، فلما استخلص «الكاشف» من هذا ـ أو ذاك، على الخلاف، كما تقدم ص ١٨ ـ ١٩ ـ رأى هذا الرمزَ على غير شرطه، فأهمل الترجمة[١]، لأنه أخذ نسخته من «تهذيب الكمال» في وقت مبكِّر قبل هذه الإضافة، وتقدم أن فراغه من «الكاشف» سنة ٧٢٠.

بل مَشَى على هذا الرمز في «الميزان» ١ (٤١٧) الذي أَلَّفه عام ٧٢٤، وبقي يضيفُ عليه إلى ما بعد أربع سنوات، أي: إلى ما بعد سنة ٧٢٨، انظر

---

(١) وكان من جَرّاء ذلك أن استدركها عليه الوليُّ العراقي في «ذيل الكاشف» (٧) ولم يعلِّق على إهمال المصنف لها، فدلَّ على أن نسختَه من «تهذيب الكمال» مأخوذةٌ أيضاً في وقت مبكر، ولعلها نسخة والده؟.

خاتمةَ النسخة التي نشَرها البجاوي رحمه الله.

فتبيَّن بهذا أن الذهبيَّ أخذ نسختَه من كتاب شيخه في وقت مبكِّر، وأن هذه الإضافة جاءت في وقت متأخر، لعله بعد سنة ٧٢٨؟.

ولا غرابةَ إذا وقع هذا في «خلاصة» الخزرجي، الذي تابع فيه أصلَه «تذهيب تهذيب الكمال»، فإنه كذلك في «الخلاصة» ١ (٦٤).

ولما التزم البرهانُ سبطُ ابن العجمي في كتابه «نهاية السُّول» أن يُتَرجم لرواة الستة الأصول فقط ـ ككتابنا هذا ـ كان أمرًا طَبَعيًا أن لا يترجمَ لأحمد بن عاصم هذا، أو أن يترجمه تمييزًا، وهذا ما حصل، فإنه ترجمَه تمييزًا (٦٢)، ونقل فيه كلامَ الذهبي في «الميزان»، وأنه رآه في «الجرح والتعديل» أيضاَ. فدلَّ هذا على أن القطعة التي عنده من «تهذيب الكمال» مأخوذةٌ عن نسخة المزي في وقت مبكِّر أيضًا، أو أنه اعتمد على «تذهيب» المصنف.

أما ابن حجر رحمه الله فكانت نسختُه من «تهذيب» المزي متأخرة، وأكَّد أن رواية البخاري عنه جاءتْ في رواية المُستَملي وحده عن الفِرَبري، ورمز له في كتابيه: خ، وحذف بخ، لأنه رمز ثانوي بالنسبة لغيره، وكذلك رمز في «مقدمة الفتح» ص ٣٨٦.

قلت: لو قال الحافظ: روايتُه جاءت في رواية أبي ذر الهروي، عن المستملي، عن الفربري: لكان أدقَّ، لأنه قال في «الفتح» ١ : ٦ : «وأما روايةُ المستملي: فرواها عنه الحافظ أبو ذر عبدُ بنُ أحمد الهروي، وعبد الرحمن بن عبد الله الهَمَذاني»، وذكر بعد اثني عَشَر سطرًا سندَه برواية أبي ذر، وبعد أربعة أسطر أخرى ذكر سندَه برواية عبد الرحمن الهمذاني.

وروايةُ البخاري عن أحمد بن عاصم هذا جاءتْ في رواية أبي ذر فقط، عن المستملي، ولم تأتِ في الرواية الثانية عنه، كما سيأتي.

**ثانيًا** : إن رواية البخاري عن أحمد بن عاصم جاءتْ عقب الحديث الثاني في باب رفع الأمانة من أبواب كتاب الرقاق ١١ : ٣٣٣ (٦٤٩٧)، وفيها تفسيرُ

كلمةٍ لغويةٍ، يرويه أحمد بن عاصم، عن أبي عُبَيد، عن الأصمعي وأبي عمرو ابن العلاء وغيرهما. ولا أدري على أيِّ طبعةٍ اعتمد الدكتور بشار عواد، فنفى رؤيتَه لها في الباب المذكور، وهو البابُ الذي سماه المِزي في كلامه السابق.

ولا بدَّ من لفت النظر إلى أمرين:

**أولهما**: جاءتْ هذه الزيادة في صُلْب متن «صحيح» البخاري في بعض طَبَعاته، ولعلَّ أقدمها طبعةُ دار الطباعة العامرة بالآستانة المطبوعة سنة ١٣١٥، ذات الثمانية أجزاء في أربع مجلدات. وجاءت على حاشية المتن في طبعة بولاق المطبوعة سنة ١٣١٩، ذات التسعة أجزاء في ثلاث مجلدات، وعليها الحواشي الكثيرة التي فيها الإشارة إلى مغايرات النسخ والروايات، وكانت قد طُبعت عن النسخة اليُونِيْنِيَّة ـ أو عن فرعٍ عنها، على الخلاف، أو الشك ـ وصُوِّرت هذه الطبعة في بيروت مراراً، ووَضَع ناشرها في مقدمتها مقالاً للعلامة الشيخ أحمد محمد شاكر رحمه الله فيه دراسة عن النسخة اليُونِيْنِيَّة، وتاريخ هذه الطبعة، وأن شرح القَسْطَلَّاني على البخاري يتميَّز عن سائر الشروح بذكره مغايرات اليُونينية.

أقول: جاءت هذه الزيادة على حاشية هذه النسخة ورُمز فوقها: (هـ) صورة هاء مفردة وفوقها رأس السين، وهما رمزا: أبي ذر الهروي، عن المُستَملي. وإن إلحاقَ هذه الزيادة على الحاشية أولى وأدقُّ من إدخالها على صلب الكتاب.

وقد جاءت في نسخة الحافظ من «صحيح» البخاري فتكلَّم عليها، ولم تأتِ في نسخة الإمام العيني، فأهملَها ولم يتكلَّم عليها.

ويُستغرب من الباجي رحمه الله أنه لم يُترجم لأحمد بن عاصم هذا في كتابه «التعديل والتجريح» مع أنه يروي «صحيح» البخاري عن أبي ذر، عن شيوخه الثلاثة: المستملي، والكُشْمِيهَني، والحَمُّوْيِيِّ، عن الفِرَبْري، كما ذكر ذلك في مقدمة كتابه، لكنْ لعلَّه لم يترجم لمن لهم رواية في مثل هذه

المناسبات؟ ولم يبيِّن منهجه في مقدمته.

أما الكَلاَباذي فلم يذكره أيضًا، ولعله لمثل ما تقدَّم بشأن الباجي، وأيضًا: ذكر أنه يَعتمد رواية الفربري، لكنه لم يُسَمِّ الواسطة التي بينه وبين الفربري. والله أعلم.

وكذلك لم يذكره كلٌّ من ابن عدي وابن منده في جزأيهما عن شيوخ البخاري.

**ثانيهما** : جاء لفظُ البخاري في هذه الزيادة: «سمعتُ أبا أحمد بن عاصم يقول...»، وهذا فيه إقحامٌ أو سَقَطٌ، فقد اتفق مترجِموه على أنه: أبو محمد أحمد بن عاصم، فإما أنه أُقْحِمَ في النص أداةُ الكنية (أبا)، وإما سَقَطَ منه تمامُ الكنية كلمةُ: محمد. والله تعالى أعلم.

وخلاصةُ القول: أنه حَصَلَتْ مغايرةٌ بين «الكاشف» وأصله الأول «تهذيب الكمال»، بسبب إضافة جديدةٍ من المزي، امتدتْ المغايرةُ إلى عدد من الكتب: «التذهيب» و«الميزان» و«الكاشف» و«ذيله» و«الخلاصة» و«نهاية السول»، وما اتفق معها إلا ابن حجر في كتبه: «التهذيب» و«التقريب» و«مقدمة الفتح».

* * * * *

# ٦ ـ النّسخة الأَصْل وَسَماعَاتها

كان من تيسير الله تعالى ومَنِّه على عبده أني حَظِيت بصورةٍ عن نسخةِ المصنفِ من هذا «الكاشف»، وأدخَل عليها تعديلاتٍ وإضافاتٍ وحواشيَ ـ وقد رأينا ص٢١٦ ـ ٢١٩ فائدة ذلك ـ ونَاولَها بيده الكريمة عددًا من أصحابه الأئمة العلماء.

١ ـ وهو خطٌّ جميلٌ واضح، يُعايِش قارئُه المشتغلُ به روحَ الإمام الذهبي رحمه الله من كثرة ما فيه من الضبط وعلامات التقييد، مما يدلُّ ناظرَه على تنبُّه المصنفِ إلى حاجة القارئ لأمرٍ ما، فيُسعفه بإفادته وإلحاقه وضبطه هناك.

٢ ـ ويعايشُ الناظرُ في هذا الأصلِ المصنفَ وهو مع أصحابه قارئي كتابه عليه، فإذا وصلتْ هذه المجموعةُ هنا كَتَبَ المصنف: بلغ، وتزيد عليها قليلاً في القراءة مجموعةٌ ثانية، فنجد بعد البلاغ الأول: بلغ، مرة ثانية، وهكذا ثالثة ورابعة، يقدِّر فيها الناظرُ تفاوُتَ المقدارِ المقروءِ في كل مجلس.

٣ ـ وكما يلحظُ الناظر تفاوتَ المقدار المقروء بين كل مجموعة، يلحظُ أيضًا التفاوتَ في الفائدة، فاستدراكُ ترجمةٍ، أو فائدة، أو إحالة، أو رمز، كلٌّ هذا يدل على تنبُّهِ المصنفِ أو تنبيهِ التلميذ القارئ لشيخه أن هذا الموطنَ يَسْتدعي إثباتَ هذه الفائدة. وهكذا تكونُ المعايَشَة.

٤ ـ ويسترعي الناظرَ إكثارُ الذهبيِّ رحمه الله من الضبط، فهو يضبطُ ما يُحتاج إليه، وما له بعضُ الحاجة، وما لا حاجةَ إلى ضبطه، وَيضْبِط المختلَف فيه بوجهين.

وليس غريبًا أن يضبط ما يُحتاج إليه، لكن الغريبُ ضبطُ ما لا يُحتاج إليه أبدًا، مثل ضمِّ ميم: مُوسى، ومُسلم،. وسين: سُويد، وهاء: هُريرة، وتشديد العين من: ضعَّفوه، والياء من: أيّوب وبقيّة. وهذا شأن مَن يُكثِر من الضبط دائمًا.

وقد يضبِطُ الحرفَ لإزالة اللَّبْس وسلامة القارئ من التصحيف، مثل إسكان العين من: سعْد، لئلا يَشتبه بسعيد، وإسكان السين من: مسْلم، لئلا يُظن أنه: سَلْم، وإسكان الميم من: عَمْرو، لئلا يشتبه بعُمر، وأفادني هذا الضبط في ترجمة زهير بن عمرو الهلالي، فإنه كتب هكذا: عَمْر، دون واو، فأثبتّه: عمرو، اعتماداً على ضبطه وعلى المصادر الأخرى، ولولا الضبط لاحتملت أن يكون (عُمر) اختياراً له، مع أنه لا خلاف في اسمه.

وقد يضبطُ لقطعِ احتمالِ سَقَطٍ في الكلام، كما فعل في: إبراهيم بن عبد الله بن عبْدٍ القاري ـ هكذا ـ.

وهذا شأنُ من يتذوَّق مُعَاناةَ الاشتباهِ في الخطوط، فيريد أن يُريح قارئ كتابه من هذا العَنَاء والعُرْضة للخطأ والتحريف.

وقد يضبطُ ضبطًا نحويًّا، مثل ضبطه «سَرِف» في ترجمة أم المؤمنين ميمونة رضي الله عنها، قال: «ماتت بسرفَ» وَوَضَع فتحة على الفاء.

ووضع تنوينًا للاسم المبدَل من كنيته، مثل: الحسين بن أبي السري: متوكلٍ، والوليد بن أبي هشام: زيادٍ.

نعم، إن الإكثار من الضبط يُعرِّض صاحبَه للسهو وزلَّة القلم، ولا سيما إذا جاءت الحركة فوق حرفٍ آخَرَ غيرِ الذي أراد ضبطه، إلا ما لا يحتمله المقام، كما يحصل من المصنف، أن تأتي ضمة الحاء من حُسين وحُجيرة فوق السين والجيم، وغيرها كثير، بل جاءت ضمة الجيم من: عبد الرحمن بن سلاَّم الجُمحي فوق الحاء، وانظر لزاماً التعليق على (٥٩٨٤).

وقد تعجَّل قلمُه في وَضْع لَحَقٍ آخِر ترجمة عبد الملك بن الربيع بن سَبْرة

الجهني، يمكنُ للقارئ أن يرجع إليه هناك، فلا داعيَ إلى شرحه هنا.

٥ ـ عددُ أوراقِ ولوحاتِ الأصل ٢٠٩ ورقة، ومعلوم أن كل ورقة صفحتان، تَتَراوح أسطر الصفحة الواحدة بين ٢٢ ـ ٢٥ سطرًا، ويحرِصُ المصنف على بدء الترجمة من أول السطر.

٦ ـ وجاء على صفحة العنوان: «كتاب الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، اقتضبه محمد بن أحمد بن عثمان ابن الذهبي من تهذيب الكمال». وتحت كلمة «الذهبي»: «وهو بخطه».

وعليها ختمان: **الأول فيه**: «من مواهبِ ذي الفضلِ المِدرار، لعبده محمد يحيى بن العطار ١٢٠٠». **والثاني فيه**: «وقف أحمد بن إسماعيلَ تيمور، بمصر». وكتبَ مُفَهْرِسُه: تاريخ، تيمور ١٩٣٥.

وثمة كتاباتٌ أخرى قديمةٌ، سأُثْبِتها آخر دراسةِ هذا الجانب، مع ما في آخر صفحة منه، من قراءات وسماعات، إن شاء الله تعالى.

٧ ـ والنسخة ـ كما يَبْدو لي من صورتها ـ سليمة والحمد لله من الأرضة أو أي تلف آخر.

٨ ـ وقد كتب المصنفُ الرموزَ بالقلم الأحمر، فلذا لم تظهر في الصورة ظهورَ اللون الأسود، وقد وضعها كلَّها فوقَ اسمِ المترجَم، أو فوق الجزءِ الأولِ منه إن كان اسمه مضافًا، مثل: عبد الله.

وإذا كان في رواية صاحب الرمز عن المترجَم وقفة: فإنه يفصح عن ذلك ويضع الرمز كالمعتاد، أو لا يضع رمزًا.

أما ابن حجر في «التقريب»: فإنه اصطلح على وضع الرمز عن يمين اسم المترجَم، كما بيَّنته في دراسته ص ٨٢.

٩ ـ وهل دخلتْ على الأصل كتاباتٌ أخرى بغير قلم المصنف؟.

**الجواب**: نعم، وقد ميَّزتها فأثبتُّها في التعليق، وهي: أسد بن عبد الله

القَسْري، وبكْر بن بكَّار، والحارث بن مالك عن سعد، وعبد الله بن الرَّقيم، والعِلاء بن غِرار، وقيس بن طِخْفة، وأبو عُمر الصيني، وكلُّها بقلم واحد إلا الترجمة الأولى.

ولم أعرفْ صاحبَها، إذْ لم يذكُر اسمَه، ولم أجدْ لخطِّه شبهًا بخطٍّ من الخُطُوط التي على الصفحة الأولى أو الأخيرة منه.

١٠ ـ وقد ملأ المصنفُ رحمه الله كتابَه بعلامات التقييد التي اصطَلح عليها المحدثون، مثل: وَضْعه على الراء والسين، علامةَ إهمالهما، ويضع تحت الحاء والعين المهملتين، حاءً وعينًا صغيرتين، كما يُؤكِّد صحةَ الحرف بكتابة «صح» فوقه. ويكتب فوق الحرف المخفف: خف.

ومن مصطلحاتهم في الكتابة: اللَّحَق، وهو خطٌّ يرفعونه بين كلمتين سَقَط بينهما كلمة أو كلام، ثم يأخذون به ذاتَ اليمين أو الشمال، أيُّهما أقربُ أُخِذ إليه، ويكتبون على الحاشية ما يريدون، وينبغي أن يختم بكلمة: صح، وإن كان المصنف ـ ومثله ابن حجر في «التقريب» ـ لا يلتزمان بذلك.

ولهم مصطلَحاتٌ في إلغاء ما يريدون إلغاءَه:

ـ إما الضرب على الكلام من أوله إلى آخره بخط واحد يتخلَّل الكلام، بحيث لا يُسَوِّد الصفحة ويُشَوِّهها، كما فعل في ترجمة عمر بن طلحة بن عبيد الله، قال: «وعنه ابن عَقِيل، وأخيه إبراهيم بن محمد»، هكذا كتب، ثم ضرب على: «وأخيه إبراهيم بن محمد» بخط.

ـ وإما أن يكتب فوق أول كلمة: لا، وعلى آخر كلمة: إلى. فعل ذلك في ترجمة عبد الله بن بُجَير القيسي، وكتب: «أحمد بن حفص بن عبد الله السلمي النيسابوري» ثم أخَّرها وكتب عليها: لا إلى.

ـ وكتب: «عبد الله بن عامر، عن عمر، وعنه أبو مِجْلَز» ثم كتب فوقه: من إلى.

ـ وقد يكتب رأس صاد ممدود هكذا: صــ، ويكون ذلك فوق الكلام

المراد حذفه، وهذا ما يسمونه: ضبة.

ـ وإذا اشتبهتْ قراءةُ كلمة بسبب اضطراب كتابتها، أعاد كتابتها على الحاشية بوضوح وكتب فوقها: بيان. حصل له ذلك في مواطن، منها في ترجمة عبد الوهاب بن عطاء العجلي، قال: «قال أحمد: عالمٌ بسعيد»، فلم تظهر الباء، فأعاد كتابتها على الحاشية وفوقها: بيان.

١١ ـ والإحالات على ما تقدَّم ويأتي: فإنه يكتُبها على الحواشي، ولا يُدْخِلُها صلب الصفحة، وذلك كقوله: أحمد بن شَبُّويه، هو: أحمد بن محمد»، و«أحمد بن أبي عمرو، هو: أحمد بن حفص». وهذا قليلٌ في القسمِ الأول من الكتاب: قسمِ الأسماء، لكنه كثير جداًّ في قسم الكنى، كما هو معلوم، لكنه لا يُخْلِي حواشيَ الصفحات في القسم الأول من فائدة. انظر أمثلة على ذلك في ترجمة سعيد بن خالد القرشي، وعاصم بن عبيد الله بن عاصم، ومسلم بن يَنَّاق، وغيرهم.

١٢ ـ وطريقةُ المصنف في كتابة: إسماعيل، وإسحاق، وهارون، والحارث، ومعاوية: طريقة غيره من السابقين: أن يكتبوها بغير ألف، وكذلك يكتب: إبراهيم، كما عُرف هذا عن بعض المتقدمين، وبعضُ السابقين يُثْبتُها.

وأحيانًا يختصر كتابةَ (صلى الله عليه وسلم)، فيكتبها: صلى الله علم، وأحيانًا يتمُّها، وقد حصل له هذا: الاختصار والإتمام في ترجمةٍ واحدةٍ، ترجمةِ عبد الله بن أبي رَبيعة المخزومي الصحابي رضي الله عنه.

١٣ ـ ومن شدة التزامه للاختصار أنه يحذف كلمة «سنة» حين يذكُر تاريخ وفاة المترجَم آخر الترجمة، ونادرًا جداًّ ما يكتبها، فما يجده القارئ مثبَتًا من ذلك فهو من قلم المصنف، وليس مني، كما أن حذفها منه، وليس من المستحسن التصرُّف بزيادتها، كما فُعِل في الطبعة المصرية السابقة.

١٤ ـ وكانت كتابته للأرقام على الطريقة والرسم الذي يسمَّى هنديًّا، وهي من حيثُ الرسمُ لا تختلفُ عن المألوف لنا إلا في رقم ٤، ٥، فإنهما يُكْتَبان

على حسبها: ٤، ٥.

أما من حيثُ الطريقة: ففيها اختلافٌ عما أَلِفناه، وأرى من المفيد عرضَها باختصار، ليَسْتَفيدَها المشتغل في المخطوطات، فقد بَعُدَ إِلْفُنا لها.

وأنا أُلخِّصُها وأرسمها عن الصفحة الأولى التي في نسخة الأحمدية بحلب من «الكاشف»، كتبها أحدُ مالكيها: «ياسين بن محمد البَكْفالوني الأصل، الإدلبي المنشأ» كما سمَّى نفسه هناك، وكان تملُّكُه للنسخة سنة ١١١١.

١، ١̇، ١̈، ١⃛، ١⃜، ١̈̇، ١⃛̈.

أي: ١، ١٠، ١٠٠، ١٠٠٠، ١٠٠٠٠، ١٠٠٠٠٠، ١٠٠٠٠٠٠.

٢، ٢̇، ٢̈، ٢⃛، ٢⃜، ٢̈̇، ٢⃛̈، وهكذا، وهكذا.

٣، ٣̇، ٣̈، ٣⃛، ٣⃜، ٣̈̇، ٣⃛̈، وهكذا، وهكذا.

٤، ٤̇، ٤̈، ٤⃛، ٤⃜، ٤̈̇، ٤⃛̈.

٥، ٥̇، ٥̈، ٥⃛، ٥⃜، ٥̈̇، ٥⃛̈.

٦، ٦̇، ٦̈، ٦⃛، ٦⃜، ٦̈̇، ٦⃛̈.

٧، ٧̇، ٧̈، ٧⃛، ٧⃜، ٧̈̇، ٧⃛̈.

٨، ٨̇، ٨̈، ٨⃛، ٨⃜، ٨̈̇، ٨⃛̈.

٩، ٩̇، ٩̈، ٩⃛، ٩⃜، ٩̈̇، ٩⃛̈.

وبناءً على هذا كتب المصنف وفاةَ عمر بن الخطاب رضي الله عنه: ٢̇٣، ووفاة أبي حنيفة: ١̈٥̇، ووفاة الشافعي: ٢̈٤.

وعلى هذا فينبغي أن نكتب وفاة عمر بن عبد العزيز: ١̈١، وهكذا، فهم يضعون الأصفار فوق الأرقام لتعيين مرتبة الرقم، هل هو في مرتبة العَشَرات أو المئات أو الآلاف، ولا يضعون فوقه شيئًا إذا كان في مرتبة الآحاد.

لذلك كتب المصنف تاريخ وفاةِ أحمدَ بن المنذر بن الجارود: ٢̈٣̇ (٢٣٠)، وأحمد بن فَضَالة النسائي: ٢̈٥̇٧، (٢٥٧).

وقد لا يضع الأصفار فوق رقم المئات، كما كتب تاريخ وفاة أحمد بن محمد بن يحيى بن سعيد القطان: ٢۵٨ (٢٥٨).

وقد لا يضعُ أصفارًا أبدًا، كما كتب تاريخ وفاة أحمد بن المِقْدام العِجْلي: ٢۵٣، وهذا ـ على كثرته ـ أقلُّ من سابقَيْه.

وقبل الفراغ من الكلام عن هذه (الطُّرفة) لا بدَّ من التنبيه إلى أنهم قد يضعون الصِّفر عن يمين الرقم ـ ولو وقع بين رقمين ـ، وقد يجعلونه صِفرًا مستديرًا صغيرًا، كرقم الخمسة عندنا، أو كالسكون.

وقد كَتَبَ الأرقامَ على هذا الوصف العلامةُ ابنُ الإسكندري صاحبُ نسخة البرهان السبط، والبرهانُ نفسُه.

فقد كتب ابنُ الإسكندري تاريخَ وفاة أحمد بن محمد بن ثابت ابن شَبُّويَهْ هكذا: ٢٣٥، يريد: ٢٣٠، ووفاة أحمد بن محمد بن موسى مَرْدُويه: ٢٣٥۵، يريد: ٢٣٥. ومثلُه تاريخ وفاة أبان بن عثمان بن عفان: ١٥۵، يريد: ١٠٥، في أمثلة أخرى.

وكتب السبطُ تاريخَ وفاة أحمد بن أبي عبيد الله السَّلِيمي بعد: ٢۴٥، يريد بعد: ٢٤٠، ووفاة عبد الكريم بن أبي المخارق: ١٢٥٧، يريد: ١٢٧.

وهذا قليلٌ في كتابتهما، وأكثرُ ما كتباه على طريقتنا.

وكنتُ أظنُّ أن هذه الطريقةَ قد انقرضتْ منذ زمان، لكني رأيتُ العبد الصالحَ العالمَ الزاهدَ الشيخ محمد بن زكريا المَرْغِينانيَّ الأصل، المدنيَّ المُهَاجَر، المتوفَّى أول شهر ربيع الأول من عام ١٤٢٦هـ، عن أزيد من مئة عام، رحمه الله تعالى، قد حبَّس نسختَه من شرح العيني على البخاري، وأرَّخ ذلك هكذا: ١۴٥١٥، يريد سنة ١٤١٠، فعلمتُ أن لذلك الاصطلاح بقيةً.

١٥ ـ وقد قُرِئت النسخة على مصنفها مراتٍ، ولا ريب أنه كان يرى حاجة لاستدراك وتصحيح، وإلحاق... فكان يفعلُ ذلك، لكنه لم يكن يؤرخُ شيئًا من

ذلك إلا مرة واحدة، حين أضافَ ترجمة مجاهد بن رباح فأرَّخها بقوله: «أُلحق سنة ٤٣» أي: بعد السبع مئة، وقد انفردَ كتابنا هذا بها عن «تهذيب» المزي، و«تذهيبه» و«خلاصته»، وكتابَيْ ابن حجر.

فتكون إضافتُها بعد ثلاث وعشرين سنة من تاريخ تأليف الكتاب. والحمد لله رب العالمين.

* * * * *

# نَصٌّ مَا عَلى الصَّفْحَةِ الأولى من «الكَاشِفِ»

ـ في الزاوية اليسرى العليا: «ناوله مصنِّفه لمحمد بن عبد الله بن أحمد ابن الناصح»[١].

وفوقه كلمات قليلة لم يتضح منها إلا كلمة: مناولة.

ـ ثم: «الحمد لله وحده. ناولني شيخنا الإمام الحافظ العلامة الحجة، جمال الحفاظ، عمدة المحدثين، بركة المسلمين، شمس الدين، المصنفُ فَسَحَ الله في أجَله: هذا الكتاب بعد قراءتي لِخُطبته عليه، فسمعها لي المحدث شهاب الدين أحمد بن سعيد السيواسي، والشيخ جمال الدين محمد بن محمد ابن إسماعيل بن شداد الكناني، والفقيه محمد بن الحسين بن سرحان، وتناولوا من المؤلف أبقاه الله الكتابَ معي، وذلك في سادس عشري رمضان سنة ثلاث وأربعين وسبع مئة هجرية، والحمد لله وحده. كتبه عبد الوهاب بن علي السُّبْكي الشافعي بالمدرسة الصَّدْرية بدمشق»، فيكون عُمُر التاجِ السبكي حينئذ ستَّ عشرة سنة.

ـ ثم: «الله الموفق. ناولني الشيخ الإمام الرُّحْلَة حجة الحفاظ شيخ الإسلام المؤلف: هذا الكتابَ وقرأت عليه خُطْبته، وأَذِن لي في روايته عنه. وكُتب في المحرم سنة خمس وأربعين وسبع مئة. كتبه الحسين بن علي السُّبْكي

---

(١) له ترجمة في «الدرر الكامنة» ٣: ٤٦٥، وأرَّخ ولادته ووفاته (٧١١ ـ ٧٧٥).

الشافعي»[١]، فيكون عمره ثلاثاً وعشرين سنة.

ـ ثم: «الحمد لله رب العالمين. ناولني شيخنا الإمامُ الحافظُ العلامة شيخ الإسلام شمس الدين المصنفُ فَسَحَ الله في مدَّته: هذا الكتابَ، وذلك بعد قراءتي الخُطبة عليه، وذلك في عاشر ذي القعدة سنة خمس وأربعين وسبع مئة. كتبه محمد بن أبي بكر ابن قوام القرشي»[٢].

ـ وكتب عليه تملُّك بجانب اسمه: «من كتب يحيى ابن حَجِّي الشافعي، سنة ٨٥٥»[٣].

ـ وفي أسفل الصفحة ختم: «من مواهب ذي الفيض المِدْرار، لعبده محمد يحيى بن العطار، خادم الفقه والآثار، ١٢٠٠».

وعن يساره ختم وقفية أحمد تيمور باشا رحمهم الله تعالى جميعًا.

* * * * *

(١) الحسين هو أخو عبد الوهاب صاحبِ المناولةِ السابقةِ، ترجمته في «الدرر الكامنة» ٢: ٦١ ـ ٦٢، وأرَّخ ولادته سنة ٧٢٢، ووفاته سنة ٧٥٥.

(٢) المترجَم في «الدرر» ٣: ٤٠٩.

(٣) المترجَم في «الضوء اللامع» ١٠: ٢٥٢.

# نَصُّ مَا عَلى الصَّفْحَةِ الأَخِيرَةِ من «الكَاشِفِ»

ـ قال مصنِّفه: «فرغتُ من اختصاره بعد العصر يوم الجمعة السابع والعشرين من شهر رمضان سنة عشرين وسبع مئة، وهذا المختصر في قدر عشر الأصل».

ـ وعن يمينه قوله الآخر: «فرغ الذهبي من هذه النسخة سنة تسع وعشرين» أي: وسبع مئة.

ـ «سمع مني الكتاب بأسْره من لفظي الإمام حسام الدين الحسن بن رمضان القَرْمي[١]، وفتَاه سيف الدين بَهَادُر، وعماد الدين أبو بكر بن أحمد السراج، وشرف الدين عبد الله بن محمد بن الواني، وأمين الدين محمد بن علي الأنْفي[٢]، وتمَّ في حادي عشر رمضان سنة أربع وثلاثين وسبع مئة، وصحَّ ذلك، وحرَّروا نسخهم. كتبه محمد ابن الذهبي».

ـ وكان تلميذُ المصنف الحسين بن عمر بن حسن ابن حبيب الحلبي (٧١٢ ـ ٧٧٧ بمكة) قد نسخ لنفسه نسخة من «الكاشف» وأرَّخ ذلك على حاشية هذه الصفحة، فقال: «فَرَغَه كتابةً الحسين بن عمر ابن حبيب سامحه الله، في يوم الأربعاء سادس عشر ذي الحجة سنة ٧٣٤ بالمدرسة التَّقَوية بدمشق»[٣].

(١) «الدرر الكامنة» ٢: ١٥ وقال آخر الترجمة: «هو مولى بهادر محدث طرابلس»، ولم يفرد بَهَادُر بترجمة.

(٢) ترجمته في «الدرر الكامنة» ٤: ٦٢، و«الشذرات» ٦: ٢٩٢.

(٣) انظر «الدارس» للنعيمي ١: ٢١٦.

ـ ثم قرأه على المصنف مباشرةً وكتب:

«قرأت كتاب «الكاشف» من أوله إلى آخره على مؤلفه شيخنا الإمام العالم العامل، الحافظ، البارع، الناقد، شيخ المحدثين، بقيَّة الجهابذة من المؤرِّخين، بركة الشام، سيد أهل الشأن، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ابن الذهبي، فسح الله في مدَّته، وأمتع ببقائه، فسمعه بقراءتي كاملاً أبو الخير صالح بن عبد الله الصفروي (بوّاب القيمرية؟) أبوه، وسمع من قوله في الكنى: أبو الحسن العسقلاني إلى آخر الكتاب: الفقيهُ الإمامُ العالم الفاضل بدر الدين محمد بن عبد الله الشِّبْلي الحنفي، وصحَّ وثَبَتَ في تسعة مجالس، آخرها يوم الخميس رابع عشري ذي الحجة سنة أربع وثلاثين وسبع مئة، بالمدرسة الصَّدْرية الحنبلية، بمدينة دمشق حَرَسها الله تعالى، وأجاز لنا ما له روايتهُ. قاله وكتبه الحسين بن عمر بن الحسن بن عمر بن حبيب سامحه الله».

فيكون يوم بدء القراءة هو يوم ختم النسخ.

ـ ثم كَتَب عن يمين السماع: «فَرَغه كتابةً مرة ثانية وثالثة الحسين بن عمر بن الحسن بن حبيب، وعارَضَ به نسخته».

ـ وفوق هذه الكتابة كتابةٌ لم تظهر، بل لم يظهر معناها الإجمالي أيضًا.

ـ وتحتها: «سمع جميع هذا الكتاب على مؤلِّفه... أحمدُ بن عبد الرحمن ابن عبد الله المجاور بمكة شرفها الله تعالى، وذلك في مجالس آخرها يوم الأحد رابع عشر شهر ربيع الأول سنة ثلاث وأربعين (؟) وسبع مئة...».

ـ ثم على الطرف الأيسر: «فَرَغَه كتابة (؟) كاتبه ابن التاذَفي عُمَر. وكذلك مرة ثانية. عُمَر». وفوقه: «فَرَغَه مرة ثالثة أبو القاسم عمر ابن التاذَفي».

ـ وتحته: «ملك بِهِ نسخةً داعيًا لمقيِّده محمد بن علي المالكي الدقاق. كذلك: عبد الله بن الواني، وسمعه على المؤلف».

ـ ثم سماع ظهر في أوائله اسم المصنف وألقابه العلمية، ولم يظهر اسم القارئ ومن حضر معه، ونصُّه فيه شيء من الطُّول.

ـ وهناك كلمات قليلة كتبت على الحاشية اليمنى قرب كتابة المصنف لسماع القرمي وفتاه بهادر وابن السراج، لم تظهر تمامًا، لكن في آخرها: «كتبها عماد الدين ابن السراج».

* * * * *

## جوانب الركن الثاني: دراسة «الحاشية»

١ - ترجمة الإمام البرهان سبط ابن العجمي

٢ - دراسة الحاشية:

آ - توثيق نسبتها إلى مؤلفها

ب - مقصده فيها

ج - مصادره فيها

د - مزاياه وفوائده

هـ - ما يؤخذ عليه

٣ - ترجمة صاحب نسخة البرهان وناسخها

٤ - وصف النسخة شكلاً ومضموناً

# ١ـ ترجمة الإمام البرهان سبط ابن العجمي (*)

**اسمه ونسبه:** هو برهان الدين أبو الوفاء إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابُلُسيُّ الأصل ـ طرابلس الشام ـ الحلبيُّ المولد والوفاة، الشافعيُّ المذهب،

---

(*) ترجم للبرهان الحلبي كثيرون، أشهرهم: تلميذه تقي الدين ابن فهد في: «لحظ الألحاظ» ص ٣٠٨ ـ ٣١٥، وابنه نجم الدين ابن فهد في: «معجم الشيوخ» ص ٤٧ ـ ٥٠، وهو تلميذه أيضًا، وابن حجر في: «المجمع المؤسس» ٣: ٩ ـ باختصار، على عادته ـ، والسخاوي في: «الضوء اللامع» ١: ١٣٨ ـ ١٤٥ ـ وعنه العلامة الشيخ محمد راغب الطباخ في: تاريخ حلب «إعلام النبلاء» ٥: ١٩٩ ـ ٢٠٧، من الطبعة الجديدة ـ، وتقي الدين الفاسي في« «ذيل التقييد» ١: ٢٤٠ (٨٦٣)، وابن تَغْرِي بَرْدي في: «المنهل الصافي» ١: ١٣١، والسيوطي في: «ذيل تذكرة الحفاظ» ص ٣٧٩، وابن العماد الحنبلي في: «شذرات الذهب» ٧: ٢٣٧، والشوكاني في: «البدر الطالع» ١: ٢٨. وعمدتي الثلاثة الأُوَل.

ولم أَرَ دراسةً مناسبة عن هذا الإمام المغمور، فأطلتُ القول بعضَ الإطالة، قياماً ببعض حقه وواجبه على أبناء بلده حلب، وقد سعدت مراراً كثيرة بالصلاة والمطالعة في مدرسته دار الحديث الشَّرَفية، صحبة سيدي الأستاذ الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ـ رحمه الله تعالى ـ وبانفرادي، كما سعدت بالصلاة والتدريس في مسجد آل العجمي المعروف باسم ولده: جامع أبي ذر، وهو أبو ذر الحلبي ولد الإمام سبط ابن العجمي، لا أبو ذر الغفاري، كما نُسِبَ الشارع إليه حديثاً، خطأً!. وسيأتي ذكر أبي ذر ص٢٥٥ برقم (٤٧).

ووقفت أخيراً على صورة للقطعة الموجودة من «ثَبَته» بخطه، وهي في ٧٢٠ صفحة، وما أظنُّ السَّقَط كثيراً، وفيه فوائد ونوادر، ودروس في دقة الإفادة وتصوير الخبر، وفيه الوقوف على أسماء علماء أعلام طواهم التاريخ والمؤرخون فلم يُذكروا، بَلْه أن يُترجَموا، وهو جدير بأن يكلَّف بعض الباحثين المتقنين بإخراجه أطروحة علمية عالية، وانظر ما يأتي صفحة ٢٦٠.

رحمه الله تعالى، ورأيته في «ثَبَته» كنّى نفسه بأبي إسحاق، ولا منافاة، وبهذه الكنية الثانية ذكره تلميذه ابن ناصر الدين في «توضيح المشتبه» ٣: ٢٨٩.

يُعرف ببرهان الدين الحلبي، وبسبط ابن العجمي، وبإبراهيم المحدث[(١)]، وبالبرهان المحدث، وهو قرشيٌّ أمويٌّ من جهة أمه، فقد تَرجَم السخاوي في: «الضوء اللامع» ٧: ٣٠ لمحمد بن أحمد بن عمر ابن العجمي، الآتي برقم ٤٣، ولابنته عائشة الآتية برقم ٤٥ وقال فيهما: «القرشي الأموي»[(٢)].

**مولده ووفاته**: أرَّخ البرهانُ مولدَه بنفسه وبخطه أول «ثَبَته» في الصفحة الثانية منه: «مولد صاحب هذا «الثبت»: إبراهيم بن محمد بن خليل سبط ابن العجمي الحلبي، في الثاني والعشرين من رجب الفرد، سنة ثلاث وخمسين وسبع مئة، بالجلّوم بحلب، بقرب فرن عميرة، في الزقاق الذي يأخذ شمال الفرن المذكور».

وهكذا جاء في سماع نجم الدين ابن فهد عليه جزأه «التبيين في أسماء المدلِّسين»، فقد جاء في آخر الجزء المذكور ـ وهو بخط ابن زُريق تلميذ البرهان ـ من كلام البرهان: «ومولدي في ثاني عِشْري رجب من سنة ثلاث وخمسين وسبع مئة بحلب»[(٣)].

---

(١) كتب ذلك بقلمه عن نفسه. انظر ما سيأتي ص ٢٥٧، ٣٠٣، وص٢٨٢.

(٢) وأغربَ جدًّا الحافظُ ابن ناصر الدين بقوله في «توضيح المشتبه» ٣: ٢٨٩ عن جدّهم الأعلى: إنه الحسين بن علي الكرابيسي، ولم أقف على نَسَب للإمام الكرابيسيِّ إلى قبيلة سوى ما جاء في أول ترجمته في «تاريخ بغداد» ٨: ٦٤ أنه: الحسين بن علي المهلَّبي، مولى لهم، والمعروف فيمن يُنسب مهلَّبياً أنه منسوب إلى المهلَّب بن أبي صفرة، وهو أزدي، وقد نظرت كثيراً في «ثَبَت» الإمام السبط لَعلِّي أرى شيئاً فلم أجد، والله أعلم.

(٣) وهكذا في «الضوء اللامع» ١: ١٣٨، و«المنهل الصافي» لابن تَغْرِي بَرْدِي ١: ١٣١، و«معجم الشيوخ» لابن فهد ص ٤٧، و«الشذرات» ٧: ٢٣٧، فما في «لحظ الألحاظ» ص٣٠٨، و«ذيل التقييد» ١: ٤٤١: «الثامن والعشرين»: تحريفٌ لم ينبِّه عليه
=

وكان مولده بحلب بحيٍّ الجَلُّوم أحدِ الأحياءِ الحلبية العريقة بالعلم في تلك الأيام، وحتى عهد قريب.

وتوفي رحمه الله تعالى شهيداً بالطاعون قبل ظهر يوم الاثنين، السادس والعشرين[1] من شوال سنة إحدى وأربعين وثمان مئة، عن عُمُر مبارك: ثمانٍ وثمانين سنة، وثلاثةِ أشهر، وأربعةِ أيام. وصُلِّي على جنازته بين الظهر والعصر في الجامع الأُموي الكبير بحلب، ودُفن بمقبرة أهله الملحقة بجامع أبي ذر، في حيِّ الجُبَيلة، المعروف الآن، وكان الجمعُ على جنازته حاشداً مشهوداً.

وكما أكرمه الله تعالى بالشهادة بالطاعون، أكرمه بالتمتُّع بعقله ووَعْيه وعلمه، «ولم يَغِبْ له عقل، بل مات وهو يتلو»[2].

**أسرته**: أما أسرته من جهة أبيه فلا يُعْرف عنها شيء.

وأما من جهة أمه: فهي عائلةٌ عريقةٌ بالعلم والأَثَر الصالح الكبير في مدينة حلب، ولا أدري، لعلها أعرقُ أسرة علمية فيها ـ لا أستثني إلا عائلة (ابن العديم)[3] ـ، فالذين وقفت عليهم من رجالاتها العلماء بلغ عددهم تسعة وأربعين رجلاً، وخمس نسوة، جلُّهم علماء، خلالَ أربعة قرون ونصف قرن.

وقد أثنى عليهم الرحالة ابن بطوطة في «رحلته» ١ : ٩٠، وكان دخوله

---

العلامة المدقق السيد أحمد رافع الطَّهْطاوي في «التنبيه والإيقاظ»، أو هو قول غير محرَّر، وتحرَّف في «البدر الطالع» ١ : ٢٨ إلى: ثاني عشر.

وتحرف تاريخ مولده في «ذيل تذكرة الحفاظ» للسيوطي ص ٣٧٩ إلى: ثلاث وخمسين وثمان مئة، ولم ينبِّه عليه السيد الطَّهْطاويُّ أيضاً.

(١) في «ذيل التقييد»: سادس عشر، فيكون قد سقطت منه الياء، وصوابه: سادس عشري.

(٢) «الضوء اللامع» ١ : ١٤٥.

(٣) وكان من الواجب المحتَّم على الدكتور سهيل زكّار أن يكتب في مقدمة «بغية الطلب» لواسطة عقد آل بني العديم، ترجمةً موسَّعة لائقة بهذه الأسرة العريقة في العلم والشرف والرياسة، لكنه سوَّف ثم انقطع.

حلب سنة ٧٢٦هـ، فقال: «ومن فقهائها: شرف الدين ابن العجمي، وأقاربه هم كبراء مدينة حلب».

ويكفيهم فخراً أنهم هم الذين نَقَلوا من بغداد إلى مدينة حلب تلك السُّنَّة الصالحةَ التي سَنَّها نِظامُ المُلك، حيثُ أسَّس المدرسة النِّظَامية ببغداد، وفرغ من بنائها أواخر سنة ٤٥٩، فَدَرَس بها أحدُ أجدادهم، بل هو أول جدٍّ عرفتُه من هذه العائلة الكريمة، ولما رَجَع إلى حلب أسَّس فيها مدرسة على ذاك الطِّراز والمنهج، وتَتَالتْ بعدها المدارسُ الأخرى، وعُمِرت البلد بها، حتى إنك لا تكاد تمشي في كثير من أحيائها القديمة خَطَوات إلا وتمرُّ بمدرسة إِثْرَ مدرسة.

**وأمُّ البرهان المترجَم**: هي السيدة عائشة بنت عمر بن محمد بن أحمد بن هاشم بن عبد الله بن عبد الرحيم بن شرف الدين أبي طالب عبد الرحمن بن الحسن بن عبد الرحمن الحلبي ابن العجمي، وتأتي ترجمتها وترجمة أخيها هاشم برقم (٣٨، ٣٩).

فجدُّها الأعلى: شرف الدين أبو طالب هو المؤسِّس لأول مدرسة علمية بحلب، الذي أشرت إليه.

وابن أخيه أحمد بن عبد الرحيم: هو صاحب الخانقاه الشَّمسية التي يأتي الحديثُ عنها باختصار آخر رقم (٣).

وحفيده شرف الدين أبو طالب عبد الرحمن بن عبد الرحيم بن شرف الدين أبي طالب عبد الرحمن، هو صاحب المدرسة الشَّرَفية التي كانت مَقَرًّا للبرهان الحلبي، ويأتي الكلام عنها باختصار أيضًا برقم (١٢).

فهي من سلالة أئمةٍ علماءَ فُضلاءَ، وكان لها أيضًا صلةٌ شخصيةٌ بالعلم، حتى إن ابنها البرهانَ سمع منها.

ولِمَا لهذه العائلة الكبيرة من فضل على العلم والعلماء، ولما لها من عَرَاقة وأصالة، أحببتُ أن أَسرُدَ أسماء من وقفتُ على اسمه منهم، مرتَّبًا لهم حَسَبَ تسلسلهم في الوفاة، ولزيادة الاستيفاء يحسُن استقراء «ثَبَت» الإمام السبط،

و«الدرر الكامنة»، و«الضوء اللامع»، وفهرس الأعلام للمجلدات الأربعة من «تاريخ» ابن قاضي شُهْبَة، والأهمُّ منها «كنوز الذهب في تاريخ حلب» لأبي ذر الحلبي ولدِ البرهانِ المترجَم[1].

١ ـ شرف الدين أبو طالب عبد الرحمن بن الحسن بن عبد الرحمن الحلبي ابن العجمي (٤٨٠ ـ ٥٦١)، رحل إلى بغداد، فأخذ عن أبي بكر الشاشي وأسعد المِيْهَني، وسمع الحديث بها من جماعة، وسمع منه الإمام أبو سعد السمعاني صاحب «الأنساب» المتوفى سنة ٥٦٢.

وكانت له حُظْوَة عند أمير حلب إذ أرسله إلى دمشق رسولاً عنه، وذكروا أن صاحب الموصِل ولاَّه عِمارة المسجد الحرام.

ترجم له ابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٣٤: ٣٠٦ = ٢٠: ٢٦٢ من طبعة المجمع، وذكره الذهبي في «السير» في وفيات سنة ٥٦١، ووصفه بـ: الإمام الرئيس، وترجمه في «تاريخ الإسلام» ١٢ : ٢٥١، ونقل العلامة الطباخ في «إعلام النبلاء» ٤ : ٢٣٧ ترجمته من مختصر الملاَّ لـ «تاريخ الإسلام»، وترجمه أيضًا السبكي في «طبقات الشافعية» ٧: ١٤٧، وابن العماد في «الشذرات» ٤ : ١٩٨.

ومما يَلفت النظرَ ويُلفَت إليه النظر: أن ابن عساكر قال عن المترجَم: «كان متعصبًا لأهل السنة»، ولهذا القول مدلول معيَّن عند ابن عساكر صاحب «تبيين كذب المفتري»، فجعله الذهبي في «تاريخ الإسلام» ١٢ : ٢٥٢ : «كان فيه عصبية»! وتذكَّرْ هنا كلام تلميذه التاج السبكي فيه، وكلام العلائي الذي نقله عنه ابن قاضي شُهبة في «تاريخه» ١ : ١٥٥ ـ ١٥٦، وتأكيد ابن قاضي شُهبة له، وهاتان القرينتان تجعل هذا المعنى راجحاً، على المعنى الآخر: كان متعصباً لأهل السنة على

---

(١) ثم إنه طبع بحلب سنة ١٤١٧هـ طبعة رديئة، عن أصل خطي ناقص، ولم أستفد منه شيئاً لهذا الغرض. وأردأُ ما يستقبلك منه أنه نُسِب إلى الإمام سبط ابن العجمي، وهو لولده أبي ذر الحلبي!!.

الشيعة، ولو كان هذا المعنى مراداً لابن عساكر لأفصح به هو، فدمشق كلها سُنَّة، أو لأفصح به الذهبي نفسه، وموقفه من الشيعة معروف. والله أعلم.

وشرف الدين هذا هو صاحبُ أولِ أثرٍ علمي بحلب، كما تقدم، وكانت تُنسب إليه فتدعى: المدرسة الشَّرَفية.

رحل إلى بغداد فرأى فيها المدارس العلميةَ العظيمة التي كانت قِلاَع العلم والدين، فاقتبس منها ذلك، فرجع إلى حلب وأسَّس أول مدرسة علمية في حيٍّ الجَلُّوم ـ وكأنه حيُّ آل العجمي من قديم ـ وكان في ذاك الشارع معمل لتصنيع الزُّجاج، فَعُرِف بشارع الزَّجَّاجين، وعُرِفت المدرسةُ بالمدرسة الزَّجَّاجية، وكانت لتدريس المذهب الشافعي، ولعل المترجم هو الذي نَشَر المذهب الشافعي بحلب، إذْ كان السُّنَّةُ من أهلها كلهم على المذهب الحنفي[1].

وكان تاريخ بنائها سنة ٥١٦، وهي مندرسةٌ من قديم، لكن قرَّبوا مكانها تقريبًا، والذي استقرَّ عليه قولُ العلامة الطباخ رحمه الله في تاريخه «إعلام النبلاء» ٤ : ٢٤٠ أنها موضع خان الطاف المعروف الآن، وكان قال قبل ذلك ١ : ٣٩٢: إنها في أوائل زقاق أبي دَرَجين بالجَلُّوم، لكنْ من طرف آخر[2].

هكذا جَزَم عدد من الأئمة بأن بانيَها هو شَرَف الدين المذكور، وقال آخرون: بانيها هو بدر الدولة أبو الربيع سليمان بن عبد الجبار صاحبُ حلب، وكان شرف الدين المذكور هو الذي أشار عليه ببنائها، ثم تولَّى تدريسَها إلى أن تُوفي. انظر «نهر الذهب» للشيخ كامل الغَزِّي ٢ : ٦٧، و«إعلام النبلاء» ١ : ٣٩٢، ٤ : ٢٣٨.

وكان أبو طالب هذا قد التقى أيام تلقِّيه العلم ببغداد بأبي محمد عبد الله بن علي القَيْسَراني القَصْري ـ نسبة إلى قصر حيفا ـ ثم افترقا، ثم جاء القَصْري هذا إلى دمشق، ثم إلى حماة، فلما علم به أبو طالب استدعاه إلى حلب وبَنَى له

(١) «إعلام النبلاء» ٤ : ٢١٧.

(٢) وكان احتمل ذلك الشيخ كامل الغَزّي في «نهر الذهب» ٢ : ٦٧.

مدرسة فيها، وأقام بها إلى أن توفي سنة ٥٤٢[١].

وهذا يدلُّ على مزيدِ إعجابِ هذا الرجل بإنشاء مدارس العلم في البلد، ويدلُّ أيضًا على وَجَاهته فيها.

٢ ـ ضياء الدين أبو المعالي محمد بن الحسن بن أسعد بن عبد الرحمن ابن العجمي (٥٦٤ ـ ٦٢٥)، وكان السلطانُ الظاهرُ غازي ابن السلطان صلاح الدين الأيوبي أنشأ المدرسةَ الظاهرية خارج باب المَقام بحلب[٢]، فَعهِد بالنظر فيها إلى المترجَم وإلى ابن شداد، وَيستقلُّ المترجَم وعقبُه بتدريسها بعد وفاة ابن شداد[٣]، انظر ترجمته والكلامَ على المدرسة الظاهرية في «إعلام النبلاء» ٤: ٣٣٣.

---

(١) في قول ابن عساكر، أو ٥٤٣ أو ٥٤٤ في قول غيره، وأرَّخه ابن السمعاني في «الأنساب» ١٠: ٤٤٢ على الشك: ٥٣٧ أو ٥٣٨. انظر: «إعلام النبلاء» ٤: ٢١٧ ـ ٢١٨، و«معجم البلدان» ٤: ٣٥٧.

(٢) كان بحلب مدرستان يقال لكل منهما المدرسة الظاهرية، هذه التي هي خارج باب المقام، ويقال لها أحيانًا: الظاهرية البَرَّانية، وكانت متهدِّمة، وجدِّدت الآن، وافتتحت مركزاً لتحفيظ القرآن الكريم وقراءاته، والحمد لله، والثانية: وهي داخل سور البلد، وتوصف بالظاهرية الجوَّانية، وهي المقابِلةُ لباب القلعة، القائمةُ بين المدرسة الخُسْرَوية (الثانوية الشرعية)، ودار الحكومة (السراي)، وتعرف الآن بجامع السلطانية، وسيأتي لهما ذكر ص ٢٥١، ٢٩٣.

(٣) هو القاضي أبو المحاسن يوسف بن رافع بن تميم بن شداد، ولد بالموصل، وتوفي بحلب (٥٣٩ ـ ٦٣٢)، وطلبه السلطان صلاح الدين ليكون عنده في دمشق، فكان، وجَمَع للسلطان جزءاً حديثياً من «صحيح البخاري»، وقرأه عليه، قالوا: كان في زمانه كالقاضي أبي يوسف في زمانه، وألَّف «دلائل الأحكام»، مطبوع في مجلدين، ذكر فيه رؤوس المسائل الفقهية مع أدلتها وتخريجها بإيجاز، و«النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية» في سيرة السلطان صلاح الدين، طبع أكثر من مرة في مجلد واحد، وكان قد ابتنى بحلب مسجداً ودار حديث، بينهما مقبرة، في الشارع المعروف الآن: جنينة الفريق، قرب بوابة النبيّ، واندثر ذلك كله، واكتشف من جديد، وأقيم المسجد، والحمد لله، من نحو سبع سنوات، وسمي باسم: مسجد أبي حنيفة، وعسى أن يسمى باسم: مسجد ابن شداد، إحياء لذكره، رحمه الله تعالى، وانظر الصورة ص٣٩٠ ـ ٣٩١.

٣ ـ شمس الدين أبو بكر أحمد بن عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن الحسن ابن العجمي، المتوفَّى سنة ٦٣١، وشمسُ الدين هذا صاحبُ أثرين، أحدُهما ما يزال قائمًا معروفًا بحلب، هو جامع أبي ذر بالجُبَيلة، وكان مدرسةً ومقبرةً لآل العجمي، وكانت تُدعَى المدرسة الكاملية، ويُدرَّس فيها المذهب المالكي والشافعي، وتاريخ بنائها سنة ٥٩٥.

ودُفن المترجم بها ودُفن معه مَنْ لحقه، حتى البرهانُ السبط وابنُه أبو ذر، وعُرِف المكان فيما بعدُ بـ: جامع أبي ذر، نسبة لأبي ذرّ هذا، لا لأبي ذر الغفاري رضي الله عنه، كما غلط بعض الناس، حتى سموا الحيَّ باسم: أبي ذر الغفاري!!.

قال الغَزيُّ رحمه الله في «نهر الذهب في تاريخ حلب» ٢ : ٣٩٣: «زَحَف عليها ـ أي على المقبرة ـ الجيرانُ بجيوش تعدِّيهم، فلم يبقَ منها سوى صحنٍ صغيرة وقِبْلِيَّةٍ حقيرة»، وهي الآن مسجد جامع للجماعة والجمعة.

وقال أبو ذر في «كنوز الذهب» ١ : ٣٣٢: «غالبُ بني العجمي مدفونون في هذه المقبرة، ووالدي ـ البرهان السبط ـ مدفونٌ بها». وتنظر الصورة آخر هذه الدراسات صفحة ٣٩٥.

وفي «إعلام النبلاء» ٤ : ٣٥٧: «في هذا البيت ثمانيةُ قبور مَسَنَّمة بالتراب لا غير، هي قبورُ بني العجمي، ومعهم المحدِّث الكبير إبراهيم بن محمد سبط ابن العجمي، وولده أبو ذر، لكن لا يُعلَم صاحبُ كلِّ قبر بيقين».

قلت: كأن هذا العدد من القبور هو الذي بقي أثره في عهد الشيخ الطباخ رحمه الله، لأن أبا ذر صرَّح بأن: «غالب بني العجمي مدفونون في هذه المقبرة».

وقد أوضح أبو ذر السببَ الذي من أجله اختار المترجَمُ هذا المكانَ مدرسةً له مع أنه كان في أيامه خارجَ مدينة حلب، فقال في «كنوز الذهب» ١ : ٣٣٢ ـ ونقله الطباخ في ٤ : ٣٦٥ ـ: «وإنما وَضَع هذه المدرسةَ هنا واقفُها تبرُّكًا بخالدِ بنِ رباح أو بلالٍ أخيه، لأن أحدَهما مدفون في مقبرة الجُبَيْل المعروفة قديمًا بمقبرة الأربعين».

لكن قال والده البرهان السبط رحمه الله في «نهاية السول» (٨٠٤) ترجمة

سيدنا بلال رضي الله عنه: «قيل: دفن بحلب، يعني خارج باب الأربعين، والصحيح أن الذي توفي بحلب ودفن خارج باب الأربعين خالد بن رباح، أخو بلال، وهو أبو رُوَيحة، ولا أعرف قبره بحلب». نعم، دخول بلال رضي الله عنه مدينة حلب ثابت في حديث رواه أبو داود (٣٠٥٠) في قصة طويلة.

أما الأثر الثاني: فهو الخانِقاه الشمسية، نسبةً إلى لَقَبه شمس الدين، ومحلُّها أولُ درب البازيار، المعروف الآن بزُقَاق الزَّهراوي في الشارع الرئيسي المعروف بشارع وراء الجامع، وجلُّ المحالّ التجارية في هذا الزقاق مأخوذ من هذه الخانقاه، استولى عليها العامة دون مراعاة لحرمة الوقف، وانظر صورة مدخل الخانقاه صفحة ٣٩٤. وما بين الخانقاه والمدرسة الشَّرَفية الآتي الحديثُ عنها قريبًا إلا خَطَواتٌ إلى جهة الشمال، وكان الخانقاه دارًا للمترجَمِ، فأوصى إلى أخيه عبد الرحمن ـ باني المدرسة الشَّرَفية ـ أن يَقِفها على الصوفية، فوقفها أخوه إلا جزءًا منها جعله مدرسة للشافعية.

٤ ـ كمال الدين عمر بن عبد الرحيم بن شرفِ الدين أولِ المذكورين، المتوفَّى سنة ٦٤٢، تولَّى تدريسَ مدرسةِ جدِّه الزَّجَّاجية، فلم يزلْ بها إلى أن تُوفي رحمه الله، وكان من العلماء المبرِّزين، حافظًا لكتاب «المهذَّب» للإمام أبي إسحاق الشيرازي. كما في «إعلام النبلاء» ٤: ٢٣٩.

٥ ـ عماد الدين محمد (بن عبد الرحيم بن شرف الدين؟) (٦١١ ـ ٦٤٩)، تولَّى تدريس الزَّجَّاجية بعد كمال الدين المذكور قبله. انظر المصدر المذكور قبله.

٦ ـ محيي الدين عبد الله (بن عبد الرحيم بن شرف الدين؟) (٦٠٩ ـ ٦٥٥)، تولَّى تدريس الزَّجَّاجية بعد عماد الدين. انظر المصدر المذكور قبل.

٧ ـ بهاء الدين أحمد بن محيي الدين عبد الله، تولَّى تدريس الزَّجَّاجية إلى سنة ٦٥٨، حين دخول التَّتَر حلب، فخرج عنها. انظر المصدر المذكور سابقًا.

٨ ـ شهاب الدين أحمد بن كمال الدين عمر (رقم ٤): «اشتغل وبرع» ودرَّس بالزجَّاجيَّة، والشَّرَفية، وكان موتُه قتلاً. انظر المصدر السابق.

٩ ـ شمس الدين محمد، أخو الشهاب أحمد، توفي في مِحنة التتر، وكان درَّس في المدرستين أيضًا.

١٠ ـ أبو جعفر بن شهاب الدين المذكور برقم ٨. درَّس في المدرستين المذكورتين. انظر جميع ذلك في «إعلام النبلاء» ٤ : ٢٣٩.

١١ ـ عون الدين سليمان بن عبد المجيد بن الحسن بن عبد الله ابن العجمي المتوفى سنة ٦٥٦، أديبٌ بارع، روى عنه الحافظ الشرف الدِّمياطي، تولَّى أوقاف حلب، وكان ذا شخصية نادرة، متأهِّلاً للوِزارة. وكانت وفاته بدمشق، ترجمه الطباخ ٤ : ٤١٥.

١٢ ـ شرف الدين أبو طالب عبد الرحمن بن عبد الرحيم بن عبد الرحمن ابن الحسن ابن العجمي (٥٦٩ ـ ٦٥٨)، عذَّبه التتر في الشتاء بأنْ صبُّوا عليه الماء البارد ليدفع لهم المال، فتشنَّج وأقام أيامًا ثم مات، رحمه الله. ترجمه الذهبي في «العِبَر» ٣: ٢٩٠، وابن كثير في «البداية والنهاية» ١٣ : ٢٨٣، وكان من الرؤساء المشهورين، معروفًا بجلالة القَدْر ومكارم الأخلاق.

وكان المدرِّسَ الثانيَ في المدرسة الظاهرية البَرَّانيَّة[1] بعد أبي المعالي المذكور برقم ٢، بقي فيها إلى سنة ٦٤٢، ثم تنازل عنها لابن أخيه عماد الدين الآتي بعده.

وهذا المترجَم هو صاحبُ الأثرِ العلمي الثالثِ الذي خلَّفه آل العجمي في حلب، فهو باني المدرسة الشَّرَفيةِ القائمةِ حتى يومنا هذا قربَ الباب الشمالي للجامع الأموي الكبير بحلب، إلى جهة الشرق، وكان فيها مجمع المكتبات الوقفيَّة، وكانتْ قديمًا إحدى دور الحديث بحلب، وربما نَطَق باسمها بعضُ أهالي البلد: المدرسة الأشرفية، وهو خطأ عاميٌّ.

وكان بناؤها قُبيل سنة ٦٤٠، كما يُسْتفاد من «كنوز الذهب» ١ : ٣١٢، وفيه أخبار طريفة عن إخلاص واقفها، وعن رفقه بالحيوانات التي كانت تُحمل

---

(١) انظر التعليق السابق ص ٢٤١.

عليها الحجارة لبناء المدرسة، رحمه الله تعالى.

وبقي آلُ العجمي يتداولون التدريسَ فيها إلى أيام البرهان السبط، ولم أقفْ على نص صريح في تدريس ابنه أبي ذر فيها مِن بعده، لكني لا أُبْعده.

وقد تكلَّم الحافظ أبو ذر في «كنوز الذهب» على هذه المدرسة من ١ : ٣١٠ ـ ٣١٥، ونقل كلامه العلامة الطباخ رحمه الله ٤ : ٤٢٥ ـ ٤٣٠ وزاد الكلام عليها إلى عهد كتابته ذلك سنة ١٣٤٤[١]، ومما قاله أبو ذر في وصف مكتبتها:

«وقد وقف الواقفُ رحمه الله تعالى على هذه المدرسة الكتبَ النفيسة من كل فنّ، من حديث وتفسير وفقه ونحوٍ وغير ذلك. فمن كتبها: «مسند» الإمام الشافعي، و«الأم»، وجميعُ كتب الإمام الشافعي رضي الله عنه، وكُتب الأصحاب، ـ [و] كـ «تفسير» الثعلبي وغيره من التفاسير ـ، وكـ «النهاية»، و«الحاوي الكبير»، و«الإبانة»، و«التتمة»، و«الذخائر»، و«الشامل».

ومن الحديث: الكتبُ الستة، وكان بها جميعُ كتب المذهب، ولم يَفُتْه شيءٌ سوى كتبِ الرافعيِّ والنووي، لأنهما لم تصِلْ كتبهما إذ ذاك إلى حلب[٢]، وكان بها أربعون نسخةً من «التنبيه»، وجميعُ كتب الغزالي، وكانت أسماءُ الكتب مثبتةً عند أقاربه في دَرْج كبير، فذهب في محنة تيمر (تيمورلنك)...

ثم قيَّض الله لهذه المدرسة مَن درَّس بها تبرُّعًا قبل فتنة تيمر وبعدها: والدي الحافظُ برهان الدين، ورحل إليه الحفاظ من البلاد للأخذ عنه بها، كشيخ الإسلام ابن حجر، والحافظ العلامة شمس الدين ابن ناصر الدين.

وهذه المدرسةُ من شرط واقفها أن يُقْرأ بها «البخاريُّ»، وقرأه والدي بعد اللَّنْك (تيمورلنك) بها.

---

(١) وينظر أيضاً كلام الشيخ كامل الغزي عليها في «نهر الذهب» ٢ : ٢٠٢.

(٢) تاريخ الوقف حوالي سنة ٦٤٠ كما تقدم، وكانت وفاة الإمام الرافعي سنة ٦٢٣، والنووي سنة ٦٧٦.

وإذا تذكرتُ ما كانت عليه هذه المدرسة من كثرة الفضلاء وتردادهم إليها للسماع عليهم، ولسماعهم، وما هي عليه الآن: تذكرتُ قول الشاعر:

هـذي منـازلُ قـومٍ قـد عَهِـدتُهمُ ... في رَغْد عـيشٍ رغيـدٍ مالـه خَطَـرُ

صاحتْ بهم نائباتُ الدهر فانقلبوا ... إلى القبـور فـلا عـينٌ ولا أَثَـر»

وتنظر الصورة الآتية صفحة ٣٩٢ ـ ٣٩٣.

١٣ ـ ولده أبو المعالي محمد ابن الإمام أبي طالب عبد الرحمن بن عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن الحسن بن عبد الرحمن بن طاهر بن محمد بن محمد بن الحسين بن علي ابن العجمي الحلبي، وجدُّه الحسين بن علي هو الكرابيسي، صاحب الإمام الشافعي رحمة الله عليه، سمع أبو المعالي من يوسف بن خليل، فأكثر، وكتب بخطه كثيراً. قاله ابن ناصر الدين في «توضيح المشتبه» ٣: ٢٨٩، ولم يؤرِّخ وفاته، وقدمتُ هذا القول أول الترجمة ص٢٣٦ تعليقاً، وأنه إغراب شديد!.

١٤ ـ القاضي عماد الدين أبو الحسن عبد الرحيم بن عبد الرحيم بن عبد الرحيم بن عبد الرحمن ابن العجمي، المتوفَّى سنة ٦٧٠، رحل إلى مصر، وتولَّى الحكم بالفَيُّوم، وحُمِدت سيرته، وهو ابن أخي شرف الدين باني المدرسة الشَّرَفية المذكور برقم (١٢). وكان المترجَم تولَّى الإشراف على تجديدِ بناءِ جامع الكَرِيمية المعروفِ القائم حتى الآن بحيٍّ باب قِنِّسرين، كما هو مثبَت منقوشٌ على باب الجامع المذكور، ونقله الأستاذ الطباخ ٤: ٤٧٥.

١٥ ـ أبو المظفَّر عبد الملك بن عبد الله بن عبد الرحمن بن الحسن بن عبد الرحمن ابن العجمي (٥٩١ ـ ٦٩٤) ودفن بسَفْح المقطَّم بالقاهرة قربَ الإمام الشافعي رضي الله عنه، سمع منه الدِّمياطي الحافظ. انظر «إعلام النبلاء» ٤: ٤٨٧.

١٦ ـ فاخرة بنت عبد الله بن عمر بن عبد الرحيم ابن العجمي المتوفَّاة سنة ٦٩٧، روتْ عن أبي القاسم بن رَوَاحة، ذكرها الذهبي رحمه الله في «معجم

شيوخه» ٢: ١٠٢ وقال: «أَذِنتْ لنا في الرواية عنها، ماتتْ بِشَيْزَر[1] سنة سبع وتسعين وست مئة». وترجمتها في «إعلام النبلاء» ٤: ٤٨٩.

١٧ ـ محيي الدين محمد بن شرف الدين أبي طالب عبد الرحمن بن عبد الرحيم ابن العجمي، وَلَدُ باني المدرسة الشَّرَفية، ذكره أبو ذر في «كنوز الذهب» في كلامه على المدرسة الظاهِرية، ونقل كلامه الأستاذ الطباخ ٤: ٣٣٤، قال: «استناب ـ شرفُ الدين المذكور ـ ولدَه محيي الدين محمداً، ولم يزلْ بها إلى أن زالت الدولة الناصرية».

١٨ ـ شمس الدين أبو بكر أحمد بن محيي الدين محمد بن شرف الدين أبي طالب ابن العجمي (٦٣٧ ـ ٧١٤)، ولد الذي قبله، ذكره الذهبي في «معجم شيوخه» ١: ٩٤ وأثنى عليه وأشار إلى أن فيه بَلَهًا يسيرًا، فأوضَح الحافظ في «الدرر الكامنة» ١: ٢٧١ سببَ طُرُوِّ ذلك عليه فقال: «كان قد وقع في قبضة هلاكو، فأخذوا منه أموالاً جمَّة، وعذَّبوه عذابًا صعبًا، فحصلتْ له بسبب ذلك غفلةٌ، وغَلَبَ عليه النسيان في أغلب أحواله، وكان قد اشتغل كثيرًا وتميَّز...» وأفاد أن الحافظ البِرْزاليَّ أخذ عنه، ونقل كلامَ ابن حجر بتمامه الأستاذ الطباخ ٤: ٥٠٢.

١٩ ـ معين الدين إسماعيل بن صالح بن هاشم ابن العجمي، المتوفَّى سنة ٧١٤ وقد قارب الثمانين، قاله الذهبي في «معجمه» ١: ١٧٤، وقال: «كان من أعيان الحلبيين، ناب في الحكم» وترجمه ابن حجر في «الدرر» ١: ٣٦٨، وفات الأستاذَ الطباخَ فلم يذكره.

٢٠ ـ عز الدين إبراهيم بن صالح بن هاشم ابن العجمي (٦٤٠ ـ ٧٣١)، أخو إسماعيل، سمع من الحافظ يوسف بنِ خليل ـ وهو آخر من حدَّث عنه ـ، وابنِ عبد الدائم، وغيرهما، وسمع منه البِرْزاليُّ والذهبيُّ

---

(١) بُليدة قرب حماة، بها قلعة مشهورة بقلعة شَيْزَر، منها الأمير الأديب أسامة بن منقذ.

وترجمه في «معجم شيوخه» ١ : ١٣٧، ومن بعده ابن حجر في «الدرر» ١ : ٢٧، والطباخ في «إعلام النبلاء» ٤ : ٥١٧، وفيه أيضًا: ٥ : ٣٥. «كان مسندَ عصره في حلب».

٢١ ـ عبد الرحمن بن صالح بن هاشم ابن العجمي، أخو إبراهيم وإسماعيل المذكورَيْن قبله، لم أقف له على ترجمة، إنما ذكره الحافظ في «الدرر» في ترجمة الحسن ابن حبيب ٢ : ٩٢ وقال: «وأُحْضِر على إبراهيم وإسماعيل وعبد الرحمن أولاد صالح» ابن العجمي، كما صرح بنسبتهم في الصفحة التالية. وهذا يدل على علو مكانتهم العلمية. وابن حبيب هذا من شيوخ السبط. وانظر «الشذرات» أيضًا ٦ : ٢٦٢. ولم يترجم الأستاذ الطباخ عبد الرحمن هذا.

٢٢ ـ شمس الدين عبد الكريم بن محمد بن صالح بن هاشم ابن العجمي (بعد ٦٥٠ ـ ٧٢٧)، وأبوه محمد أخو الثلاثة قبله: إسماعيل وإبراهيم وعبد الرحمن، قال ابن حجر في «الدرر» ٢ : ٤٠١ : «كان أصيلاً عفيفًا قليل الكلام، مات بطريق الحجاز، وحمل إلى مكة فدفن بها».

٢٣ ـ شرف الدين أبو طالب عبد الرحمن بن عماد الدين عبد الرحيم بن عبد الرحيم بن عبد الرحيم ابن العجمي (٦٥٩ ـ ٧٣٤)، نجل المتقدم برقم ١٤، ترجمه الحافظ ابن حجر في «الدرر» ٢ : ٣٣٠، والطباخ ٤ : ٥١٩ ترجمة مختصرة، لكنْ عند كل منهما بعضُ زيادة على الآخر، وهو الذي عناه ابن بطوطة في كلمته السابقة أول الترجمة.

٢٤ ـ عز الدين عبد المؤمن بن قطب الدين أبي طالب عبد الرحمن بن محمد بن عمر بن عبد الرحيم ابن العجمي (٦٦٤ ـ ٧٤١) [1] بالقاهرة. قال

---

(١) أرَّخ ولادته في «الدرر» المطبوع: ٦٧٤، وما أثبتُّه: من تاريخ الطباخ ٤ : ٥٢٨، وهو ينقل عن النسخة الخطية من «الدرر» المحفوظة بمكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق،
=

الحافظ في «الدرر» ٢: ٤١٩: «سمع من الكمال النَّصِيبي «الشمائلَ» وحدَّث بها، وممن سمع منه البِرْزاليُّ، وهو من بيت كبير بحلب...، وكان له فضل ومروءة وتودُّد، وللناس فيه اعتقاد كبير».

٢٥ ـ كمال الدين أبو القاسم عمر بن محمد بن عثمان بن عبد الله ابن العجمي، المتوفَّى سنة ٧٤٤، كان إمامًا علامةً، قويَّ المناظَرة، ودرَّس بالمدرسة الظاهرية، قال ابن الوردي: «ما خَرَج من بني العجمي مثلُه!»، وتوفي وهو من أبناء الأربعين. ترجمه ابن حجر في «الدرر» ٣: ١٨٧، ونقل الأستاذ الطباخ ٤: ٥٣٧ ترجمتَه عن ابن الوردي.

٢٦ ـ معين الدين أبو محمد عبد اللطيف بن تاج الدين أبي المحاسن يوسف بن إسماعيل ابن العجمي المتوفى سنة ٧٤٩ وقد نيَّف على السبعين. ترجمته في «الدرر» ٢: ٤١١، و«إعلام النبلاء» ٤: ٥٤٣.

٢٧ ـ عماد الدين إسماعيل بن معين الدين عبد اللطيف ابن العجمي، ولد المذكور قبله، ذكره ابن حجر ١: ٣٦٩، وبيَّضَ لتاريخ وفاته، ولم يترجمه الأستاذ الطباخ.

٢٨ ـ إبراهيم بن علي بن إبراهيم ابن العجمي، حفيد المتقدم برقم ٢٠، ترجمه في «الدرر الكامنة» ١: ٤٢، وأرّخ وفاته سنة ٧٤٩ بالطاعون، وأنه جاوز الأربعين.

٢٩ ـ شهاب الدين أحمد بن بهاء الدين يوسف بن أحمد بن عبد العزيز بن العجمي المتوفى سنة ٧٥٠ عن نيف وخمسين سنة، درَّس بالمدرسة الرَّواحية بحلب، قاله في «الدرر الكامنة» ١: ٣٣٨، وعنه الأستاذ الطباخ ٥: ١٧.

---

وذكر قبلُ ٤: ٤٩٥ أنها بخط الحافظ البرهان البقاعي، أحد مشاهير تلامذة ابن حجر رحمهم الله تعالى.

٣٠ ـ شمس الدين أحمد بن قطب الدين أبي طالب عبد الرحمن بن محمد ابن عمر ابن العجمي (٦٨٥ ـ ٧٥٢)، أخو عبد المؤمن المتقدم برقم ٢٤، كما قاله الحافظ في «الدرر» ٢ : ٤١٩، وأما هذا فترجَمه ١ : ١٦٩، ولم ينسبه في آخرِ نَسَبه إلى آل العجمي، فلذلك لم يترجمه الأستاذ الطباخ، ووصفه ابن ناصر الدين في «توضيح المشتبه» ٣ : ٢٨٩ بـ: خطيب حلب.

٣١ ـ تاج الدين عبد الوهاب بن إبراهيم بن صالح ابن العجمي، المتوفَّى سنة ٧٦٢ عن أقلَّ من ستين سنة، وهو ولدُ المتقدم برقم ٢٠. ترجمه ابن حجر في «الدرر» ٢ : ٤٢٣، وعنه الطباخ ٥ : ٣٥.

٣٢ ـ ظهير الدين محمد بن عبد الكريم بن محمد بن صالح ابن العجمي (٦٩٤ ـ ٧٧٤)، وهو من شيوخ البرهان السبط، «وسمع منه الحافظُ العراقيُّ» قاله ابن حجر ٤ : ٢٤، والطباخ ٥ : ٥٦.

٣٣ ـ زين الدين أبو حامد عبد الله بن علي بن عبد المتعال ابن العجمي (٦٩٧ ـ ٧٧٧) سمع منه الحافظ البرهان السبط وقال ـ كما في «الدرر» ٢ : ٢٧٥ ـ «لم نَلْق من بني العجمي أقعدَ نسبًا منه». أي: أقربَ نسبًا إلى الجدِّ الأكبر، فهو أعلى بني العجمي طبقةً، أدركه السبط. وترجمه الطباخ ٥ : ٢٩٠.

٣٤ ـ كمال الدين عمر بن تقي الدين إبراهيم بن عبد الله بن عبد الله ابن العجمي (٧٠٤ ـ ٧٧٧)، أَخَذ بحماة عن البارِزي، وبدمشق عن المِزي، وبالقاهرة عن شمس الدين الأصفهاني، ودرَّس بالمدارس الأربعة الحلبية: الزَّجَّاجية، والشَّرَفية، والظاهرية، والبلدقية[1]، أحدُ شيوخ البرهان السبط الخصوصيين، أَخذ عنه الحديث والفقه والنحو، وكان إمامًا عالمًا مفتيًا محدِّثًا

---

(١) في حلب مدرستان كل منهما تسمى البلدقية، للحنفية والشافعية، والمترجَم شافعي، وكلتاهما في جهة حيٍّ الكلاسة، أُنْشِئتا أوائل القرن السابع. انظر «إعلام النبلاء» ٤ : ٣٢٩، وأشار إليهما ابن كثير ١٣ : ١١٧ حوادث سنة ٦٢٢.

فقيهًا، بكَّر بالسماع، فسمع سنةَ إحدى عَشرة وسبع مئة من أبي بكر أحمد بن محمد ابن العجمي المتوفَّى سنة ٧١٤، المتقدم برقم ١٨. كما سمع من إبراهيم ابن صالح المتوفَّى سنة ٧٣١ المذكور برقم ٢٠.

وقال ابن قاضي شُهْبَة في «طبقات الشافعية» ٣: ١٤٦: «ذكره قريبه الحافظ برهان الدين الحلبي في «مشيخته» وبَسَط ترجمته، قال: هو أولُ من انتفعتُ به في هذا الشأن، وكان إِمامًا بارعًا...».

وقال في «الدرر الكامنة» ٣: ١٤٧: «له إلمام قويٌّ بعلم الحديث، وانتهتْ إليه رئاسة الفتوى بها ـ أي بحلب ـ مع الشهاب الأذْرَعي». وذكره شيخه الذهبي في «المعجم المختص» ص ١٧٩.

وكان قويَّ النَّفَس في تدريس الفقه. ومن حوادثه التي حكاها عنه تلميذه البرهان: ما نَقَلَه العلامة الطباخ ٤: ٣٣٤ عن «كنوز الذهب» لأبي ذر ـ ١: ٣١٨ بتصرف ـ وهو يتحدَّث عن المدرسة الظاهرية البرانيّة قال: «هذه المدرسة لم تَزَلْ في أيدي بني العجمي، ودرَّس بها منهم: كمال الدين عمر ابن التقي، شيخ والدي، والتزمَ أن يدرِّس بها «الحاوي الصغير» في يومٍ واحد، بالدليل والتعليل، فخرج الفقهاء معه لذلك، وألزمَ لوالدي أن يشتريَ لهم مُؤْنة الأكل، ويأتي به إليه، فاشترى والدي ما أُمر به، وذَهَب إليه فوجده قد وَصَل إلى كتاب الحيض بالدليل والتعليل، وقد ضَجِر الفقهاء، واعترفوا بفضله».

وزاد صاحبُ «الدر المنتخب» ـ كما في «إعلام النبلاء» ٥: ٦١ ـ: «واستمرَّ إلى أنْ وصل إلى كتاب الصلاة، فَسَئِم الطلبة وتُحُقِّق استحضارهُ في الفقه».

ولفظُ ابن حجر في «الدرر»: «قال البرهان سبط ابن العجمي: بلغني أنه شَرَع في تدريس «الحاوي...» مع أن لفظَ ابنه أبي ذر صريحٌ بحضوره القصة، وأنه كان صاحبَ مؤنتهم.

٣٥ ـ شهاب الدين أحمد بن جمال الدين عمر بن محمد ابن العجمي (٧٤٢ ـ ٧٨٠)، رحل إلى القاهرة ثم رجع ودرَّس بالشَّرَفية بحلب، ووَلِي قضاء

العسكر بها. ترجمته في «الدرر» ١ : ٢٣٠، وعنه الطباخ ٥ : ٨٢.

٣٦ ـ عز الدين عبد العزيز بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم ابن العجمي المتوفَّى سنة ٧٨٠ وهو راجعٌ من الحج، ذكره ابن حجر في «الدرر» ٢ : ٣٧٢ وقال: «سمع منه البرهانُ الحلبي سبطُ ابن العجمي»، وهو ولدُ المتقدِّم برقم ٢٣.

٣٧ ـ شهاب الدين عبد السلام بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم ابن العجمي، ولم يؤرِّخ وفاته الحافظ في «الدرر» ٢ : ٣٦٦، وهو أخو عبد العزيز المذكور قبله، ولم يذكرهما الأستاذ الطباخ رحمه الله في «تاريخه».

٣٨ ـ عائشة بنت عمر بن محمد بن أحمد بن هاشم بن عبد الله ابن العجمي المتوفَّاة سنة ٧٨٩، والدةُ الإمام برهان الدين الحلبي السبط، قال الحافظ في «الدرر» ٢ : ٢٣٧: «سمعَتْ على إبراهيم بن صالح ابن العجمي زوجِ عمتها ـ المتقدِّم برقم ٢٠ ـ وحدَّثتْ، سَمع منها ولدُها، وماتتْ في خامس شهر رجب سنة ٧٨٩».

وجدُّها عبد الله الذي سقتُ نسبها إليه هو أخو عبد الرحيم، وهما ابنا عبد الرحمن بن الحسن بن عبد الرحمن، أولُ من ذكرتُه من رجالات هذه العائلة، وهو باني المدرسة الزَّجَّاجية.

وتقدم أول الترجمة أن المترجَم ينتهي نسبه من قِبَل أمِّه إلى بني أمية من قريش.

وقد نَشَّأَتْ هذه المرأة الصالحة ولدَها البرهان تنشئةً علمية كريمة، كان لها أَثَر صالح في تربيته، فإنها هي التي تولَّت تربيتَه «إذْ مات أبوه وهو صغير جدًّا، فكَفَلَته أمُّه، وانتقلتْ به إلى دمشق، فحفظَ بعض القرآن، ثم رجعت به إلى حلب، فنشأ بها، وأدخلتْه مكتب الأيتام لناصر الدين الطواشي تُجاه الشَّاذْبَخْتية

الحنفية بسوق النَّشاب[1]، فأكملَ به حفظه، وصلَّى به على العادة التراويحَ في رمضان بخانِقاه جدِّه لأمه الشمسِ أبي بكر أحمد ابن العجمي»[2].

وفي هذا العملِ الأخيرِ رَبْطٌ قلبيٌّ بين قلب ولدها الناشئ الصغير، وبين أجداده وأسلافه، كأنها تريدُ أن تقولَ له: أريدُك أنْ تخلُفَ أسلافَك وَتَنْهَجَ نهجهم.

والخانقاه هذه هي الشمسية التي تقدم الحديثُ عنها تحت رقم ٣.

٣٩ ـ هاشم بن عمر بن محمد بن أحمد بن هاشم ابن العجمي، أخو عائشة المذكورة، ذكره التقي ابن فهد في «لحظ الألحاظ» ص ٣١٠ من شيوخ البرهان، ولم يؤرِّخ وفاته.

٤٠ ـ أبو بكر بن عثمان بن عبد الله الحلبي، ابن العجمي، ذكره السخاوي في «الجواهر والدرر» ٢: ٢٣١ في القسم الثالث من شيوخ ابن حجر، ولم أقف على تاريخ وفاته، لكنه ذُكر في طبعة وزارة الأوقاف بمصر ١: ١٦٧ وفيها: أبو بكر عثمان، وكتب عليه في التعليق: أن وفاته كانت سنة ٧٩٥. والله أعلم.

٤١ ـ شمس الدين محمد بن كمال الدين عمر ابن العجمي (٧٣٤ ـ ٨٠٢)، ولدُ المتقدم برقم ٣٤، بكَّر به والده في الطلب، فاستجاز له الحافظَ

---

(١) المدرسة الشاذبختية: نسبة إلى مؤسسها الأمير جمال الدين شاذبخت، وكان نائباً عن نور الدين الشهيد رحمه الله، فيكون تاريخها منتصف القرن السادس.

وسوق النشاب أو النشابة: هو السوق المعروف الآن بسوق الزرب، بالزاي، وأصله: سوق الضرب، أي: سوف الصَّفق والضرب بالكفين حين إبرام عقد البيع بين المتبايعين، كما يقول الفقهاء.

وتعرف هذه المدرسة بالمدرسة العديمية نسبة إلى أحد مدرسيها من آل العديم، وتعرف الآن بـ: مسجد الشيخ معروف. انظر «كنوز الذهب» ١: ٣٤٥ لأبي ذرّ، و«نهر الذهب» للغَزّي ٢: ٦٣.

(٢) «الضوء اللامع» ١: ١٣٨.

المزيَّ المتوفى سنة ٧٤٢، فيكون أقصى عمر للمترجَم حينئذ ثمانيَ سنوات، لكن المترجَم لم يكنْ يحدِّث بشيء بها، وسمع على تقي الدين السُّبْكي وغيره المسلسل، ودرَّس بظاهرية حلب، قاله السخاوي في «الضوء اللامع» ٨: ٢٣٤، وهو عند الطباخ ٥: ١٢٤.

٤٢ ـ برهان الدين أبو الوفاء إبراهيم بن محمد بن خليل سبط ابن العجمي (٧٥٣ ـ ٨٤١) ولد عائشة المذكورة، وهو الإمام المقصود بالترجمة، وستأتي إن شاء الله تعالى.

٤٣ ـ شهاب الدين أبو جعفر محمد بن أحمد بن عمر ابن العجمي (٧٧٥ ـ ٨٥٧)، وهو الذي نَسَبَهُ السخاوي قرشيًّا أمويًّا، رحل إلى القاهرة وأخذ عن البُلْقيني وغيره، ودرَّس بالشَّرَفية والزَّجاجية والظاهرية، بحلب، ذكره الحافظ في مشيخته «المجمع المؤسَّس» ٣: ٢٧١ وقال: «سمعتُ عليه بحلب أشياءَ ذكرتها في فوائد الرحلة». وانظر الصورة آخر هذه الدراسات.

وأبو جعفر هذا هو الشاهد الثاني الذي أشهده الإمام البرهان على وقفيته التي سجَّلها على صفحة العنوان من كتابه «نور النبراس على سيرة ابن سيد الناس»، وهو من تلامذة البرهان ومن أشدهم ملازمة له. والشاهد الثاني هو الفقيه محب الدين أبو الفضل محمد بن محمد ابن الشحنة الحنفي، وخطه يشبه خط البرهان جداً.

وهذا هو ولد المترجَم السابق برقم ٣٥. ولأبي جعفر ولدان:

٤٤ ـ أحمد بن محمد بن أحمد بن عمر ابن العجمي المتوفى سنة ٨٨٧، اشتغل بالعلم يسيرًا، وصاهر أبا ذرّ ابن البرهانِ السبطِ على ابنته عائشة، ومات بالإسكندرية في السنة المذكورة، أو أوائل التي بعدها. ترجمه الطباخ ٥: ٢٩٥.

٤٥ ـ عائشة بنت محمد بن أحمد بن عمر ابنة ابن العجمي، أخت أحمد المذكور قبلها، ترجمها السخاوي ترجمة جيدة ١٢: ٧٩، وبيَّض لوفاتها، وأرخ ولادتها سنة ٨١١، وهي زوجةُ عبد العزيز بن عبد الرحمن بن إبراهيم ابن

العَديم المولود سنة ٨١١ أيضًا، والمتوفَّى سنة ٨٨٢، وهو من المُكْثِرين عن البرهان وابنه أبي ذر[1]، قال السخاوي: «قرأتُ عليها بحلب، وهي من بيت رئاسة وفخر بها». انظر تاريخ الأستاذ الطباخ ٥: ٢٩٥.

٤٦ ـ ناصر الدين أبو حمزة أنس ابن البرهان الحلبي (٨١٣ ـ ٨٨١)، سمع على أبيه وغيره، ورحل إلى القاهرة، ودرَّس في حياة والده على الكرسيِّ بالجامع الكبير بحلب، واستجازه السخاوي لما قَدِم حلب. قاله في «الضوء اللامع» ٢: ٣٢٣.

وترجم أبو ذر في «كنوز الذهب» ١: ٤٩٧ لبدر الدين المارْدِيني المتوفَّى سنة ٨٣٧، ومما قال في ترجمته ـ وهو في «إعلام النبلاء» ٥: ١٩١ ـ ١٩٢ـ: «كتب إلى والدي سنةَ ثلاثَ عَشْرة وقد وُلد له مولود ـ هو أنس هذا ـ:

يا سيِّدًا بعلومه سادَ الورى ... وسَمَا الأئمةَ رفعةً وبهاء

هُنِّئتَ بالولد العزيز ممتَّعًا ... بحياته مُتَسَرْبلاً نَعْماء

وبقيتَ في عيشٍ رغيدٍ طيِّبٍ ... حتى تَرَى أبناءَه آباء

قلت ـ هو أبو ذر ـ: لو قال: «أحفادَه» لكان أبلغَ. وقد مَدَحَ البحتُرِيُّ المتوكِّلَ لما وُلِد له المعتزُّ فقال:

وبقيتَ حتى تَسْتَضِيءَ برأيه ... وتَرَى الكهولَ الشِّيبَ من أولاده»

ثم رأيت السبط نفسَه رحمه الله قد أرَّخ ولادة ابنه أنس هذا في وسط الصفحة ٤ من «ثَبَته» في ١٢ من صفر ٨١٣هـ، ووصفه بـ: أنس الأصغر، فكأن له ابناً آخر اسمه أنسُ أكبرُ من هذا، ثم ذكر أبيات البدر الماردييني هذه.

٤٧ ـ موفق الدين أبو ذر أحمد ابن البرهان الحلبي (٨١٨ ـ ٨٨٤) أخو

---

(١) وانظر ثناء ابن العديم هذا على البرهان فيما سيأتي ص٢٧١ ـ ٢٧٢.

أنس المذكور، اشتغل بالعلم وتفنَّن فيه، وسمع الكثير، وأخذ عن شيوخٍ كثيرين بحلب ودمشق والقاهرة، وتَعاطى الأدب أولاً ومَهَر فيه، وألَّف فيه مؤلَّفات، ثم توجَّه للحديث حتى بَرَع فيه وصنَّف، وأكثر من قراءة الصحيحين، و«الشفا».

ولما قدم الحافظ ابن حجر رحمه الله حلب سنة ٨٣٦ ـ والموفَّق هذا ابنُ ثماني عَشْرَةَ سنة ـ «اغتبطَ به وأحبَّه لذكائه وخِفَّة روحه» وأذِن له في تدريس الحديث في حياة والده، وراسَلَه بذلك بعد وفاته أيضًا. ترجم له السخاوي في «الضوء» ١ : ١٩٨، والسيوطي في «نظم العِقيان» ص ٣٠، ووصفه السخاوي في «الجواهر والدرر» ١ : ٣٢٠ بـ«محدث حلب الآن».

وفي «الضوء اللامع» ١ : ١٤٣ آخر الصفحة أن الحافظ أرسل من القاهرة إلى البرهان السبط بعد أنْ رجَعَ من حلب: «المسؤولُ من فضلِ سيدنا وشيخنا الشيخِ برهان الدين، ومن فضل ولدِه الإمام موفَّق الدين...».

فانظر كيف وصفه الحافظ ابن حجر ـ وهو من هو ـ بـ«الإمام» وذلك بالنسبة لأقرانه، ولعلَّه لم يبلُغ العشرين من العمر!.

٤٨ ـ جمال الدين أبو حامد عبد الله ابن البرهان الحلبي، المولود أول أيام التشريق من سنة ٨٢٥، والمتوفَّى سنة ٨٨٩، سمع على أبيه قطعةً من كتابه «الكشف الحثيث» من حرف الدال إلى الطاء، وهي سبعون ترجمةً فقط مع نجم الدين ابن فهد سنة ٨٣٨، كما سيأتي ص٢٨٤ عند الكلام على الكتاب المذكور في (مصنفاته) برقم ١٩، وسمع بحلب مع السخاوي سنة ٨٥٩، ثم رحل إلى دمشق والقاهرة فسمع بهما، قال السخاوي ٥ : ٣: «كان متميِّزًا في الرَّمْي وصنَّف فيه». وله ولأخَوَيْه السابقَيْن ذكرٌ في مقدمة «معجم الشيوخ» لابن فهد ص ٣٧.

٤٩ ـ أبو هريرة محمد ابن البرهان الحلبي. لم أرَ له ترجمةً، لكنْ ذكره البرهان نفسه على وجه كتابه: «نَثْل الهِمْيان في معيار الميزان» الذي ذيَّل به على «ميزان الاعتدال» ـ وسيأتي ص٣٠٠ الحديثُ عنه في (مصنفاته) برقم ٢١ ـ

فكتب الشيخ رحمه الله: «الحمد لله. وَقَفَه كاتبُه ومؤلِّفه إبراهيمُ المحدِّث على أولاده الثلاَثة، وهم: أنس، وأبو هريرة محمد، وأبو ذر أحمد... وكَتَبَ في غُرَّة شهر ربيع الأول من سنة اثنتين وعشرين وثماني مئة أحسن الله خاتمتها بمحمد وآله. آمين»، ويغلب أنه يذكرهم حسبَ ترتيبِ ولادتهم، ومع ذلك أخَّرت ذكره بعد أبي ذر، لأني مشيتُ فيمن ذكرتُه من أفراد عائلة آل العجمي على حسبِ سِني وَفَيَاتهم. وهذا لم أعرفْ سنةَ ولادته ولا سنة وفاته، فأخَّرتُه.

٥٠ ـ شمس الدين أبو بكر بن أبي ذر أحمد ابن البرهان السبط، المتوفى سنة ٨٩٧ بحلب، سمع مع السخاوي سنة ٨٥٩، ترجمه في «الضوء» ١١ : ١٦ في الكنى، ولم يؤرخ مولده.

٥١ ـ عائشة بنت الموفق أبي ذر ابن البرهان السبط، تقدم ذكرها أثناء ترجمة زوجها برقم ٤٤.

٥٢ ـ حسين بن أبي بكر أحمد بن أبي ذر ابن البرهان السبط، المتوفَّى سنة ٩٤١، ترجمه الأستاذ الطباخ ٥ : ٤٦٧ نقلاً عن «درِّ الحَبَب» لابن الحنبلي.

٥٣ ـ شيخ الشيوخ موفَّق الدين أبو ذر أحمد بن أبي بكر بن موفق الدين أبي ذر(١) أحمد ابن البرهان الحلبي (٨٨٦ ـ ٩٦٢) أخو حسين المذكور قبله، وحفيد أبي ذر المتقدم برقم ٤٧. له ترجمة طويلة في «إعلام النبلاء» ٦ : ٢٤.

ومما جاء في ترجمته: «تولَّى تدريسَ الظاهرية والصاحبية والشدَّادية، ثم الصلاحية، وكانت له الوَجَاهة والحِشْمة والأُبَّهة»، ومات شهيدًا مطعونًا، وكان خطُّه يشبه خطَّ جدِّ أبيه: البرهان الحلبي، انظر ١ : ١٦٣ من «ترتيب ثقات العجلي» الحاشية اليمنى العليا، ففيها ما نصه: «من كتب أحمد بن أبي بكر بن أبي ذر ابن إبراهيم المحدث عفا الله عنه»، وص ١٤ من «الكشف الحثيث»

---

(١) كنَّاه الطباخ: أبا محمد، وأراه تحريفاً. و«شيخ الشيوخ» لقب لوظيفة دينية، أُقدِّر أنها كانت فوق نِقابة الأشراف، ودون القضاء والفتوى.

طبعة السيد صبحي السامرائي.

٥٤ ـ أم عبد الله عائشة بنت إبراهيم بن عبد الله الدمشقية الحلبية ثم البابية، ترجمها السخاوي في «الضوء اللامع» ١٢ : ٧٣ وقال: «بنتُ أختِ البرهان الحلبي لأمه، ولدت قبل سنة سبعين وسبع مئة ظنًّا، وماتت بعد سنة خمسين ـ وثمان مئة ـ ظنًّا، رحمها الله» وأثنى عليها خيرًا، وذَكَرَ من أجاز لها من كبارهم، وأخَّرت ذكرها لكونها ليست من فروع آل العجمي نسباً.

هذا ما استطعت الوقوف عليه من رجالاتِ هذه العائلة الكريمة آل العجمي، وجلُّهم من أجداده، وليس فيهم من أسرته ونسله إلا أولاده الثلاثة: أنس، وأبو ذر أحمد، وعبد الله، ولأبي ذر: عائشة، وأبو بكر، ولأبي بكر: أحمد، وحسين.

وأولاده الثلاثة المذكورون: أنس، وأحمد، وعبد الله: هم الذين امتدت حياتهم بعده، وله أولاد آخرون سواهم تُوفوا في حياته، وهم ـ كما هو مسجَّل بقلمه على الصفحة الرابعة من «ثَبَته»: أم الهناء سارة، وأم الهناء سارة الصغرى، وأم هانئ فاطمة، وأبو هريرة محمد، وأبو هريرة عبد الرحمن الأصغر، وكلهم توفوا صغاراً إلا أبا هريرة محمداً فقارب العشرين سنة، وكان يؤرِّخ ولادة الواحد منهم ويعيِّن الدار التي ولد فيها ـ ويدعو له: «أنبته الله نباتاً حسناً بمحمد وآله وصحبه».

وخلاصةُ ما لأجداده من آثار علمية بحلب: المدرسة الزَّجَّاجية، والخانِقاه الشمسية، وقد اندثرتا، والمدرسة الشرفية الجامع القائم الذي كان فيه مقرّ المكتبات الوقفية، بين الباب الشمالي للجامع الكبير ومدخل السُّوَيقة، والمدرسة الكاملية المعروفة بمسجد أبي ذر في حيٍّ الجُبَيلة.

والأوصافُ العلمية الغالبةُ على رجالات آل العجمي: العلم والعمل والصلاح، والاشتغال بالفقه الشافعي والحديث الشريف.

وقد كان لهم شرفُ غَرْسِ هذه المدارس العلمية، ومن ورائها الخير العظيم

الذي نَتَج عنها، فإنها قِلاَع العلم وحصون الإسلام. رحمهم الله تعالى وجزاهم خير الجزاء.

**شيوخه ورحلاته**: أخذ البرهانُ السبط عن شيوخ كثيرين من علماء حلب وحماة وحمص ودمشق، والبلدان الأخرى الكثيرة التي دخلها، لا سيما من بلاد مصر، وما سيأتي نقله عن السخاوي وغيره فهو منقول ـ جلُّه ـ عن الصفحة الخامسة من أول «ثبته» التي ذكر فيها خلاصة موجزة جداً عن نفسه.

قال السخاوي رحمه الله: «ارتحلَ إلى البلاد المصرية مرتين: الأولى: في سنة ثمانين ـ وسبع مئة ـ، والثانية: في سنة ست وثمانين ـ وسبع مئة[1] ـ فسمع بالقاهرة، ومصر، والإسكندرية، ودمياط، وتِنِّيس، وبيت المقدس، والخليل، وغَزَّة، والرملة، ونابلس، وحماة، وحمص، وطرابلس، وبَعْلَبك، ودمشق».

ويضاف إلى هذه البلاد: بِلْبِيْس، ذكرها التقي ابن فهد في قوله: «ثم عاد من القاهرة إلى الإسكندرية إلى حلب، فسمع في طريقه بِبِلْبِيْس، ودِمياط وغَزَّة». فكأن هذا في عودته من رحلته الأولى إلى القاهرة، ثم دخلها ثانية في رحلته الثانية.

وبعضُ هذه البلدان دخلها ثلاثَ مرات، فقد رأيتُ في «الضوء اللامع» ١: ١٣٤ آخر ترجمة إبراهيم بن محمد بن بَهادُر ابن زُقَّاعة نقلاً عن «مشيخة» البرهان للنجم ابن فهد ـ وسيأتي ذكرها قريبًا ـ قال البرهان: «اجتمعتُ به في مدينة غَزَّة في قَدْمَتي إليها في ربيع الآخر سنة اثنتين وثمانين وسبع مئة، وقد طَلَبَ مني أحاديثَ يَسمعُها عليَّ في القَدْمة الثالثة، فانتقيتُ له أحاديث من «كتاب العلم» لأبي خيثمة زهير بن حرب، وسمعها عليَّ في القَدْمة الثالثة، وسمعت أنا عليه، وقرأتُ أيضًا بعضَ شيءٍ من شعره».

وقال السخاويُّ أيضًا ١: ١٤٠ آخر الصفحة: «زار بيتَ المقدس أربعَ

---

(١) سيأتي ص ٢٦٢ أنه كان بحلب أواسط ذي القعدة من عام ٧٨٦.

مرار»، قلت: وكانت إحداها سنة ٧٨٢، سنة دخوله غَزَّة.

قال الحافظ في «الدرر الكامنة» ٣: ٣٣٥ في ترجمة شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان التُّركُسْتاني القَرْميِّ: «كان كثيرَ التلاوة سريعَها جدًا. قال البرهان الحلبي سبط ابن العجمي: دخلتُ القدس سنة ٧٨٢، فرأيتُ الشيخَ محمداً القَرْميَّ يصلِّي صلاةَ المغرب، ثم صلَّى بعدها ركعتين، ثم ستَّ ركعات، فأخبرني الشيخ محمد الحلبي المعروف بالألواحي ـ وكان قريبًا منه في الصف، ليس بينهما إلا ما يَسَعُ شخصًا واحدًا ـ أنه قرأ في الستِّ ركعات من أول القرآن إلى سورة الأنبياء، وانصرف بين العشاءين». وانظر «الأُنْس الجليل» للعُلَيمي ٢: ١٦١، وهذه قراءة للتعبُّد، لا للتدبُّر والتفقُّه، سمح بها أهل العلم وأجازوها.

وقال البرهان أول «ثَبَته»: «مشايخي في الحديث نحوُ المئتين، ومَن رويتُ عنه شيئاً من الشعر دون الحديث: بضعٌ وثلاثون، وفي العلوم غيرِ الحديث: نحو الثلاثين».

وقد عمِل لنفسه «ثَبَتًا»[1] كان يتعبُ في استخراج ما يريده منه، فَيَسَّر له ذلك تلميذُه نجم الدين أبو القاسم عمرُ بن محمد بن محمد ابن عبد الله بن فهد المكي (٨١٢ ـ ٨٨٥)[2]، أشار إلى ذلك في «معجم شيوخه» ص ٤٨، وصرَّح به وسماه والده تقي الدين في «لحظ الألحاظ» ص ٣١٢ ولفظُه: «وشيوخُه بالسماع والإجازة يجمعهم «معجمه» الذي خَرَّجه له ابني نجم الدين أبو القاسم محمد المدعو بعمر، نَفَعَه الله تعالى ونفع به، سماه «مورد الطالب الظَّمِي من

---

(١) تقدم ص٢٣٥ أول هذه الترجمة وصف موجَز لهذا «الثبت».

(٢) صاحب «معجم الشيوخ»، وهو نجم الدين، ولد تقيِّ الدين صاحب «لحظ الألحاظ»، وكان نجم الدين شديد الحبِّ والإعجاب به، انظر ما يأتي في الكلام عن تلاميذه ص ٢٨٠ رقم ١٣.

وأشار التقي الفاسي في «ذيل التقييد» ١: ٤٤١ إلى أن ذلك كان بإشارة من الإمام المترجَم.

مرويات الحافظ سبط ابن العجمي» بمكة المكرمة المُبجَّلة، لما قدم من رحلته، أرسل به إليه صحبةَ الحاجِّ الحلبي في موسم سنة تسع وثلاثين وثمان مئة» ووصفه فقال: «في مجلد ضخم، وهو كثير الفوائد».

وعلَّق العلامة الكوثري رحمه الله تعالى على هذا بالنقل عن ابن طولون، وفيه ثناؤه على المعجم وسعةِ رواية البرهان فقال: «من أراد معرفة مشايخه وتراجمهم ومسموعاتهم فليراجعها، لينظر العَجَبَ العُجَاب».

وكان ارتحالُه عن بلده حلب بعد أنْ سمع نحواً من سبعين شيخًا من شيوخها، وهذه من سُنَّة المحدثين. قال ابن الصلاح والنووي رحمهما الله تعالى أول النوع الثامن والعشرين من أنواعِ علوم الحديث: من آداب طالب الحديث: «أن يبدأ بالسماع من أرجح شيوخ بلده إسنادًا وعلمًا وشهرة ودينًا، وغيره، فإذا فَرَغ من مهماتهم فليرحَلْ، على عادة الحفاظ المبرِّزين». وهذا لفظ النووي.

قال التقي ابن فهد في «لحظ الألحاظ» مشيرًا إلى تأدُّب السبط بهذا الأدب: «سمع وقرأ الكثير ببلده حلب (حتى) جاء على غالب مروياتها، وشيوخُه بها قريبٌ من سبعين شيخًا...» وعدَّد أربعة وعشرين واحدًا منهم، ثم قال: «ثم رحل في سنة ثمانين وسبع مئة، فسمع بحماة وحمص...»، فيكون عمره لما ارتحل للمرة الأولى سبعًا وعشرين سنة، وقد استوعبَ الأخذَ عن هؤلاء الشيوخ، ويكون عدد شيوخه في الرحلة نحوَ ١٣٠ شيخٍ.

وكم استغرق في كلٍّ من الرحلتين، وفيهما معًا؟ لم أرَ ما أستطيع أن أقولَه جوابًا عن هذا السؤال، لكن سيأتي في ترجمة شيخه العراقي أنه لازمه نحو عشر سنوات، فهل هذه الفترة الطويلة ـ بالنظر إلى غريب طارئ ـ كانت مجموعَ مُقَامه بالقاهرة في الرحلتين؟.

وسيأتي ص٢٩٢ في الكلام على مصنفاته رقم ١: «اختصار الغوامض والمبهمات»، أن اختصاره كان في شوال سنة ٧٨٤ بالقاهرة، فهذا يفيد أن رحلته

الأولى استغرقت أربع سنوات، ويَحتمل أن تكون زادت أوْ لا[1]. والله أعلم.

بل أرَّخ إتمامَ نَسْخِه الجزءَ الأولَ من شرح شيخه ابن الملقن للبخاري: شعبان عام ٧٨٥ بالقاهرة، وأرخ نَسْخَه لـ «المقتنى في سرد الكنى» أواسط ذي القعدة سنة ٧٨٦ بحلب، فكأن مدة رحلته الأولى كانت خمس سنوات، فتكون رحلته الثانية قدر خمس سنوات ثانية (٧٨٧ ـ ٧٩٢) لتتمَّ العشرُ سنواتٍ التي لازم فيها الحافظَ العراقي؟ ويُستخلص من هذا أن فترة عودته إلى حلب بين الرحلتين كانت قصيرة.

**ومن شيوخه بحلب:**

١ ـ ٣ ـ ثلاثة من آل العجمي: محمد بن عبد الكريم، وعمر بن إبراهيم، وهاشم بن عمر، وتقدمت تراجمهم: ٣٢، ٣٤، ٣٩. وتقدم أنه أخذ عن عمر ابن إبراهيم الحديث والفقه والنحو.

٤ ـ ومنهم ـ أو من أجلِّهم ـ في حلب: شهاب الدين الأذْرَعي (٧٠٨ ـ ٧٨٣) أحدُ تلامذة الإمامين المزي والذهبي، وصاحبُ «التوسط والفتح بين الروضة والشرح» في عشرين مجلداً، وصف ابن حجر المترجَم في «الدرر» ١: ١٢٧ بأنه «فقيه النفس» كما تقدم ص٨١ تعليقاً، ووصف كتابه المذكور ١: ١٢٦: بأنه «كثير الفوائد»، ثم قال: «قرأتُ بخط الشيخ برهان الدين المحدث بحلب ـ وأجازَنيه ـ: أنشدَنا الإمامُ شيخُ الشافعية شهاب الدين الأذرعي لنفسه:

| | |
|---|---|
| كـــم ذا برأيـــكَ تَـــسْتَبِدُّ | مـــا هكـــذا الـــرأيُ الأســـدُّ |
| أأَمِنْـــتَ جبَّـــارَ الـــسَما | ءِ ومَـــنْ لـــه الـــبطشُ الأشـــدُّ |
| فـــاعلمْ يقينًـــا أنـــه | مـــا مِـــن مقـــامِ العَـــرْضِ بُـــدُّ |
| عَـــرْضٌ بـــه يَقْـــوى الـــضعيـ | ـفُ ويضعُفُ الخَصْمُ الألَـدُّ |

(١) وانظر التعليق الآتي عند الكلام على (مكتوباته) ص ٢٨٨.

ولــــذلك العَـــرْضِ اتَّقـــى　　　أهـلُ التُّقَـى ولـه اسـتعدُّوا

وهي طويلة»[1]، ورأيتها بخط السبط في «ثَبَته» ص١٧٧ ـ ١٧٨ في واحد وعشرين بيتاً.

٥ ـ ومن شيوخه بحلب قبل رحلته: بقيَّة السلف الصالحين نجم الدين أبو محمد عبد اللطيف بن محمد بن موسى ابن أبي الخير المِيْهَني، المتوفَّى سنة ٧٨٧ بحلب، أَخَذ عنه التصوف (وأَلْبَسَه الخِرْقة) سنة ٧٧٦[2]، ذكر ذلك عنه ولده أبو ذر الحلبي في «كنوز الذهب» ١: ٣٦٨، ونَقَله عنه الأستاذ الطباخ ٤: ٢٠٨، وأن ذلك كان في خانقاه البلاَّط، الذي لا يزال قائمًا أول مدخلِ سوق الصابون من الجهة الشمالية، وهو أول خانقاه بُني بحلب سنة ٥٠٩، وما بينه وبين المدرسة الشَّرَفية إلا نحو ٥٠٠ متر، والمِيْهَني هذا مترجَم في «الدرر» ٢: ٤١٠، و«كنوز الذهب»، و«إعلام النبلاء» ٥: ٩٥.

٦ ـ وكان الإمام أبو عبد الله محمد بن أحمد ابن جابر الأندلسي الضرير المتوفَّى سنة ٧٨٠ قد نَزَل حلب أواخر عام ٧٤٣ واستقر بها إلى أواخر حياته، فأخذ عنه البرهان علم النحو والبديع. وترجم الأستاذ الطباخ لابن جابر هذا نقلاً عن ابن الحنبلي، ومما قاله فيه: «كان أمةً في النحو».

**ومن شيوخه بدمشق:**

٧ ـ صدرُ الدين أبو الربيع سليمانُ بن يوسف بن مفلح الياسُوفي (٧٣٩ ـ ٧٨٩)، عن خمسين سنة رحمه الله. ترجمه الحافظ في «الدرر» ٢: ١٦٦، ونقل فيها كلام البرهان نفسه فيه ـ من «ثَبَته» الذي تقدم ذكره ـ فقال: «قرأتُ بخط الشيخ برهان الدين المحدث الحلبي: أن الشيخ صدر الدين حفظ «التنبيه» وهو

---

(١) وانظر ترجمته في «الدرر» وفي «الدارس» ١: ٥٦ فإنه نقلها عن البرهان السبط في «مشيخته» التي عملها له النجم ابن فهد، السابق ذكرُها قبل قليل.

(٢) كما ألبسه إياها بمصر الإمام الحافظ ابن الملقن. انظر «معجم الشيوخ» ص٤٩.

صغير، و«مختصر ابن الحاجب» ومَهَر في المذهب ـ الشافعي ـ وأقبلَ على الحديث فأكثر، وتخرَّج بابن رافع وابن كثير وغيرهما، وسمع الكثير، وكان ديِّنًا كثير العلم والعمل والإِحسان إلى الطلبة والواردين، وخرَّج عدة تخاريج، وجمع عدة كتب، وقال ـ البرهان ـ: إنه كان يحفظُ من «المختصر» كلَّ يوم مئتي سطر، ورحل في الحديث إلى حلب وحمص والقاهرة وغيرها».

وقال ابن قاضي شُهْبَة ٣: ٢٠٩: «ذكر له الحافظ برهان الدين سبط ابن العجمي ترجمة طويلة، وبالغ في الثناء عليه وقال: كان من محاسن الدهر، لم تَرَ عينايَ في بابه مثله». ونقل البرهان عن الياسوفي فائدة ألحقها بآخر نسخته من «الكاشف» انظرها ص٣٧٧.

وذكر الحافظ في «الدرر الكامنة» ٣: ٣٠٥ في ترجمة الصلاح ابن أبي عمر المقدسي أن الياسوفي عمل له «مشيخة»، وحدَّث بها، وآخِر من سمعها منه البرهان سبط ابن العجمي».

قلت: وكان الياسوفيُّ في مبدإِ طلبه غيرَ متزِن، فأورثه ذلك عدمَ اتِّزانٍ في آخر أمره، حكى عنه الحافظُ أولَ ترجمته أنه كان يقول: «كنتُ إذا سمعتُ شخصًا يقول: أخطأ النووي: أعتقد أنه كفر!!».

ثم نقل عن ابن حَجيٍّ قولَه فيه: «كان في أواخر أمره قد أحبَّ مذهبَ الظاهر، وسلك طريق الاجتهاد، وصار يُصرِّح بتخطئة جماعة من أكابر الفقهاء». وانظر ترجمته هناك، وفي «لحظ الألحاظ» ص ١٧٣، و«طبقات الشافعية» لابن قاضي شُهْبَة ٣: ٢٠٧.

وأخذ السبطُ العلم ـ ولا سيما الحديث الشريف ـ في القاهرة عن كثيرين أيضًا، يقرُب عددهم من الأربعين[١]، أجلُّهم أربعةٌ، وقد رأيت بخطه في الزاوية اليمنى العليا أول «ثبته» ما نصه: «الحمد لله. حفاظُ مصر أربعة

---

(١) «الضوء اللامع» ١: ١٤٠، و«لحظ الألحاظ» ص ٣١١.

أشخاص، وهم من مشايخي: البُلْقينيُّ وهو أحفظُهم لأحاديث الأحكام، والعراقيُّ وهو أعلمهم بالصنعة، والهيثميُّ وهو أحفظهم للأحاديث من حيثُ هي، وابنُ الملقِّن وهو أكثرهُم فوائدَ في الكتابة على الحديث. رحمهم الله تعالى».

وهذه كلماتٌ موجَزة في تراجم هؤلاء الأئمة الأربعة، أَحرِصُ أن تكون من كلام البرهان نفسه.

٨ ـ أما سراج الدين البلقيني (٧٢٣ ـ ٨٠٥) رحمه الله: فهو مفخرةُ القرن التاسع في الجمع بين علوم التفسير والحديث والأصول والفقه، وله ترجمة حافلة رائعة في «لحظ الألحاظ» ص ٢٠٦ ـ ٢١٧، ومن أخبار البرهان مع شيخه البلقيني: قولُ التقي ابن فهد ص ٢١٢:

«قال شيخنا الحافظ برهان الدين سبط ابن العجمي: كان فيه من قوَّة الحافظة وشدَّة الذكاء ما لم يُشَاهَد في مثله، أخبرني في رحلتي الأولى إلى القاهرة بمدرسته أنه لما قدم شرفُ الدين ابن قاضي الجَبَل الحنبلي نزل في قصر بشتك، فدعاه شخص إلى الجِيزة، فحضرتُ معه في جماعة من علماء القاهرة، منهم بدرُ الدين الزركشي، وابنُ العَنْبَري، والطُّنْبُذي، فلما صليتُ العشاء قال لي شرف الدين ابن قاضي الجبل: يا سراج الدين أيُّنا أحفظ، أنا أم أنت؟ فقلت له: سبحان الله، أنتم كذا وكذا، أتواضع له.

فقال: أستحضر أنا أو أنت؟ فقلت له: إن أنا استحضرتُ شيئًا ـ يعني: حديثًا ـ تذكر له طُرُقَه، وكذا بالعكس، لكنْ اذكر أنت على حِدَة وأنا كذلك، فقال ابن قاضي الجبل: اذكُر أنت، فأخذتُ أذكر أحاديث معلَّلة من أول أبواب الفقه، ولا زلتُ أذكر إلى أن طلع الفجر، وقد وصلتُ إلى كتاب النكاح، فقام ابن قاضي الجبل وقبَّل بين عينيَّ وقال: يا سراج الدين ما رأيتُ بعد الشيخ ـ يعني: شيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية ـ أحفظَ منك».

ومما سمعه البرهانُ على البُلْقيني: «سنن» الدارقطني أو «سنن» ابن ماجه

ـ الشكُّ من تقي الدين ابن فهد ـ وجَرَى له طريفة في أثناء السماع، حكاها ابن فهد عن البرهان، قال:

«لما كنا نسمعُ عليه بالقاهرة «سنن» الدارقطني أو «سنن» ابن ماجه ـ الشكُّ مني ـ سألني شخص بحضوره عن حديث مرَّ في القراءة: أهذا صحيح أم لا؟ فقلتُ للقارئ: اذكر السند، فذكره، فإذا فيه عطيةُ العَوْفيُّ، فقلت له: اتفقوا على تضعيف هذا، فقال الشيخ: ليس كذلك، فذكرتُ أنا قولَ الذهبي فيه[1]، فقال الشيخ: قد حسَّن له الترمذي حديثًا، فقلت له: أين؟ فقال: بعد (بياض في المطبوع) في حديثِ: «يا عليُّ لا يَحِلُّ لأحدٍ يُجنبُ في هذا المسجد غيري وغيرُك»[2] ثم قام من المجلس فجاء بـ«مختصر المنذري لسنن أبي داود» فكشف منه شيئًا، ثم قال: أنا أحفظُ هذا الكتاب».

ثم نقل ابن فهد عن البرهان قوله: «اجتمعت به في رحلتي الأولى إلى القاهرة في سنة ثمانين، فرأيتُه إمامًا لا يُجارى، أكثرَ الناسِ استحضارًا لكل ما يُلقي من العلوم، وقد حضرتُ عنده عدَّة دروس مع جماعة من أرباب المذاهب، فيتكلَّم على الحديث الواحد من بعد طلوع الشمس، وربما أذَّن الظهر في الغالب وهو لم يَفْرُغ من الكلام عليه، ويفيد فوائد جليلة لأرباب كل مذهب، خصوصًا المالكيةَ، وكان بعضُ فضلائه يقرأ عليه في «مختصر مسلم» للقرطبي، وممن كان يحضر عنده الإمام نورُ الدين ابنُ الجلال، وكان أفقهَ أهل

---

(١) يريد قول الذهبي في «المغني» ١ (٤٩٣٠): «مجمع على ضعفه». وقد ذكر البرهان هذه الكلمة للذهبي في «حاشيته» هذه (٣٨٢٠)، واستدرك عليه بتحسين الترمذي للحديث المذكور، فتكون حاشيتُه على ترجمة عطية العوفي خلاصةً لهذه الحادثة والحوارِ مع شيخه البلقيني رحمهما الله تعالى. وكأن هذا التنبيهَ من البُلقيني هو الذي أَصَّل في نفسِ البرهان رجوعَه واعتمادَه على أقوال الترمذي في الرجال وتصحيحهِ وتحسينِه لأحاديثهم، كما هو واضح جدًّا من هذه «الحاشية».

(٢) وأحاديث أخرى، منها في صلاة الضُّحى ٢: ١٩٨ (٤٧٧).

القاهرة يومئذ في مذهب مالك، وكان يستفيد منه، وكذا جمعٌ سواه من أرباب المذاهب الأربعة، واستفدتُ منه فوائدَ جمَّةً في التفسير والحديث والفقه والأصول، وعلَّقتُ من فوائده أشياءَ، وهو أجلُّ مَن أخذت عنه العلم وسمعت عليه الحديث، وكان بي حَفِيًّا. انتهى».

وفي «الضوء اللامع» ٦ : ٨٧: «قال البرهان الحلبي: رأيتُ رجلاً فريدَ دهره، لم تَرَ عيناي أحفظَ للفقه وأحاديث الأحكام منه...».

وقال ابن قاضي شُهْبة في «طبقات الشافعية» ٤ : ٥١ : «قال الحافظ برهان الدين سبط ابن العجمي: سألني الشيخ شهاب الدين الأذْرَعي عن مولد الشيخ سراج الدين البُلْقيني فذكرته له، فقال: أنا أصلُح أن أكونَ والدَه، ثم ذكر لي أنه لم يَرَ أحفظَ منه لنصوص الشافعي».

٩ ـ وأما الحافظ زين الدين العراقي (٧٢٥ ـ ٨٠٦) رحمه الله: فهو مجدِّد عصره في السنة وعلومها، وأقرَّ له شيوخه برسوخه في هذا الفن، وقد كان حظُّ البرهان منه وافرًا. ففي «الضوء اللامع» ٤ : ١٧٥ نقلاً عن ابن حجر قولَه: «لازمه البرهان الحلبي نحوًا من عشر سنين»، وهذا زمنٌ طويلٌ بالنظر إلى طارئ على القاهرة، إذْ إن ابن حجر ـ وشهرتُه بالتلمذة عليه معروفة ـ يقول عن نفسه[1]: «لازمته عشر سنين سوى ما تخلَّلها من الرِّحَلات» وهو بلديُّه ليس بطارئ.

وفي المصدر المذكور ما يدلُّ على حُظْوة البرهان السبط عند شيخه العراقي. قال: «وكان المستملي ـ على العراقي ـ ولده، وربما استملى البرهانُ الحلبي، أو شيخنا ـ ابن حجر ـ أو الفخرُ البِرْماوي».

وجُلُّ استفادةِ البرهانِ من العراقي كانت في علومِ الحديث، فإنه قرأ عليه هذه الجوانب.

قال السخاوي رحمه الله ١ : ١٣٩ : أخذ فنونَ الحديث «عن الزين العراقي،

---

(١) كما في المصدر المذكور نفسه، و«الجواهر والدرر» ١ : ١٢٦.

وبه انتفع، فإنه قرأ عليه «ألفيتَه» وشرحها، و«نكتَه» على ابن الصلاح مع البحث في جميعها، وغيرَها من تصانيفه وغيرِها، وتخرَّج به، بل أشار له أن يخرِّج ولده الوليَّ أبا زرعة، وأذِن له في الإقراء والكتابة على الحديث».

ومما قرأه عليه في الرحلة الثانية إلى القاهرة: كتابُه في «رواة الكتب الستة، وفيه استدراكات على المزي... وصل فيه إلى أثناء الأحمدين، وقد قرأتُ بعض ذلك عليه، ثم تركه قبل خروجنا من القاهرة في الرحلة الثانية»[1]. وهذا الكتاب أحدُ مصادر السبط في «حاشيته» هذه على «الكاشف»، كما سيأتي إن شاء الله تعالى ص٣١٤.

١٠ ـ وأما الحافظ نور الدين الهيثميُّ رحمه الله (٧٣٥ ـ ٨٠٧): فهو الإمام الحافظ الزاهد شيخُ فنِّ الزوائد، نقل السخاوي في ترجمته ٥ : ٢٠٢، عن البرهان أنه قال فيه: «كان من محاسن القاهرة، ومن أهل الخير، غالب نهاره في اشتغال وكتابة مع ملازمة خدمة الشيخ ـ الحافظ العراقي ـ في أمر وُضوئه وثيابه، ولا يُخاطبه إلا بـ«سيِّدي»، حتى كان في أمر خِدمته كالعبد، مع محبته للطلبة والغرباء وأهل الخير، وكثرة الاستحضار جدًّا».

وأرى أن وصفَ البرهان لشيخه الهيثمي بأنه كان أحفظ الأربعة للأحاديث من حيثُ هي، وبكثرة الاستحضار جدًّا: أعدلُ من وصف ابن حجر ومتابعة السخاوي له.

قال في «الضوء اللامع» ٥ : ٢٠٢: «الثناءُ على دينه وزهده وورعه ونحو ذلك: كثيرٌ جدًّا، بل هو في ذلك محلُّ كلمة اتفاق، وأما في الحديث: فالحقُّ ما قاله شيخنا ـ ابن حجر ـ: إنه كان يدري منه فنًّا واحدًا. يعني: الذي درَّبَه فيه شيخُهما العراقي. قال ـ ابن حجر ـ: وقد كان مَن لا يَدري يَظنُّ لسرعة جوابه بحضرةَ الشيخ أنه أحفظ، وليس كذلك، بل الحفظُ: المعرفة». ومثله في

---

(١) هذا ما تبيَّن لي من كلام السبط في مقدمة «نهاية السول»، وهي كتابة ألحقها على الحاشية بخط دقيق متداخل مع إلحاقات أخرى في الموضع نفسه.

«الجواهر والدرر» ١ : ٨٩[١].

ووجهُ ما رأيتُه: كتبُه رحمه الله، فإنها شاهدُ صدقٍ على استحضاره وحفظه.

ثم رأيت الكوثري رحمه الله يقول في تعليقه على «ذيول تذكرة الحفاظ» ص٣٧٢: «الإنصاف أن الهيثمي كان أكثر استحضاراً للمتون من العراقي، وإن كان الثاني أتقن في فنون الحديث منه»، فالحمد لله.

١١ ـ وأما سراج الدين ابن الملقِّن (٧٢٣ ـ ٨٠٤) رحمه الله تعالى: فهو الإمام شيخ الإسلام، المكثِرُ سماعًا وتصنيفًا، يقال: بلغتْ مصنفاته ثلاث مئة مجلدة، وكثير منها في تخريج أحاديثِ كتبٍ أخرى، وشرحِ كتب، ونَفَسُه فيها طويل[٢].

فمن ذلك: «شرحه على صحيح البخاري» في عشرين مجلدًا، وهذا أكبر مصنفاته، و«شرحه على عمدة الأحكام» لعبد الغني المقدسي، و«العمدة» كتيِّب صغير الحجم مشهور، ومع ذلك، فإنه أطنب في شرحه، بحيثُ بلغَ به ثلاثَ مجلدات، وأفرد لرجاله مجلدًا آخر، وشرح زوائد «سنن» أبي داود على الصحيحين في مجلدين، وزوائد «سنن» ابن ماجه على الكتب الخمسة في ثلاث مجلدات، كتبها في أقلَّ من سنة.

وهذا يؤيِّد وصفَ البرهان له بأنه «أكثرهم فوائدَ في الكتابة على الحديث».

ومما قاله البرهان في الثناء على شيخه ابن الملقن: ما نقله السخاوي ٦ : ١٠٤ : «إنه كان فريدَ وقته في التصنيف، وعبارتُه فيه جليَّة جيدة، وغرائبه كثيرة، وشكَالته حسنة، وكذا خُلُقه، مع التواضع والإحسان، لازمته مدةً فلم أرَه منحرفًا قطُّ...».

---

(١) وحصل للحافظ السيوطي رحمه الله سَبْق ذهن أو قلم، فكتب في «البحر الذي زَخَر» ١ : ٢٨٧ أن هذا كان يحصل للبُلْقيني مع العراقي، وصوابه كما تقدم.

(٢) وتقدم ص٢٦٣ تعليقاً نقلاً عن النجم ابن فهد في «معجم الشيوخ» ص ٤٩ أن ابن الملقن ألبس المترجم الخرقة أيضاً.

وقال الحافظ في «المجمع المؤسَّس» ٢ : ٣١٩ عند ترجمة ابن الملقن: «قرأت بخط البرهان المحدث بحلب: أنه لازمه فبالغ في إطرائه، ووصفه بسعة العلم وكثرة التصانيف، ونَقَل عنه أنه كان يعتكف في رمضان في كل سنة في جامع الحاكم، وأنه كان كثير الانجماع عن الناس، وكان كثير المحبة في الفقراء والتبرك بهم، وأنه كان حسن الخُلُق كثير المروءة».

وذكر السخاوي أيضاً: أن مما قرأه البرهان على شيخه ابن الملقِّن من مصنفاته: جزءاً لطيفاً له في «خصائص أفضل المخلوقين صلى الله عليه وسلم». وقد طبع في مجلد لطيف، وانظر مقدمة محققه ص ٤٥ ، ٤٧ .

ومن حكايات البرهان السبط: حكاية تتعلَّق بشيخيه البُلْقيني وابن الملقِّن رحمهم الله تعالى، نقلها ابن فهد في «لحظ الألحاظ» ص ٢٠١ آخر ترجمة ابن الملقن، قال: «قال شيخنا برهان الدين: حُكي لي أن الشيخَ بهاءَ الدين ابنَ عَقيل حُكي له عن قيِّم مسجد النارنج بالقَرَافة أن الشيخ عز الدين ابن عبد السلام كان يخرجُ إلى المسجد المذكور يوم الأربعاء ومعه «نهاية» إمام الحرمين، فيمكُث بالمسجد يوم الأربعاء، ويوم الخميس، ويوم الجمعة إلى قُبيل الصلاة، فينظُر في هذا الوقت «النهايةَ»[1].

«قال الشيخ بهاء الدين: وأنا أستبعدُ ذلك، فقال الشيخ سراج الدين البلقيني[2]: ولا أستبعد[3]، لأن الشيخ عز الدين لا يُشكلُ عليه منها شيء، ولا يَحتاج إلى أن يتأمَّلَ منها إلا شيئًا قليلاً ـ أو ما هذا معناه ـ وأنا أنظر مجلدًا في يوم واحد.

---

(١) ولعل هذا ما حَمَله ويسَّر له اختصارَ «النهاية» وسماه «الغاية»، ذكره الصفدي في «الوافي» ١٨ : ٥٢٢، والسبكي في «الطبقات» ٨ : ٢٤٨ وقال ـ كما في مطبوعتيه: القديمة والمحقَّقة ـ: «دلَّتْ على قدره»، لكن في مخطوطتيه ـ كما في التعليق عليه ـ: ليس على قدره، ويؤيد هذا ما جاء في «الكواكب الدرية» للمناوي ٢ : ٤٤٨ : «مختصر النهاية، وليس كإمامته».

(٢) وكان تلميذَ ابن عقيل وصهرَه على ابنته، كما في «الضوء اللامع» ٦ : ٨٥.

(٣) كذا، ولعلها: ولا استبعاد، أو: وأنا لا أستبعد؟ ونحو ذلك.

«قال شيخنا برهان الدين: فذكرتُ هذه الحكايةَ لشيخنا سراج الدين ابن الملقن فقال لي عقيب ذلك: أنا نظرتُ مجلدين من «الإحكام» للمحبِّ الطبري في يوم واحد»[1].

١٢ ـ ومن مشاهير شيوخه: مجد الدين الفيروزآبادي صاحب «القاموس المحيط»، وصرَّح بالنقل عنه في أكثر من موضع في «حاشيته» هذه، وعدَّد السخاوي ١٠ : ٨٢ كثيراً من مؤلفات الفيروزآبادي، ومنها «تحبير المُوَشِّين فيما يقال بالسين والشين» وقال: «أخذه عنه البرهان الحلبي الحافظ، ونَقَلَ[2] عنه أنه تتَّبع أوهام «المُجْمَل» لابن فارس في ألف موضع، مع تعظيمه لابن فارس وثنائه عليه».

وقال ابن قاضي شُهْبَة في «طبقات الشافعية» ٤ : ٨٤: «ذكر له الحافظ برهان الدين في «مشيخته» ترجمةً طويلة وقال: كان في اللغة بحرَ علمٍ لا تكدِّره الدِّلاء، وألَّف فيها تواليف حسنة. قال: وكان معظَّمًا عند الملوك، أعطاه تيمورلنك خمسةَ آلاف دينار، ومع ذلك فإنه كان قليل المال، لِسَعَة نفقاته، وكان سريعَ الحفظِ، يُحكى عنه أنه كان يقول: ما كنتُ أنام حتى أحفظَ مئتي سطر. وعدَّ تصانيفه، وهي بضع وأربعون مصنفًا».

ومما لا بد من ذكره هنا: قول النجم ابن فهد: «وذُكر أنه كان عنده ـ عند البرهان ـ استدعاءٌ فيه اسمه، فيه إجازةُ جماعةٍ، منهم العزُّ ابن جَمَاعة، ولم

---

(١) أين هذا وهذا من ذاك! فـ«النهاية» لإمام الحرمين: تبلغ مجلدات النسخة المصورة المحفوظة بمركز البحث العلمي بجامعة أمِّ القرى سبعةً وعشرين مجلداً في نحو ٥٥٠٠ ورقة!! وهي تنقص نحو مجلد أو أكثر، فإن صح الخبر عن الإمام العز ابن عبد السلام تبيَّن شفوفُ إمامته على المذكورين. والله ذو الفضل العظيم.

ثم إن الكتاب ـ «النهاية» ـ طبع هذا العام ١٤٢٨هـ في عشرين مجلداً، بتحقيق فضيلة الأستاذ الدكتور عبد العظيم الديب حفظه الله تعالى وجزاه خير الجزاء.

(٢) لعل ضبطها كذلك، فيكون الخبر من فوائد البرهان عن شيخه، ويَحتمل أن يكون ضبطها: ونُقِل، فلا علاقة لنا بالخبر حينئذ.

نعرفْ أحدًا ممن أجاز فيه غيره، وأنه ذهب في فتنة تمرلنك، وكان ـ أي البرهان ـ لا يَرضَى أن يحدِّث عن العز ابن جماعة، تديُّنًا».

فهذا متصلٌ بخلق علمي كريم، هو الأمانة في الرواية، فرحمه الله تعالى وجزاه خيرًا، وأين هؤلاء الطائشون في الإجازات، من هذه الأمانة في الرواية؟! وابن جماعة المراد هنا: هو الإمام عز الدين عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم ابن جماعة الكِنَاني (٦٩٤ ـ ٧٦٧)، وأول سماع عُرِف للبرهان كان سنة ٧٦٩، فلذلك أمسك البرهان عن الرواية عنه.

أما عز الدين ابن جماعة: محمد بن أبي بكربن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم، فهو حفيد الذي قبله، وهو من أقران البرهان في الولادة (٧٤٩)، وتوفي قبله بزمن (٨١٩). فهو غير المراد هنا.

**ومن رِحْلاَته:**

حجُّه عام ٨١٣، ولا يُتصوَّرُ من طالب علم ـ بَلْه من إمام بلغ الستين من العمر ـ أن يحجَّ ولا يلتقيَ بعلماء الحرمين الشريفين، وبالعلماء القادمين إليهما في هذا الموسم العظيم من أقطار الدنيا! أو أن يلتقيَ بهم ولا يكون لقاؤه بهم لقاءً علميًّا، بل الحجُّ غايةُ أمنيَّةِ العالم لأداء نُسُكه ولمَا يتيسَّرُ له من لقاءِ عددٍ كبير من علماء العالم الإسلامي المترامي الأطراف، فيُغنيه عن رحلات كثيرة. ومع ذلك فإني لم أقف على شيء من ذلك فأذكرَه هنا، لكن يغلب على ظني أن كثيرًا من أخبار العلم والعلماء الحادثة في حجته هذه، مدوَّنٌ في كتاب ولده أبي ذر: «كنوز الذهب». والله تعالى أعلم. على أني لم أر شيئاً في القسم الذي طُبِع منه.

نعم، رأيتُ خبرًا واحدًا كان فيه البرهان مفيدًا لا مستفيدًا. قال تقي الدين ابن فهد ص ٣١٤ ـ ٣١٥: «اجتمعتُ به لما وَرَدَ إلى مكة المشرفة صحبةَ الحاجِّ الحلبي مؤدِّيًا لحجة الإسلام في موسم سنة ثلاثَ عَشْرةَ وثمان مئة، كَرَّاتٍ، واستفدتُ منه شيئًا، وسمعتُ عليه بمنَى المعظَّم «المئة المنتقاة» من «مشيخة» الفخر ابن البخاري الظاهرية، والحديثُ بآخرها من الذيل عليها، وأجازني بما

له من مروياته مشافهةً وكتابةً غيرَ مرة».

قال مترجِموه: وكانت الوَقْفة بعرفة ذاك العامَ يومَ جمعة، ولم يحجَّ سواها، كما قال السخاوي ١ : ١٤٠، وكان خروجُه إليه مع الحاج الشامي، وصَحِبَه في حَجِّه من أقاربه وتلامذته:

١ ـ شهاب الدين أبو جعفر محمد بن أحمد بن عمر ابن العجمي، المتقدِّم ذكره برقم ٤٣، قال في «الضوء اللامع» ٧ : ٣٠: «كان حريصًا على ملازمة البرهان الحلبي، حتى إنه حج هو وإياه في سنة ثلاث عشرة».

٢ ـ ضياء الدين محمد بن عمر النَّصِيبي، المتوفَّى سنة ٨٥٧، وهو قرشيٌّ أمويٌّ، كآلِ العجمي، قاله في «الضوء اللامع» أيضًا ٨ : ٢٤٠ ـ ٢٤١.

ومما يذكر في الحديث عن مشيخة السبط: أنه أخذ عن عدد من النساء، أولُهنَّ:

١٣ ـ أمُّه عائشة بنت عمر بن محمد ابن العجمي، وتقدم ذكرها رقم ٣٨.

١٤ ـ جُوَيرية الهَكَّاريَّة القاهرية (٧٠٤ ـ ٧٨٣)، ترجمها الحافظ في «الدرر» ١ : ٥٤٤، وذكر مسموعاتها، وذَكَر روايةَ البرهان عنها التقيُّ ابن فهد والسخاويُّ.

١٥ ـ دام السرور، ذكرها الحافظ في «الدرر» ٢ : ٩٥ وقال: «أجازت للبرهان الحلبي سبط ابن العجمي».

١٦ ـ شرف بنت محمد بن حسن، قال الحافظ في «الدرر» ٢ : ١٨٩: «سمع منها البرهان محدثُ حلب، وعاشتْ إلى بعد سنة ٧٨٠»، وكان سماعُه منها ببلدها حماة، قاله السخاوي ١ : ١٤٠، وابن تَغْرِي بَرْدِي ١ : ١٣٤.

١٧ ـ عائشة بنت إسماعيل، قال في «الدرر» أيضًا ٢ : ٢٣٦: «سمع منها البرهان الحلبي المحدِّث في رحلته».

١٨ ـ ياسمين بنت عبد الله الحلبية أمُّ هديَّة، قال في «الدرر» ٤ : ٤٠٨: «سمع منها أبو حامد ابن ظَهيرة، والبرهان الحلبي، وعُمِّرت».

**تلامذته :**

يُقال في أصحابه الآخِذين عنه، ما يُقال في شيوخه: إنهم من الكثرة بمكان، ويمكن الوقوف على أسماء عدد كبير منهم من خلال تراجم رجال القرن التاسع، وقد جمعتُ منهم عدداً، ثم رأيت أنه أمر يطول، فتركته.

إنما لفتَ نظري شيءٌ في بعض مَن جمعتُه، هو أنه حَصَل في أصحابه ما يُسمَّى في علوم الحديث بالسابق واللاحق، فبعضُ أصحابه توفي في وقتٍ مبكِّر بالنظر إلى وفاة الشيخ البرهان، وتأخرت وفاة بعض أصحابه إلى ما بعد وفاته بأكثر من خمسين عامًا، فصارت الفترة الزمنية بين أقدم وفاة تلميذ له، وبين وفاة آخر تلميذ له ـ حسبما وقفتُ عليه ـ صارت الفترة الزمنية طويلة نسبيًّا.

فأقدم أصحابه وفاةً هو:

١ ـ ناصر الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن سحلول الحلبي، المتوفَّى سنة ٨١٢، أرَّخ وفاته كذلك السخاوي ٨: ٤٥، وذكر أنه «سمع على البرهان الحلبي».

وآخرهم وفاةً حسبما وقفت عليه: هو:

٢ ـ محمد بن أبي بكر بن عبد الرحمن ابن زُرَيق (٨١٢ ـ ٩٠٠). قال السخاوي ٧: ١٧٠: «سمع بحلب على حافظها البرهان الكثير، كـ«سنن» النسائي، وابن ماجه، و«المحدِّث الفاصل». فيكون بين أقدمِهم وآخرِهم وفاةً: ثمان وثمانون سنة.

ويكفيه أن من الآخذين عنه:

٣ ـ الحافظ ابن حجر المتوفى سنة ٨٥٢، رحمه الله، وإذا نظرنا إلى تاريخ ولادتهما رأينا أنها ليست من تلمذة القَرين على قرينه، فولادة البرهان ـ (٧٥٣) ـ قبل ولادة ابن حجر ـ (٧٧٣) ـ بعشرين سنة كاملة.

ومما يُنبَّه إليه: أني لم أجد نصاً على قراءة أو استجازة البرهان من الحافظ

ابن حجر، وهذا أمر له مدلوله في هذا المقام.

قال السخاوي ١ : ١٤٣ : «لما سافر شيخنا في سنة ست وثلاثين[١] ـ وثمان مئة ـ صحبةَ الركاب الأشرفي... قرأ عليه بنفسه كتابًا لم يقرأه قبلها، وهو «مشيخة» الفخر ابن البخاري، هذا مع أنه لم يكن حينئذ منفردًا بالكتاب المذكور[٢]...، وسمع عليه بقراءة غيره أشياء».

وقال في «الجواهر والدرر» ١ : ١٨٣ وهو يحكي عن رحلة الحافظ إلى حلب: «ولما أشرفوا على حلب تلقَّاهم أهلها، وكان مِن جملة مَن لقي صاحبَ الترجمة ـ يعني: ابنَ حجر ـ العلامةُ محب الدين ابن الشِّحْنة، فسلَّم عليه وهنَّأه بالسلامة، وسأله شيخنا ـ ابن حجر ـ عن الشيخ الحافظ محدث البلاد الحلبية برهان الدين سبط ابن العجمي، فذكر له أنه بخير، فقال له: لم أشدَّ الرحل،

---

(١) ينظر في أي شهر كان وصول ابن حجر إلى حلب، نعم كان فيها في شهر رمضان، فإنه أرَّخ به قراءتَه لكتاب «نثل الهميان» للسبط، الآتي ذكره في مؤلفاته برقم ٢١ ـ فانظره ص ٣٠٠.

ثم رأيت في «الجواهر والدرر» ١ : ٣٠٢ تأريخ قدومه حلب وسفره عنها من كلام ابن خطيب الناصرية الآتي ذكره بعد صفحتين، وهو: يوم السبت الخامس من شهر رمضان، إلى: سابع ذي الحجة من السنة نفسها، فيكون مكثُه فيها ثلاثة أشهر ويومين. وفي المصدر المذكور ١ : ١٧٦ بيان سبب سفره إليها، وقد حصَّل رحمه الله في هذه الفترة فوائد ونوادرعلَّقها في تَذْكِرته التي سماها «جَلَب حَلَب» كما في الصفحة التالية من المصدر المذكور.

(٢) انظر لزامًا كلامَ ابن خطيب الناصرية ـ وهو من خاصَّة أصحاب البرهان وبلديُّه ـ المنقولَ في «المنهل الصافي» ١ : ١٥٢، وخلاصته: أن البرهان كان منفردًا برواية هذا الكتاب. وانتقاءُ ابن حجر له واختيارُه أن يقرأه عليه: دليل واضح على ذلك، بل إن حرصه الشديد على ذلك، بحيث أرسل من يُحضِرها إليه من دمشق ـ كما سيأتي ـ يؤكد ذلك، والله أعلم. وممن سمع بقراءته هذه: المحب ابن الشحنة. انظر «الجواهر والدرر» ١ : ٣٣٠.

ولا استَبَحْتُ القصر إلا لِلُقيِّه».

وفي أول يوم منها سمع على البرهان المشار إليه الحديثَ المسلسلَ بالأولية بقراءة برهان الدين البقاعي.. .

وقرأ صاحبُ الترجمة ـ ابنُ حجر ـ بنفسه على المذكور ـ البرهان الحلبي ـ «مشيخة» الفخر ابن البخاري، تخريج ابن الظاهري في أربعة مجالس... والعجب أنه لم يكن بحلب من «المشيخة» نسخة، فجهَّز شيخنا مَن أحضرها له من دمشق، وسمع على البرهان أشياءَ غير ذلك»، وكان البرهان قد سمع هذه «المشيخة» على الصلاح ابن أبي عمر المقدسي المتوفَّى سنة ٧٨٠ عن ست وتسعين سنة، فإسناده عالٍ بها، فلذا حرص الحافظ على سماعها من البرهان.

ثم قال السخاوي ١: ١٨٦: «وحدَّث صاحب الترجمة ـ ابن حجر ـ بحلب هو والبرهان الحلبي معًا بأشياء، من ذلك «المحدث الفاصل بين الراوي والواعي» للرامَهُرْمُزي، قرأه عليهما البقاعي، ونَظَم القارئ ـ يعني: البقاعي ـ إسنادهما».

ثم حكى السخاوي ١: ١٩٠ ما كتبه ابن حجر في حلب، قال: «وكان قد علَّق بخطه في حال إقامته بالشام وحلب أشياء كثيرة جدًا تزيد على مجلدين، فمن ذلك: أنه انتقى من «شرح البخاري» للحافظ برهان الدين الحلبي مجلداً... ولخَّص «ثَبَت» البرهان الحلبي...

وسمعته يقول: استفدت في هذه الرحلة أن اسمَ أبي عُمير بن أبي طلحة: حفصٌ، نقلته من كتاب «فاضلات النساء» لابن الجوزي، وألحقتُه في «الأدب» من الشرح[1]، ولم يكن صاحب الترجمة ـ ابن حجر ـ وقف على الكتاب

---

(١) «فتح الباري» كتاب الأدب ـ باب الكنية للصبي ١٠: ٥٨٦ (٦٢٠٣)، وجاء اسم الكتاب هناك: «كتاب النساء».

المذكور قبل ذلك، بل أرسل الشيخ برهانُ الدين الحلبي إلى من هو عنده من أهل حلب، فأُحضِرَ إليه، وهو المنبِّه له على ذلك أولاً، وكان رحمه الله يقول: لم أستفد من البرهان المذكور غير ذلك»[1].

٤ ـ ومنهم: ابن ناصر الدين الدمشقي (٧٧٧ ـ ٨٤٢)، قَدِم حلب سنة ٨٣٧، كما قاله ابن تَغْرِي بَرْدي في «المنهل الصافي» ١ : ١٥٢، والسخاوي ١ : ١٤٣، فيكون له من العمر ستون سنة.

وقال السخاوي ٨ : ١٠٣ : «سافر ـ ابن ناصر الدين ـ بأَخَرة صحبةَ تلميذه النجم ابن فهد المكيِّ إلى حلب، وقرأ على حافظها البرهان بعض الأجزاء».

ووجدت بخط ابن ناصر الدين على الصفحة الثانية من «ثبت» البرهان ما نصه: «الحمد لله. نقل منه واستفاد داعياً لمقيده أمتع الله الإسلام والمسلمين بوجوده: محمدُ بنُ أبي بكر عبد الله بن محمد، عفا الله عنهم».

٥ ـ ومنهم علاء الدين أبو الحسن علي بن محمد ابن خطيب الناصرية الحلبي (٧٧٤ ـ ٨٤٣)، وشارك البرهانَ في عدد من شيوخه، ترجم للبرهان في تاريخه لحلب المسمى «الدر المنتخب»، فقال ـ كما في «المنهل» ١ : ١٥١، و«الضوء» ١ : ١٤٢ ـ: «هو شيخي، عليه قرأتُ هذا الفنَّ وبه انتفعتُ، وبهديه اقتديتُ، وبسلوكه تأدَّبتُ، وعليه استفدت[2]، وهو شيخٌ إمامٌ عالم عامل حافظٌ ورع مفيد زاهد على طريق السلف الصالح، ليس مقبلاً إلا على شأنه من الاشتغال والإشغال ـ أي: يَشْغَل معه غيره بالعلم ـ لا يتردَّد إلى أحد، وأهلُ

---

(١) هذا سوى (المجلد) الذي انتقاه من «شرح البخاري» للبرهان، على أن في هذا الحصر ذهولاً عن الفائدة الأخرى التي استفادها مشافهة من المترجَم، وذكرها عنه في «الفتح» ٣ : ٣٣١ (١٤٦٧) وهي في ضبط قوله صلى الله عليه وسلم لأم سلمة حين سألته عن النفقة على أولادها: «أنفقي عليهم، فلكِ أجرُ ما أنفقتِ عليهم» أو: «لك أجرٌ ما أنفقتِ عليهم»، على أن «ما» موصولة أو ظرفية.

(٢) كذا، ولعلها: وعليه استعدت، أي: كان معيد الدرس في حلقة البرهان، والله أعلم.

حلب يعظِّمونه ويعتقدون بركته...».

ولتَعْلَم وَقْعَ كلام ابنِ خطيب الناصرية هذا، ومكانةَ ثنائه على الآخرين: اسمعْ كلامَ السخاوي فيه ٥: ٣٠٦: «كان إمامًا علامة محقِّقًا متقِنًا بارعًا في الفقه كثيرَ الاستحضار له، إمامًا في الحديث، مشاركًا في الأصول مشاركةً جيدة، وكذا في العربية وغيرها، مستحضرًا للتاريخ لا سيما السيرة النبوية، فيكادُ يحفظُ مؤلَّف ابن سيد الناس فيها[1]، كلُّ ذلك مع الإتقان والثقة، وحسنِ المحاضرة، وجودةِ المذاكرة، والرئاسة والحِشْمة والوَجَاهة». هذا كلام السخاوي فيه، وهو من هو.

بل كان البرهانُ نفسُه يُثني عليه ثناءً بالغًا جدًا بجملة واحدة فيقول عن دروسه: «هي دروسُ اجتهاد، ولم أسمعْ شِبْهَها إلا من شيخنا البلقيني»!.

**ومن أجلاء تلامذته الحلبيين أيضًا :**

٦ ـ زين الدين عمر بن محمد النَّصِيبي الحلبي (٨٢٣ ـ ٨٧٣).

٧ ـ وأخوه أبو بكر بن محمد النَّصِيبي الحلبي (٨٢٤ ـ ٨٦٣)، ومما قَرَأ عليه «سنن» ابن ماجه. كما هو واضح من طبعة الدكتور الأعظمي في مقدمتها وفي أثنائها، وكان ذلك سنة ٨٣٩ ـ ٨٤٠ بالمدرسة الشَّرَفية بحلب، انظر ١: ١٠٧، ٢: ٢٨٣، وما بينهما، وأما ما جاء في الصورة الظاهرة ١: ٣١٢: «٧٤٠»: فسَبْق قلم، صوابه: ٨٤٠.

٨ ـ محمد بن محمد بن محمد ابن أميرِ حاجّ الحلبي (٨٢٥ ـ ٨٧٩) رحمه الله، صاحب «حَلْبَة المُجَلِّي شرح مُنْية المصلِّي» في مجلد كبير، وشارح «التحرير» في الأصول لشيخه ابن الهمام، نقل هو نفسُه عن البرهان الحلبي في «شرح التحرير» ٢: ٢٣٨ قال: «قال شيخنا الحافظ برهان الدين الحلبي»، وذكر تلمذتَه على البرهانِ السخاويُّ في «الضوء» ٩: ٢١٠.

---

(١) هو «عيون الأثر في فنون المغازي والسير» المطبوع في جزأين.

**ومن تلامذته الدمشقيين :**

٩ ـ عبد الوهاب ابن زُرَيق (٨٢٤ ـ ٨٤٥)، قال السخاوي ٥ : ٩٩ : «ومن شيوخه: ابن ناصر الدين... والبرهان الحلبي وشيخنا ـ ابن حجر ـ وما أظنه حدَّث» لكونه توفي شابًا، عمره إحدى وعشرون سنة.

ومما قرأه على البرهانِ السبطِ مع أخيه محمد المتقدم رقم ٢ : «سنن» ابن ماجه، وسماعُهما له واضحٌ من طبعة الدكتور الأعظمي، وكان ذلك عام ٨٣٧ بالمدرسة الشَّرَفية أيضًا.

١٠ ـ ومنهم: الإمام المفسِّر الحافظ البرهان البِقاعي (٨٠٩ ـ ٨٨٥)، ذكر تلمذتَه على البرهان الحلبي في كتابه «النكت الوفية» في مواضع منها ١ : ٦٦/ب، ٧٣/ب، وهو صاحب «نظم الدرر في تناسُب الآي والسُّوَر».

**ومن تلامذته المكيين :**

مَن ذكره السخاوي ١ : ١٤٢ بقوله: «وممن أخذَ عنه من الأكابر: الحافظ الجمال ابن موسى المُرَّاكشي، وكان معه في السماع عليه الموفَّق الإِبِّيّ وغيره».

١١ ـ فالمراكشيُّ: هو محمد بن موسى بن علي المراكشي الأصل المكي الشافعي (٧٨٩ ـ ٨٢٣)، وانظر ترجمته عند السخاوي ١٠ : ٥٦ ، وفيها ثناءُ ابن حجر عليه بقوله: «الشيخ الإمام العالم الفاضل البارع الرَّحَّال، جمال الدين، سليل السلف الصالحين، عمدة المحدثين نفع الله به» مع أنه توفِّي وله من العمر أربعة وثلاثون عامًا فقط، وانظر قول السخاوي أيضًا: أخذ عنه من الأكابر...!. وسيأتيك ثناءُ المراكشي على البرهان.

١٢ ـ وأما الإِبِّيّ[1] : فهو علي بن إبراهيم بن علي (قُبيل ٧٩٠ ـ ٨٥٩)، ترجمه السخاوي ٥ : ١٥٣ ، ومما قال: «ارتَحَل في موسم سنة أربع عشرة

---

(١) ضبط السخاوي ٥ : ١٥٣ الهمزة بالكسر، وزاد في ١١ : ١٨٢ قوله: «أو بفتحها» والباء بالتشديد.

ـ وثماني مئة ـ رفيقًا للجمال ابن موسى المراكشي الحافظ صحبةَ الركب الشامي، فسمعا بالمدينة، ثم بدمشق وحلب... فكان ممن سمعَ عليه... بحلب حافظُها البرهانُ، والعزُّ الحاضري، والشهاب ابن العديم وطائفة».

١٣ ـ ومن المكيين أيضًا: نجم الدين ابن فهد، الذي عمِل «مشيخة» للبرهان سماها «مورد الطالب الظَّمِي من مرويات الحافظ سبط ابن العجمي»، وتقدم قريباً أنه رحل إلى البرهان صحبة ابن ناصر الدين عام ٨٣٧، ثم سافر إلى دمشق مرارًا، والقاهرة مرتين، ثم عاد إلى حلب ليبلَّ غليله من البرهان، فمكث عنده طويلاً، وقرأ عليه كثيرًا[١]، وكأنه كان يقرأ عليه مؤلفاته الصغيرةَ، ويكتفي بقراءة مقدِّمات كتبه الكبيرة، ليتَسَنَّى له قراءة كتب غيرها عليه.

من ذلك: أنه قرأ عليه رسالته «التبيين لأسماء المدلسين» كما هو مثبت آخر النسخة الآتي وصفها ص٢٩٣، وفي سماعه ذلك أخبره بتاريخ ولادته: «ثاني عشري رجب من سنة ثلاث وخمسين وسبع مئة بحلب». ومن ذلك: مقدمة كتابه «نَثْل الهِمْيان»، و«نهاية السول». انظر صفحة ١٢٦، ١٢٨، من مخطوطته، وتاريخ قراءة المقدمة الأولى غير واضح أبدًا، أما تاريخ قراءة المقدمة الثانية فكانت «يوم الأحد سابع صفر المبارك من سنة ثمان وثلاثين وثماني مئة بالمدرسة الشرفية بحلب»، كما هو ظاهر في أعلى صفحة ١١ من المخطوط.

ولما رجع إلى بلده مكة المكرمة عمل له معجم شيوخه الذي سماه «مورد الطالب الظمي» وأرسله إليه إلى حلب مع حجاج عام ٨٣٩، كما تقدم ص٢٦٠ ـ ٢٦١.

وفي تتبُّع أصحاب البرهان ودراسةِ مكانتهم العلمية طولٌ زائدٌ، لأن تلامذة العالِم مرآته التي تنعكس فيها علومُه وأحوالُه.

---

(١) «معجم الشيوخ» له ص ١٩٣ ـ ١٩٤، و«الضوء» ٦: ١٢٧ ـ ١٢٨.

**علـومـه :**

كان جلُّ اهتمامِ الحافظِ السبط رحمه الله تعالى متوجِّهًا نحو الحديث الشريف وفنونه، كما هو ظاهرٌ من ترجمته، ومن مؤلَّفاته، لكنْ لم يكن حالُ علمائنا السابقين الاقتصارَ على علم واحد وإهمالَ ما سواه ـ إلا نفرًا يسيرًا من رجال القرن الثاني والثالث والرابع ـ. بل لا بدَّ عندهم من الاشتغالِ بعلوم أخرى أساسيةٍ كالعربية والفقه، والمشاركةِ بالتفسير والعقائد والأصول وعلوم الآلة.

وكذلك كان حالُ البرهانِ الحلبي.

فقد تقدم صفحة ٢٦٠ قول البرهان: «مشايخي في الحديث نحوُ المئتين، ومَن رويت عنه شيئًا من الشعر دون الحديث بضعٌ وثلاثون، وفي العلومِ غيرِ الحديث نحو الثلاثين».

وقال التقي ابن فهد في «لحظ الألحاظ» ص ٣١٢: «عُني بهذا الشأن ـ الحديث الشريف ـ واشتغل في علومٍ، وجمع وصنَّف»، ونحوه قولُ ولده النجم في «معجم الشيوخ» ص ٤٨.

ومن العلوم التي اشتغل بها في أول أمره ـ ولم يَسبِق له ذكرٌ في هذه الترجمة ـ: علم القراءات، فإنه بعدما حفظَ القرآنَ الكريم أولَ نشأتِه، توجَّه إلى علم القراءات. قال البرهان في «ثَبَته» ص٥ متحدِّثاً عن نفسه، ومن خطه أنقل: «ثم قرأ لأبي عمرو على شخص يقال له الماجدي إلى أثناء سورة التوبة بعد أن قرأ عدة خَتَمات تجويداً على غيره، ثم قرأ على الإمام شهاب الدين أحمد بن أبي الرضا الحَموي نزيل حلب، الشافعي، لقالونَ من أول القرآن العظيم إلى آخر سورة ﴿إنا أرسلنا نوحاً إلى قومه﴾، وقرأ على الشيخ عبد الأحد الحراني الحنبلي ختمتين لأبي عمرو، وثالثة لعاصم، لكنه لم يكملها، بل قرأ إلى آخر سورة فاطر، ثم قرأ على الإمام المقرئ المُجيد أبي عبد الله محمد بن ميمون البَلَوي الأندلسي بعض القرآن لنافع، وابن كثير، وابن عامر، وأبي عمرو».

والشيخُ عبد الأَحَد هذا حرانيُّ الأصل، حلبيُّ المنشَأ، توفي سنة ٨٠٣،

ترجمه الحافظ في «الدرر» ٢: ٣١٥ بقوله: «عبد الأَحَد الحراني، قال البرهان الحلبي سبط ابن العجمي: قرأت عليه ختمةً لأبي عمرو». هكذا في المطبوع، وصوابه ما نقلته من خط البرهان، ومثله في «معجم الشيوخ» لابن فهد ص٤٨، وكتاب والده «لحظ الألحاظ» ص ٣٠٩، و«الضوء اللامع» ١: ١٣٨، ٤: ٢١.

**أما علم الحديث**: فإنه توجَّه إليه بكلِّيَّته منذ بَدْء كتابته له سنة ٧٧٠ هـ، وسَبَقَ له قبل سنةٍ سماعٌ له مؤرَّخ سنة ٧٦٩ ـ ومعلومٌ أن ولادته كانت سنة ٧٥٣ـ. ذُكر هذا في مصادر ترجمته الثلاثة: «لحظ الألحاظ»، و«معجم الشيوخ» و«الضوء اللامع»، ثم رأيته بخطه أول «ثَبَته».

ومَهَر فيه، وبَلَغ درجة الإمامة، وصارَ المُشار إليه، والرُّحْلَةَ، وأَخَذَ عليه فكرَه، وهِمَّته، واستغرق منه كلَّ أوقاته.

من مظاهر ذلك: أنه لم يؤلِّف في علم سِواه ـ وستأتي مؤلَّفاته وترى منها ذلك ـ وأنه لم يُعْرَف عنه إقراءٌ ولا تدريسٌ لغيره.

قال النجم ابن فهد رحمه الله: «قرأ «صحيح» البخاري على الناس في الجوامع والمساجد وغير ذلك ـ خارجًا عما قرأه في الطلب وقُرِئ عليه ـ: ستين مرة[1] وقرأ «صحيح» مسلم نحو العشرين».

حتى إنه عُرِف بالبرهان المحدث، وبخادم السنة.

قال السخاوي ١: ١٤٢: «اتَّفق أنه في بعض الأوقات حُوصِرت حلب، فرأى بعضُ أهلها في المنام السراجَ البُلْقينيَّ فقال له: ليس على أهل حلب بأسٌ، ولكن رُحْ إلى خادم السنة إبراهيم المحدِّث وقلْ له يقرأ «عمدة الأحكام» ليفرِّج الله عن المسلمين، فاستيقظ، فأعلَم الشيخَ، فبادر إلى قراءتها في جمعٍ من طلبة العلم وغيرهم بالشَّرَفية يوم الجمعة بُكْرَةَ النهار، ودعا للمسلمين بالفرج، فاتفق أنه في آخر ذلك النهار نصر الله أهل حلب».

---

(١) لفظ السخاوي: «أكثر من ستين مرة».

وكان هذا الحصار أيام علي باك سنة ٨١٠، انظر الخبر عنه مفصَّلا في «إعلام النبلاء» للطباخ ٥ : ١٧٥ فما بعدها، ومصدره فيه ـ والله أعلم ـ «الدر المنتخب» لابن خطيب الناصرية المذكور قبل قليل ص ٢٦٣ ـ ٢٦٤، فيكون الخبر منقولاً عن مصدرين.

ثم إنه اتفقتْ كلمةُ مترجِميه على أنه «كان صبورًا على الاستماع، ربما استمع اليومَ الكاملَ من غير ملل ولا ضجر!». وقد قرئ عليه «سنن النسائي الصغرىٰ» في ستة مجالس، كما هو مثبت في القطعة المحفوظة من الكتاب المذكور برقم ٢٥٣٣ في قسم مخطوطات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

وقبل أنْ أُنْهِيَ الحديثَ عن علومه لا بدَّ من التنبيه إلى كلمة نقلها السخاوي ١ : ١٤٣ عن الحافظ ابن حجر في البرهان، ستأتي بتمامها قريبًا بعد أسطر إن شاء الله، ومحلُّ القصد منها قوله: «... ومعرفتِه بالعلوم فنًّا فنًّا».

هكذا جاء في مطبوعة «الضوء اللامع»، ومثلُه في «إعلام النبلاء» ٥ : ٢٠٥ وهو ينقل عن مخطوطة «الضوء» المحفوظة بالمكتبة الظاهرية بدمشق، كما نبَّه إليه تعليقًا ٥ : ١٢١، لكنْ نَقَل هذه الكلمةَ العلامةُ الكوثري رحمه الله تعالى في تعليقه على «لحظ الألحاظ» ص ٣١٣ بلفظ: «... ومعرفتِه بالعلوِّ فنًّا فنًّا». فإما أنها كذلك في النسخة التي ينقل عنها، وإما أنه يَرَى صحتها وصوابها كذلك، وإلى هذا الاحتمال أميلُ[1]، أو أن يقال: مراده بالعلوم: العلوم الحديثية. والله أعلم.

**ثناء الأئمة عليه :**

اتفقت كلمة عارفيه على وصفه بالإمامة، وما وراء ذلك من مطلب! فقد تقدم:

١ ـ قول البدر المارديني المتوفى سنة ٨٣٧ في أبياته التي هنأً فيها البرهان بولادة ابنهِ أنس سنة ٨١٣، وأولُها:

---

(١) لأني أميل أيضًا إلى أن الإمام الكوثري ينقلُ عن نسخة الظاهرية نفسها. والله أعلم.

يـا سـيِّدًا بعلومـه سـادَ الـورى　　　　وسَـمَا الأئمـةَ رفعـةً وبهـاء

٢ ـ وتقدَّم قول ابن خطيب الناصرية (٨٤٣) وفيه: «هو شيخ إمام، عامل، عالم، حافظ، ورع، مفيد، زاهد...، وصار رُحْلة الآفاق».

٣ ـ وقَدِم الحافظ ابن حجر حلب سنة ٨٣٦، وعمره ثلاث وستون سنة، وبعد رجوعه إلى القاهرة عمل «مشيخة» للبرهان، قال في مقدِّمتها ـ كما في «الضوء» ١ : ١٤٣ ـ: «أما بعد: فقد وقفتُ على «ثَبَت» الشيخ الإمام العلامة الحافظ المسندِ شيخِ السنَّة النبوية برهان الدين الحلبي ...، فأَحببتُ أن أخرِّج له «مشيخة»[١] أذكرُ فيها أحوالَ الشيوخ المذكورين ومروياتِهم ليستفيدَها الرحَّالة، فإنه اليومَ أحقُّ الناس بالرِّحلة إليه، لعلوِّ سنده حسًّا ومعنًى، ومعرفته بالعلوم فنًّا فنًّا. أثابه الحسنى. آمين».

فاتفق قول ابن حجر فيه مع قول ابن خطيب الناصرية مع قول الشمس الغَرَّاقي الآتي برقم ٩: أن المترجَم رُحْلَة، أي: يُقصد بالارتحال إليه، وهذا لا يُقَال في كل أحد.

قال السخاوي عقبَ ما تقدم: «وفَهْرَسَ «المشيخة» ـ أي كتب ابن حجر عنوانًا عليها ـ بخطه بما نصُّه: جزءٌ فيه تراجم مشايخ شيخ الحفاظ برهان الدين». فهل بعد هذا ثناءٌ ولا سيما من الحافظ ابن حجر، وقد بلغَ من العمر ثلاثًا وستين سنة، وليس في أول أمره لِيَخْلُبَه كلُّ بَرْق؟!.

ولابن حجر كلماتٌ أخرى في الثناء عليه تجدُها في «الضوء اللامع» أيضًا، منها قوله السابق ص٢٧٥ ـ ٢٧٦: «لم أشدَّ الرحل ولا استبحت القصر إلا للُقيِّه».

---

(١) وتقدم ص ٢٦٠ ـ ٢٦١ أن نجم الدين ابن فهد عمل له مشيخة سماها «مورد الطالب الظمي».

٤ ـ وقال تقي الدين ابن فهد في «لحظ الألحاظ» ص ٣١٢ ـ ٣١٣: «اشتغل في علوم، وجَمَع، وصنَّف، مع حسن السيرة والانجماع عن التردُّد إلى ذوي الوجاهات، والتخلُّق بجميل الصفات، والإقبال على القراءة بنفسه، ودوام الإسماع والإشغال، وهو إمام حافظ علامة ورع، ديِّن، وافر العقل، حسن الأخلاق، جميل المعاشرة، متواضع، محبٌّ للحديث وأهله...».

ثم قال صفحة ٣١٤: «هو الآن... بقيَّة حفاظ الإسلام بالإجماع». وليتضح للقارئ أثرُ هذا الثناء العظيم، ينبغي أن نلاحظَ أن ابن فهد يقول هذا الكلام ويُطلق عليه هذا اللقبَ «بقية حفاظ الإسلام بالإجماع» ـ يقول هذا والبرهان السبط في قيد الحياة، كما هو ظاهرٌ آخرَ الترجمة، فليس كلامُه كلامَ من لا يضع أكاليل الزهور للرجال إلا على نعوشهم بعد وفاتهم! أما في حال الحياة فَنَغمِطُ الرجالَ حقوقَهم، وندعُ الحساب ليوم الحساب!!.

٥ ـ وقال ابن تَغْرِي بَرْدِي في «المنهل الصافي» ١: ١٣١: «قلت: كان إمامًا حافظًا بارعًا مفيدًا».

٦ ـ وقال نجم الدين ابن فهد ـ وَلَدُ تقي الدين ـ في «معجم شيوخه» ص ٤٧ أول الترجمة: «الإمام العلامة الحافظ الكبير برهان الدين أبو الوفاء، حافظ بلاد الشام، أشهرُ من أن يُوصف، وأكبرُ من أن ينبِّه مثلي على قَدْره»، ثم قال آخر الترجمة ما تقدم نحوه عن والده.

٧ ـ وقال السخاوي فيه من الأوصاف مثلَ ما تقدم عن ابنيْ فهد.

٨ ـ ورأيت في آخر السيرة الصغرى للإمام علاء الدين مغلطاي، المسماة بـ«الإشارة» من النسخة الخطية المحفوظة بمكتبة الحرم المكي، رأيتُ في آخرها صورةَ سماعِ صاحبِها رضيِّ الدين محمد بن محمد بن علي الحلبي الحنبلي، على أبي البركات عبد العزيز بن عبد الرحمن ابن العَديم المتوفى سنة ٨٨٢، قال ابن العديم: «أخبرنا المشايخُ: برهانُ الدين حافظُ الإسلام شيخُ

المحدثين أبو الوفاء إبراهيم بن محمد بن خليل سبطُ ابن العجمي المحدث الحلبي، والعلامتان الحافظان قاضي المسلمين علاء الدين أبو الحسن علي ابن خطيب الناصرية، وشهاب الدين أبو جعفر محمد ابن العجمي الشافعيان...»، إلى آخر السماع، وكان ذلك: تُجاه المدرسة الزَّجَّاجية بحلب آخر نهار الأربعاء عشرين جمادى الأولى سنة إحدى وثمانين وثمان مئة[١].

فانظر قول ابن العديم: حافظ الإسلام شيخ المحدثين، وتقدم ص ٢٥٥ في ترجمة عائشة العجمية برقم ٤٥ أن زوجَها هذا ابنَ العديم كان «من المكثرين عن البرهان وابنه أبي ذر».

وكذلك وَصَفَه بهذا الوصف «حافظ الإسلام»: تلميذاه الآخران أبو الفضل ابن الشِّحْنة، وأبو جعفر محمد بن أحمد بن عمر ابن العجمي، في شهادتهما على وقفية البرهان، التي تقدمت الإشارة إليها ص٢٥٤.

٩ ـ ثم إني وصلتُ إلى الغايةِ التي كنتُ أسعى إليها: هل وصَفَه أحدٌ بـ«أمير المؤمنين في الحديث»؟ فإن كلام تقي الدين ابنِ فهد «بقية حفاظ الإسلام بالإجماع»، وابنِ العديم: «حافظ الإسلام شيخ المحدثين»، وكذلك ابن الشحنةِ وابن العجمي، ليس وراءَه إلا «أمير المؤمنين»[٢].

---

(١) يستفاد من هذا التعيين للمكان والزمان: أن المدرسة الزجاجية كانت قائمة في هذا التاريخ، فقارن هذا بما في «إعلام النبلاء» ٤: ٢٤٠.

(٢) كتب الإمام أبو الفتح ابن سيد الناس في مقدمة كتابه «عيون الأثر» كلمة في إمامَيْ المغازي والسير: ومحمد بن إسحاق، محمد بن عمر الواقدي، ودافع عنهما بشدة، ومما نقله في ابن إسحاق قول شعبة فيه: محمد بن إسحاق أمير المحدثين، فعلَّق عليه الإمام البرهان في حاشيته «نور النِّبْراس» ٤/أ بما مفاده: أن الحافظ أبا علي الحسن بن محمد البكري (٥٧٤ ـ ٦٥٦) أفردهم بجزء سماه «التبيين لذكر من تسمى بأمير المؤمنين»، وسمى منهم أبا الزناد، ومالكاً، وابن إسحاق، وشعبة، والثوري، والبخاري، والواقدي، وابن راهويه، وابن المبارك، والدارقطني، ومن الفقهاء: أبا إسحاق الشيرازي. وزاد عليه البرهان:
=

وقد وقفتُ عليه الآن من عالم متأهِّل لإعطاءِ هذا اللقب والوسام، هو شمسُ الدين أبو البركات محمد بن محمد بن محمد بن علي الغرَّاقيُّ القاهري (٧٩٥ ـ ٨٥٨) رحمه الله تعالى، أحدُ أصحاب الحافظ ابن حجر، بل من تلامذة شيخِ ابن حجر: وليِّ الدين العراقي، فإنه أكثر مِن أَخْذ علم الحديث عنه إملاءً، وسماعًا وبحثاً، كما أخذ عنه ـ وعن غيره ـ الفقهَ والأصولَ، وأخذ بحلب عن البرهان الحلبي «شرحَه على الشفا» وبعضًا من «شرحه على البخاري»[1] وأثنى عليه البرهان بقوله: «الشيخ الإمام الفاضل» ووصفه السخاوي في «الضوء» ٩: ٢٥٤: «كان إمامًا عالمًا بارعًا في فنون كثيرة».

هذا الإمام كَتَب من كُتُب شيخه البرهان نسخةً لنفسه من «الكشف الحثيث»، وكتب أولها: «كتاب الكشف الحثيث عمن رُمي بوضع الحديث، تصنيف سيدنا ومولانا الشيخ... ناصر السنة ... الرُّحْلة، أميرِ المؤمنين في الحديث... محدِّث البلاد الشامية... سبطِ ابن العجمي، أبقاه الله تعالى فى خير وعافية...»[2].

وكانت هذه الكتابة قبل وفاة السبط بقليل جدًا، فإنه بدأ نَسْخَ الكتاب في حياته، وفَرَغ منه بعد وفاته بثمانية أيام، كما سيأتي ص٣٠٠ عند الحديث عن «الكشف الحثيث» برقم ١٩.

**مكتوباته:**

لا بدَّ من الوقوف عند نقطة تَلفِتُ النظر من خلال كلام مترجميه، وهي

---

محمد بن يحيى الذهليَّ، والفضل بن دكين، وهشاماً الدستوائي، وحماد بن سلمة، والدراوردي، ونقل عن أحد أشياخه أن مسلماً جدير بأن يعدَّ منهم، وانظر التعليق على «الجواهر والدرر» ١: ٦٥.

(١) ونسخته هذه كانت عن نسخة السبط التي استقرَّ أمره عليها. انظر «الجواهر والدرر» ١: ٢٩٨.

(٢) انظر مقدمة الدكتور عبد الله اللاحم للكتاب المذكور ص (ر).

الواردة في كلام النجم ابن فهد ص ٤٩: «وكتب بخطه الحسن المليح عدة مجلدات ومجاميع» ونحوه في «الضوء» ١: ١٤١. لكن كان وقوفي عندها متأخرًا، ففاتني بعضُ ما كنتُ وقفتُ عليه من منسوخاته.

وقد أمكَنني معرفةُ بعض هذه المجلدات والمجاميع من خلال الفهارس وبعض المطبوعات، فمن ذلك:

١ ـ «شرح البخاري» لشيخه ابن الملقن. قال السخاوي ١: ١٤١: «فمن ذلك كما تقدم: شرح البخاري لابن الملقن، بل فُقِد منه نصفُه في الفِتنة، فأعاد كتابته أيضًا».

والإشارة في قوله: «كما تقدم» يريد قولَه عند كلامه عن شيوخ البرهان وأن منهم ابن الملقن، قال:

«وكتبَ عنه «شرحه» على البخاري في مجلدين بخطه الدقيق، الذي لم يَحْسُن عند مصنفه، لكونه كتبه في عشرين مجلدًا».

والجزء الأول من هذه النسخة محفوظٌ في خزائن المكتبة العثمانية بحلب برقم ١٠٦/ ١، وكانت كتابةُ البرهان له في القاهرة في شعبان من عام ٧٨٥[1].

وفي المكتبة العثمانية أيضًا الجزء الثالثُ من الشرح المذكور بخط البرهان نفسه، لكن تاريخ كتابته سنة ٨٢١[1] بحلب، فهذا من النصف الذي فُقد وأعاد كتابته، كما تقدم في كلام السخاوي[2].

---

(١) جاء ذلك في «منتخب المخطوطات العربية بحلب» ص ١١٦ لكمال الحوت. ويلاحظ التاريخ، والمكان: ٧٨٥، القاهرة، مع ما تقدم ص ٢٥٩ من أنه ارتحل إلى القاهرة مرَّتين: سنة ٧٨٠، و ٧٨٦، فمتى عاد من الرحلة الأولى، ثم خرج إليها مرة ثانية سنة ٧٨٦، وتقدم هناك ـ وسيأتي أيضًا ـ أنه اختصر «مبهمات» ابن بَشْكُوال سنة ٧٨٤ وهو في القاهرة.

(٢) وكتب العلامة الشيخ محمد راغب الطباخ رحمه الله في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق: المجلد الثاني عشر، ص٤٧٠ فما بعدها، مقالاً بعنوان «مخطوطات المدرسة العثمانية بحلب» وذكر هذا الكتابَ، ونَسْخَ الحافظ البرهان له، وخالف السخاويَّ في هذا =

٢ ـ «مختصر في طبقات علماء الحديث» لابن عبد الهادي، اختصر فيه كتاب صاحبه الإمام الذهبي «تذكرة الحفاظ»، وعندي صورة عنه بخط الإمام البرهان، وقد أشار البرهان في مقدمة «ثَبَته» إلى استنساخه هذه النسخة لنفسه، وانظر ما يأتي تعليقاً ص٣١٤ عن هذا الكتاب.

٣ ـ «المغني عن حمل الأسفار في الأسفار» لشيخه العراقي، توجد نسخة أخذت عن نسخة البرهان في المكتبة الأحمدية بحلب، رقم ٢٣٢.

٤ ـ «المقتنى في سرد الكنى» للذهبي، ونسخته محفوظة في خزائن المكتبة الأحمدية بحلب برقم ٣٢٨، وفي آخرها أنه نسخها سنة ٧٨٦ بالمدرسة الشرَفية بحلب، وتنظر صفحة ٤٠ من النسخة المطبوعة.

٥ ـ «ميزان الاعتدال» للذهبي، اعتمد على هذه النسخة الأستاذ البجاوي رحمه الله اعتماداً خفيفًا، وذكرها في مقدمته، دون ذكر اسم المكتبة التي هي فيها، أو تاريخ نسخها ومكانه.

وفي مكتبة شهيد علي باشا بتركيا مجموع فيه خمسة كتب، تحت رقم ٢٧٤٧، ويبدو أن الجمع بين هذه الكتب الخمسة جاء متأخرًا، وليس من عمل السبط ليدخل تحت قول ابن فهد والسخاوي المتقدم: كتب بخطه عدة مجلدات ومجاميع.

والكتب الخمسة هي:

٦ ـ «الإشارة إلى سيرة المصطفى ومَن بعده مِن الخُلَفا» لعلاء الدين مغلطاي.

---

التقسيم، ثم قال رحمه الله: «وولادة الحافظ البرهان الحلبي سنة ٧٥٣، وكتابته لهذين المجلدين اللذين يبلغان عشرة مجلدات سنة ٨٢١، فيكون عمره حين اشتغاله بكتابتهما ٦٨ سنة، ومن هنا تعلم علوَّ همَّة هؤلاء الرجال وحرصَهم على الإفادة والاستفادة، وأن كبر السنّ لم يكن مانعاً لهم من الاشتغال والتحرير». قلت: انظر لزاماً ما ياتي ص٣٠٦.

٧ ـ «الإشارات إلى بيان أسماء المبهمات» للنووي.

٨ ـ «ترتيب ثقات العجلي» لشيخه الهيثمي.

٩ ـ «الكشف الحثيث عمن رُمي بوضع الحديث» للبرهان الحلبي نفسه.

١٠ ـ «نظم الدرر السَّنيَّة في السيرة الزكية» لشيخه العراقي. انظرها في مقدمة «ترتيب ثقات العجلي» ص ١٥٣.

ويدلُّ على أن الجمع بينها ليس من عمل البرهان: تَباعدُ تاريخ كتابة بعضها عن بعض، فـ«ترتيب الثقات» ـ مثلاً ـ يقول محققه ص ١٥٣: «انتهى من نسخها في سنة ٨٠٩ بالمدرسة الشرفية بحلب»، أما «الإشارات»، فقد ألحقه محققه الدكتور عز الدين علي السيد بـ«الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة» للخطيب ـ وهو أصل «الإشارات» ـ ونقل في التعليق على صفحة ٦٢٢ ما نصه: «علَّقه في عَجُز شوال المبارك سنة اثنتين وسبعين وسبع مئة بالشرفية بحلب إبراهيم بن [محمد بن] خليل عفا الله عنه بمنه وكرمه، والحمد لله»، فيكون هذا من أوائل منسوخاته، إذْ له من العمر تسعة عشر عامًا وثلاثة أشهر.

١١ ـ «ترتيب ثقات ابن حبان» لشيخه نور الدين الهيثمي، ذَكَره البرهان في مقدمة «نَثْل الهمْيان» الآتي في مؤلفاته برقم ٢١، فقال وقد ذكر «ثقات» ابن حبان: «فإنها عندي بخطي مرتبة، ترتيبَ شيخنا الحافظ نور الدين الهيثمي حَرَسه الله».

**مصنفـاتـه :**

محورُ مصنَّفات السبط رحمه الله تعالى التي تدور حوله: هو الحديث الشريف وفنونه، والطابعُ عليها ـ كما شهد له بذلك ابن حجر ـ: الإتقانُ وتحريرُ المسائل، ففي «الضوء اللامع» ١: ١٤٣ وهو يحكي ثناءَ ابن حجر على البرهان، قال: «قال ـ ابن حجر ـ: ومصنفاتُه ممتِعةٌ محرَّرة دالةٌ على تتبُّع زائد وإتقان. قال ـ ابن حجر ـ: وهو قليلُ المَباحث فيها كثيرُ النقل».

وقلَّةُ مباحثه: أمرٌ يتعلق بطبيعة نفسِه، فهي تدلُّ على هدوءِ طبعه وبُرودةِ

مِزاجه، لذلك لا يألفُ المُباحثات التي فيها أخذٌ وردٌّ، ومناقشة واعتراض، بل يتخيَّر من النُّقول أوفاها بالغرض وأصلَحَها عنده للمراد، وإلا فكثرةُ النقول دليلُ سَعةِ الاطلاع.

وفي «الضوء اللامع» أيضًا ١: ١٤٤ و ٨: ١٠٥ ـ ترجمة ابن ناصر الدين ـ: «سُئل ـ ابن حجر ـ عنه ـ أي عن البرهان ـ وعن حافظ دمشق الشمس ابن ناصر الدين؟ فقال: البرهانُ نظره قاصرٌ على كتبه، والشمس يحوش[1]». كأنه يريد: أن ابن ناصر الدين فيكثر من التأليف في أبحاث متعددة متنوعة، وأما البرهان فيقتصر على كتبه فيحرِّرها ويكرر قراءته لها، أو أن تأليفه قاصر على الكتب التي يُقرئها فيكتب عليها حواشي يحرر فيها تلك المقروءات.

هذا، وقد سَرَدَ مترجِموه الثلاثة: السخاوي وابنا فهد، أسماءَ كتبه، والأولُ منهم أوفاهم تعدادًا، وسأذكرها، مع الإشارة إلى ما طُبع منها، وذِكْر ما عرفتُ موضعَ المخطوط منها، ولم أقف على جديد زائد لم يذكروه، إلا كتابه في «التاريخ»، و«هوامش الاستيعاب»، فبلغ مجموعها خمسةً وعشرين كتابًا.

وأكثرُ كتبه حواشٍ على كتب، إذْ بَلَغ عددُ حواشيه ستةَ عَشَرَ كتابًا، كأنه كان يكتبها حين إقرائه وتدريسِه لها، وثمانيةٌ منها كتبٌ مستقلَّة، وواحد مختصر لكتاب سابق.

وها هي ذي مسرودةٌ على وَفْق حروف الهجاء:

١ ـ «اختصار الغوامض والمبهمات» لابن بَشْكُوال. ذكره السبط في مقدمة «ثَبَته» ص٥، بقوله عن نفسه: «واختصر المبهمات لابن بشكول»، وجاء على وجه المخطوطة ـ وهي بخط البرهان ـ: «الغوامض والمبهمات في الأسماء الواقعة في الأحاديث». اختصرها إبراهيم بن محمد بن خليل سبط ابن

---

(١) جعلها مصحح تاريخ «إعلام النبلاء» ٥: ٢٠٦: والشمس يجول، وهو أولى، مع أنها تكررت «يحوش» في الموضعين المشار إليهما.

العجمي، كاتبها، بحذفِ الأسانيد، وعزوِ ما قَدَرَ على عزوه من الأحاديث إلى الكتب التي هي فيها»، فسميتُه كما تراه وعندي صورة عنه.

والكتاب في ٢٩ ورقة مملوءة بالحواشي غير الواضحة، فكأنها مسوَّدة الكتاب، وكان اختصاره له في أربعة أيام، من يوم الأربعاء ١١ من شوال إلى يوم السبت ١٤ من شوال من عام ٧٨٤ بالقاهرة، كما جاء في آخر النسخة.

وقد طُبع كتاب ابن بشكوال في مجلدين طبعة تحتاج إلى تحرير، باسم «غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة».

٢ ـ «الاغتباط بمعرفة من رمي بالاختلاط»، قال رحمه الله في مقدمة «ثَبَته»: إنه «أفرد كلاًّ من المدلسين والمختلِطين والمخضرمين والوضاعين» بكتاب.

وموضوعُه واضحٌ من اسمه، وكأن لاعجَ الرغبةِ في إفرادهم برسالة قديمٌ في نفسه، فإنه قال ـ ولغير مناسبة تامة ـ في مقدمة «نثل الهميان» ٤/آ الآتي برقم ٢١: «أخبرني شيخي حافظُ الوقت العراقي أن صلاحَ الدين العلائي شيخَه أفردَ مَن اختلط[1]، وذكر شيخي أن عنده منه نسخةً، ولكنْ لم أقف أنا عليه». وكان هذا أولَ القرن التاسع.

و«الاغتباط» هذا رسالةٌ لطيفة، ألَّفها في الثاني من جمادى الأولى سنة ٨١٨، منها نسخة بحلب بخط عمر بن محمد النَّصيبي تلميذ السبط ـ كما تقدم ـ وعليها خطُّه، وعنها طبع الكتاب، طبَعَه الأستاذُ الشيخ محمد راغب الطباخ رحمه الله، مع الرسالتين الآتيتين برقم ٥، ٦. ومنها نسخةٌ في الظاهرية بخط

---

(١) طُبع بتحقيق فضيلة الأستاذ الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب، وعلي عبد الباسط مزيد، عام ١٤١٧هـ، فيه ترجمة لاثنين وأربعين مختلطاً، وجاء المحققان في التعليق بزيادات الحافظ البرهان من كتابه هذا «الاغتباط»، وبزيادات ابن الكيال في «الكواكب النيرات»، وبزيادات الشهاب البوصيري التي ألحقها على حواشي نسخته من كتاب العلائي، رحمهم الله تعالى. فبلغ عدد الرواة الزائدين على كتاب العلائي: ١٣٤ راوياً مختلطاً.

تلميذ السبط: ابن زُرَيق، وعنها صورةٌ في المكتبة المركزية في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، في ٧ ورقات ونصف، رقمها ٩٥٨.

٣ ـ «إملاءات على صحيح البخاري» قال التقي ابن فهد والسخاوي: للمترجَم عدةُ إملاءاتٍ على «صحيح» البخاري كتبها عنه جمعٌ من الطلبة. ولم أقف على خبرها بأكثر من ذلك، وانظر ما يأتي برقم (٧).

٤ ـ «التاريخ». لم يذكُره مترجموه الثلاثة، إنما رأيتُ اسمه كذلك دون اسم عَلَمي له، في «كنوز الذهب» ١: ٢٩٩ ـ ٣٠٠ لولد المترجم أبي ذر الحلبي، ونَقَله العلامة الطباخ رحمه الله في «إعلام النبلاء» ٤: ٣٦٩ وهو يتحدَّث عن المدرسة السلطانية الجَوّانية[1] بحلب المعروفة الآن بـ«جامع السلطانية» مقابل باب القلعة بجوار دار الحكومة (السراي).

قال أبو ذر ابن البرهان: «واعلم أن هذه المدرسةَ قبلَ محنة تيمر (تيمورلنك) لما كان والدي يشتغل بالعلم، كانت روضةَ الأدباء، ودوحةَ العلماء، كان أولادُ حبيبٍ الثلاثةُ: وهم محمد والحسن والحسين يَسكنون بها، وينظِمون وينثرون ويحدِّثون، ويأتي إليهم الناسُ أفواجًا للأخذ عنهم، وتراجمُ الثلاثةِ في «تاريخ» والدي، وشِعْرهم كثير مشهور».

وقال في «كنوز الذهب» أيضاً ١: ٣٧٢ ـ ونقله عنه الطباخ أيضًا ٥: ٦٤ ـ في كلامه على «المدرسة ودار القرآن العشائرية» قولَه: «قال والدي في «تاريخه»: أنشأها...».

٥ ـ «التبيين لأسماء المدلسين» رسالة لطيفة أيضًا، هي في سبع ورقات ونصف بخط ابن زريق، وفي آخرها تاريخ تأليفها جمادى الأولى سنة ٨١٨، وقراءةُ نجم الدين ابن فهد لها على مؤلفها البرهان بتاريخ ٨٣٨ بالمدرسة الشرفية، ورقم صورتها في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ٩٥٨، وأصلها

---

(١) انظر التعليق السابق ص ٢٤١.

في ظاهرية دمشق، ومعها: «تذكرة الطالب المعلَّم» الآتي.

٦ ـ «تذكرة الطالب المعلَّم فيمن يقال: إنه مخضرم». رسالة لطيفة في تسع ورقات بخط ابن زريق وتاريخ تأليفها: منتصف سنة ٨١٨، وهكذا ضُبط في النسخة الخطية كلمة: المعلّم.

ونقل الأستاذ الطباخ في «إعلام النبلاء» ٥: ٣٢٥ ـ عن «درّ الحَبَب» لابن الحنبلي في ترجمة محمد بن محمد الحلبي الحنبلي ـ المتقدِّم ذكره صفحة ٢٨٥ تحت رقم ٨ ـ أنه شَرَعَ في كتاب سماه «التراجم المحرَّرة المزادة على التذكرة» «ولم يتمَّه، لم يكتبْ منه إلا اليسير على ما وجدته بخطه، وهو الذي قَصَدَ أن يضمِّنَه تراجمَ ظَفِر بها مما لم يذكره البرهان الحلبي في كتابه «تذكرة الطالب المعلَّم فيمن يقال: إنه مخضرم».».

وكان الأستاذ الشيخ محمد راغب الطباخ رحمه الله تعالى قد طَبَعَ هاتين الرسالتين والرسالة المتقدمة برقم ٢: «الاغتباط» بمطبعته العلمية بحلب، ثم طُبعت ثلاثتها ضمن مجموع الرسائل الكمالية الحديثية بالطائف، ثم أُعيد طبعُ كلٍّ منها مفردةً مع تقديم وتعليق.

٧ ـ «التلقيح لفهم قارئ الصحيح»[1]، وهو شرح مختصر على «صحيح» البخاري، واتفق مترجموه الثلاثة على أنه في مجلدين بخط البرهان، وأنه يكون في أربع مجلدات بخط غيره، لأن خطَّه رحمه الله كان دقيقًا. قال السخاوي رحمه الله: «فيه فوائدُ حسنةٌ، وقد التقطَ منه شيخُنا حيثُ كان بحلب ما ظنَّ أنه ليس عنده، لكون «شرحه» لم يكنْ معه (سوى) كراريسَ يسيرةٍ». وكأن «التلقيح» هو الذي عناه البرهان نفسه في مقدمة «ثبته» ص٥: «وكتب تعليقاً على سنن ابن ماجه، وآخر على صحيح البخاري، وفيه فوائد».

---

(١) هكذا صواب اسمه، وتحرف في «لحظ الألحاظ» إلى: التنقيح، ولم ينبه عليه المحقق السيد أحمد رافع الطهطاوي في «التنبيه والإيقاظ».

ومن الكتاب نسخة محفوظة في طوب قبو بإصطنبول في مجلدين، وصورتهما في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ضمن الأفلام ـ لم تُكبَّر ـ برقم ٧٠٣٣ في ٤٨٩ ورقة، و٧٠٣٤ في ٤٩٣ ورقة. وقد رجعتُ إليهما على (القارئة) فلم أتبيَّن تاريخ الكتابة والتأليف والنسخ، لكن النسخة ليست نسخة المصنف.

٨ ـ «الثَّبَت». وتقدم وصف وجيز له أول هذه الترجمة. قال السخاوي رحمه الله ١ : ١٤٢ : «له «ثَبَت» كثير الفوائد، طالعته، وفيه إلمام بتراجم شيوخه ونحو ذلك، بل رأيتُه ترجمَ جماعةً ممن قرأ عليه ورحل إليه، كشيخنا ـ ابن حجر ـ وهي حافلةٌ، وابن ناصر الدين، وطائفة».

٩ ـ حاشية على «ألفية العراقي» في المصطلح، انفرد السخاوي بذكر هذه الحاشية وقال: «زاد في المتن أبياتًا غير مستغنًى عنها». وانظر ما سيأتي برقم ١٥، وأفاد الدكتور عبد الله اللاحم في مقدمة «الكشف الحثيث» صفحة (ح) أن في المكتبة التيمورية بمصر نسخة من «الألفية» المذكورة، وعليها هذه الأبيات المستدركة، ورقمها ١٣٩.

١٠ ـ «حاشية على تجريد الصحابة» للذهبي.

١١ ـ حاشية على «تلخيص المستدرك» للذهبي أيضًا.

١٢ ـ حاشية على «جامع التحصيل» للعلائي. ذكر الثلاثة مترجموه.

و«جامع التحصيل» فيه مسائلُ تتعلَّق بالإرسال والتدليس، وفيه جَمْعُ قدرٍ كبيرٍ ممن وُصف بهما.

وكانت حواشي السبط ـ فيما يبدو ـ متجهةً لاستدراك مَنْ وُصِف بهما، وقد استخرج مَنْ وُصِف بالتدليس فقط ـ وهم ٦٨ رجلاً ـ فجمع أسماءَهم في صفحةٍ واحدة ملحقةٍ أولَ نسخته من «الكاشف» وزاد عليهم من وُصِف به ولم يذكره العلائي.

وقد قابلتُ ما أثبتَه الأستاذ حمدي عبد المجيد في حواشي النسخة

المطبوعة، بما هو مثبَت في الصفحة المخطوطة التي أشرتُ إليها، فرأيتُ في المخطوطة زياداتٍ ليس في المطبوعة.

والأستاذ حمدي ينقلُ عن نسخة ابنِ زريق تلميذِ البرهان الذي ذكرتُه تحت رقم ٩ من تلامذة البرهان، وهو نَقَل حواشيَ شيخه، فإما أنه أهمل أشياءَ، أو أن ناشر الكتاب لم يلتزمْ استيفاءَ كل ما نقله ابن زريق.

ومن الزيادات التي أمامي في المخطوط:

«علي بن غالب المهتوري (كذا) مِصريٌّ، يدلِّس كثيراً، قاله ابن حبان، له ترجمة في «الميزان».». والذي في «الميزان» المطبوع ٣ (٥٩٠٥): الفهري، بصري، وفي التعليق عليه عن خط السبط: الفهروي. وانظر «المجروحين» ٢: ١١١.

و«عبد الله بن مروان الحرَّاني، قال ابن حبان في «ثقاته»: يُعتَبَر حديثه إذا بيَّن السماع في خبره». انتهى». وعلق عليه السبط بقوله: «في هذا: أنه مدلِّس»، أي: يستفاد من كلام ابن حبان هذا أن المترجَم مدلس.

وقد كتبَ أعلى الصفحة ووسطَها ما يفيد أنه سيزيد على مَن ذكره العلائي فقال: «وفيهم غيرُ من ذَكَرَه أيضًا جماعة».

ثم إن في حواشي مطبوعةِ «جامع التحصيل» ـ قسم المرسِلين ـ استدراكاتٍ كثيرةً جاءت في نسخة ابن زريق، لكن ابن زريق لم يُشِرْ في واحدة منها إلى أنه ينقلُ ما ينقله عن شيخه البرهان، كما فعل في استدراكات المدلِّسين، وقد قابلتُ بين عدد وفير من استدراكاتِه على هذا القسم بما جاء في «حاشيته» هنا على «الكاشف» فرأيت تقاربًا في عدد يسير جدًا من التراجم، وفي استدراكاتِ مطبوعةِ «جامع التحصيل» كثيرٌ مما لم ينبِّه إليه البرهان هنا، ولم أرَ اتفاقًا بين الحاشيتين إلا في ترجمة واحدة، هي ترجمة ثابت بن عَجْلان.

فلعل حواشيَ ابن زُريق هذه من غير شيخه البرهان الحلبي؟.

١٣ ـ حاشية على «سنن» ابن ماجه، وصفها بنفسه بقوله: «وكتب تعليقاً لطيفاً على سنن ابن ماجه»، وهو «في مجلد» كما قال التقي ابن فهد. والنسخة التي بخطه محفوظة في مكتبة فيض الله، وتاريخ تأليفه لها سنة ٧٩١، وعنها صورة في الجامعة الإسلامية أيضًا في ٢٣٤ ورقة، ورقم الفيلم ١٢١.

قال البرهان في مقدمتها: «وبعد: فإني... رأيت أنه لم يوضع عليه شيء فيما أعلم، فوضعت عليه هذه الحواشي اليسيرة مع عجلة عظيمة، ولم أقصد فيها جمعَ الأقوال ولا الكلامَ على الأحاديث من جهة ضعفٍ أو أحكام، وإن كان فيها شيء فهو على سبيل العَرَض».

لكن قوله: «لم يوضع عليه شيء فيما أعلم»: يستغرب منه، فقد سَبَقَه شيخُ شيوخه الإمام علاء الدين مُغْلَطاي، فشرح قسمًا من كتاب ابن ماجه، وتوفي سنة ٧٦٢ قبل إكماله رحمه الله تعالى(١).

كما شرحه شرحاً تاماً الإمام الفقيه الشافعي كمال الدين الدَّميري صاحب «حياة الحيوان» وسمى شرحه «الديباجة» في ٣٥٠ ورقة، وكانت وفاته بالقاهرة سنة ٨٠٨، فهو عصريٌّ وبلديٌّ شيوخ البرهان الأربعة: ابن الملقن، والبلقيني، والهيثمي، والعراقي.

١٤ ـ حاشية على «سنن» أبي داود.

١٥ ـ حاشية على «شرح ألفية العراقي» للعراقي نفسه، انفرد السخاوي بذكر هذه الحاشية والحاشية السابقة برقم ٩، وهي على «الألفية» نفسها، قال السخاوي رحمه الله وهو يعدِّد حواشيَه على الكتب: «واليسير على ألفية العراقي

---

(١) وقد طبع أخيراً، وتاريخ الطبعة الثانية له ١٤٢٠هـ، وصدر عن مكتبة نزار مصطفى الباز بمكة المكرمة، وكتب عليه: تحقيق كامل عويضة! لكنه أحد الكتب التي لم أر أسوأ طباعة، ولا أكثر تحريفاً وشناعة من طبعتها، مع غزارة ما فيه من علم، والله حسيب من يتاجر بكتب دينه!!.

وشرحها، بل وزاد[1] في المتن أبياتًا غيرَ مستغنًى عنها» فكأنه يريد: أنه كتب حاشية على قطعة يسيرة من «الألفية» وشرحها.

ولما ترجم الشوكاني في «البدر الطالع» ١: ٢٨ للبرهان لخص ترجمته من «الضوء اللامع» وجاء في مطبوعته: «التيسير على ألفية العراقي وشرحها». فالله أعلم بصواب أي الكلمتين.

١٦ ـ حاشية على «صحيح» مسلم. قال السبط في مقدمة «ثبته» ص٥ عن نفسه: «وكتب بعض تعليق على بعض [صحيح] مسلم، فذهب في فتنة تمرلنك»، وتبعه النجم ابن فهد والسخاوي، فينظر في صحة ما جاء في «تاريخ الأدب العربي» ٣: ١٨٢ من أن منه نسخة في مكتبة بودليانا ١ : ١٥٠.

١٧ ـ حاشية على «الكاشف». وهي هذه.

١٨ ـ حاشية على «ميزان الاعتدال». ذكرها النجم ابن فهد، ولم يذكر كتابًا سواها يتعلق بـ«ميزان الاعتدال»، وقال أبوه تقي الدين: له «حواشٍ على «سنن» ابن ماجه و«نقد النقصان في معيار الميزان» مجلد... و«ذيل على الميزان».»، فجعل له عَمَلين: حاشية، وذيلاً. وكلمة: «نقد النقصان» تحريف فاحش، صوابه: «نَثْل الهميان»، ولم ينبِّه عليه السيد أحمد رافع الطَّهْطاوي في «التنبيه والإيقاظ». وتابع هذا التحريفَ الأستاذُ أحمد يوسف نجاتي في تعليقاته الحافلة على «المنهل الصافي» ١: ١٣٧. وانظر ما سيأتي قريبًا برقم ٢١.

١٩ ـ «الكشف الحثيث عمن رُمي بوضع الحديث» وهو تلبيةٌ لرغبةٍ قديمةٍ قامتْ في نفسه فترةً طويلةً من الزمن، ثم يسَّر الله تعالى له تحقيقها. قال في مقدمة «نَثْل الهِمْيان» الذي بدأ تأليفَه أولَ القرن التاسع ـ كما مرَّ ـ: «سأُفردُ إن شاء الله تعالى جزءًا لمن رمي بالوضع»، فأفْرَدهم في هذا الكتاب، وكانتْ

---

(١) هكذا في مطبوعة «الضوء اللامع»، وهو غير سائغ عربية، مع شيوع هذا التعبير على الألسنة والأقلام، إذْ فيه متعاطفان متتاليان: بل، والواو.

مسوَّدتُه سنة ٨١٨، وهي السنةُ التي أفرد فيها بالتأليف رجالَ الأوصاف الثلاثة الأخرى: التدليس، الاختلاط، الخَضْرَمة، وقد مرَّ ذكر مؤلَّفاته الثلاثة هذه برقم ٢، ٥، ٦.

ثم بيَّضَ الكتابَ سنة ٨٣١، كما جاء في آخر نسخته المحفوظة في مكتبة شهيد علي بإصطنبول، ضمن المجموع ٢٧٤٧، الذي تقدَّم الحديثُ عنه ص٢٨٩، تحت عنوان «مكتوباته». و«الكشف الحثيث» منه في ٤٧ ورقة، والجديدُ في كلمة الفراغ التي كتبها البرهان آخر الكتاب: قوله: «علَّقه بالمدرسة الشَّرَفية بحلب بمنزله فيها»، فكأنه كان له منزلٌ ضمنَ المدرسة، أو حُجْرة يستقل بها[1]؟.

وفي آخرها سماع محبٍّ الدين محمد بن محمد بن محمد ابن الشِّحنة (٨٠٤ ـ ٨٩٠) للكتاب على مؤلفه البرهان، لكن دون تاريخ!، ثم سماع نجم الدين ابن فهد له في الرابع من صفر سنة ٨٣٨، مع عبد الله ابن البرهان، من حرف الدال إلى حرف الطاء فقط، وكانت ولادة عبد الله أول أيام التشريق من سنة ٨٢٥.

وللكتاب نُسَخٌ أخرى، منها: نسخةٌ بدأ بكتابتها أبو ذر ابن البرهان، من أولها إلى حرف الضاد المعجمة، وأتمها أبو بكر ابن النَّصِيبي، أحدُ أصحاب البرهان، ممن أخذ عنه متأخرًا، وأتم كتابتها سنة ٨٤٠ في حياة المصنف[2].

ونسخةٌ ثانية بخطِّ أحد تلامذةِ البرهانِ وهو شمس الدين محمد بن محمد ابن محمد بن علي الغَرَّاقي القاهري (٧٩٥ ـ ٨٥٨) رحمه الله تعالى، أخذَ بحلب عن البرهان شرحَه على «الشفا» الآتي برقم ٢٠، وقطعةً من شرحه على

---

(١) ونحوه في خاتمة «نور النبراس» الآتي برقم ٢٣. ثم رأيت في «الضوء اللامع» ٦: ١٢٨ في ترجمة النجم ابن فهد: «فأنزله البرهان بيت ولده أبي ذر بالشرفية»، ولعله اتخذ لولده حجرةً بعد حجرته لنفسه، أو تنازل عن حجرته لولده بعد ما كبر؟.

(٢) من مقدمة الدكتور عبد الله اللاحم صفحة (ص، ر).

البخاري «التلقيح»، وكتب «الكشف الحثيث»، وكان فراغُه من كتابة النسخة يوم الثلاثاء الرابع من ذي القعدة سنة ٨٤١، أي: بعد وفاة البرهان السبط بثمانية أيام، لذلك لما بدأ بكتابة النسخة كَتَب على الورقة الأولى منها: «تصنيف سيدنا ومولانا... أمير المؤمنين في الحديث.. سبط ابن العجمي أبقاه الله تعالى في خير وعافية..»[١]، فإنه كان حيًّا، رحمه الله تعالى، ولو أن نبأ وفاةِ السبط وَصَل في هذه الفترةِ القصيرة إلى القاهرة لكتبَ الغرَّاقيُّ ذلك، والله أعلم.

ومعلوم أن ابن عَرَّاق قد اعتمد «الكشف الحثيث» فأخذ أسماءَ المترجَمين فيه وجَعَلَها مقدمةً لكتابه «تنزيه الشريعة».

٢٠ ـ «المقتفى في ضبط ألفاظ الشفا» للقاضي عياض. قال السخاوي: «في مجلد، بيَّض فيه كثيرًا» أي: تركَ مواضعَ كثيرةً نَقَل فيها كلامَ عياض ليعلِّق عليه، فلم يعلِّق شيئًا على أَمَل العودة إليه، فلم يتيسَّر له، مع أنه عاش بعد فراغه من كتابة هذا المجلد أربعًا وأربعين سنة، فقد جاء في آخر النسخة التي بخطِّ المصنف ـ وهي محفوظة في المكتبة الأحمدية بحلب ـ تأريخ تأليفها: الثاني عشر من شوال سنة ٧٩٧، وعن هذه النسخة فيلم غير مكبَّر في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، برقم ٤٤٠٥ في ٢٣٢ ورقة.

وفيها فيلم آخر برقم ٦٣ عن نسخة مكتبة الأسكوريال بمدريد ـ إسبانيا ـ ناسخُها محمد بن محمد بن علي الوَفَائي بتاريخ ٨٤٣ في ٢٥٦ ورقة.

٢١ ـ «نَثْلُ الهِمْيان في مِعْيار الميزان»[٢]. قال البرهان في مقدمته: «وبعدُ فلما وقفتُ على كتاب «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» للإمام... ابنِ الذهبيِّ، فوجدتُه أجمعَ كتابٍ وقفت عليه في الضعفاء، مع الاختصار الحسن، لكنْ قد

---

(١) من مقدمة الدكتور عبد الله اللاحم صفحة (ص، ر).

(٢) الهِمْيان: كلمة معرَّبة، وهو كيس يُجعل فيه النفقة، ويُشدُّ على الوسط، ونَثْلُه: استخراج ما فيه، وكان الحُجّاج يستعملونه كثيراً.

أهمل الذهبيُّ في «الميزان» جماعةً ضعفاءَ ومجهولين قد ذكرهم نفسُه في تراجمَ آخرين ولم يذكرهم في أماكنهم من هذا المؤلَّف، فذكرتُهم في أماكنهم مرتَّبين على ترتيب المؤلف...

ورأيتُه قد أهمل آخرين ضعفاءَ أو مجهولين... فألحقتُ من وقفتُ عليه من هذا القبيل...، ولْيُعلمْ أن المؤلف (الذهبي) أهملَ جماعةً ممن ذُكِر في كتاب «الجرح والتعديل» بتجهيلٍ من الصحابة، ولم يَذْكُر منهم إلا نادرًا، ولم أستدرك أنا عليه أحدًا منهم.

ورأيت المؤلفَ قد اقتصر على تضعيف أشخاص أو تجهيلهم، وقد ذكرهم بعضُ الحفاظ بتوثيقٍ، أو هو في مكان آخر، وهذا على نوعين: نوعٍ وقف المؤلفُ على كلام الموثِّق له، ولم يذكره..، ونوع لا أعلمُ: هل وقف المؤلِّف على الكلام فيه أم لا، فذكرت هذين النوعين، وغالبُهم في «ثقات» ابن حبان[1].

ورأيتُ المؤلف قد ذكر جماعةً كلٌّ ترجَمَه في مكانين...

وأيضًا قد ذكر في بعض الأشخاص فيقول: تقدم، ولم يكن تقدَّم...، وكذا يقولُ في ترجمةٍ: تأتي، ولا يذكرها... فأنبِّه على ما وقع من ذلك.

وقد رأيتُ المؤلف قد ذكر غير واحد من الثقات، ولم يذكر فيه جرحًا بالكلية، ولا ذكره تمييزًا، وما أدري لِمَ صنع ذلك؟!.

وقد أهملتُ أقسامًا من التنبيهات... (فذكر ثلاثة، قال آخِرَ الأول منها):

وإنما أهملتُ ذلك ـ وإنْ كان ينبني عليه فائدة وهي زيادةُ المعدِّلين والمجرِّحين، وذلك يقتضي الترجيحَ عند فريق ـ لأن ذلك يقتضي تتبُّعًا كبيرًا،

---

(١) قال بعد صفحتين: «واعلم أني لا أذكر في هذا الذيل مَن ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال فيه: يَهِم، أو يُخطئ، أو يخطئ ويخالف، أو ربما أخطأ...، أو نحو ما ذكر من العبارات، فإنه كثير جدًّا...».

بل ولا[١] يُمكنُني استيعابُه، ولم أكنْ أنا في هذا الذيل بصدد ذلك». انتهى ما أردت نقله من مقدِّمة هذا الكتاب، ونقلتُه من خط البرهان، فإن النسخة محفوظة في دار الكتب المصرية برقم ٢٣٣٤٦ ب، وأمامي صورةٌ عنها في ١١٦ ورقة، لكن فيها خَرْمٌ كبير ـ كأنه مفتَعَل لا من أصل النسخة ـ من ترجمة حاضر بن المهاجر إلى ترجمة عبد الرحمن بن صُحَار العَبْدي.

وكأن النسخةَ هي مسوَّدة السبط، فقد ترك بياضًا قدر سبعة أسطر بعد البسملة للحمدلة والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم، وافتتح الكلام فورًا بما تقدم: وبعد، فلما وقفت...

وتاريخُ تأليفه للكتاب جاء في آخره: «فَرَغَ من تعليقه مؤلِّفُه إبراهيم بن محمد بن خليل سبط ابن العجمي الحلبي قبل فتنة تمرلنك، وكان قد سقطَ منه أوراقٌ فأكملها مؤلِّفه إبراهيم في ربيع الأول من سنة خمس وثمانين وثماني مئة بالشَّرَفية بحلب، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم».

هكذا كتب قلمه: «خمس وثمانين وثماني مئة» وصوابُه: خمس وثماني مئة، دون: وثمانين، كما هو واضح. وفتنة تمرلنك: هي دخوله حلب، وكان ذلك في شهر ربيع الأول سنة ٨٠٣[٢].

وجاء بعد هذا التاريخ ما نصُّه: «الحمد لله، أنهاه مطالعةً واستفادةً داعيًا لجامعه ـ جمع الله له بين خَيْرَي الدنيا والآخرة ـ الفقير أحمدُ بنُ علي ابن حجر الشافعيُّ بمدينة حلب حَرَسَها الله تعالى في أيامٍ من شهر رمضان سنة ست وثلاثين وثمان مئة»[٣].

---

(١) انظر التعليق على ص ٢٩٨.

(٢) كما في «إعلام النبلاء» ٢: ٣٩٩ فما بعدها.

(٣) وفي «الجواهر والدرر» ١: ٢٩٧ من كلام البرهان عن ابن حجر: «نظر في تعاليقي على البخاري... وكذا نظر ذيلي على ميزان الذهبي».

وفي آخر مقدمة المؤلِّف البرهان ـ وهي في سبعِ صفحات: ثلاثِ ورقات ونصف ـ ما يمكن قراءته: «بلغَ الشيخُ الفاضلُ المحدِّثُ الرحَّال نجم الدين محمد المدعو عمر بن فهد قراءةً عليَّ... وسمع... أبو ذر...، وأجزتُ له في روايته...، كتبه إبراهيم المحدث».

ومن مصادرِ البرهانِ في هذا الكتاب: حواشٍ كان كتبها شيخُه صدر الدين الياسوفيُّ على نسخته من «ميزان الاعتدال». كرر ذلك في عدَّة تراجم.

ومن مصادره: ما ذكره في آخر مقدمته، قال: «وإنَّ كلَّ ما عزوتُه إلى «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم الرازي فإني نقلتُه من مجلَّدة عندي انتقاها الإمام الحافظ المكثر أبو الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي من الكتاب المذكور، ذكر في أولها أنه ما أخلَّ بشيءٍ من الضعفاء، وأنه ترك بعض الثقات، والمنتقى المذكور عندي بخطه».

والذي أُريد الخُلُوصَ إليه بعد هذا: الوقوفُ على حقيقة الأمر، هل للبرهان السبط عَمَلان عِلْميان على «الميزان»، كما هو ظاهرُ كلامِ تقي الدين ابن فهد الذي نقلتُه تحت رقم ١٨، أو عملٌ واحد، كما يُستأنَس من كلام ابنه نجم الدين ابن فهد والسخاوي، إذِ اقتصرا على ذكر حاشيته على «الميزان»؟.

والذي بدا لي من دراسة الكتاب الذي نقلتُ منه ما تقدم، مع ما أثبتَه البجاوي رحمه الله من تعليقاتِ البرهان على «الميزان»: أن السبطَ رحمه الله كتب حواشيَ وفوائدَ على حاشية نسخته من «ميزان الاعتدال»، ولما رآها من الكثرة بحيثُ يمكن أن تُفْرَد في جزء كبير بدا له أن يُفرِدَها ويزيدَ فيها ما يمكنُ زيادته، فَفَعل، لكنْ على مقتضى شرطه الذي أَلْزَمَ نفسَه به في المقدمة التي نقلتُ قسمًا منها لهذا الغَرَض، وتَرَكَ ما لا يتفق مع غَرَضه، فلم يُفْرِدْها كلَّها.

ففي «نَثْل الهِمْيان» فوائدُ كثيرةٌ ليست في حواشي «الميزان» ومنها تراجمُ جديدة زائدة عليه، ومنها ما أصلُه في حواشي «الميزان». ثم زاد عليها لمّا ضمَّنها «النَّثْل»، وفيها ما يتفقان فيه اتفاقًا حرفيًّا تقريبًا.

نعم، في المطبوع من حواشي «الميزان» ما ليس في «نَثْل الهميان»، ذلك لأنها لا تدخل تحت شروطه التي التزمها ـ وقد قدمتُ نَقْلَ خلاصتها ـ، كقوله في «الميزان» ٤ (٩١٦٧): «رَوَى عنه ابنه وآخَرُ»، فكتب السبط رحمه الله: «الآخر هو المعلَّى بن أسد»، وهذه فائدة مهمة، لكن لم يذكرها في «نَثْل الهميان» لأنها ليست على شرطه.

فمن المفيد جدًّا: إخراجُ «ميزان الاعتدال» مع ما عليه من خِدِّماتٍ للأئمة من بعده، ومنها: «نَثْل الهِمْيان» بعد الوقوف على نسخة تامة واضحة، و«حواشيه» على نسخته من «الميزان» وتُطبع تامةً كاملةً لا مبتورةً، وتُنْسَب إليه كلُّ كلمةٍ كتبها، لا يُهْمَل منها شيءٌ دون نسبة، فقد أثبتَ ناشرُه السابق بعضَ حواشي البرهان ولم يَرمز لها بحرف (س) كعادته، كما تَرَاه في التعليق على ٤ (٩٢٦٧، ٩٣٣٣)، ولا يَبْعُدُ وجودُ غيرِها، بل هذا ما استوقفني، فراجعتُ «نثل الهميان»، فوجدتُ التنبيهين فيه.

ويكونُ حينئذ بهذا العمل استيفاءُ خدمات هذا الإمام.

**وخلاصةُ ذلك**: أن للبرهان خدمتين، كما هو مقتضى ـ أو صريح ـ كلام التقي ابن فهد، أما ابنه نجم الدين والسخاوي فكان كلامهما قاصرًا على كتاب واحد، أبهمه النجم فلم يُفْصِح هل أراد الحواشيَ التي على أطراف النسخة أو هذا الذيل؟.

وأما السخاوي: فظاهر كلامه في وصفه أنه أراد هذا الذيل، فإنه قال: «وحواشٍ على... كُتُب ثلاثة وهي «التجريد» و«الكاشف» و«تلخيص المستدرك»، وكذا على «الميزان» له، وسماه «نَثْل[1] الهِمْيان في معيار الميزان» يَشتملُ على تحرير بعض تراجمه، وزياداتٍ عليه، وهو في مجلَّدة لطيفة، لكنه

---

(١) وتحرف في «الضوء» إلى: نيل. وكونُ «نثل الهميان» ذيلاً على «الميزان»: تقدم تعليقًا ص٣٠١ من كلام المترجَم.

ـ كما قال شيخنا ـ لم يُمعِن النظر فيه».

فهل مرادُ ابن حجر: لم يُمعن النظر في «الميزان»؟ بمعنى: تَرَكَ السبطُ أشياءَ في «الميزان»، لم يناقِش فيها الذهبيَّ، ولم يَستدرِكْها عليه، أي: لم يَتَعَمَّقْ معه في المناقشة والاستدراك.

أو: مراده: لم يُمعن السبطُ النظر فيما كَتَبه، فوقع في بعض المؤاخذات؟ وصياغة نجم الدين ابن فهد لعبارته تشير إلى هذا الاحتمال الثاني، فإنه قال: «وصنف التصانيف الحسنة المفيدة، منها:... «نثل الهميان في معيار الميزان» مجلد، وذُكِر أنه لم يُمعن النظر فيه»؟ والله أعلم.

وتقدم أن ابن حجر قرأ هذا الكتاب حين كان بحلب سنة ٨٣٦، وكان قبل ذلك بدهر قد ألَّف كتابه «لسان الميزان»، فكأن تقويمَه وحكمَه على «نَثْل الهميان» جاء على هذا المقتضى، لذلك لم يَرْضَه تمامًا، يُضاف إلى هذا ملاحظة أن ابن حجر لا يَرفَع رأسَه إلى أي مؤلَّف كان. والله أعلم.

ويحسنُ بي أخيرًا أن أقول كلمةً موجزة في الموازنة بين هاتين الحاشيتين: التي على «الميزان» والتي على «الكا شف». فأقول:

إن «حاشية الكاشف» فيها استدراك جرح وتعديل كثير، وفيها تحرير لتاريخ الوفاة، وفيها ضبطٌ أحيانًا للأعلام، وما أثبتَه الأستاذ البجاوي في تعليقاته على «الميزان» من حواشي البرهان عليه: ليس فيه من الأمر الثاني والثالث إلا القليل، أما الأول فهو مستمدٌّ من «الميزان». وفي «الحاشية» تنبيهاتٌ وإفاداتٌ ليست من «الميزان».

ولو قارنَّا بينها وبين «نَثْل الهِمْيان»: لرأينا بينهما اتفاقًا أحيانًا، واختلافًا أحيانًا أكثَرَ، بسببِ اختلافِ المنهج في الكتابين. ففيه الشيء الكثير مما ليس هنا.

ومع ذلك فإني أستطيعُ القولَ بأنه يُوجد في حواشي «الكاشف» ما لا يوجدُ هناك، والأمثلةُ على ذلك كثيرة، تَظْهر بالنظر والمقابلة، لا داعيَ إلى ذكر نماذج منها، لكني أدلُّ على وَصْف جملةٍ منها. تلك هي التي يَنْقُل السبطُ فيها

كلامَ العلائي في «جامع التحصيل» عن الرواة المعروفين بالإرسال، فإن الذهبيَّ في «الميزان» يشير إلى ذلك ولا يفصِّل القول فيهم، فالسبط ينقل عن العلائي تَفاصيلَ من أَرسَلوا عنهم. في جوانبَ أخرى تظهر للمتتبِّع.

بل رأيتُ في «حواشيه» هذه ما لم أره في «حواشيه» على «الميزان» ولا في «نثل الهميان» ولا في «نهاية السول»، من ذلك ما تجده في ترجمة عطية بن سعد العَوْفي وغيره.

٢٢ ـ «نهاية السول في رواة الستة الأصول» وسماه التقي ابن فهد: «غاية السول» إن لم يكن تحريفًا مطبعيًّا. وهذا الكتاب هو أكبر كتب البرهان الرِّجَالية، إذْ هو في ٩٩٩ صفحة بخطِّه الدقيق والحواشي المليئة، ومتوسِّطُ عدد أسطرِ الصفحة الواحدة ٣٥ سطرًا، وفي كل سطر أكثر من عشرين كلمة لا سيما إذا لم يكن في أول السطر اسم المترجَم، فإنه يكتبه بحرف كبير، ومع ذلك يبقى عدد كلمات السطر أكثر من عشرين كلمة.

كتبه مؤلِّفُه رحمه الله في نحوِ السنة، فقد جاء في آخره ما نصُّه: «فرغ من تعليقه مؤلِّفُه إبراهيم بن محمد بن خليل سبط ابن العجمي الحلبي، في سادس عِشْري ربيع الأول من سنة تسع وعشرين وثمان مئة بالمدرسة الشرفية بحلب، الحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلَّم، وابتدأتُ في عمله من أثناء ربيع الأول، أو في ربيع الآخر من سنة ثمانٍ وعشرين وثمان مئة».

فيكون قد أنجز هذا الإمام هذا الإنجاز الضخم، في هذه المدة القصيرة، وعمره ستة وسبعون عاماً!! تغمده الله برضوانه، وانظر كلام الأستاذ الطباخ تعليقاً ص٢٨٩، فهذا أعجب من ذاك.

ونسخةُ المؤلف الأصلية محفوظةٌ بمكتبة رضا رامبور بالهند، برقم ١٠١٩، وصوَّر عنها معهد المخطوطات العربية بالقاهرة صورة سنة ١٣٦٧، وعنها صوَّرت الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة نسختها المحفوظة عندها في مجلدين برقم ٢٧٦٢، ٢٧٦٣، وعندي صورة عن هذه الصورة.

وكان شيخنا العلامة الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة تغمده الله برحمته هو الذي لفت الأنظار إلى هذا الكتاب وأهميته، وإلى نسخته هذه، وذلك في مقدمة اعتنائه بـ «خلاصة» الخزرجي ص٩ ـ ١٠.

وفي أعلى الصفحة ١١ من الأصل المخطوط ما نصه: «الحمد لله. قرأ عليَّ الشيخُ الفاضلُ الرحَّال نجم الدين محمد المدعو عمر بن الإمام الفاضل تقي الدين محمد ابن فهد الهاشمي المكي من أول هذا المؤلَّف إلى حرف الهمزة، وناولتُه جميع هذا المؤلَّف في هذه المجلَّدة، وأجزتُ له روايتَه عني، وصحَّ ذلك في مجلس يوم الأحد سابعِ صفر المبارك من سنة ثمانٍ وثلاثين وثماني مئة بالمدرسة الشرفية بحلب. قاله مؤلِّفه إبراهيم بن محمد بن خليل سبط ابن العجمي الحلبي. والحمد لله، وصلَّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم».

ومنهجُ البرهان فيه منهج الذهبي في «الكاشف»: يقتصر على تراجم رجال الستة الأصول فقط، ويختلفُ عنه باعتباره «عمل اليوم والليلة» للنسائي جزءاً من «سننه الكبرى»، ولم يعتبره المزي ـ ولا الذهبيُّ من بعده ـ كذلك. والذهبيُّ يترجم في «الكاشف» أحيانًا نادرة رجالاً للتمييز، ومثلُه البرهان في هذا الكتاب، لكنْ عددهم أكثر.

**وقد ذكر منهجه ومقاصدَه في مقدمة كتابه، وأنا ألخِّصها :**

أ ـ هو كتاب جامع متوسِّط، لا طويل مملٌّ، ولا قصير مخلٌّ.

ب ـ عَرَض في أوله سيرة نبوية مختصرة، كما فعل المزي في أول «تهذيب الكمال».

جـ ـ ذكر في مقدمته جملةً كبيرة من ألفاظ الجرح والتعديل وذكر مراتبها.

د ـ عَرَض لمسألة تعارُض الجرح والتعديل في الراوي الواحد.

هـ ـ هل يُقْبَلُ الجرح والتعديل من غيرِ بيانِ السببِ أوْ لا؟.

و ـ وهل يَكْفي فيهما قولُ إمام واحد؟.

ز ـ ثم ذكر فصولاً في المبتدع والمدلِّس والمخضرَم والمختلِط والمجهول،

وذكر بعد قليل أنه يلتزمُ النصَّ على ذلك في ترجمة كل رجل فيه شيء مما ذُكر.

ح ـ يذكُر في المترجَم ما قيل فيه جرحًا وتعديلاً باختصار.

ط ـ ويذكر بعضَ ما استُنكر من حديث الرجل، إن كان المتقدمون ذكروا ذلك.

ي ـ يعتمد رمز (صح) الذي يكتبه الذهبي بجانب اسم الراوي المختلَف فيه، علامةً على أن المعتمد توثيقه.

ك ـ رجالُه رجالُ الستة كما تقدم، وفيهم من علَّق له البخاري، أو روى له مسلم في مقدمة «صحيحه»، ورجال «عمل اليوم والليلة» للنسائي.

ل ـ يذكر ما تَعَقَّب به مُغْلَطاي الحافظَ المزيَّ، أو التراجمَ التي يَستدركها عليه.

م ـ لا يميِّز زياداته بـ «قلت» كما يفعلُ الذهبي في «التذهيب»، وابن حجر في «التهذيب».

ن ـ لا يذكُر من مآثر الرجل ومناقبه إلا القليل، تمشيًا مع طبيعة الكتاب: الجرح والتعديل.

س ـ وقال أخيرًا: «كفيتُ الناظرَ في هذا المؤلَّفِ التعبَ والفحصَ عن المؤتَلِف والمختلِف، وضَبْطَ نَسَبه أو قبيلته أو بلده أو صناعته أو حِرْفته، وكذا مَن أذكره من مشايخه والآخذين عنه، وأضبط ذلك بالأحرف لا بالقلم».

ثم قال: «وأرجو من فضل الله تعالى أن الناظر في هذا المؤلَّف لا يحتاج معه إلى كُتُب المؤتلف والمختلف، ولا إلى كتب الجرح والتعديل، أَوْ هما، ولا إلى من تُرَدُّ روايته أم لا، ولا إلى كتب المراسيل، ولا أنه مدلِّس أم لا، ولا داعية أو مبتدع فقط، بل هو كتاب فارغ المؤنة في الرجل المذكور فيه».

فبان بهذا أنه كتابٌ جليلُ الأهمية، لا يَستَغني عنه المشتغِلُ بهذا الفن، وإهمالُ إخراجه غَمْطٌ له، وحرمانٌ لأهل العلم منه.

ثم إنه بدأ يعمل على تحقيق الكتاب منذ سنوات عديدة فضيلة الأخ

المحقق الدكتور الشيخ عبد القيوم عبد رب النبي حفظه الله تعالى، وقد طُبع من عمله ست مجلدات، وكان صدور الأول منها عام ١٤٢١هـ، ووصل في تحقيقه إلى أوائل حرف العين، وهو في المجلد السابع.

٢٣ ـ «نور النِّبْراس على سيرة ابن سيد الناس» المشهورةِ باسم «عيون الأثر في فنون المغازي والسِّيَر»، أشار إليه في مقدمة «ثَبَته»، فَرَغ من تأليفه للمرة الثانية «عاشر شعبان من سنة ست وعشرين وثمان مئة، بمنزله بالشَّرَفية بحلب»[1]، وهو ابن ثلاث وسبعين سنة. اتفق مترجموه على أنه في مجلدين. قال العلامة الطباخ ٥ : ٢٠٣ تعريفًا بنسخ هذا الكتاب: «موجودٌ في المكتبة البهائية بحلب في ثلاثة مجلدات، ويوجد مجلدان في السلطانية بمصر، وهما الأول والثاني، وَصَل فيهما إلى غزوة الحُدَيْبِية، ونسخة في برلين، ونسخة في باريس».

ونسخة المصنف منه محفوظة في مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت رحمه الله، بالمدينة المنورة، برقم ١٦٧، وعدد أوراقها ٣٠٢ ورقة. وعلى وجه النسخة (وقفيَّة) البرهان السبط، بتاريخ ٥ من ذي القَعْدة سنة ٨٢٦، وأشْهَدَ عليها قريبَه وتلميذَه محمد بن أحمد ابن العجمي المترجَم برقم ٤٣ من أسرة آل العجمي، وتلميذَه الآخَرَ المحبَّ ابن الشحنة، وكَتَبا شهادتهما بذلك، وكان خطُّ المحبِّ يُشبه خطَّ البرهان جداًّ.

وفي المصوَّرات الفيلمية في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة نسخةٌ في مجلدين برقم ٨٧١ في ٣٢٧ ورقة، ٨٧٢ في ٢٤٣ ورقة من دار العلوم ـ ندوة العلماء بلكنو ـ الهند، ونسخة أصلها في أربعة أجزاء ينقُصها الأول فقط، أرقامها ٤١٤٧ في ٢٢٢ ورقة، ٤١٤٨ في ٢١٠ ورقة، ٤١٤٩ في ٢١٠ ورقة أيضًا، وتاريخها عام ١١٥٤، وأصلُها محفوظٌ في مكتبة ابن يوسف العمومية بمراكش.

---

(١) انظر التعليق على صفحة ٢٩٩.

٢٤ ـ هوامش[1] «الاستيعاب» لابن عبد البر، هكذا سُمِّي الكتاب على الورقة الأولى من نسخة جامعة عَلِيكَرَة بالهند، وعنها صورةٌ في معهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية بالقاهرة، برقم ٣٢٣، وقد صوَّر الورقةَ الأولى والأخيرةَ منها الأستاذ البجاوي أواخر الجزء الرابع من «الاستيعاب» ٤: ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩، وقال عنها ص ١٩٧٥: «وقد كان «هوامش الاستيعاب» من الكتب التي هَدَتْني في كثير من المواضع إلى الصواب». ولم يُثْبِت من كلامه في التعليق إلا النادر أو أقل منه.

وظهر لي من الصورة ـ وهي ضعيفة رديئة ـ أن الكتاب في ١١٥، أو ١٣٥ ورقة متوسطة الحجم، بخطٍّ فارسي حديثٍ جدًّا، يُفهم منها أن بعضَهم جرَّد هذه «الهوامش» عن نسخة البرهان من «الاستيعاب».

وعادةُ أهل العلم أنهم ما تَصِلُ يَدُهم إلى كتاب إلا ويُحَلُّون حواشيَ صفحاته بفوائد تحضرهم، والإمام البرهان الحلبي منهم، فلو ذهبتُ أتتبَّع هذا الجانب لطال الأمر وصَعُب، ومع ذلك فلا أرى أن مثل هذه التقييدات العابرة تسمى حاشية بمعنى أنها كتاب على كتاب.

ولو كان كذلك: لكان عليَّ أولاً أن أذكر حاشيته على «تقييد المهمَل» للإمام أبي علي الغَسَّاني الجَيَّاني رحمه الله، فإن المكتبة الأحمدية بحلب تحتفظُ بأقدمِ نسخةٍ للكتاب المذكور، وأصحِّ نسخة، ودخلتْ في حَوْزَة عددٍ من أهل العلم، منهم الإمامُ البرهان السبط، وحلَّى مواطن عديدةً بفوائد قد تَطُول وقد تقصُر.

لكني ـ كما قدَّمتُ ـ لا أرى ذلك يدخلُ في مسمَّى مؤلَّفاته.

٢٥ ـ ورأيت الآن ما يمكن إضافته على مؤلفات المترجم، في ترجمة ابن الشحنة الذي تقدم ذكره ص٢٥٤، ٢٧٥، ٢٨٦، ٢٩٩، ٣٠٩، عند السيوطي في «نظم العقيان» ص١٧١ قال: «جمع له الحافظ برهان الدين الحلبي حرّاس

---

(١) كلمةُ هامش وهوامش: مولَّدةٌ غيرُ عربية، مع ذيوعها على أقلام كثير وألسنتهم.

النبي صلى الله عليه وسلم قبل نزول الآية» وهي قوله تعالى: ﴿والله يعصمك من الناس﴾.

هذا ما أمكنني الوقوفُ عليه أو على اسمه، وليس فيه زيادة على ما ذكره مترجموه إلا هذا الأخيرَ، وكتابَه في «التاريخ» المذكور برقم ٤. والأمر موقوف في هذا ـ وفيما سواه مما يتعلَّق بترجمة هذا الإمام ـ على استقصاء النظر في عدد من الكتب، منها: «ثَبَتُه» من تأليفه، و«مشيخته»، من تأليف ابن حجر، والنجم ابن فهد، و«كنوز الذهب» من تأليف ولده أبي ذر، رحمه الله تعالى وسائر علماء الإسلام.

* * * * *

## ٢ - دراسة الحاشية

### أ - توثيق نسبتها إلى مؤلفها :

أولُ ما رأيتُ أن لسبط ابن العجمي حاشيةً على «الكاشف»: رأيتُ ذلك في ترجمته عند تلميذه النجم ابن فهد في «معجم الشيوخ» له ص ٤٩، قال: «وله حواشي على «صحيح» مسلم...، و«الكاشف» للذهبي». ثم رأيتُ ذلك في «لحظ الألحاظ» للتقي ابن فهد ـ والد النجم ـ، و«الضوء اللامع» ١: ١٤١. ثم يسَّر الله تعالى ليَ الحصولَ على صورة عن «الكاشف» محلاَّةٍ بها، بخط السبطِ نفسِه، وأصلُها محفوظٌ في خزانة المكتبة العثمانية بحلب تحت رقم ٢٢٦، وأنا لا أدري أنها هي.

فلما وقفتُ عليها فرحتُ بها جدًّا، وازداد فرحي واغتباطي بها لما رأيتُ كاتبها البرهانَ رحمه الله وثَّقها بقوله بجانب اسم الكتاب: «ملكه إبراهيم سبط ابن العجمي الحلبي، وكتب عليه فوائد». ولولا هذه الكتابة لَمَا وُثِقَ بها، ولَمَا عَرَفها إلا مَنْ خَبَر خطَّ البرهان من كتب أخرى له، لأنه لم يكتب لها مقدمة ولا خاتمة.

وزاد الأمر تأكُّدًا ووثوقًا بأن الخطَّ خطُّه وقلمُه بالمقارنة بينه هنا وبين كتاباته الأخرى، مثل «نهاية السُّول»، و«نَثْل الهِمْيان»، و«الكشف الحثيث» وغيرها. فلا مجال لأدنى توقُّف في صحة ذلك. والحمد لله.

ولم يَخْتَرِ البرهانُ اسمًا لحاشيته، سوى أنه تلطَّف وسماها «فوائد» قيَّدها على حواشي النسخة، يَسْتَذكرُ بها لنفسه ما يتعلَّق بالرجل، أو يستفيدُ منها قارئ النسخة بعده، وتقدَّم قبل أسطر قوله: «ملكه إبراهيم... وكتب عليه فوائد».

**ب ـ مقصده فيها:**

لا ريبَ أن البرهان الحلبيَّ لم يُرِدْ استقصاءَ الكتابة على جميع تراجم «الكاشف»، كما أنه لم يُرِد استقصاءَ الكتابة على الترجمة الواحدة من جميع وجوهها، إنما اهتمَّ بأمور نبَّه إليها في مقدمة كتابه «نهاية السول».

قال رحمه الله بعدما تكلَّم بإيجاز عن «الكمال»، و«تهذيبه»، و«تذهيبه»: «وكتاب «الكاشف» مختصره، وكثيرًا لا يَذكُر فيه تعديلاً ولا تجريحًا، ولا وفاةَ بعض الشيوخ لا رمزًا ولا تصريحًا».

فكأن مآخذَه الأساسيةَ على «الكاشف» تنحصِرُ في هذين الأمرين:

١ ـ إهمالُه الجرحَ والتعديلَ لكثير من التراجم.

٢ ـ إهمالُه تاريخ وَفَيَات بعضهم.

والناظر في هذه (الفوائد) يجدُ أن جُلَّها متوجِّه لسدِّ هاتين الثَّغْرتين، ومع ذلك ففيها جوانب أخرى.

٣ ـ فيها ضبطُ ما نَدَر من الأعلام والأنساب، وأكْثَرَ من ذلك في أول الحاشية.

٤ ـ وتفسير ما نَدَر من الألقاب، مثل (٢٣، ١٠٧٥، ١٣٣٤).

٥ ـ وفيها استدراكٌ على الرموز، مثل (١٠٧٦، ٢٢٨٩).

٦ ـ وفيها استدراكُ عددٍ يسير من التراجم، مثل (عند رقم ٢٤٣٠).

**جـ ـ مصادره فيها:**

أكثرُ مصادره اعتمادًا عليه: «ميزان الاعتدال»، ويليه: «التذهيب» للمصنف ـ وأفاد (٦٨٧) أنه وَقَفَ على عدَّة نسخ منه ـ و«تهذيب الكمال» للمزي.

وهو يُكْثر من النقل عن «التجريد في أسماء الصحابة» للمصنف، و«الاستيعاب» لابن عبد البر، و«جامع التحصيل» للعلائي.

وينقُل عن «ثقات» ابن حبان، و«ترتيبه» لشيخه الهيثمي.

ومن كتب شيخه العراقي: «النُّكَتُ على ابن الصلاح»، و«شرحُه على ألفيته» الاصطلاحية، وكتابُه في أسماء رواة الكتب الستة، لم يُسَمِّه هنا ولم يَصِفْه، إنما ذكره في مقدمة «نهاية السول»، وهذا نصٌّ ما استطعتُ قراءته، فإن الخطَّ دقيق، وجاء الكلام على الحاشية متداخِلاً مع حواشٍ أخرى، والصورة هنا غير واضحة، قال: «وكان شيخنا العراقي قد شَرَعَ في عمل كتاب يحتوي على أسماء رواة الكتب الستة، وفيه استدراكاتٌ على المزي..، وَصَل فيه إلى أثناء الأحمدين، وقد قرأتُ بعض ذلك عليه، ثم تركه قبل خروجنا من القاهرة في الرحلة الثانية».

ومن كتب شيخه السراج البُلْقيني: «محاسن الاصطلاح».

ومن كتب شيخه ابن الملقن: «تحفة المحتاج».

وينقلُ عن «مختصر في طبقات علماء الحديث» لابن عبد الهادي[1]، و«تهذيب الأسماء واللغات» للنووي، و«الإكمال» لابن ماكولا، و«المشتبِه»

---

(١) وكأنه لم يكن عنده أصله الذي هو «تذكرة الحفاظ» للذهبي، انظر الترجمة الآتية برقم (١٠٣٥).

وقد طبع هذا «المختصر» لابن عبد الهادي بتحقيق الأستاذ أكرم البوشي، وإبراهيم الزيبق، في أربع مجلدات، ويمكن جعلها في اثنين فقط، لكن في مقدمته دفاع ـ بما لا يُجدي ـ عن كونه مختصراً لكتاب الذهبي «تذكرة الحفاظ»، فقد صرح الإمام البرهان بأن هذا الكتاب اختصره ابن عبد الهادي من كتاب الذهبي في تعليقه على الترجمة الآتية (١٠٣٥، ٦١٩٣)، وفي ترجمة محمد بن علي بن محمود الصابوني في جزئه عن المختلطين «الاغتباط بمعرفة من رمي بالاختلاط».

وعندي صورة عن هذه النسخة، مع أن الأستاذ أكرم البوشي ادَّعى في مقدمته أنه لا يوجد من الكتاب إلا المخطوطة التي عندهما من مكتبة المدرسة الأحمدية بحلب، وهي غير مؤرخة.

أكتب هذا، مع إعجابي بوفاء الأستاذين لشيخهما المحقق الأستاذ الشيخ شعيب الأرنؤوط، في زمنٍ عُدِم فيه الوفاء، ومع تقديري لحسن إخراج الكتاب، جزى الله الجميع خيراً.

للمصنف، و«الأنساب» للسمعاني، و«مختصره» لابن الأثير، و«تقييد المهمَل» للجيَّاني، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم[1]، و«إكمال» مغلطاي.

وعن حواشي بعض الكتب، مثل: حواشي الدمياطي على «صحيح» البخاري، وحواشي الحافظ يوسف بن خليل الدمشقي الحلبي (٥٥٥ ـ ٦٤٨) على «إكمال» ابن ماكولا، وحواشي ابن سيد الناس على «الكمال» لعبد الغني المقدسي.

وهذه مصادرُ نفيسةٌ نادرة، فقد طُبع «صحيح» البخاري لكنْ دون حواشي الدمياطي، وكذلك «إكمال» ابن ماكولا.

وينقل أحيانًا عن بعض مشايخه، ولا يسميه كما تجده تحت رقم (٢٥٩٢).

ومن مزايا هذه الحاشية المباركة اللطيفة: أن البرهان رحمه الله يكادُ يكونُ قد استوفى ما عند الترمذي في «سننه» من كلامه على الرجال، حتى اضطرني ذلك إلى استقراءِ «سنن» الترمذي واستخراج أقواله على بطاقات، ليتيسَّر العزو إليه.

وكذلك أكثَرَ مِن نقل كلام النسائي في «سننه» على الرجال، فأسْعفني في ذلك الفهرسُ الذي عَمِله شيخنا الأستاذ الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى، من جملة ما عَمِله من فهارس للسنن المذكورة، جزاه الله خيرًا.

والحديثُ عن مصادره يَستدعيني إلى الحديث عن عدة نقاط:

**الأولى**: تتعلق بكتاب «تهذيب الكمال». كانت تمرُّ بي حواشٍ كثيرة تَستَرِيبُني في كون الإمام السبط وقف على «تهذيب الكمال»، وحواشٍ كثيرة يُصَرِّح فيها بالنقل المباشِرِ عنه! وكنتُ أدفعُ الرَّيْبَ بقولي: بعيدٌ جدًّا مِن مثله أن

---

(١) وتقدم ص ٣٠٣ أن ما ينقله عنه فبواسطة ما انتقاه منه ابن الجوزي.

لا يكونَ عنده نسخة من الكتاب، نظرًا إلى أهميته من جهة، ونظرًا إلى مكانة الرجل من جهة أخرى، ونظرًا إلى عمله ثالثًا، ذلك أنه صاحبُ «نهاية السول» وهاتين الحاشيتين على «الميزان» و«الكاشف»، فمن يَدخُل في مثل هذه الأعمال العلمية يكون «تهذيب الكمال» من أوَّليات مصادره!.

ثم احتملتُ أن يكونَ عنده بعضُ أجزاء منه ينقل عنها مباشرة، وما لم يكن عنده كان ينقل عنها بواسطة «تذهيب التهذيب» للمصنف. وهذا كثير، من ذلك (١٨٣٦، ١٨٨٩)، وفي تعليقه على (٣٩٤) نقل عن المزي بواسطة العلائي في «جامع التحصيل».

ثم تأكَّد هذا الاحتمال بقول السبطِ نفسِه في مقدمة «نهاية السول» وهو يعدِّد الدوافع التي حَمَلَتْه على تأليفه، قال: «أما بعد: فلما كان كتابُ «تهذيب الكمال» لشيخ شيوخنا الحافظ الجِهْبِذ جمال الدين أبي الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن المِزيِّ: كتابًا جليلاً، مستوعِبًا طويلاً، ليس ببلدتنا الآن منه نسخة، ولا يقدرُ على تحصيله إلا من بذل في ذلك جُهْدَه ووُسْعَه..»، فيكون قولُه: «ليس ببلدتنا الآن منه نسخة» أي: كاملة.

ورأيتهُ اتفاقًا لا على سبيل التتبُّع ينقل في «نهاية السول» عن «تهذيب الكمال» بواسطة «تذهيبه».

من ذلك: قولُه في ترجمة وَقَّاص بن ربيعة العَنْسي ص ٨٣٢ من المخطوطة: «ذكره ابن حبان في «الثقات». كذا في «تذهيب» الذهبي، والظاهر أنه في أصله» أي: «تهذيب الكمال»، وهو كذلك فيه ٣٠: ٤٥٨، و«التذهيب» ٤: ١٣١/آ، و«الثقات» ٥: ٤٩٦، ولو كشف عنه في «الثقات» أو في «ترتيب الثقات» لشيخه الهيثمي لأتَى باليقين بدلَ الظنِّ، وهما من مصادره المباشرة!.

وقال أيضًا في ترجمة ابن سفينة ص ٩٦٨: «عن أمِّ سلمة، وعنه عمر بن كثير بن أفلح، ولسفينةَ من الأولاد: عمر، وإبراهيم، وعبد الرحمن. انتهى ما في «التذهيب»، والظاهرُ أنه تَبع أصلَه، لكنْ لم يروِ عنه غيرُ عمر، ولهذا لم

يترجم المزيُّ ولا الذهبيُّ إلا لعمر، وهذا مصيرٌ منهما إلى أنه عمر. والله أعلم».

وهو كذلك في «التذهيب» ٤: ٢٤٤/ ب، و«تهذيب الكمال» ٣٤: ٤٤٦. وترجمة عمر في «تهذيب» المزي ٢١: ٣٦٩، و«تذهيب» المصنف ٣: ١٩٣/آ، وأفاد ابن حجر أن اسم ابن سفينة عمر أيضًا.

وقال كلاماً طويلاً في ترجمة عبد الرحمن بن يربوع، في جزئه «تذكرة الطالب المعلَّم»، ومما فيه: «ومقتضى ما في «التذهيب» أنهما اثنان..، والظاهر أنه كذلك في «تهذيب» المزي». وينظر «التذهيب» ٥: ٤١٩، ٦: ٧٤، و«التهذيب» ١٧: ١٤٧، ٤٨٠.

فهذا ـ ونظائره مما في هذه الحاشية ـ يؤيد صحةَ ما احتملتُه. والله أعلم.

**الثانية**: تتعلق بكتاب «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي. من المعلوم شأنُ هذا الكتاب ومكانتُه العلمية العالية، وكثرةُ استدراكاته على أصله «تهذيب» المزي، ولم يَسَعِ الحافظَ ابنَ حجر إلا أنْ يَتَبَطَّنَه في «تهذيبه»، ويضمَّ خلاصتَه إلى خلاصة كتاب المزي ويقول في المقدمة: «لو لم يكنْ في هذا المختصر ـ «تهذيب التهذيب» ـ إلا الجمعُ بين هذين الكتابين في حجم لطيف: لكان معنًى مقصودًا».

والملاحظةُ التي أريد أن أُبديَها: أن السبط رحمه الله كان قليلَ الإفادة من «الإكمال» بل: نادرَها.

ولا أدري ما السببُ، لكنه أحدُ احتمالات ثلاثة:

ـ إما أنه لم يكن عنده «الإكمال»، وهذه النقولُ النادرةُ التي نَجدُها، لعله ينقلها من نسخة ليست عنده، كما نقل بعض فوائدَ من «بيان الوَهَم والإيهام» وليس عنده كما تقدم ص ٥٨، وهو احتمال بعيد جدًّا، يخالفُ ما تقدم نقلُه ص ٣٠٨ عن منهج السبط في «نهاية السول».

ـ وإما أنه تأثر بالمنافرة التي كانت بمصر بين مُغْلَطاي المتوفَّى سنة ٧٦٢، والعلائي المتوفى سنة ٧٦١، وورَّث العلائيُّ ذلك تلميذَه العراقيَّ،

وورثها عنه تلميذُه ابن حجر، وعن ابن حجر ورثها تلميذُه السخاوي، فلعل السبطَ ورثها عن شيخه العراقي؟ رحم الله الجميع. وهذا لا يعجبني أيضًا، للسبب نفسه.

ـ وإما أن طبيعة هذه الحاشية لا تحتمل الإفادة من ذاك الكتاب، فلما جاء إلى «نهاية السول» استفاد منه. والله أعلم بالواقع.

**الثالثة** : وتتعلق بسلامة مصادره من التحريف. والأصلُ في مصادر العلماء أن تكون موثوقةً مطمئَنًّا إليها، مقابلةً مصححةً. وقد تَخْرُج عن هذا الأصل.

١ ـ أشار البرهان السبط رحمه الله في ترجمة سَلَمة بن الفضل الأبرش إلى شيءٍ في نسخته من «ثقات» ابن حبان، فنقل عن «الميزان» ٢ (٣٤١٠) أنه توفي سنة إحدى وتسعين ومئة، وقال: «وفي نسخة «ثقات» ابن حبان: مات بعد السبعين ومئة، فيحرَّر»، وكتب فوق كلمة «السبعين»: «كذا»، لشكِّه بصحة ما فيها، مع أن في النسخة المطبوعة: «مات بعد التسعين ومئة».

وفي «نهاية السول» ص ٢٤٨ من المخطوطة نَقَلَ تاريخ وفاته عن «ثقات» ابن حبان: «بعد ٧٠ ومئة». ثم قال: «أَخْشَى أن يكون ما كُتِب من «الثقات» من تاريخ الوفاة غلطًا من ناقل».

وصرَّح وأَفْصَح عن حالها في ترجمة هارون بن زيد بن أبي الزَّرقاء فقال: «ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: مات سنة خمسين ومئتين. كذا رأيتُه في نسخةٍ من «الثقات»، ونقله مغلطاي عن «الثقات»: بعد سنة خمسين. والنسخةُ التي نقلتُ منها فيها سُقْم».

وهذا حالُ نسخةِ ابن حجر من الكتابِ نفسِه، فإنه أبدى تشكُّكَه فيها أولاً في ١ : ٢٨٥ من «التهذيب»، قال: «لَجَوَّزْتُ أنْ يكونَ الوهم من النسخة»، ثم صرَّح ٨ : ٤٠٣ فقال في ترجمة قيس بن مروان: «ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: روى عنه حبيب، كذا في النسخة، وهي سقيمة، ولعلها: خيثمة،

تصحفتْ» إلى: حبيب، لأن المزي قال: روى عنه خيثمة.

وكذلك صرَّح بسُقْمها في «لسان الميزان» (٣١٠٠) ترجمة رافع بن سلمان أو سالم.

هذا حالُ نسختِه الخاصةِ به التي يَعتمدها، لكنه عند المشكلات كان يرجع إلى نسخٍ أخرى، فلا تعارضَ بين قوله هذا، وأقواله الأخرى في «تهذيب التهذيب» ١: ١٨٢، ٣٣٦، ٣: ٣٧٢.

وفي «التهذيب» ١٠: ٣٧٤، و«لسان الميزان» (٤٢٨٨) اتهم الحافظ نسختَه من «التاريخ الكبير» بسَقْط فيها.

٢ ـ وينقلُ البرهانُ عن «تهذيب الأسماء واللغات» تاريخَ وفاةِ أوسِ بن الصامت: «سنة اثنتين وثلاثين، وقيل سنة اثنتين وسبعين»، وكذلك نقله في «نهاية السول» ص ٦٩ دون تسميةٍ للمصدر، ونبهتُ في التعليق عليه أن صوابه كما في المصدر المطبوع نفسِه وغيره: «سنة اثنتين وثلاثين وهو ابن اثنتين وسبعين سنة».

٣ ـ وحكى في ترجمة زيد بن أبي الشعثاء عن «الميزان» أنه قال: «وعنه أبو مليح وحده»، هكذا جاء في نسخته من «الميزان»، ونبَّه إليه ناشره، وصوابُه: أبو بَلْج! وهو الفزاري.

٤ ـ ونقل في ترجمة أبي إدريس الخولاني عن «جامع التحصيل» قولَ العلائي: «يروي عن عمرو بن معاذ»، وصوابُه: «يروي عن عُمر، ومعاذ».

وتتبُّع هذا الأمر من كُتُب العلماء فيما ينقلونه عن المصادر الأخرى، هو على جانب من الأهمية عظيم، وجمعُه من بطون الكتب جديرٌ بالاهتمام، وله من الآثار الحميدة ما لا يُكشَفُ الصواب فيه إلا بتتبُّعه، كما أن له من الآثار السيئة ـ عند ذوي النفوس المريضة ـ ما لا يُدْرَك مَدَاه.

وستأتي أمثلة أخرى ـ إن شاء الله ـ عند الحديث عن فوائد الرجوع إلى المصادر الأصلية ص ٣٥٥ تحت عنوان: كلمة في التوقي عن التحريف.

**د ـ مزاياه وفوائده :**

**فمن مزاياه :**

الدِّقةُ والأمانةُ أمران طَبَعيَّان في علمائنا رضي الله عنهم، ولولا أن الدراسة تقتضي الإشارةَ إلى بعض ذلك لما كنتُ بحاجة إلى ذكره.

١ ـ فمن دقَّة البرهان رحمه الله: أنه نَقَل في ترجمة موسى بن إبراهيم المخزومي عن «الميزان» تضعيفَ أبي داود له، وقال: «وفي «الميزان» بعد هذا مَخْرَج ـ أي: لَحَقٌ ـ ثم كتب على الهامش: وقال عليٌّ: وَسَط، ولم يُصَحَّح بعده. كذا في النسخة التي وقفتُ عليها».

فلم يَنسُبْ إلى «الميزان» ما كُتِب على حاشيته، لأن الكاتبَ لم يختم هذه الكلمة بتصحيحها. أي: بكتابة كلمة «صح» آخرَها، علامةً على أنها من أصل الكتاب ومن كلام مؤلفه، كما هو شأن أهل الدقة!.

كما أنه لم يُهمِل هذه الفائدةَ لأنها لم تُختم بكلمة «صح»، بل نَقَلها وأفادنا إياها، وأفادنا معها التزامَ الدقة والأمانة. فرحمه الله تعالى.

٢ ـ ومن أمانته ـ وهي صفةٌ واضحة جدًا في كتاباته ـ: أنه يَنسُب نقولَه وفوائده إلى قائليها، إنْ كان نَقْلُه عنه مباشرةً، ويسمِّي واسطتَه إنْ كان بالواسطة، ولا يتحرَّج.

أ ـ فمن ذلك: قولُه في ترجمة دُحَيبة: «ذكرها ابن حبان في الذال المعجمة ـ أي: ذُحيبة ـ على ما قاله شيخي نور الدين الهيثمي في ترتيبه للثقات». فلم ينسُب ذلك إلى «الثقات» مباشرةً، متجاوزًا الواسطةَ التي استفاد منها الفائدة، وفي حالِ كونِ ذلك صوابًا يكون قد نَسَبَ الفضل إلى أهله، وإن كان غيرَ ذلك يكون قد أبرأ نفسَه من العُهدة.

ب ـ وكتب حاشيةً على ترجمة يعلى بن أمية ـ أو: مُنْية ـ رضي الله عنه، نقل فيها نقولاً عديدة، عن المصنفِ، وابنِ الصلاح، والزبير بن بكَّار، وابن ماكولا، وابن عبد البر، والطبري، والمِزي، وختمها بقوله: «نقلتُ بعضَه مِن

كلام شيخنا العراقي، مُراجِعًا ما عندي مِن المصنفات المذكورة».

فتأمَّلْ قوله: «نقلتُ بعضه» وتأسَّ، وتذكَّرْ ما في «الجواهر والدرر» للسخاوي ١: ١٢٥: «صحَّ عن سفيان الثوري أنه قال ما معناه: نسبةُ الفائدة إلى مُفِيدها من الصدق في العلم وشُكْره، وأن السكوت عن ذلك من الكذب في العلم وكُفْره».

وقولَ الإمام ابن عبد البر رحمه الله في «جامع بيان العلم وفضله» ٢: ٨٩: «يُقَال: إن من بركة العلم أن تُضِيفَ الشيء إلى قائله».

وقولَ الإمام النووي رحمه الله في «بستان العارفين» ص ٢٨ ـ وهو يتكلم عن حديث «الدين النصيحة» ـ: «ومن النصيحة: **أن تُضاف الفائدةُ التي تُسْتَغْرَب إلى قائلها**[1]، فمن فَعَل ذلك بُورِكَ له في علمه وحاله، ومَن أَوْهَم ذلك وأوهم فيما يأخُذُه من كلام غيره أنه له: فهو جديرٌ أن لا يُنْتَفَعَ بعلمه، ولا يُبارَكَ له في حاله. ولم يَزَلْ أهل العلمِ والفضلِ على إضافة الفوائد إلى قائليها. نسأل الله تعالى التوفيق لذلك دائمًا».

وكان رحمه الله يحتاطُ ويَستَوثِقُ لنفسِه حين يُرِيدُ مناقشةَ المصنفِ في لفظةٍ تحتملُ الثبوت عنه وعدمَه، فمن ذلك: أن الذهبي قال في ترجمة عبد الله بن زَمْعَة القرشي: «أخو سَوْدَة أمِّ المؤمنين» فعلَّق عليه أولاً بأن هذا: «ليس بجيد، إنما أخوها عبد بن زمعة..» وأما عبد الله هذا فهو «ابن أختِ أمِّ سلمة أحدُ الأشراف».

ثم قال: «ثم راجعتُ نسخةً صحيحة مقروءة على ابن رافع تقي الدين فلم أَرَ فيها: أخو سودة أمِّ المؤمنين، وهذا هو الصواب».

(١) في هذا القيد «الفائدة التي تُستغرب»: جواب عما يجده الباحث في كتب العلماء من أقوال وأحكام منقولة لم تُنسب إلى قائليها، ذلك لأن نسبة كل شيء إلى قائله أمر يكاد يكون متعذراً، فلا بدّ من هذا القيد: أن تكون الفائدة من العلم الذي لا يوصل إليه بسهولة. والله أعلم.

مع أنها ثابتةٌ في الأصل، كما نبهتُ إليه، فحقَّ الاستدراكُ على المصنف.

**ـ ومن فوائده النادرة:**

١ ـ نقلُه في ترجمة سليمان بن صالح سَلَمويه عن العُقَيلي ـ بواسطة أبي علي الغَسَّاني ـ قوله: «كان عندهم ثقة»، وهي فائدة لم أرَها في المتداوَل من كتب الجرح والتعديل.

٢ ـ ونقلُه توثيق صدقة بن بشير (٢٣٨١) عن ابن ماكولا، وليس في التهذيبين شيء.

٣ ـ ومنها: ضبطُه الدقيقُ التامُّ لـ: آدَهْ، في ترجمة شَرَاحيل بن آده الصنعاني، والجديدُ فيه نقلُه عن أبي علي الغساني في «تقييد المهمل» ١: ٨٦ أن الهاءَ منه ساكنةٌ وقفًا ووصلاً.

٤ ـ ونحوه ما علَّقته على ترجمة شاذّ بن فَيَّاض، فانظره.

٥ ـ واستدراكه ترجمة الضحاك بن عبد الله القرشي، عند رقم (٢٤٣٠)، وقد فاتت المزيَّ ومن تبعه.

٦ ـ وكذلك استدراكه ترجمة مسهر بن عبد الملك بن سَلْع، عند رقم (٥٤٤٤)، وحديثه في «سنن النسائي الكبرى» رواية ابن الأحمر، ونبَّه إلى أن المزيَّ ذكر حديثه في «تحفة الأشراف»، وغفل عن الرمز له في «التهذيب»!.

**هـ ـ ما يؤخذ عليه:**

ومما لا بدَّ منه في الدراسة: التنبيه إلى بعض ما يقع من كل مصنف وكاتب بحكم الطبع الإنساني، والضعف البشري[1].

١ ـ فمن ذلك: قال الذهبيُّ في «الميزان» ترجمة سعيد بن زرعة الحمصي

(١) وينظر لزاماً ما كتبتُه سابقاً ص٢٠٠ و٢٧٧ في «دراسة حديثية مقارنة لنصب الراية وفتح القدير» المطبوعة مع «نصب الراية».

٢ (٣١٧٨): «روى عنه مرزوقٌ الشامي»، وهذا هو الصواب، ولم ينبِّه ناشره إلى اختلافٍ في النسخ التي عنده وخاصةً نسخة السبط التي يرمز لها بحرف س، وعلَّق السبط هنا نقلاً عن «الميزان»: «روى عنه سعيد بن مرزوق الشامي»! وليس بصواب.

ويلفتُ الانتباهَ شيءٌ في «نهاية السول»، كتب أولاً: «روى عنه سعيد بن مرزوق الشامي»، ثم ضرب على: «سعيد بن» بخطٍّ فوقه، فما وراء ذلك؟ هل كتب في الموضعين اسم الرجل من ذاكرته، وتنبَّه للصواب في «نهاية السول» ولم يتنبَّه له هنا؟ أو أن في نسخته من «الميزان»: سعيد بن مرزوق، فتابعه في «الحاشية» ولم يتنبَّه، وتنبه له هناك؟ الله أعلم.

ومرزوقٌ الشامي له ترجمة هنا برقم (٥٣٥٩).

٢ ـ ومن ذلك: قولُه في ترجمة سعد مولى أبي بكر الصديق: «قال مُغْلَطاي: لم أرَ أحدًا سماه سعدًا، ثم ذكر تسميته بسعيد، بزيادة ياء عن جماعة كثيرة عدَّدهم».

هكذا نَقَل عن مغلطاي، والذي في كتابه «الإكمال» ٥: ٢٥٤: حكايةُ أنه سَعْد لا سعيد عن أكثر من خمسة وعشرين إمامًا، واستنكارُه من المزي كيف سماه سعيدًا! ولخَّص ابن حجر في «التهذيب» ٣: ٤٨٥ كلامَ مغلطاي فحكى «إطباق أئمة أهل النقل على أنه سعد بإسكان العين».

٣ ـ وقال في ترجمة الصَّعْق بن حَزْن البكري: «وثَّق الصَّعْقَ يحيى بنُ سعيد وأبو زرعة...»، مع أن مصدره في هذه التعليقة «الميزان» ٢ (٣٨٩٣)، وفيه: «وثَّقه يحيى وأبو زرعة...»، فلم ينسُبه: ابن سعيد أو ابن معين، فراجعتُ «رواية الدوري عن ابن معين» ٢: ٢٧٠ (٣٤٣١) فرأيته نقل توثيق ابن معين له، ولم أجدْ نقلاً فيه عن يحيى بن سعيد.

٤ ـ وحصلَ له مثلُ هذا في ترجمة مَطَر الوراق، فانظرها.

٥ ـ وقال معلِّقًا على ترجمة عطاء بن أبي مسلم الخراساني: «أرسل عطاءُ

ابن أبي مسلم عن ابن عباس، ولم يدرك ابن عمر، قاله أبو حاتم، وقال أبو زرعة...». مع أنه ليس لأبي حاتم كلامٌ في رواية عطاء عن ابن عباس.

ويجدُ القارئ في التعليقات أمثلةً أخرى، ولولا ما أعان الله تعالى عليه ووفَّق، من مراجعة الأصول التي ينقل عنها البرهان: لما تيسَّر كشفُ هذا ولا غيرَه من الفوائد التي يجدها القارئ في هذه الحواشي. أسأل الله تعالى التوفيق في الأمور كلِّها.

**و ـ وصف النسخة شكلاً ومضمونًا:**

**وصف النسخة شكلاً**: أوْلى ما يقدَّم الكلامُ فيه: التنبيه إلى تميُّز خط الإمام البرهان الحلبي عن خطِّ العلامةِ ابنِ الإسكندري صاحبِ النسخة الأولِ، كي يطمئن القارئ إلى عدم تداخلِ كلام الرجلين وضَياع شيء من فوائد البرهان.

١ ـ إن خطَّ البرهان السبط يتميَّز كلَّ التميُّز عن غيره، بقلمه، وبقاعدة خطه، وبكتابته الدقيقة، بخلاف خط ابن الإسكندري. وما كنت أَشْتَبِه بشيء من هذا القبيل، والحمد لله.

٢ ـ وطريقة البرهان في الربط بين الترجمة أو الكلمة منها، وبين ما يريد أن يكتبه عليها:

ـ إما أن يكرر الكلمة أو الاسم على الحاشية ثم يكتب ما يريد.

ـ وإما أن يضع لَحَقًا إلى جهة اليمين أو اليسار فوق الكلمة التي يريد التنبيه إلى ما فيها. وحينئذ لا يكررها.

ـ وقد يكتب كلمة: حاشية، أو يختصرها بحرفين، أو طرف حرف الشين، وينقطها، وقد لا ينقطها: حشـ، شـ، سـ.

٣ ـ وغالبًا ما يختم حاشيته بدائرة منقوطة الوسط، وقد لا ينقطها، وهي عادة المحدثين حين يكتبون نُسخهم من كتب السنَّة، يختمون الحديث بدائرة، فإذا فَرَغوا من النَّسْخ وقابلوا ما نسخوه، وضعوا نقطة وسط هذه الدائرة، علامة على أنهم قابلوه.

فكأن البرهان كان يفعل ذلك علامةً على فراغه من كتابة الحاشية، وعلى تمامها، أو: على أنه أعاد النظر في قراءتها وصياغتها.

٤ ـ وهو يستعملُ قواعد المحدثين في ضبط ما يكتب ويُقيِّد، فكثيراً ما يضع علامة إهمال الراء والسين، والحاء والعين، ويكرر كتابة الكلمة التي تضطرب كتابتها معه، ويكتب فوقها: بيان.

٥ ـ وقد ازدحمتْ حواشي بعض الصفحات بكتاباته وإفاداته، ولولا دقةُ قلمِه وكتابتِه لَمَا اتسعتْ بعض الصفحات لحواشيها.

٦ ـ وساعَدَه ذلك على أن يكتب بعضَ إفاداته خلال الأسطر، وتحت الكلمة الواحدة، مما أَلزَمني التأنِّيَ الشديدَ في استخراج كلماته الدقيقة من ثنايا حروف الكلمات، خشية أنْ يفوتني شيء منها.

٧ ـ نعم، بعضٌ يسيرٌ من حواشيه بقلم غليظ، فكأنه رحمه الله كَتَب أولَ أمره تعليقات قليلة على الكتاب، حين كان يرجع إليه بين الفَيْنَة والفَيْنَة، فيكتبُ ما يَرَى حاجةً إليه، ثم تَبَلْوَرَتْ له فكرة التوجُّه للكتابة عليه بكامله.

دلَّني على ذلك تعدُّد قلمه على ثلاثة وجوه:

ـ فبعضُ حواشيه بقلم غليظ، وهي حواشٍ نادرةُ العدد.

ـ وبعضها بقلم ألطف، وهي من حيثُ العدد تزيد قليلاً على ما قبلها.

ـ وأكثرُها وأغلبُها بقلمه الناعم الدقيق[1]، بحيثُ إني اضطُررت إلى تكبير

---

(١) والسبط معروف بدقَّة الخط. قال تلميذه تقي الدين ابن فهد في «لحظ الألحاظ» ص ٣١٣: «ومن مؤلفات الشيخ ـ السبط ـ أدام الله تعالى علوَّه: تعليق على «صحيح» البخاري، في مجلدين بخطه، وفي أربع مجلدات بغير خطه»، ومثله في «معجم الشيوخ» ص ٤٩ للنجم ابن فهد، و«الضوء اللامع» ١ : ١٤١، بل تقدم ص ٢٨٨ من الترجمة عند الكلام على مكتوباته أنه كتب «شرح ابن الملقِّن على البخاري» في مجلدين، مع أنه بخط مؤلفه في عشرين مجلدًا!!.

الورقة المخطوطة إلى ضعف مَقاسها الأصلي، حتى اطمأننتُ إلى قراءة خطه، وأنه لم يَفُتْني شيء منه أبدًا إن شاء الله.

**ومن حواشيه الأولى**: ما كتبه على ترجمة إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسْلَمي، والأسود بن ثعلبة.

**ومن حواشيه الثانية**: ما كتبه على ترجمة أَسِيد بن المُتَشَمِّس، والأغرّ الذي له صحبة.

ويدلُّ على أن كتابته كانت على مراحل: أن الحاشية الواحدة أولُها بقلم غليظ، وتكملتها بقلم دقيق، حَصَل له هذا في عدد يسير جدًا من التراجم، منها ترجمةُ بُرَيْدة بن سفيان. والله أعلم.

٨ ـ والنسخةُ كلُّها سليمةٌ، سواءٌ نصُّ «الكاشف» أو «الحاشية»، لم تدخُلها أَرَضَة ولا رطوبةٌ تعكِّر النسخةَ أو نصَّها.

إلا أن البرهان رحمه الله كانتْ تطولُ معه بعضُ الحواشي، أو تكثرُ، فيضطر إلى أن يأتيَ ببعض الكلمات على أقصى حاشيةِ الصفحة، وحينَ تصويرِها لم تظهرْ أجزاءُ بعض الكلمات، لكنْ كان سياقها يوضِّح كثيرًا منها، مثل: ابن معـ، وواضح أنه: ابن معين، وكثيرٌ منها ما كان يتضح حين الرجوع إلى مصادره، ولم يبقَ إلا نَزْرٌ يسير جدًا منها لا يتجاوز العدَّ بأصابع اليد الواحدة لم يتَّضحْ لي، وقد نبَّهت إليه. والله الموفق.

* * * * *

# ٣ ـ تَرجَمة صَاحِب نُسْخَة البُرهَان وَناسِخهَا

نَسَبَ الرجلُ نفسَه آخر النسخة بأنه: محمد بن محمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن عبد الخالق بن علي بن زيد البِلْبِيْسيُّ، الشهير بابن الإِسكندري.

وترجَمَه الحافظ ابن حجر في «الدرر الكامنة» ٤: ١٥٨ فقال: «وُلد ٦٨٨، وسمع من أبي الحسن علي ابن القيم، ومحمد بن عمر بن ظافر، وست الوزراء، وأبي محمد ابن تمام، وغيرهم، وحدَّث، حَمَل عنه شيخنا العراقيُّ وولدُه، ووَلِيَ مشيخة تربة الجيبغا خارجَ باب النصر، مات في ١١ شعبان سنة ٧٦٣، وله بضع وسبعون سنة، وكان صحيحَ السماع.

«وهو والد مجد الدين محمد البِلْبِيْسي موقِّع الحكم للمالكية.

«قلت: و«مسندُ» أبي يعلى من طريقه بنزول، وإن كان متصلاً بالسماع». انتهى.

وأقولُ: كانت ولادة الحافظ أبي زرعة ابن العراقي «سَحَرَ يوم الاثنين الثالث من ذي الحجة سنة اثنتين وستين وسبع مئة»[١]، فيكون عمره يوم وفاة المترجَم ثمانية أشهر وثمانية أيام، ويكونُ الحافظ قد تقصَّد أن يقول: «حَمَل عنه...» ليشمَلَ السماعَ، بالنسبة للعراقي الوالد، والحضورَ، بالنسبة لولده أبي زرعة. فمثلُ هذا يُسمُّونه حضوراً أو إحضاراً[٢].

وإحضارُ الصغارِ مجالسَ العلماء للتبرك بمجالسهم: أمرٌ معروف.

فمن شيوخ البرهانِ الحلبي السبطِ: البدرُ ابن حبيب: حسنُ بن عُمر بن

---

(١) «الضوء اللامع» ١: ٣٣٦.

(٢) «مقدمة ابن الصلاح» النوع الرابع والعشرون: الأمر الثالث.

حسن بن حَبيب الحلبي (٧١٠ ـ ٧٧٩)، ترجَمَه ابن العِمَاد في «الشذرات» ٦: ٢٦٢ فقال: «وُلد بحلب سنة عشر ـ وسبع مئة ـ وأُحْضِر في الشهر العاشر من عمره على إبراهيم وعبد الرحمن ابنْي صالح ابن العجمي». فهذا من ذاك.

بل عبارةُ ابنِ حجر في «الدرر» ٢: ٢٩ تحتملُ أبعدَ من ذلك، إذ لفظُهُ فيه: «كان مولده في شعبان سنة ١٠، وحَضَرَ في عاشرِ شهرٍ على إبراهيم وإسماعيل وعبد الرحمن أولاد صالح». فهي تحتملُ: في عاشرِ شهرٍ من عمره، كما جاءت عبارة ابن العماد صريحة بهذا، وتحتمل: في عاشر شهر من السنة، وهو شهرُ شوال، فيكون عمره شهرين، أو نحوَهما!.

وأيًّا ما كان الأمر فإن حرصَ الحافظِ العراقي على إحضار ولده ذي الشهرين أو العشرة من العمر: يدلُّ دلالةً واضحةً على مَقام المترجَم عنده، إذْ فيه معنى حرْصِه على مشاركة ولده له في شيوخه[1].

كما أن شهادة الحافظ له أنه «كان صحيح السماع»: لها وَقْعُها بالنظر إلى قائلها، ولها أثر كبير بالنظر إلى هذا العلم الشريف.

ويرتبطُ بهذا: اعتمادُ الإمام سبط ابن العجمي على نسخته من «الكاشف» واعتبارُه لها أصلاً يكتب عليه «حاشيته».

ومجد الدين ولدُ المترجَم: ترجمه ابن حجر أيضًا ٤: ٢٠٨، وقال: «ولد في شهر ربيع الأول سنة ٧٢١»، وبيَّض لوفاته في المطبوع، وأشار مصحِّحه إلى تاريخ وفاته في بعض النسخ: سنة ٧٧٧، لكن ابن العماد أرَّخها في «الشذرات» ٦: ٢٦٣ سنة ٧٧٩ عن ستين عامًا، وأنه كان من تلامذة الحافظ المزي. رحمهم الله تعالى.

* * * * *

---

(١) انظر هذا المعنى في كلام السخاوي أول ترجمة أبي زرعة في «الدرر الكامنة» ١: ٢٥٧، و«الضوء اللامع» أيضًا.

# ٤ ـ وَصْفُ النُّسْخَة شكلًا وَمَضْمُونًا

١ ـ عددُ أوراقِ النسخة مئة ورقة وتسع وسبعون ورقة، وصفحةٌ واحدة، أي: ٣٥٩ صفحة، في كل صفحة ٢٥ سطرًا، وقد تزيد.

٢ ـ وفي آخرها اسمُ الكاتب، وتاريخُ الكتابة، والنصُّ على المقابلة. وهذا كلامه، قال: «نَجزَ في السابع من شهر ربيع الآخر من شهور عام ست وخمسين وسبع مئة، وصلّى الله على سيدنا محمدٍ وآله وأصحابِه الطيبين الطاهرين، صلاةً دائمةً بدوامك يا رب العالمين، وحسبنا الله ونعم الوكيل. وذلك على يد أفقر عباد الله إلى عفوه ورحمته: محمدِ بنِ محمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن عبد الخالق بن علي بن زيد البِلْبِيْسيِّ الشهير بابن الإسكندري، رحم الله من ترحَّم عليه. آمين».

ثم كتب على الحاشية اليسرى: «قُوبلت هذه النسخة حسبَ الطاقة».

٣ ـ لكن الصفحة الأولى ليستْ بخطه، إنما هي بخط السبط، وكَتَبَ عليها: «الكاشف، باختصار الحافظ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد ابن عثمان ابن الذهبي، في معرفة من له ذكر في الكتب الستة الأصول».

٤ ـ ولم يذكر العلامة ابن الإسكندري رحمه الله كلمةً عن النسخة التي أَخَذَ عنها نسخته، لكنه أفاد في موضعين أنه قابلها بنسخة عليها خط المصنف، فتكون نسخته هذه جامعةً لنسختين: التي نَسَخَ عنها، والتي قابلَ بها، لا أنه نَسَخَ وقابلَ بالتي نسخ عنها.

يدلُّ على ذلك: أنه كتبَ في صُلْب النسخة من المقدمة: «والرموز واضحة

إلا ٤ فلأصحاب السنن الأربعة، و ع فللجماعة كلهم»، ثم وَضَعَ على الكلمة الأولى والأخيرة علامةَ الإلغاء هكذا: لا من إلى، وكتب على الحاشية ما نصه: «في نسخةٍ عليها خطُّ المصنف: والرموزُ فوقَ اسم الرجل، خ للبخاري...» إلى آخر ما تَرَاه في المقدمة بزيادة: «والتواريخُ مكتوبةٌ بالهندي» فليستْ في أصل المصنف، فأفاد أنه قابلَ نسختَه بنسخةٍ أخرى عليها خطُّ المصنف.

وهذا أحدُ الموضعين المشار إليهما، وثانيهما:

كتب عند ترجمة أبان بن تَغْلِب: «بَلَغ مقابلةً بأصلٍ عليه خطُّ مصنِّفه رحمه الله».

وكأن النسختين ـ التي أُخِذ عنها والتي قوبل بها ـ مأخوذتان عن نسخة المصنف في وقت مبكر، إذْ ليس فيهما ترجمةُ مجاهد بن رباح التي تقدم ص ٢٢٧ أن المصنف أضافها سنة ٧٤٣، وليس فيها ترجمة الإمام النسائي، والمصنفُ كتبها على الحاشية. ورمزَ المصنفُ لخالد بن سارة المخزومي: **د ق**، ثم ألحق **ت**، وجاء في نسخة ابن الإسكندري الرمزان القديمان فقط: **د ق**، واستدرك السبطُ **ت**، مع أنها ثابتة في الأصل لكنها في وقت متأخر.

٥ ـ ونتج عن هذه المقابلة ظاهرةٌ قويةُ الظهورِ في النسخة، لا تكاد تخلو صفحةٌ منها، وهي تكثُر وتقلُّ في الصفحة، تلك هي ظاهرةُ الإلغاءِ لكلمةٍ، أو جملةٍ، أو أكثرَ، من أثناء الترجمة الواحدة، وهي بهذا الإلغاء تتفق مع أصل المصنف الذي بيدي أكثر، مما يدلُّ على أن النسخةَ المقابَلَ بها أقربُ إلى نصِّ المصنف الأخير. وانظر تمام هذا في صفحة ٣٤١.

٦ ـ وكان يكتب ـ على طريقة المحدثين ـ كلمة «بلغ» حيث ينتهي المجلس، فيلاحَظُ قربُ ما بين البلاغين، وقلَّة القدر المقروء. وبلغتْ مراتُ البلاغ تسعةً من أول الكتاب إلى ترجمة أبان بن تغلِب، ورقمها كما تراه: ١٥٤. فيقدر لكل مجلس نحو ١٢ ترجمة من هذه التراجم المختصرة!.

وملاحظةٌ ثانية: أنه انقطع عند هذه الترجمة: ترجمةِ أبان الإشارةُ إلى بلاغات المقابلة، ولو لم ينصَّ في آخر النسخة على أنها قُوبلت حسب الطاقة: لقلتُ إنها غيرُ تامةِ المقابلة.

٧ ـ وهو كثير الجَرْي على سَنَن المحدثين في استعماله علامات الضبط والتقييد وما شابهها، ومن وجوه ضبطه: أنه ضبط السين من كلمة: السرماري في ترجمة أحمد بن إسحاق هكذا: السّرماري، وكلمة: سبط، في ترجمة الحسن بن علي رضي الله عنهما، هكذا: سبط، لأن علامةَ إهمال السين عندهم نَقْطُها بثلاث نقط من تحتها، أو وضع هذه الإشارة عليها من فوق ٮ، ويُسَمونها: قُلاَمة ظُفُر مُضْجَعَة.

٨ ـ وقد أثبتَ ابنُ الإسكندري رحمه الله الإحالاتِ على ما تقدم وما يأتي من التراجم، على حواشي الصفحة، فلم يُدْخِلها صلبَ الكتاب، كما تقدم وصفُ ذلك من صنيع المصنف.

٩ ـ وفي نسخته فوائدُ علميةٌ: ناطقةٌ وصامتةٌ، تدل على علمه ودقّته، وإن كانت قليلةً. من ذلك:

ـ قوله عند ترجمة أبيض بن حَمَّال: «حاشية: نزل اليمن، ضبطه ابن الأثير بحاء مهملة». يريد صاحب «أُسْد الغابة» ١ : ٥٧ (٢٢).

ـ وتليها ترجمة أجْلح بنِ عبد الله الكِنْدي، وقال عندها: «حاشية: قال ابن حبان: اسمه يحيى، ولقبه أجلح». وهو كذلك في «المجروحين» ١ : ١٧٥ لكن بلفظ: «قيل: إن اسمه يحيى، والأجلح لقب».

ـ وقال عند ترجمة ربيعة بن كعب الأسْلَمي رضي الله عنه: «حاشية: قيل: لم يروِ عنه غير واحد، وروى عنه آخران». واستدرك عليه السبط بما تجدهُ تعليقًا على ترجمته.

ـ وقال المصنف في ترجمة عمر بن الخطاب الراسبي: «روى عنه يحيى بن حكيم المقوِّم»، فكتب ابن الإسكندري: «حاشية: وأثنى عليه خيرًا. قاله في

الكمال». وهو في «تهذيب الكمال» ٢١: ٣١٥.

ـ ثم علَّق على ترجمة عمر بن أبي خليفة العَبْدي: «حاشية: قال أبو حاتم: صالح. ذكره في «الميزان» وقال: له حديث منكر، وذَكَرَ في «الضعفاء»: عمر بن خليفة، ونَقَل عن العقيلي قال: منكر الحديث. قال الذهبي: قلت: لعله ابن أبي خليفة».

قلت: كلمة أبي حاتم في «الجرح» ٦ (٥٦٣) ولفظهُ ولفظُ المصنف في «الميزان» ٣ (٦٠٩٣): «صالح الحديث»، ومراده بـ«الضعفاء»: «ديوان الضعفاء» للذهبي (٣٠٣٤)، وكلمة العقيلي في: «ضعفائه» ٣: ١٥٦ (١١٤٣)، لكنْ جاء عنوان الترجمة فيه: عمر بن أبي خليفة، وسُمِّي في الإسناد: عمر بن خليفة، وكأن ذلك صوابٌ لا خطأ مطبعي، فقد قال الذهبي في «الميزان» ٣ (٦٠٩٢): عمر بن خليفة، ويقال: ابن أبي خليفة، عن هشام بن حسان...».

وقد فرَّق الذهبي في «الميزان» و«المغني» ٢ (٤٤٤٩) بين عمر بن خليفة ـ أو ابن أبي خليفة ـ عن هشام بن حسان، وبين عمر بن أبي خليفة ـ جزمًا ـ عن محمد بن زياد، وأكَّد ذلك الحافظ في «اللسان» (٥٦١٠).

فاستفَدْنا من هذا فائدتين: ضرورةَ الرجوع إلى المصادر الأصلية للتحقُّق من القول المنقول عنها. وضرورةَ الجمع بين كلام الذهبي في مختلِف كتبه.

فقد رأيتَ أن لفظ أبي حاتم: صالح الحديث، لا: صالح، وقد تقدم التنبيه إلى الفرق بينهما في دراسة «ألفاظ الجرح والتعديل في الكاشف» ص ٧٤ برقم ١٥، ١٦.

ورأيتَ أن الذهبيَّ ذهب مذهبًا في كتابين، ومذهبًا ثانيًا في كتاب ثالث.

ـ وقال عند ترجمة محمد بن ثابت البُنَاني: «حاشية: في «المغني»: ضعَّفه جماعة».

قلت: في هذا وهم قطعًا، إما أنه سَبَق ذهنه من «ديوان الضعفاء» (٣٦٢٣) إلى «المغني في الضعفاء»، وإما أنه ممن يَتوَهَّم أن «الديوان» و«المغني» كتاب

واحد، مع أنهما اثنان متغايران[١].

**أما ما قصدتُه بفوائده الصامتة**: فذلك أنه جاء في الصفحة الأخيرة من أصل نسخته تراجمُ لعدد من النساء: أمِّ محمد بن قيس القاصِّ، أمِّ محمد بن أبي يحيى، أمِّ مُساور الحِمْيري، أمِّ مَنْبوذ، ثم: عَمْرة عن أختها، ليلى عن مولاتها، أم الحسن عمة غِبْطة، أم حكيم عن أمها، وَوَضَعَ فوقَ كلِّ اسم منها كلمة: كذا، يريد التنبيهَ إلى أنه هكذا في الأصول المنقولِ عنها دون رمز، وعدمُ الرمز أورثَ شكًا عنده، لا أنه يريد: عدمُ الرمز صوابٌ، وإلا لكتب: صح بدلَ: كذا، يدلُّ على ذلك أنه كتب: صح فوق كلمة (بنت) من قوله: «بنت أمِّ سلمة: «زينب»، تأكيدًا لصحة عدم الرمز.

أما هنا فهو شاكٌّ: أصحيحٌ لم يضع المصنفُ رموزًا لهذه التراجم؟!.

والواقعُ: أن المصنفَ وضع رموزًا لجميعها إلا: عمرة عن أختها، وليلى عن مولاتها، ونبَّه السبط إلى أن رواية عمرة عن أختها في «صحيح» مسلم، وعلَّقتُ على الثانية أن ابن حجر رمز لها في «التقريب» **س ق**. فكلمة (كذا) إفادةٌ صامتة، أفادتْ ضرورةَ المراجعةِ لِما كان هذا شأنَه. والله أعلم.

بقي أمران لطيفان يتعلَّقان بالحديث عن هذه النسخة التي كان لها شيء من الاعتبار في عملي واعتمادي عليها، لذلك أطلتُ في الحديث عنها، وهما:

**الأول**: ويتعلَّق بالشكل: أن البرهان الحلبي رحمه الله ألحقَ أوراقًا في أول النسخة وآخرها، كتب فيها فوائدَ كثيرةً غاليةً، يرى القارئ الكريم بعضَها مثبتًا في آخر هذه الدراسات، ومُشارًا إلى بعضها الآخر.

**الثاني**: ويتعلَّق بالمضمون: أن البرهانَ السبطَ أدخل على هذه النسخة ضبطًا غيرَ قليلٍ، وشيئًا من التصحيحات والتقييدات. منها ـ على سبيل المثال ـ:

---

(١) انظر ص ١٢ من مقدمة العلامة الدكتور نور الدين عتر لكتاب «المغني» للذهبي، وآخر رسالة الأخ المحقق الدكتور قاسم علي سعد: «صفحات في ترجمة الحافظ الذهبي».

ـ جعفر بن محمد بن عمران الثعلبي، كتب ابن الإسكندري: التغلبي، فعدلها السبط إلى: الثعلبي، وجعل نقطة الغين المعجمة سكوناً، فصارت عينًا، وأمعن في الضبط فكتب تحتها عينًا صغيرة علامة إهمالها، وكتب فوقها: صح، وكتب على الحاشية: الثعلبي، وضبطها، وفوقها: بيان. والمعهودُ في مثل هذه الحال: تركُ الكتابة كما هي، والتعليقُ عليها بما يراه القارئ.

ـ وجاء في أصل النسخة في ترجمة علي بن موسى الرضا ما نصه: «عن أبيه، وعمه، أبو عثمان المازني». فوضع السبطُ إشارةَ لَحَقٍ إلى اليسار بعد قوله: «وعمه»، وكتب على الحاشية: «سَقَطَ: وعنه». والواقع أنه تحريف لا سقط، وانظر التعليق عليه (٣٩٧١)، وهذا نادر، إذِ النسخةُ مقابَلَةٌ مقابلةً جيدةً، ولا تخلو صفحةٌ من صفحاتها من عدة استدراكات وتصحيحات على حواشيها، ولم يبقَ فيها إلا ما لا بدَّ منه للطبع البشري.

وهناك ظاهرةٌ مشتَرَكةٌ بين هذه النسخة والنسخ الأخرى، وهي ظاهرةُ المغايرات الكثيرة لنسخة الأصل، سأتحدَّثُ عنها إن شاء الله تعالى في ص ٣٤١ ـ ٣٤٢ عند حديثي عنها مجموعةً.

* * * * *

# جَوانب الركن الثالث : خِدمتنا للكِتابَيْن

١ ـ «الكَاشِفُ» : مَخطوطاتُه ، ومَراحل العَمَل فيه

٢ ـ «الحَاشِيَة» : مَرَاحل العَمَل فيهَا

٣ ـ الجَانبُ الفَنّي في خِدْمَةِ الكِتابَيْن

٤ ـ كَلِمة في التَّوَقّي مِنَ التَّحْريف

# ١ ـ «الكاشف»: مخطوطاتُه، ومَراحل العَمَل فيه

## أولاً ـ مخطوطاته:

١ ـ لم أحفِلْ بالبحث عن مخطوطات «الكاشف»، لعلمي أنها كثيرة جدًا، وَيغلِبُ على ظني أنه ما مِنْ مركزٍ للمخطوطات إلا وفيه نسخة أو نسخ منه، وقد حصلت والحمد لله على ما أغْنَاني عن هذه الكثرة، وهو أصلُ المصنفِ الذي كَتَبه بيده، واستقرَّ عليه أخيرًا، فإنه جاء في آخره قولُه: «فَرَغْتُ من اختصاره بعد العصر يومَ الجمعة السابعَ والعشرين من شهر رمضان سنةَ عشرين وسبع مئة، وهذا المختصر في قدر عُشْر الأصل».

ثم كَتَبَ عن يمين هذا الكلام: «فَرَغَ الذهبيُّ من هذه النسخة سنة تسع وعشرين». فهذه هي الصياغةُ الأخيرةُ للكتاب، بدليل اعتمادِه هذه النسخة وإضافاتِه الكثيرة عليها، وآخرُ ما أضافه ترجمةُ مجاهد بن رَبَاح، وأرَّخ ذلك سنة ٤٣، أي: وسبع مئة، فيكونُ ذلك قبل وفاته بخمس سنين.

ومع ذلك فقد تجمَّع لديَّ منه ـ دون بحث ولا تتبُّع ـ خمسُ نسخٍ سوى أصلِ المصنف، نسختان من حلب، وثلاثٌ من معهد المخطوطات العربية بمصر، وهذه كلمات موجَزة عنها:

**النسخة الحلبية الأولى**: هي نسخةُ العلامة ابن الإسكندري، وهو مصريٌّ كما هو واضح من نسبته وشهرته، ويبدو أن أصلَه إسكندريٌّ، ومَنْشَأه بِلْبِيْسيٌّ، وكأن البرهان الحلبي أحْضَرَ معه هذه النسخة إلى حلب حين مرَّ بِبِلْبِيْس، من مدن مصر، فإنه دَخلَها في رحلته إلى مصر للمرة الأولى والثانية، ثم كتب عليها حواشيَه وفوائده.

وقد تقدَّم وصفُها والكلامُ عليها باستيفاء ص ٣٢٧ ـ ٣٣٤، والحمد لله.

**النسخة الحلبية الثانية**: وهي من محفوظات المكتبة الأحمدية بحلب، ويقعُ نصُّ الكتاب في ٢١٩ ورقة، سوى ما أُلْحِق بأولها، وجاء في آخرها: «تم «الكاشف» والحمد لله رب العالمين، وصلَّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم، وذلك يوم الأحد السابع والعشرين من جُمَادى الأولى سنةَ إحدى وأربعين وسبع مئة، وكتبه العبد الفقير إلى الله سبحانه، الراجي عفوه وغفرانه: عثمان بن محمد بن الحسين الحَرَّاني نسبًا، الأذْرَعيُّ مولدًا، الشافعيُّ مذهبًا، عفا الله عنه وعن والديه تكرُّمًا، وعن سائر المسلمين، آمين رب العالمين».

وهي نسخةٌ مقابَلَة، كُتِب على حواشي صفحاتها علاماتُ المقابلة «بلغ مقابلة» وكُتِب في آخرها: «قابلتُ هذا الكتاب من أوله إلى آخره على نسخةِ أصلِه حسبَ الطاقةِ مقابلةً صحيحة»، وكان فراغُها يومَ الجمعة السابعَ عَشَرَ من ذي القَعْدة سنةَ إحدى وأربعين وسبع مئة، وكَتَب هذه الأحرفَ الفقيرُ إلى الله تعالى محمد بن أحمد بن إبراهيم بن باتاجوك الشافعي، حامدًا لله تعالى ومصلِّيًا على نبيه محمد وآله ومسلِّمًا».

وكُتِب على الورقة الأولى: «ملكه مِن منِّ مولاه المعين العبد الحقير ياسين ابن السيد محمد البكْفَالوني الأصل، الإدلبي المنشأ، ليلةَ عرفة سنةَ إحدى عَشْرة ومئة وألف».

ثم في الورقة الثانية: أسماء الفقهاء السبعة بالمدينة المنورة، ثم كُتِب في صفحةٍ وبعضِ الصفحة التالية لها الأرقامُ الحسابيةُ من الواحد إلى العشرة، على وَفْق كتابتها بالقلم الهندي، وقد لخَّصتُها فيما تقدم ص ٢٢٥.

وقد نَقَلَ صاحبها البكْفَالوني بعض حواشي البرهان، وهي قليلةٌ جدًا محصورةٌ في الصفحات الأربع الأولى، وعددها ١٩ حاشية بما فيها الكلمات الداخلة بين الأسطر، وفي بعضها خطأٌ قليلٌ، وقد صرَّح باسم البرهان السبط في حاشيتين منها.

وتوقَّفت الفوائد والحواشي بعد ذلك، فلا تجدُ على حواشي الصفحة إلا علامةَ المقابلة فقط، وليس فيها ضبطٌ، ولا عن أيٍّ أصلٍ أَخَذَ نسخته هذه.

وتبيَّن لي أن في أصله الذي أَخَذَ عنه نسختَه سَقطًا، ففي وسط ورقة ١٦٦/ ب ترجم لمحمد بن مصعب القرقساني، وختمها بقوله: «مات سنة ٢٠٨» وأُلْحِق بهذا التاريخ مباشرة قولُه: «وقال البخاري والنسائي: منكر الحديث...»، وهذا يتعلَّق بترجمة محمد بن ميمون الزَّعْفراني، فيكون قد سقطتْ ترجمةُ اثنين وعشرين رجلاً.

وقد أذكُر في تعليقاتي هذه النسخةَ فأصِفُها بـ : النسخة الحلبية الثانية، وقد أعبِّر عنها وعن نسخة السبط معًا بـ : النسختين الحلبيتين.

**النسخة الثالثة**: نسخة تقي الدين أبي الفتح محمد بن عبد اللطيف بن يحيى ابن علي بن تَمَّام السبكي (٧٠٥ ـ ٧٤٤) رحمه الله تعالى، وَصَفَه الحسينيُّ في «ذيل العبر» ٤: ١٣٣ بـ «الحافظ الإمام العلامة ذو الفنون أقضى القضاة» ولم يُتمَّ الأربعين من عُمُره!!.

وفي آخرها: «وَقَعَ فراغُ أبي الفتح السبكي ـ نفعه الله ـ من كتابته في الثاني والعشرين من رجب الفرد سنة ثلاث وثلاثين وسبع مئة أحسن الله عُقْباها».

والنسخة في ١٦٥ ورقة، وهي على جَوْدةِ خطِّها ووضوحه فليس فيها ضبط ـ إلا ما شاء الله ـ ولا ما يفيد المقابلة، وفيها بعض حواشٍ وفوائد.

والصورةُ التي عندي مأخوذةٌ عن الفيلم المحفوظ بمعهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية بمصر، برقم ٣٠٨٥، وهو عن الأصل المحفوظ في مكتبة خدابخش ببلدة بتنة من بلاد الهند، ورقمه هناك ٣٤٢٣.

**النسخة الرابعة**: نسخةٌ صوَّرها المعهد أيضًا من المكتبة الظاهرية بدمشق، وعددُ صفحاتها ٧٧٠ صفحة، وخطها كبير، وفي آخرها أنها نُقِلتْ «من نسخةٍ نُسِخت من نسخة المصنف بخط يده» وبآخرها: «تمَّ «الكاشف» بانتقاء كاتبه والحمد لله وحده يومَ سابع عِشْري رمضان سنة عشرين وسبع مئة يوم الجمعة

بعد العصر. اللهم صلِّ على محمد وآله وسلِّم تسليمًا كثيرًا».

«وكان الفراغ من هذه النسخة ليلة الأربعاء المُسْفِرة عن سادسِ عشرِ ذي القعدة سنةَ سبع وثمانين وسبع مئة، على يد فقير رحمة ربه أحمد بن محمد بن أحمد بن حيدرة بن عمر بن محمد بن موسى بن عبد الجليل بن تميم بن محمد ابن محمد بن محمد الدِّجْوي الأصل، المصري المولد، عفا الله عنه، وعن والديه، وعن جميع المسلمين، بمنِّه وكرمه. آمين آمين».

والنسخةُ جميعها بخط المذكور إلا عشرَ صفحاتٍ من وسطها، فبخط مغاير وقديم أيضًا، من ترجمة علي بن أبي بكر الكِنْدي، إلى عمار بن معاوية الدُّهْني، وفيها حواشٍ كثيرة مفيدة، وكثيرٌ منها داخل في حواشي البرهان سبط ابن العجمي. ولم تظهر رموز كثير من تراجمها.

**النسخة الخامسة**: نسخةٌ صوَّرها المعهد المذكور من مكتبة رضا رامبور بالهند، ورقمها هناك ١٠٠٤، ورقم الفيلم في المعهد ٣٠٣٦، وهي في ١٣٧ ورقة، جاء في آخرها: «تم الكتاب بحمد الله وعونه وكرمه ٩٣٧» فكأنه تاريخ النسخ.

ثم ذكر أحدُ مالكي النسخة وهو أبو بكر بن علي المقرئ أسانيد شيخه «الإمام العلامة جمال الدين محمد بن أبي بكر المقرئ» ـ كما وصفه ـ بمرويَّات ابن حجر، والذهبي، وابن كثير، والتاج ابن السُّبْكي، والمزي. فكان بين جمال الدين هذا وابن حجر رجلان، وبينه وبين الذهبي أربعة، وثلاثة رجال بينه وبين ابن كثير وابن السبكي، وبينه وبين المزي خمسة.

والاستدراكات التي على الحواشي يُستأنسُ بها على أن النسخة مقابلة، وإن كان لم يُنَصَّ على ذلك في أولها أو آخرها.

وليس في حواشيها بعد ذلك فائدة، فهي نسخة (بكماء) لا تَنطِق بفائدة أخرى.

وبعد هذا الاستعراض اليسير للنسخ الخَمسة لا بدَّ من التنبيه إلى شيء هام

رأيتُه حصل فيما بينها، وفيما بينها وبين الأصل، ألا وهو المغايراتُ الكثيرة جدًا بين نصوصها.

ذلك أن الناظر في النسخ الستة يَرَى فيها اختلافًا في الترجمة الواحدة إلا في رموزِها وسياقةِ نسبِ المترجَم: فيندُر[1]، أما في ذكر شيوخه، والرواة عنه، والكلام عليه، وتاريخ وفاته: فهذا كثير جدًا.

ولم أُلْقِ بالاً لهذه الظاهرة، لا في أول الأمر، ولا في آخره.

لم أُلق لها بالاً في أول الأمر: لأنها اختلافاتٌ كثيرة جدًا، ستُثْقلُ حواشي الكتاب وتضاعفُ من حجمه، ولم أقفْ على كتاب في نُسَخه من الاختلاف مثلُ ما في نسخ «الكاشف» ـ والله أعلم ـ حتى «الموطإ» الذي ألَّف فيه الدارقطني «اختلاف الموطآت». وبيدي نسخة المصنف فلا داعيَ للاحتفال بغيرها.

ولم أُلْقِ لها بالاً في آخر الأمر: لأني رأيتُ في آخر النسخة النصَّ على تاريخ فراغ المصنف من تأليفه: ٢٧ من شهر رمضان لسنة ٧٢٠، وعن يمينه ما نصه بخط المصنف: «فرغ الذهبي من هذه النسخة سنة تسع وعشرين» أي: وسبع مئة.

فيكون المصنفُ قد أخرجَ الكتاب مرةً أُولى سنة ٧٢٠، ومرة أخيرة: سنة ٧٢٩، وقد يكون بينهما إخراج ثالث أو أكثر ـ والله أعلم ـ.

أما الدليلُ على أن المرة التي كانت سنة ٧٢٩ هي المرة الأخيرة: فاعتمادُها من قِبَل المصنف واحتفاظُه بها في حَوْزته زيادةً ونقصانًا وتنقيحًا إلى سنة ٧٤٣ تاريخِ إلحاقِ ترجمة مجاهد بن رباح، كما تقدم.

---

(١) جاء الرمز في ترجمة صالح بن أبي صالح السمان في الأصل بخط المصنف: ت، وفي النسختين الحلبيتين، ونسخة أبي الفتح السبكي، ونسخة رامبور ـ الهند: م ت، ولم تظهر الرموز في نسخة الظاهرية. وهذه مغايرةٌ صحيحة، كما ذكرته في التعليق عليها. وانظر (١٤٠٦) وبعد (١٧٦٩).

واعتمادُها أيضًا من قِبل المصنف وتقديمُه لها إلى أصحابه ينسخون عنها مرةً ومرتين، من شخص وآخر وآخر، إلى تواريخ متأخرة، كما تراه في تواريخ القراءات والنَّسخ، وتقدم ص٢٢٩ فما بعدها.

وأما الدليل على أن هناك إخراجًا ثالثًا أو أكثر بين عامي ٧٢٠ ـ ٧٢٩: فهذه الاختلافات في النسخ التي أمامي، ومهما يكن من أمرٍ يتوقع من عمل النساخ، لكنه لا يصل أبدًا إلى بعض هذا الاختلاف، فهو لا بدَّ مستَمَدٌّ من نُسَخٍ أمامَهم يعتمدونها، لا سيما أن النسخة الحلبية الثانية ونسخة أبي الفتح السبكي مكتوبتان قبل وفاة المصنف، ونسخة ابن الإسكندري مكتوبة بعد وفاته بقليل: بثماني سنين، وكذلك النسخةُ الرابعة: نسخةُ الظاهرية، قريبةُ عهدٍ به، بعد وفاته بتسع وثلاثين سنة.

فالعهد قريب، فمن أين جاء هذا التغايُر الفاحش، لولا أن المصنفَ أخرج الكتابَ عدةَ مرات!.

وقد ذكرت في التعليق على ترجمة الإمام عبد الله بن المبارك رحمه الله أن المصنف قال عنه ـ في الأصل الذي أعتمده ـ: شيخ خراسان، ومثلُه في نسخة ابن الإسكندري التي اعتمدها البرهان السبط، لكن في النسخة الحلبية الثانية ونسخة الحافظ السخاوي من «الكاشف»: شيخ الإسلام! والسخاوي: كغيره من الحفاظ الحريصين على سلامة مصادرهم، ومع ذلك تجدُ هذه المغايرة عنده.

وتقدم ص ٣٣٤ التنويهُ بظاهرةِ كثرةِ الإلغاءِ في نسخة ابن الإسكندري، بسبب أنه قابلَ نسختَه التي نسخها عن نسخةٍ، بنسخةٍ أخرى عليها خطُّ المصنف، فنسخةٌ جمعتْ بين نسختين ظَهَر فيها ظهوراً كبيراً فوارقُ كثيرةٌ وزياداتٌ، فكيف لو قُوبلتْ بنسخ أخرى!.

وأَزيدُ هنا: أن البرهان السبط رحمه الله يذكر في بعض حواشيه أنه جاءت ـ هناك ـ مغايرة في نسخة قُرِئَتْ على ابن رافع، زيادة أو نقصًا، مما يؤكِّد أنه لو قُوبلت بنسخ أخرى لجاءت الفوارق أكثَرَ وأكثَرَ.

وهذا كلُّه يدلُّ على ما استظهرتُه: أن المصنف أخرج كتابه هذا بين عامي ٧٢٠ و ٧٢٩ إخراجًا ثالثًا أو أكثر، والله أعلم.

وأعودُ لأقول: إني لم أحتفِلْ بهذه المغايرات، لأنها في حكم المُلغَى المعدول عنه عند المصنف، فالأصلُ الذي بين يديَّ هو الذي استقرَّ عليه اختيارُ المصنف وصياغتُه. وإثباتي للمغايرات ـ لو أثبتُّها ـ: دليلُ اعتباري لها، وهو خلافُ نظرةِ المصنف لها. والله تعالى أعلم.

**ثانيًا ـ مراحل العمل فيه، وأَقْصُر حديثي على الجانب العلمي[1]:**

١ ـ صوَّرتُ نسخةً من الطبعة المصرية التي قام على تحقيقها الدكتوران الفاضلان عزت عيد عطية، وموسى محمد علي الموشي رحمه الله، وطَبَعاها عام ١٣٩٢ في ثلاثة مجلدات متوسطة، وقابلتُها بالأصل الذي بخط المصنف، وأثبتُّ عليها المغايرات.

وكانت المقابلة مع أخي الفاضل الدكتور الشيخ أحمد نجل شيخنا الجليل المعمَّر الداعية المجاهد المربِّي الأستاذ الشيخ محمد نمر الخطيب حفظهما الله تعالى.

٢ ـ ثم كررنا المقابلةَ بشكل خاص لرموز كلِّ ترجمة على حِدَة، قابلنا ذلك بالأصل ما استطعنا، لأن رموزه بالحبر الأحمر، وبما في «تهذيب الكمال»، ونرجعُ إلى نصِّ المزي آخر الترجمة أو أثناءها.

وكان من نتيجة ذلك: كشفُ أوهامٍ نادرةٍ من المصنف، وكذلك أكثرَ منها من الحافظ ابن حجر في «التقريب».

وكان هذا الأمرُ يَستَدعي مني مراجعةَ أحاديثِ الرجلِ في الكتب المرموز لها، لأتثبَّتَ هل له حديث فيها أوْ لا، فأصحِّح الرمزَ أو أخطِّئه، ولا يدركُ وعورةَ أغوارِ هذا المسلكِ وطولَها وما تَسْتَغْرقُه من وقت وجهد إلا من يُعانيها.

---

(١) ويأتي الحديث عن الجانب الفني تحت الجانب الثالث من جوانب هذا الركن، صفحة ٣٥١.

وكان يُسعفني في هذا المجال: «رجال صحيح البخاري» للكَلاَباذي، وللباجي، و«رجال صحيح مسلم» لابن مَنْجُويَهْ، و«تحفة الأشراف» للمزي، رحمهم الله تعالى.

٣ـ وكنا نَحرِص أثناءَ المقابلة على الاستفادةِ من ضبط المصنف والأخذ به.

٤ـ ثم قام الأخ الدكتور الشيخ أحمد بتخريج نصوص «الكاشف» من أحاديثَ شريفة ـ ولو أن المصنف أشار إليها إشارة خفيفة، كقوله: له حديث واحد، أو حديثه مضطرب، ونحو ذلك ـ ومن أقوالهم في المترجَم تجريحًا وتعديلاً. فكفَى وأوفَى، جزاه الله خيراً.

٥ ـ فأثبتُّ تخريجاتِه هذه.

ثم كنتُ أقومُ بأعمالٍ متممة لها، وأهمُّها:

٦ ـ كنتُ أراجعُ هذه الأقوال في مصادرها متدرِّجًا معها، أرجع إليها عند المزي في «تهذيبه» لأنه المصدر الأول للذهبي.

ثم في مصادرِ المزي: «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، و«الضعفاء» للعُقَيلي، و«الكامل» لابن عدي، و«طبقات» ابن سعد، و«التاريخ الكبير» للبخاري...

ثم في مصادرِ هذه المصادر، أعني: الثلاثة الأولى، فابن أبي حاتم إنْ نَقَل عن أبيه وأبي زرعة: فهو المصدر الأولُ والوحيدُ لذلك النقل، لأنه ينقُل عنهما مباشرة دون واسطة، لكنه كثيرًا ما ينقل عن الإمام يحيى بن معين، من روايات متعدِّدة عنه: «رواية الدُّوري»، والدارمي، وإسحاق بن منصور، وابن أبي خيثمة...، فكنت أرجع إلى المطبوع منها، وأعزو إليه، ولا أكتفي بالنقل عنه بواسطة.

وكثيرًا ما ينقُل أيضًا عن الإمام أحمد من رواية ابنه عبد الله وغيره، عنه، فلا أكْتفي إلا بمراجعة أصوله، ما دامتْ تَصِلُ يدي إليها.

فإنْ لم أستطعْ ذلك ـ وكانتْ لديَّ شبهةٌ في صحة اللفظ المنقول ـ كنتُ

أرجعُ إلى مؤيِّدات أخرى، لأرى التواردَ على هذا اللفظ، أو أنه رُوي سواه، فكنت أرجع مثلاً إلى «تاريخ بغداد» وغيره من الكتب التي تُعْنى بذلك.

وهكذا الشأنُ فيما ينقله العقيلي وابن عدي، فإنهما يُعنيان بالرواية عن البخاري، وابن معين، وأحمد، وابن المديني، فلا أُسوِّغُ لنفسي الأخذ عنهما ما دمتُ قادرًا على الرجوع إلى المصدر الأول لهما، لِمَا تبيَّن لي من ضرورة الأخذ بهذا المنهج.

**وخلاصةُ ذلك**: أني كنتُ أَعتبر الكتبَ التي تجمعُ الأقوال في الرجال: مفاتيحَ تدلُّني على المصادر الأصلية، فأرجع إليها، ولا أعتبرها مصادر مستقلة إلا إذا لم يتيسرْ ليَ الوصولُ إلى مصادرها.

لقد كشفَ هذا المنهج عن حقائق، وزيَّف دخائل، وصوَّب أخطاء، وصحح أغلاطًا، ونبَّه إلى تحريفات، وأيقظَ إلى تصويبات: الشيء الكثير، والحمد لله رب العالمين.

ومع أنه جَعَلني أنفُض يديَّ - أكثر من ذي قبل - من الثقة بالكتب المطبوعة في علم الرجال إلا ما نَدَر: فإنه حَمَلني على ضرورة التثبُّت من كل نقل عن قائله، ومن النظر في لفظه المنقول عنه، ومدى تَطَابقه مع المراد، وذلك بدراسة قرائنه وملابَساته، فقد يكون النقل متطابقًا، لكن يكون في مصدره المنقول عنه قرينةٌ وملابَسَةٌ تعيِّن مرادًا آخر منه. وأكثر ما يقع هذا في النقل عن الإمام البخاري رحمه الله.

وكنتُ أحيانًا أستغرِق ساعاتٍ عديدةً في دراسة ترجمة واحدة، نتيجةَ تَسَلسُلي مع المصادر والأمهات، ودخولي في مَتَاهاتِ بُنَيَّاتِ الطريق المعترضةِ، أعني تلك التحريفاتِ المطبعيةَ الكثيرة جدًا الواقعةَ في كتب الرجال، فمن تصحيح تحريفٍ، إلى تصحيحِ تحريفٍ آخر في كتاب غيره، إلى تصحيح ثالث في مصدر ثالث.

وقد يتواردُ ناشرو هذه الكتب على تحريف واحد، فيصيرُ لدى آخرين هو

الصوابَ، وغيره هو الخطأ!.

وقد يقعُ خطأ في كتاب، فيرتِّب عليه محققُ كتاب آخَرَ خطأً آخر، فيتعذر كشفُ الخطأ الأول أكثرَ مما لو بقي على حاله.

وهذا في الأخطاء المطبعية، وإلقاءُ التَّبِعة على المطبعة هيِّن، فكيف لو تَوارَدَ عالم عن عالم في نقلٍ محرَّف، ثم نُقِل بالمعنى، وازدوج الخطأ، وعُمِّي على الصواب!!.

وهذه الكلماتُ اليسيرةُ التي أكتبها قد يرى بعضُ القراء فيها تهويلاً للواقع، لكنْ قد يرى فيها الباحثُ الممارسُ الجادُّ تهويناً للواقع.

وسأُفرِدُ بعد فراغي من شرح «خدمتنا للكتابين» كلمةً قصيرة أذكُر فيها نماذجَ هامة من هذا الذي عانيتُه.

وكان العَنَاءُ أكثَرَ: في تخريج نصوص «الحاشية» لأن كثيرًا من تراجمها يشتمل على نقول كثيرة، فلا ريبَ أن العَنَاءَ والتعثُّر في طريق الوصول إلى المقصود أشدُّ، والزمن أطولُ.

ولقد تحمَّلتْ مني دار القبلة للثقافة الإسلامية تأخُّرًا في إخراج الكتاب ما لا تحتملُه دارُ نشرٍ سواها، ولولا توافُقُ هذا المنهج مع رغبة القائمين عليها: لما احتملوا مني هذا التأخر الزائد. فجزاهم الله خيرًا.

(٧) ـ ومن الأعمال المتممة التي كنتُ أقومُ بها: المقارنةُ بين حكم الذهبي على الرجل، وبين حكم ابن حجر عليه في «التقريب». وكانت هذه المقارنة تتطلبُ مني أيضًا البحثَ والدراسةَ، ومراجعةَ ما في التهذيبين ـ للمزي وابن حجر ـ على ضوء ما شرحتهُ، ويزيدُ عليه: الدِّقةُ في استخلاص الحكم على الرجل.

**فإذا اتفق حكمهما**: لم أنقُل عن «التقريب» شيئًا، وإذا تقاربا تقاربًا كبيرًا: لم أنقل شيئًا أيضًا، مثل: أن يقول أحدهما: ثقة، والآخر: ثبت، متقن...، أو أن يقول الأول: ضعيف، والآخر: واهٍ، ونحو ذلك.

إلا إذا أضاف الحافظُ وصفًا آخر يتعلَّق بحفظ الرجل، أو بروايته عن شيخ معين له، أو بتدليسه، أو إرساله، أو اختلاطه: فإني أنقلُه.

٨ ـ **أما إذا اختلف حكمهما**، بأن قال أحدهما: ثقة، وقال الثاني: صدوق، أو قال ابن حجر: مقبول، وقال الذهبي: ثقة، أو صدوق، أو حصل العكس: فإني أنبِّه إليه من باب أولى.

٩ ـ وإذا لم يحكم الذهبيُّ بشيء: علَّقت عليه من «التقريب» بعد رجوعي إلى أصله: «تهذيب التهذيب». وحين يقولُ ابن حجر «مقبول» أو «صدوق»: أُعقبُه بذكر مصدره فأكتبُ مثلاً: «ثقات» ابن حبان، جزء كذا، صفحة كذا، أو «الجرح» مع ذكر الجزء ورقم الترجمة، أُشير بهذا إلى أن عمدة ابن حجر في حكمه المنقول هو ما في المصدر الذي ذكرته.

وقد أقول: ليس في التهذيبين سوى أن ابن حبان ذكره في «ثقاته». ونحو ذلك من التنبيهات الموجَزة.

١٠ ـ ووجَّهتُ العنايةَ إلى أمر الجرح والتعديل فقط، ولم أُعْنَ بتاريخ الوفيات، ذَكَرَه الذهبي أو لم يذ كره.

١١ ـ وفي «التقريب» عددٌ من التراجم استدركها على المزي، وهي في الوقتِ نفسهِ تُسْتَدرك على الذهبيِّ المتابِعِ له تمامَ المتابعة، فكنتُ أنبِّه إليها في التعليق.

لكن قد يجدُ القارئ في «التقريب» تراجمَ رجالٍ رموزُها من رموز الكتب الستة التي على شرط الذهبي هنا، ولا يجدُ تراجمهم في «الكاشف». وفي هذه الحال يتطرَّق عدةُ احتمالات:

ـ إما أن في صحة الرمز في «التقريب» وقفةً ونظرًا. وهذا نادر.

ـ وإما أني غَفَلت عن استدراكه. وهذا نادر أيضًا.

ـ وإما أن سببَه اختلافُهما في الاعتبار، فالمزي ـ والذهبي ـ يعتبران «عمل اليوم والليلة» و«خصائص علي رضي الله عنه» ـ ورمزهما: **سي، ص** ـ كتابين

مستقلَّين عن «سنن النسائي الكبرى»، فمن كان رمزه منهما: لا يذكره الذهبي في «الكاشف»، أما ابن حجر فيعتبرهما من جملة أبواب «السنن الكبرى»، ويحوِّلهما إلى رمز: **س**، فإذا رأى القارئ ترجمة مختومة برمز **س**، ظنَّ أن صاحبها على شرط الذهبي هنا، فيرجعُ إليه فلا يرى شيئًا. وقد تقدم بيان هذا.

وكذلك الشأن في رمز م، قد يكونُ الرمزُ الدقيق للمترجَم: مق، أي: مسلم في مقدمة «صحيحه»، فهو ليس على شرط الذهبي هنا، قد يذكره وقد لا يذكره، كما تقدم، أما ابن حجر فيحوِّله إلى رمز م، فيظنُّه القارئ من رجال مسلم في صلب «صحيحه»، وليس كذلك. والله أعلم.

وقبل النُّقْلة عن الحديث عن الجانب العلمي في «خدمتنا للكتابين» أودُّ أن أُصرِّح ببعض ما أجملتُه وأشرتُ إليه إشارةً خفيفة أثناءَ التعليق من قضايا علمية، فأقول:

(١٢) ـ كنتُ أَحرِصُ على نقل كلام الإمام الترمذي رحمه الله على الأحاديث، وألتزمُ التفرقة بين قوله: حديث حسن، وقوله الآخر: حديث حسن غريب، أشيرُ بهذا إلى أن «حسن» فقط يعني به: الحسن لغيره، وهو الذي عرَّفه في آخر «سننه»، وأن «حسن غريب» يعني به: الحسن لذاته، كما هو مقتضى الغرابة.

(١٣) ـ وكذلك التزمتُ التفرقة بين «حسن صحيح» و«صحيح» فقط، لأنه ـ كما حقَّقه ابن حجر رحمه الله ـ قد يكونُ التقديرُ: حسن أو صحيح، ففي بلوغه رتبةَ الصحةِ وقفةٌ، وقد يكون: حسن وصحيح، فهو جازمٌ ببلوغه رتبةَ الصحة، مع وجود طريقٍ أخرى حَسَنَةٍ تزيده قوةً وترجيحًا، وبمقتضى هذا التقدير يكون ما يقولُ فيه «صحيح» فوقَ التقدير الأول، ودون التقدير الثاني.

لذلك كنتُ حريصًا على نَقْل لَفْظه، ولا أَكتفِي بقول المصنف أو السبط ـ وغيرهما ـ: صحَّح له الترمذي، أو حسَّن. وما أكثَرَ هذا الاختصار في كلامهم!.

١٤ ـ ومشيتُ على القول الذي تقدَّم بيانه صفحة ٣٩: أن من يصحح المحدثون حديثَه ـ كالترمذي مثلاً ـ: فهو ثقة، ومن يحسِّنون حديثه: فهو صدوق، لا بأس به، وبهذا كنتُ أستدركُ على ابن حجر قولَه في «التقريب» «مقبول»: بأن الترمذي حسَّن له، أُريدُ أنه صدوق.

١٥ ـ وكرَّرت القول في التعليق بأن للإمام مسلم رحمه الله طريقة خاصة في عرضه لطرق الحديث المعلَّل في «صحيحه»، دون بيان وشرح لها.

١٦ ـ وكررت الإشارة والعبارة باعتمادي توثيق ابن حبان، خلافاً لما هو شائع ذائع من تهوين أمره.

١٧ ـ كما كنت أشير في التعليق إلى أن للإمام ابن خزيمة في «صحيحه» طريقة يشير بها إلى ضعف الحديث.

وقد يسّر الله تعالى وأعان على شرح هذه الأمور الثلاثة في مقدمة تحقيقي لـ «مصنف» ابن أبي شيبة، ونقلت ما قلته هناك إلى هذه الدراسات، مع زيادات يسيرة مهمة، فينظر ذلك فيما تقدم ص ١٦٠ ـ ٢١٠.

* * * * *

## ٢ ـ «الحاشية»: مراحل العمل فيها

١ ـ كان أولُ عمل فيها: تكبيرَ صفحات المخطوط، للتمكُّن من قراءة خطِّ البرهان الحلبي، فإنه خطٌّ دقيق، متداخلٌ بعضُه ضمنَ الأسطر، وبعضُ الصفحاتِ كَثُرتْ حواشيها فتداخلت أيضًا.

٢ ـ ثم نَسَختُ كلَّ حاشية على بطاقة مفردة.

٣ ـ وقام الأخ الكريم الدكتور الشيخ أحمد الخطيب أكرمه الله وزاده توفيقًا بتخريج هذه النقول عن المصدر الذي يُسمِّيه البرهان، والتزمَ ما التزمه في تخريج نصوص «الكاشف»، وذلك بأنْ يخرِّج الحديثَ ولو كان ذِكْرُه على سبيل الإشارة، فقام بهذه المهمة خيرَ قيام.

٤ ـ وانتهجتُ الخِطَّة التي شرحتُها في الحديث عن «الكاشف»: من التزام مراجعةِ النصوصِ من مصادرها، ومن مصادرِ مصادرِها، ومقابلةِ ألفاظها، ودراسةِ قرائنها، والحذرِ من التحريفات الكثيرة... إلى آخر ما هنالك.

ومع ذلك فإني بَشَر من البشر، أُخْطِئُ وأصيبُ، وأَغْفُل وأَتَيَقَّظُ، وحسبي أنني التزمتُ مسلكًا علميًا أرى أنه لا بدَّ منه للوصول إلى نتائج سليمة.

٥ ـ وإذا كان يُفْهم من خلال كلامِ السبطِ ونقوله حالُ المترجَم جرحًا وتعديلاً، ويتَّفق هذا مع ما عند ابن حجر في «تقريبه»: اكتفيتُ به، وإلا نقلتُ ما فيه.

وكذلك أنقل كلامه إذا كان بين حكمِ المصنف ونقول السبط تعارضٌ.

٦ ـ وكثيرًا ما يصرِّح السبط بالنقل عن «الميزان» وقد لا يصرِّح، فَصِرْنا نعزو إليه ما يقولُه، وننسبُه إلى «الميزان» ثقةً منا بأنه يأخُذ منه.

* * * * *

## ٣ ـ الجَانِبُ الفَنِّيُّ في خِدْمَةِ الكِتَابَيْنْ

آ ـ **«الكاشف»**:

١ ـ رقمتُ تراجم الكتاب ترقيمًا متسلسلاً من أوله إلى آخره، واستبعدتُ الترقيم المزدوج: رقم مسلسل للكتاب كلِّه، ورقم مسلسل للحرف الواحد.

٢ ـ وحَرَصتُ أن لا أضعَ رقمًا لمن لم يكنْ من رجال الكتب الستة، وسواءٌ أكان ذكره تمييزًا، أم من رجال كتب أخرى، بأنْ كان رمزه: **سي**، **ص**، **فق**، ونحوَها. أما من كان رمزه **خت**، **مق**، فاستبعدتُه أولاً، ثم لما رأيتُ إصرارَ المصنف عليه واستدراكَه له: عدلتُ إلى ترقيمه.

٣ ـ أخَّرت رموز المترجَم إلى آخر الترجمة، والمصنفُ يضعُها فوق اسمه الأول.

٤ ـ ومن عادةِ المصنفِ أن يستعملَ الرموز ضمن الترجمة أيضًا، وذلك حينما يقول: وعنه خ، م...، وقد يقول: خ فيه نظر، أي: قال البخاري: فيه نظر، فكان من عملي أنْ أُصرِّحَ بكل رمز داخلَ الترجمة[1]، وإذا اقتضى النصُّ إضافةَ «قال» ـ كما في المثال المذكور ـ: أضفتُها، ووضعتُها بين معقوفين

---

(١) وكان من جَرَّاء ذلك حصولُ لَبْس يسير على غير المتخصِّص، وذلك أن في الرواة عددًا يُسمَّون «مسلم» غير الإمام مسلم بن الحجاج، فإذا رأى القارئ الكريمُ فيمن يروي عن المترجَم من اسمه مسلم، ثم رآه مرموزًا له «م»: فهو الإمام مسلم، وإذا لم يَرَ الرمز: فهو غيره، وغالبًا ما يكون مسلمَ بن إبراهيم الفَرَاهيديَّ أحدَ الثقات، مثل (٤٥٧١، ٤٥٧٥). وقد كانت وفاته قبل صاحب «الصحيح» بنحو ٤٠ سنة. فليتنبه لهذا.

[ ]، كما تجده في الترجمة (١٧١).

٥ ـ وقد يذكُر المصنفُ طرفًا من السند فيقول: ثنا فلان، أو: أنا فلان، فأصرِّح بالكلمة بتمامها: حدثنا فلان، أخبرنا فلان. وهذا له محذور سيأتي بيانه ص ٣٦٤.

٦ ـ وقد أكثرتُ من الضبط، تيسيرًا وتثبيتًا له في ذهن القارئ المستجدِّ مع تكراره، ويجوز في بعض الأسماء أن تُضبطَ على وجهين، مثل: جُنْدُب، بضم الدال وفتحها، وسعيد بن المسيِّب، بفتح الياء من المسيَّب ـ وعليه الأكثر ـ وكسرِها، ويحيى بن يعمُر، بفتح الميم ـ وعليه الأكثر ـ وضمها، ويَساف بفتح الياء، وكسرها ـ وهو الأصل ـ وغير ذلك، فكنتُ أضبط ذلك بالوجهين، وحين الطبع لم يظهر ـ أحيانًا ـ إلا وجه واحد، فتارة هكذا، وتارة هكذا، مما يُشَوِّش القارئ، وكلاهما صوابٌ، وليس خطأً علميًا ولا مطبعيًا.

ومثله: قول المصنف في بعض التراجم وهو يذكر الرواة عن المترجَم: وعنه، بالواو، وأحيانًا يقوله: عنه، دون واو، فهذا مردُّه إلى أصل المصنف، وليس خطأً مطبعيًا.

٧ ـ وإذا قلت: ضُبِط في نسخة السبط كذا: فليس معناه أن الضبط من السبط، إنما هو من صاحب النسخة العلامة ابن الإسكندري.

٨ ـ وفي عزو الأحاديث إلى مخرجيها: التزمنا تسميةَ الكتاب والباب، وذكرَ الجزء والصفحة ورقمَ الحديث، والتزمنا وضعَ رقم الحديث بين هلالين كبيرين.

واخترنا العزوَ إلى «فتح الباري»، و«شرح النووي على صحيح مسلم»، لتيسير استفادة القارئ من الشرح إن أحبَّ ذلك.

٩ ـ كما التزمنا العزوَ إلى رقم الترجمة دون رقم الصفحة، تيسيرًا على القارئ، ليقفَ على بُغْيته فورًا، فكثيرًا ما تتفقُ أسماءُ الرواة وأسماءُ آبائهم، ويوجَدُ في الصفحة الواحدة أكثرُ من مترجَم بهذا الاسم واسم الأب، ولْيُنظر

التعليق على رقم ١١٩، ففيه مثال على ذلك.

فكلُّ رقم يجدُه القارئُ بين هلالين كبيرين فهو رقم الحديث أو رقم الترجمة.

١٠ ـ وخَصَصْتُ «تقريب التهذيب» باصطلاح، وهو أني أُصرِّح باسمه حين النقل عنه أثناءَ الكلام، أما إذا صدَّرتُ الكلام بالنقل عنه فلا أصرِّح باسمه، بل أضعُ رقمًا بين هلالين كبيرين، هو رقم الترجمة في «التقريب»، وبعده نصُّ كلامه، وبهذا استغنيت عن تكرار قولي: في «التقريب».

ولم أَستحسنِ الرمزَ له بحرفٍ ما، مثلُ: ت، كما يفعل بعضهم، لأنه لا يتمشَّى مع خِطَّتي التي كان منها أنْ غيَّرتُ رموز المصنف التي ضمنَ الترجمة، كما تقدم قريبًا رقم ٤، فكيفَ أستعمل الرموز؟!.

١١ ـ وقد أقولُ: في التهذيبين، وأُريد: «تهذيب الكمال» و«تهذيب التهذيب». وقد أقول: في كتابَيْ الذهبي، وأريد: «تذهيب تهذيب الكمال» و«الكاشف»، وإذا قلت: كتابيْ ابن حجر: فأريد: «تهذيبه» و«تقريبه».

أما إذا قال السبط: في «التهذيب»: فواضح أنه يريد «تهذيب الكمال».

**ب ـ «الحاشية»:**

١٢ ـ وضعتُ كلامَ البرهان الحلبي رحمه الله بين معقوفين [ ]، وجعلتُه بحرف أسود، ليتمَّ تميُّزه على كلامي، وكلُّ ما يجده القارئ الكريم على هذا النحو فهو من كلامه، حتى كلمة [صح]، التي أنقلها عنه.

١٣ ـ وأُعقِبُ ذلك مباشرةً بتخريج نصوصه ونُقُوله، بترتيب ورودها في كلامه، وإنْ كان فيه ما يحتاج إلى تعليقٍ علَّقتُ عليه.

١٤ ـ ويلي ذلك تخريجُ نقولِ الذهبي إِنْ كان، أو التعليقُ على كلمة يلزمُها توضيحٌ، واستغنيتُ عن كلمة: «قوله كذا» للجملة التي أُريدُ توضيحها: بوضْعها ضمنَ هلالين صغيرين.

وقد يسَّر الله تعالى وأعانَ على تخريج الأكثرِ الأغلبِ من نقولهما، وله الحمد والمنَّة.

(١٥) ـ ثم أختِم ذلك بنقل كلام الحافظ في «تقريب التهذيب» في بيان حال الرجل جرحًا وتعديلاً، إذا لم يذكر الذهبي أو السبط له مرتبة، أو كان ما عنده يخالف ما عندهما.

* * * * *

# ٤ ـ كَلِمة في التَّوَقِّي مِنَ التَّحْرِيف(*)

**هذا العنوان يَحتمل معنيين، وقد قصدتُهما :**

يحتملُ معنى وقوعِ القارئ في تحريفٍ يحصلُ له، فَيَحْرِفُه عن الصواب.

ويحتملُ معنى وقوع القارئ في تحريف حَصَل لغيره فمشَى هو عليه، ولم يتنبَّه له.

**أما المعنى الأول** : فواضحٌ، ولا حاجةَ بي إلى شرحه، ويُنظر في مقدمة «تصحيفات المحدثين» لأبي أحمد العسكري رحمه الله، التصحيف والتحريف: معناهما، وخطرهما، و...، ومع ذلك فستأتي أمثلة على ذلك.

**وأما المعنى الثاني** : فهو الذى يَهُمُّنا هنا، وهو ضرورةُ يَقَظَة القارئ يَقَظَةً تُحصِّنه من الوقوع فيما وقع لغيره ـ على إمامته ـ متابعةً له على التحريف الذي حصل له.

وهذه اليقظةُ هي سبيلٌ رئيسيٌّ للسلامة من المتابعة على الخطأ، لكنها لا تتيسَّر للإنسان في كلِّ كلمة أو اسم، فالسبيلُ الآخَرُ العاضِدُ لها هو مراجعةُ الأصولِ والمصادرِ التي ينقل عنها مَنْ تَقْرَأُ له، فقد تتحرَّف الكلمةُ بكلمة أخرى تقرُب منها في المعنى، فتُؤوِّلها وأنت تقرأ، وتمشِّيها، فإذا تيسَّر لك الرجوعُ إلى المصدر انكشف لك وجه الصواب.

وقد يتحرَّف عليك اسمُ الراوي، أو اسم رجل في عمود نسبه، فلا تَتَنَبَهُ له، لأن الأسماء لا ضابطَ لها من معنى أو إعراب، وسبيلُ كشفِ تحريفِ

---

(*) وأرجو الله تعالى أن يجعل هذه (الكلمة) ـ على وَجَازتها ـ مَعْلَماً نيِّراً يستضيء به الطالب المسترشد، في أبحاثه العلمية كلها، والله وليّ التوفيق.

الأسماء: حفظُها أو مراجعةُ المصادر الأخرى.

وتقدَّم قولي مراراً: إنه انكشف لي من جَرَّاء مراجعة المصادر الأصلية وقوعُ تحريف كثيرٍ جداً في المصادر المطبوعة، وهذا ما لا يُخالِف فيه أحدٌ، ولا حاجةَ بي إلى ذكر أمثلة عليه.

لكن الذي أُريدُ أن أقوله تحت هذا الاحتمال الثاني: إنه انكشف لي تحريفاتٌ حصلتْ في مصادر بعضِ الأئمةِ الذين أصبحتْ كتبهم مصادرَ عالية لمن جاء بعدهم، وهذا أمرٌ خطير يستدعي منا مراجعةَ كلِّ نقلٍ في مصدره الذي استَقَى منه المؤلف، أو اقتبس منه أيُّ كاتب.

وهذه بعض الأمثلة، سواء كانت تتعلق برجال «الكاشف» أم لا.

١ ـ إسماعيل بن شَرْوس الصنعاني، ترجمه البخاري في «تاريخه الكبير» ١ (١١٣٨) وقال: «قال عبد الرزاق عن مَعْمَر: كان يُثَبِّج الحديث». أي: قال معمر عن إسماعيل بن شروس: يخلِط في روايته ولا يأتي بالحديث سليمًا على وجهه.

وهي كلمةٌ نادرةُ الاستعمال على ألسنتهم، وممن استعملها غير معمر: الإمامُ أحمد رحمه الله، ففي «مسائل أبي داود للإمام أحمد» ـ المسائل الحديثية ـ أواخر «باب أهل البصرة» السطر التاسع من الورقة ١٤ من أصل ١٦ ورقة، وهو في المطبوع (٥٣٣/ب)، قال أبو داود: «سمعتُ أحمد قِيل له: رَوْحٌ أحبُّ إليك أو أبو عاصم؟ قال: كان روحٌ يُخْرِج الكتاب، وأبو عاصم يُثَبِّج الحديث». وجاءت كلمة «يثبج» واضحةً تمامًا، نُقِطت جميع حروفها مع قِدَم النسخة، فإنها مكتوبة «في شهر ربيع الآخر سنة أربع مئة».

وقد تحرَّفتْ هذه الكلمة على ابن عدي ـ على تقدُّمه في الزمن، وفي هذا الفن ـ.

فقد رَوَى في «الكامل» ١ : ٣١٤ كلامَ البخاري هذا عن شيخه تلميذ البخاري: ابنِ حماد ـ وهو الدولابي صاحب «الكنى» ـ وجاء عنده هذا اللفظ: «قال معمر: كان يضع الحديث»!!.

ثم رَوَى كلمةَ معمرٍ هذه من طريق الأَثْرَم عن الإمام أحمد، وجاء في المطبوع منه: «كان ينتج الحديث» وما أُراه إلا تحريفًا مطبعيًا، صوابُه: يثبِّج، كما يأتي.

أما التحريفُ الأولُ فليس مطبعيًا، بل اللفظُ المطبوعُ ـ «كان يضع الحديث» ـ هو اللفظُ الذي كتبه ابن عدي بدليلِ نقلِ الذهبي له في «الميزان» ١ (٨٩٥)، وهذا لفظه:

«قال ابن عدي: قال البخاري: قال معمر: كان يضع الحديث. وقال عبد الرزاق: قلتُ لمعمر: ما لكَ لم تَرْوِ عن ابن شَرْوَس؟ قال: كان يثبج الحديث».

فكلمة معمر هي هي في رواية البخاري وأحمد، وتحرفتْ على ابن عدي في نسخته من «التاريخ الكبير» إلى: يضع، وسَلِمت في نسخته من رواية الأثرم عن أحمد.

وزاد الطينَ بِلَّة، والتحريفَ سَقَمًا: أن الذهبي رحمه الله قال في «المغني» (٦٧٢): «كذاب، قاله معمر!»، فتصرَّف في نقلها عن ابن عدي الذي تحرفت عليه، فتحوَّلت من: يثبج، إلى: يضع، إلى: كذاب!.

وقال في «ديوان الضعفاء» له (٤١٢): «كذاب» ولم ينسبه إلى قائل.

فانطمس الأمر، وضاعَ الصواب، وازدوجَ التحريف، وصَعُب كشفُ الحقيقة، ولا سبيلَ إلى ذلك إلا بالرجوع إلى المصادر الأولى المحقَّقة بإتقان ودقَّة.

أما أن أرجعَ إلى «الميزان» وأعتبرَه أصلاً في كل شيء: فلا، بل لا بدَّ من الرجوع إلى أصوله، ومن أهم أصوله «الكامل»، و«الكامل» يأخذُ عن ابن معين وأحمد والبخاري كثيرًا ـ ويأخذ عن غيرهم قليلاً ـ فلا بدَّ من الرجوع إلى أصوله هذه أيضًا، إذْ لولا السَّبْرُ وراء هذه السلسلة لما انكشفَ مثلُ هذا الأمر الخطير!.

وإلا فمن الذي يُعارضُ هذا التوارد الكثير: الذهبيَّ في «الميزان» و«المغني» و«الديوان»، وابنَ حجر في «اللسان» (١١٧٩)، وسبطَ ابن العجمي في «الكشف الحثيث» (١٤٥)، وابنَ عَرَّاق في «تنزيه الشريعة» ١: ٣٩؟!.

ولهذا فإني أرى لِزامًا على المشتغلين بإخراج التراث وخدمته خدمة متقنة: التوجُّهَ إلى إخراج الكتب الأصول القديمة، التي هي أمهاتٌ لغيرها، مهما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً. والله وليُّ التوفيق.

(٢)ـ وفي الرواةِ رجلان يُقال لأحدهما: زيد بن حِبَّان الرَّقي، وللثاني: زيد ابن حُبَاب العُكْلي، وقد قال ابن معين في الرقِّي: «لا شيء»، قاله لإسحاق بن منصور لما سأله عنه، نقله ابن أبي حاتم في «الجرح» ٣ (٢٥٣٦)، وقال ابن معين أيضًا في العُكْلي: «ثقة»، قاله لعثمان الدارمي، كما في «تاريخه» (٣٤٢)، ولفظه: «قلت: فزيدُ بنُ حُبَاب؟ فقال: ثقة».

لكنْ وقع في نسخة ابن عديّ من «تاريخ الدارمي» تحريف، ففيه: «قلتُ: فزيدُ بن حِبَّان؟ فقال: ثقة»، ويؤكِّد أن هذا تحريفٌ: كونُ ابن أبي حاتم نَقَل كلامَ عثمان الدارمي ٣ (٢٥٣٨) على صوابه، كما جاء في المطبوع منه.

(٣)ـ وجاء في «تاريخ الدارمي» أيضًا ما رقمه ولفظه:

«٥٢٣ ـ قلت ليحيى: عبد الله العُمَري ما حالُه في نافع؟ فقال: صالح.

٥٢٤ ـ قلت: فالليثُ ـ أعني ابن سعد ـ كيف حديثُه عن نافع؟ فقال: صالح ثقة».

هذا ما جاء في «تاريخ الدارمي»، وكأنه حَصَل سَقْطٌ في نسخة ابن عدي منه ـ أو سبق نظر منه ـ بسبب تكرار كلمة «صالح» في الترجمتين، فَسَبَقَ نظر ناسخها من الترجمة الأولى إلى الثانية، فجاء في «الكامل» ٤: ١٤٥٩: «قلت ليحيى: عبد الله العمري ما حالُه في نافع؟ فقال: صالح ثقة».

فيكون ابن معين قد وثَّق روايةَ العمري عن نافع، وليس كذلك، وإنما هو سَقْطٌ أو تجاوزُ نظرٍ من ترجمة إلى ترجمة. والله أعلم.

وقد تَبعَ ابنَ عدي على هذا الخلل: الحافظان الذهبيُّ في «الميزان» ٢ (٤٤٧٢)، وابنُ حجر في «التهذيب» ٥: ٣٢٨ آخر الترجمة، وكأن سببَه عدمُ مراجعةِ الأصول؟ والله أعلم.

٤ـ وفي «تاريخ الدارمي» أيضًا (٧٨٣): «قلت ليحيى: فمالك بن عَبيدة الدِّيلي تَعْرِفُه عن أبيه عن جده، عن النبي صلى الله عليه وسلم: لولا رجالٌ خشَّع؟ فقال: ما أعرِفه». وهكذا جاء لفظه عند ابن أبي حاتم ٨ (٩٤٨)، فالضميرُ في صيغة السؤال «تعرفه» يعود على مالك، ولا شيء قبلَه مذكورٌ سواه، والجوابُ عائد عليه.

في حين أن اللفظَ جاء عند ابن عدي ٦: ٢٣٧٧: «قلت ليحيى بن معين: فمالك بن عَبيدة الدِّيلي، عن أبيه، عن جده، عن النبي صلى الله عليه وسلم: «لولا رجالٌ خُشَّع» تعرفه؟ قال: لا أعرفه»، ففهم ابنُ عدي عَوْدَ الضمير على أقرب مذكور، وهو لفظُ الحديث، لا راويه، لذلك قال عقبَه: «هذا الحديث الذي قال ابن معين لا يَعرفه: حدثناه عبدان، وعبد الله بن محمد بن نصر الرملي، وابن سليم، قالوا...» وساق سنده ومتنه!.

٥ـ وفي «تاريخ الدارمي» كذلك (٤٨٦): «قلت: فعبد الله بن نُعْمان، عن قيس بن طَلْق؟ قال: شيوخٌ يَمَامِيَّةٌ ثقاتٌ».

فتحرَّف على ابن أبي حاتم في «الجرح» ٥ (٩٥٦)، ٧ (٥٦٨) إلى: عبد الله ابن يعمر، ذلك لأن السابقين كانوا يكتبون (نعمان) دون ألف: نعمن، وإذا رجعنا إلى عصر ابن أبي حاتم، ولاحظنا عدمَ نَقْطهم للحروف ـ إلا نادرًا ـ رأينا تشابهًا كبيرًا بين الرسمين: نعمن، نعمر، فليس بينهما إلا أن نرفعَ طرفَ الراء قليلاً ليتحدَّ الرسمان.

ويؤكِّد هذا من صنيع ابن أبي حاتم نفسِه أنه لما ترجم عبد الله بن نعمان لم يذكُر فيه كلام ابن معين، مع أنه حريص جـدَّ الحرص على نقل أقوال ابن معين، كما هو معلوم.

ومن الغرابة: أنه حصل تحريف آخر في هذا النص على إمام آخر، ذلك أن ابن القطان نقل في كتابه «بيان الوَهَم» ٤ : ١٤٤ جواب ابن معين هذا بلفظ «شيوخُ يمامَة ثقاتٌ»، فَفَهِم منه أن الرواة من أهل اليمامة كلهم ثقات، فتعقَّب ابنَ معين فقال: «إن هذا التعميم لا يصح القضاء به على من لعله زلّ - أي: غاب - عن خاطره، أو خفي عليه بعضُ أمره».

٦ - وسأل الدارميُّ ابنَ معين أيضًا فقال له (٧٨٠): «فمحمد بن عمار بن سعد؟ فقال: لا أعرفه»، فتحرف على ابن أبي حاتم ٨ (٦٥) إلى: محمد بن عبَّاد بن سعد، ولما لم يذكر له الدارميُّ شيخًا ولا راويًا عنه بَيَّض ابن أبي حاتم لشيوخه والرواة عنه، فقال: «روى عن...، روى عنه...» ثم ذكر كلام الدارمي عن ابن معين، وفسَّر قوله: «لا أعرفه»: «يعني: لأنه مجهول». ولما ترجم محمدَ ابنَ عمار بن سعد ٨ (١٩٥) لم يذكر كلمة ابن معين أبدًا، لأنه لا وجود له في نسخته، إنما الذي فيها: محمد بن عباد بن سعد.

٧ - وقال عثمان الدارمي (٥٥٦): «سألتُه عن عبد الواحد بن زيد؟ فقال: ليس بشيء».

ومثلُها جاءت «رواية الدوري» ٢ : ٣٧٧ (٣٢٨٩)، فتحرف اسم أبيه على العُقَيلي في كتابه «الضعفاء» إلى: ابن زياد، فنقل هذا الكلامَ في ترجمة عبد الواحد بن زياد العبدي ٣ (١٠١٥)، وهو تحريفٌ عليه ولا ريب، لأن الدارميَّ نفسَه نَقَل عن ابن معين (٥٢) أنه وثَّق ابنَ زياد العبديَّ.

وحصل التوارد على تضعيف ابن زياد، فضعَّفه ابن الجوزي في «ضعفائه» ٢ (٢١٩٥)، والذهبي في «الميزان» ٢ (٥٢٨٧)، وهذا واضح أن سببه عدم مراجعة الأصول.

٨ - وجاء في «المجروحين» لابن حبان ٢ : ٢١٢ ترجمة القاسم بن عبد الله ابن عمر العُمَري ما نصه: «سمعت محمد بن محمود يقول: سمعت الدارمي يقول: سمعت يحيى بن معين يقول: قاسم العُمري كذاب خبيث».

وأقول: لفظ الدارمي في «تاريخه» (٧٠٨): «سمعت يحيى يقول: قاسم المَعْمَري خبيث كذاب، قال عثمان ـ هو الدارمي ـ: وقد أدركت القاسم هذا المَعْمَريَّ، كان ببغداد، ليس كما قال يحيى». ونقل كلامَ الدارمي هذا من السابقين تحت ترجمة القاسم بن محمد بن حميد المَعْمَري كلٌّ من: ابن أبي حاتم ٧ (٦٨١)، وابن عدي ٦: ٢٠٦١، والخطيب في «تاريخه» ١٢: ٤٢٥، ثم المزي ومن تبعه.

فهما رجلان: القاسم العُمَري، والقاسم المَعْمَري، كذَّب ابن معين للمعمري، وتحرَّف على ابن حبان فجعله في «المجروحين» للعُمَري، وتبعه المصنفُ في «الميزان» ٣ (٦٨١٢)، وتبعه السبطُ فنقل كلامه في حاشيته هذه تحت (٤٥١٥).

أما العُمَري: فهو القاسم بن محمد بن حميد العمري، وثّقه تلميذه الراوي عنه وهو قتيبة بن سعيد، وذكره ابن حبان في «الثقات» ٩: ١٥، وترى دفاع الدارمي عنه بقوله: ليس كما قال يحيى، وقد أكَّد على التفرقة بينهما الخطيب آخر الترجمة ١٢: ٤٢٥ من جانب تاريخي، خلاصته: أن عثمان الدارمي كانت ولادته سنة ٢٠٠، ووفاته سنة ٢٨٠، وكانت وفاة المعمري الذي كذبه ابن معين وأدركه الدارمي سنة ٢٢٨، فهذا صحيح، أما العمري فكانت وفاته بعد سنة ١٦٠، فلا يصح إدراك الدارمي له.

ومن الجدير التنبيه إليه: أن الحافظ قال في «التقريب» (٥٤٩١) عن المَعْمَري: «صدوق، نقل عثمان الدارمي أن ابن معين كذَّبه، ولم يُثْبِتْ ذلك»، هكذا ينبغي ضبط هذه الكلمة، أي: لم يُثْبِت الدارميُّ ولم يرتضِ تكذيب شيخه ابن معين للمعمري، فإنه أدركه وعَرَف أمره، لا أن تُقرأ: ولم يَثْبُت ذلك، أي: لم يثبت عن ابن معين تكذيبه للمعمري، لا، ذلك أن تكذيب ابن معين ثابت أمامه وبين يديه. والله أعلم.

وأقول أخيراً: هذا حَلٌّ ما كنت توقفت فيه في التعليق على الترجمة الآتية

برقم (٤٥١٥)، فيستفاد من هنا.

٩ ـ ومن أمثلة ذلك: ما وقع لابن الجوزي في «ضعفائه» ١ (١٣٤٤) في ترجمة سَدير بن حُكيم الصدفي، وتبعه المصنف في «الميزان» ٢ (٣٠٨٥)، وانظر كشف صوابه في «اللسان» (٣٣٥٧)، ثم في التعليق على ترجمته في «التاريخ الكبير» ٤ (٢٥٤٧) للمعلِّمي رحمه الله.

١٠ ـ وقال عثمان الدارمي (٦٤٤) لابن معين: «فعبيد الله بن عبد المجيد الحنفي أخو أبي بكر ما حالُه؟ فقال: ليس به بأس». ومثله عند ابن أبي حاتم ٥ (١٥٤١) مما يؤكِّد صحةَ هذا النص.

وحَصَل للعقيليِّ فيه تحريفٌ فاحش، أو تشويشٌ شديدٌ في ترتيب نصوص نسخته! فجاء في «ضعفائه» ٣ (١٠١٥): «ليس بشيء»!.

ونقل الذهبيُّ في «الميزان» ٣ (٥٣٨١) ما حكاه الدارميُّ بواسطة ابن أبي حاتم أولاً، وقال: «ذكره العُقَيلي في كتابه، وساق له حديثاً لا أرى به بأسًا» فكأنه يتشكَّك بصحةِ نقلِ العقيلي، أما ابن حجر فقال في «التقريب» (٤٣١٧): «لم يثبت أن يحيى بن معين ضعفه».

١١ ـ وفي «الجرح» ٢ (١٤٧٧) في ترجمة بَشير بن نَهِيك: «روى عنه النضر بن أنس، وأبو مِجْلَز، وتركه يحيى بن سعيد».

هكذا في النسخة المطبوعة، وكذلك جاء في «الكمال» للحافظ عبد الغني المقدسي رحمه الله، كما نبَّه إليه المزي، وتَبعه ابن حجر في تهذيبيهما، قال المزي في حاشية نسخته من «تهذيب الكمال» ـ كما نقله الدكتور بشار تعليقاً ٤ : ١٨٢ ـ: «وذلك وَهَم فاحشٌ نشأ عن تصحيف، إنما قال أبو حاتم: عنه النضر ابن أنس، وأبو مِجْلَز، وبَرَكة، ويحيى بن سعيد».

وزاده الحافظ ضبطًا فقال ١ : ٤٧٠ : «وبركة: هو بالباء الموحدة، وهو أبو الوليد المُجَاشعي»، ونقل هذا المعلِّمي في تعليقه على «الجرح والتعديل».

١٢ ـ وفي الرواة: يزيد بن أبي زياد القرشي الهاشمي، وفيه كلام كثير،

ومما نقله المزي في ترجمته في «تهذيب الكمال» ٢: ١٣٩ قول الإمام عبد الله ابن المبارك فيه: «أَكْرِم به»، وتابعه الهيثمي في «المجمع» ٣: ٢٢٠ فقال: «وثقه ابن المبارك وغيره، وضعّفه جماعة»، لكن تعقبه الحافظ في «التهذيب» ١١: ٣٣٠ فقال: «قال ابن المبارك: إِرْم به، كذا هو في «تاريخه»، ووقع في أصل المزي: أكرِم به، وهو تحريف، وقد نقله على الصواب أبو محمد ابن حزم في «المحلّى»، وأبو الفرج ابن الجوزي في «الضعفاء» له».

قلت: هو في «المحلَّى» ٧: ٢٤١ (٨٩٠)، و«ضعفاء» ابن الجوزي ٣ (٣٧٨١)، وكرره في «الموضوعات» ٢: ٢٨، ٩٨، ٢٢٠، ٣: ٤١، ١٠٥، ولفظ ابن حزم: «قال فيه ابن المبارك: «ارْمِ به» على جمود لسانه وشدَّة توقّيه»، وكذا نقله بلفظ «ارْمِ به»: العقيلي ٤ (١٩٩٣)، والذهبي في «الميزان» ٤ (٩٦٩٥)، و«المغني» له (٧١٠١)، و«السِّيَر» ٦: ١٣٠.

ورأيت ابن المبارك يستعمل هذه الكلمة في غير يزيد هذا، فقد نقلها عنه العقيلي في «الضعفاء» ١ (٥٤) في أبي شيبة إبراهيم بن عثمان الواسطي جدِّ أبناء أبي شيبة الأئمة الحفاظ، وهي كذلك في «ضعفاء» ابن الجوزي ١ (٨٦)، و«الموضوعات» ٣: ٤١.

(١٣) - وترجم الحافظ في «التهذيب» ٧: ٨٨ عُبَيدة بن ميمون، ومثله في «التقريب» (٤٤١٧)، وصوابه: عُبَيس بن ميمون، كما جاء في «تهذيب الكمال» ١٩: ٢٧٦ وغيره، فأظنُّ ظنًا أنه حصل للحافظ تحريف في نسخته من «تهذيب الكمال»؟ والله أعلم.

وحَصَل لهذا الاسم تحريف آخر، لكن في نسخة مطبوعة، فتحرف في طبعة الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله لـ«سنن» ابن ماجه (٢٢٣٤) إلى: عيسى، وسلمت منه طبعة الدكتور الأعظمي (٢٢٥٣)، والدكتور بشار، وطبعة جمعية المكنز الإسلامي (٢٣١٩).

(١٤) - وروى العُقَيلي في «الضعفاء» ٤ (١٦٢٧) حديثَ: «يُمْسَح اليتيم

هكذا»، فتحرف على عبد الحق الإشبيلي: يُمْسَح التَّيَمم هكذا!. انظر «نصب الراية» ١ : ١٦١، و«لسان الميزان» (٦٨٦٩).

(١٥) ـ وقال ابن مَهدي في قصةٍ جَرَتْ له: «كادتْ والله»، فتحرَّف قوله هذا على المصنف الحافظ الذهبي في «الميزان» ١ (١٦١٩) إلى: «كاذبٌ والله». أخرجَ القصةَ الخطيبُ في «الجامع» ١: ١٣٦، ونبَّه إلى التحريف الحافظ في «اللسان» (٢٠٣٢).

وأمثلةُ ذلك كثيرة، وكما تحرَّف على بعض الرواة: عن الله عزّ وجلّ، فقرأه: عن الله عن رجل[1]! كذلك تحرف على بعض المعاصرين: عن رجل، فقرأها: عزّ وجلّ، ولما لم يكن لها ملاءمةٌ للنص، حَذَفها واستنكرها في التعليق.

ومما هو على خَطَر التحريف الفاحش: ما أشرتُ إليه قبلَ قليلٍ صفحة ٣٥٢ أنني حوَّلت رموز صيغ الأداء إلى كلماتها الأصلية ـ مثل: ثنا، وأنا، حوَّلتُهما إلى: حدثنا، وأخبرنا، وقلت: إن هذا العمل له محذور سيأتي بيانه.

وذلك إذا لم يَتَأمَّلْ فاعلُ ذلك موقعَ هذه الحروف من الكلام تمامًا.

ومن نوادر ما وقفت عليه من تحريف هذه الحروف: ما صنعه الأستاذ علي البجاوي في ترجمة بقية بن الوليد من «ميزان الاعتدال».

(١٦) ـ ففي مطبوعة «الميزان» ١ (١٢٥٥): «قال حجاج بن الشاعر: سُئل ابن عيينة عن حديث من هذه المُلَح. فقال أبو العجب: أخبرنا بقية بن الوليد، أخبرنا.». هكذا جاء النص بحروفه وعلامات ترقيمه. وهو كلام أشدُّ عجمةً من الأعجمي. وتكرر هذا التحريف في ترجمة بقيَّة من «السِّير» ٨: ٥٢٣، حتى كأن محققه أخذ تقويم النص من «الميزان»؟.

---

(١) «تصحيفات المحدثين» للعسكري ١ : ١٤.

وصوابه: سُئل ابن عيينة عن حديث من هذه المُلَح فقال: أبو العَجَب أنا؟! بقية بن الوليد أنا؟!. لكن لما رأى الأستاذ البجاوي كلمة «أنا» ظنها مختصرة من: أخبرنا، فراح يقلبها إلى أصلها المزعوم، فوقع وأوقع القراء في هذه العجمة!!.

ومراد ابن عيينة أن يقول: أبو العجب أنا؟! بقية بن الوليد أنا؟ هل تَرَوْن أني أبو العجائب حتى أرويَ لكم مثلَ هذه المُلَح والنوادر، إنما ذاك بقية بن الوليد فاذهبوا إليه.

ثم رأيت العلامة المعلِّمي فسَّر هذا الجواب من ابن عيينة بمثل ما قدَّمته، في تعليقه على «الإكمال» لابن ماكولا ٦: ١٤٨.

١٧ ـ ومثل هذا ما حَصَل لناشر الطبعة المصرية لكتاب «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر» للسخاوي رحمهما الله، ففيه ١: ١٣٤: «وأنبأنا أسرد...»، وصوابه: وأنا أسرد[1]، ظنَّ كلمةَ «أنا»: رمزًا لكلمة: أنبأنا.

وهو ظنٌّ خاطئٌ من وجهين:

**أولهما**: ليس لها مناسبة في الموقع.

**ثانيهما**: أن كلمة «أنبأنا» لم يختصرها المحدثون ولم يصطلحوا على رمزٍ لها، إنما اختصروا: حدثنا، وأخبرنا. نصَّ على ذلك السخاوي في «فتح المغيث» ٢: ١٩٠.

١٨ ـ وجاء في «سير أعلام النبلاء» ٥: ٤٦٩: «وقال محمد بن عبيد بن حسان: حدثنا حماد، عن يحيى بن سعيد قال: كانت حبيبة بنت سهل إحدى عمّاتي، وأنبأنا يحيى بن سعيد بن قيس بن عمرو بن سهل»، وفي هذا النص تحريفان: محمد بن عبيد بن حسان، صوابه: بن حِسَاب. ثانيهما: وأنبانا يحيى، صوابه وأنا يحيى، يريد يحيى بن سعيد الأنصاري أن يبيِّن وجه قرابته بحبيبة

---

(١) وجاءت محرفة في الطبعة المحققة ١: ٢٠٠ إلى: وأما سَرْد.

بنت سهل، فيقول: أنا يحيى بن سعيد بن قيس بن عمرو بن سهل، ألتقي بحبيبة هذه في جدّ أبي: عمرو بن سهل، فلذا كانت إحدى عمّاتي.

١٩ ـ ومثله وأشدُّ: ما حصل في حديث في «سنن» ابن ماجه طبعة الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله في كتاب التجارات ـ باب الأسواق ودخولها ٢: ٧٥١ (٢٢٣٣) قال في الإسناد: «حدثني صفوان بن سُلَيم، حدثني محمد وعلي، أنبأنا الحسن بن أبي الحسن البراد ...».

وصواب «أنبأنا»: ابنا، تثنية ابن، فمحمد وعلي وَلَدا الحسنِ بن أبي الحسن البراد المدني، انظر ترجمتهما في هذا الكتاب (٣٨٩٣، ٤٧٩٣)، في حين أن ظاهر الإسناد أن يكون محمد وعلي شخصين نكرتين لا يعرف اسم أبيهما ولا لهما ترجمة!.

وزاد الطينَ بِلَّة ما حَصَل في طبعة الدكتور محمد مصطفى الأعظمي للكتاب المذكور، فإنه جاء هكذا ٢: ٢١ (٢٢٥٢): «حدثني محمد وعلي قالا: أنبأنا الحسن بن أبي الحسن البراد...».

ذلك أن الدكتور الأعظمي قد أخَذَ على نفسه إضافة (قال) قبل ما يقتضيها من صيغ الأداء، كما قال في مقدمته ص ٤٠: «أضفتُ كلمة (قال) حيث تتطلَّب الزيادة». لكنها هنا مردودة لا مطلوبة، وكان عليه أن يتنبَّه وينبِّه إلى خطأ غيره، إذْ بالنص يزداد خطأ وتعميةً للصواب.

٢٠ ـ وآخرُ تصرُّفٍ فاحش قبيح وقفتُ عليه ـ آنذاك ـ من هذا القبيل: ما وقع من الدكتور عمر عبد السلام التَّدمُري، في تعليقه على «السيرة النبوية» من «تاريخ الإسلام» للإمام الذهبي رحمه الله تعالى.

وذلك أن الحاكم روى في «المستدرك» ٢: ٦١٥ ـ ٦١٦ حديث رحلة النبي صلى الله عليه وسلم إلى الشام للمرة الأولى، ولقاءِ بَحيرا الراهب به، وفي هذه الرواية ذِكْرٌ لأبي بكر وبلال رضي الله عنهما، وعلَّق الحاكم بقوله: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه».

وبعد أن علَّق الذهبي طرفًا من الحديث في «تلخيصه» قال: «الحديثَ بطوله، خ م. قلت: أظنه موضوعاً، فبعضُه باطل»[1]. يريد: رَوَى الحاكمُ الحديثَ بطوله، وقال الحاكم: إنه على شرط البخاري ومسلم. ثم تعقَّبه من عنده بقوله: أظنه موضوعًا..

إلا أن الدكتور التدمري فهم من هذين الرمزين: خ م، أن الذهبي يريد عزو الحديث إلى «صحيح» البخاري ومسلم!! فقال في تعليقه على الكتاب المذكور أولاً ١ :٥٧: «قال الذهبي في «تلخيصه»: الحديث بطوله في البخاري ومسلم، وأظنه موضوعًا، فبعضه باطل».

فيكون قد قرأ: «الحديث بطوله» على الرفع بالابتداء، وخبره هو متعلَّق الجار: في البخاري ومسلم، والمراد ما قدَّمتُه. وقد بَرَّأَ الله الشيخين وكتابَيْهما من روايته.

وهذا يكشف عن بُعدٍ عن العربية، فضلاً عن فهم مصطلحات العلماء في كتبهم! وإلى الله المشتكى.

وبمثل هذا يتمسك أهلُ الزَّيغ فيقولون: الذهبيُّ الإمامُ العظيم السُّنِّي يقول بوجودِ بعضِ أحاديثَ موضوعةٍ في صحيحي البخاري ومسلم معًا!! سبحانك اللهم، هذا بُهتان عظيم.

وقد أذكَرَني هذا بما حكاه ياقوتُ الحَمَوي في «معجم الأدباء» ١ : ١٠ قال: «وقد رُوي أن أبا عَمرو بن العلاء كان يقول لِعلم العربية: هو الدِّينُ بعينه، فبلغَ ذلك عبد الله بنَ المبارك فقال: صَدَق، لأني رأيتُ النصارى قد عَبَدوا المسيحَ لجهلهم بذلك، قال الله تعالى ـ في الإنجيل ـ: أنا ولَّدتك من مريم، وأنت نبيِّي، فحسِبوه يقول: أنا وَلَدتك، وأنت بُنَيي. فبتخفيف اللام، وتقديم الباء، وتعويض الضمة بالفتحة: كَفَروا».

---

(١) انظر ترجمة بَحيرا في القسم الرابع من حرف الباء من «الإصابة».

وهذه الحكاية هي أصلُ (القيل) الذي ذكره السيوطي في «التدريب» ص٢٨٧ أوائل النوع الخامس والعشرين.

(٢١) ـ وجاء في آخر ترجمة عبد الله بن عبد الرحمن الثقفي الطائفي من «الجرح» ٥ (٤٤٨) قول أبي حاتم فيه: «بابة طلحة بن عمرو». وعلَّق المعلِّمي على قوله: «بابة»: «م: حدثنا به».

ذلك أن ناسخ نسخة م رأى أمامه: بابه، فلم يتضح له المراد منها، فظن الحرف الأول: نا، لأنه غير منقوط أو هو منقوط، لكن لم يستقم له معناه فظن أنه اختصار من: حدثنا، وأنه بهذا الشكل يستقيم المعنى، والمراد: حدثنا به فلان وفلان! هكذا ظنَّ فكتب، ولا بدَّ لكل تحريف من تأويل![1].

وهذا الازدواج في التحريف ـ أو التحريف المركَّب ـ أذْكَرني بتحريف حصل للسيوطي رحمه الله، نبَّه إليه العلامة أحمد شاكر رحمه الله في تعليقاتِه المسمَّاةِ «الباعث الحثيث» ص ٦٩ ـ ٧٠، وبيانه:

قال الإمام الحاكم في «معرفة علوم الحديث» ص ١٤٥ تحت النوع السابع والعشرين: معرفة علل الحديث، «الجنس السابع.... قال: حدثنا أبو شهاب، عن سفيان الثوري...».

فنقله السيوطيُّ في «التدريب» ص ١٤٥: «كحديث الزهري، عن سفيان الثوري».

---

(١) ومن طرائف التحريف المسوَّغ عند صاحبه: ما جاء في «المنتظَم» لابن الجوزي ١٧: ١٠٤ في ترجمة أبي محمد عبد الوهاب بن محمد الشيرازي الفارسي «أنه لم يكن له أُنس بالحديث، فكان يصحف تصحيفاً ظريفاً، فحدَّثهم بالحديث الذي فيه: «صلاةٌ في إِثْر صلاة كتابٌ في علِّيين»، فقال: كَنارٍ في غَلَس، فقيل له: ما معنى هذا؟ فقال: النار في الغَلَس تكون أضوأ». فهذا من ذاك: تحريف معه تأويله وتسويغه. والحديث رواه أبو داود (٥٥٩)، ١٢٨٢)، وأحمد ٥: ٢٦٣ ـ ٢٦٤، وغيرهما، من حديث أبي أمامة الباهلي.

قال الأستاذ الشيخ أحمد شاكر: «أبو شهاب: هو الحنَّاط ـ بالنون ـ واسمه: عبد ربه بن نافع الكِنَاني ـ والحديثُ عنه في «المستدرك» للحاكم ١: ٤٣، فاشتبه الاسمُ على السيوطي، وظنَّه: ابن شهاب، فنقله بالمعنى، وجعله: الزهري!! وهذا من مُدْهِشاتِ غلطِ العلماءِ الكبار، رحمهم الله ورضي عنهم».

٢٢ ـ ومن مدهشات غلط الكبار: ما حصل للإمام الكمال ابن الهمام رحمه الله تعالى، وبيانه:

أن عدداً من علماء المذهب الحنفي استحبوا أن يختم الحاجُّ سَعْيَه بركعتين، قياساً على استحباب ختم الطواف بركعتين، وممن نصَّ على ذلك: الإمام قاضي خان في «فتاويه»، وكانت وفاته سنة ٥٩٢هـ، ونقل كلامه ابن عابدين ٢: ١٧١، والعز ابن جماعة الشافعي المتوفى سنة ٧٦٧ في «هداية السالك» ٢: ٩٠٠.

وقال ابن الهمام في «فتح القدير» ٢: ٣٦٣ في وسط باب الإحرام: «فرع. إذا فرغ من السعي يستحب له أن يدخل فيصلي ركعتين، ليكون ختم السعي كختم الطواف، ولا حاجة إلى هذا القياس، إذْ فيه نصّ، وهو ماروى المطلب ابن أبي وداعة قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين فرغ من سَعْيِهِ، جاء حتى إذا حاذى الركن فصلى ركعتين في حاشية المطاف، وليس بينه وبين الطائفين أحد. رواه أحمد وابن ماجه وابن حبان»، وتبعه كثير من علماء المذهب، منهم ابن نجيم في «البحر الرائق» ٢: ٣٥٩، وابن عابدين ٢: ١٧١.

قلت: فالحكم في أصل المذهب مبني على قياس السعي على الطواف، ولما رأى ابن الهمام الحديث مؤيداً للمذهب قال: لا حاجة إلى القياس مع ورود النص، لكن اللفظة الشاهدة لما يريده ابن الهمام وقعت له محرَّفة، صوابها: فرغ من سَبْعِهِ، هكذا لفظ النسائي (٣٩٥٣)، وابن ماجه (٢٩٥٨)، ولفظ أحمد ٦: ٣٩٩: من أسبوعه، ولفظ ابن خزيمة (٨١٥)، وابن حبان (٢٣٦٣): فرغ من طوافه.

وظني أن ابن الهمام نقل هذا الحديث من غير مظانه الأصلية، وفيه هذا التحريف، فرآه صالحاً للاستدلال به على حكم مقرَّر في المذهب قاله السابقون عل ابن الهمام قياساً، كما جاء هذا صريحاً أول كلامه: «ولا حاجة إلى هذا القياس، إذْ فيه نصٌّ..».

وينظر لبيان الحكم: «المجموع» ٤ : ٧٦، و«هداية السالك» ٢ : ٨٩٩.

وهذا الحكم المقرَّر في المذهب مع هذا الاستدلال الذي لم يتمّ: يتفق مع الملاحظة الأولى التي قررتها وشرحتها أواخر «أثر الحديث الشريف» ص٢٠٩ من الطبعة الخامسة والسادسة، والله أعلم.

ومن الفائدة: أن أنبه إلى أن هذا التحريف «من سَبْعه» إلى: من سَعْيه، وقع في «عون المعبود» ٥ : ٤٩٧، فيصحح فيه، وحيثُ وقع.

٢٣ ـ ومن أوهامهم: روى ابن سعد في «طبقاته» ٨ : ٩٨ ـ ٩٩ عن شيخه الواقدي، عن إسحاق بن محمد، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، حديث تزويج النجاشي للنبي صلى الله عليه وسلم من أم حبيبة بنت أبي سفيان على أربع مئة دينار، وفي آخره: «قال أبو جعفر: فما نُرى عبد الملك بن مروان وقَّت صداق النساء أربع مئة دينار إلا لذلك»، وأبو جعفر: هو السيد محمد الباقر، كما هو واضح.

وروى الحديث الحاكم في «مستدركه» ٤ : ٢٢ من طريق «محمد بن جرير الفقيه، عن الحارث بن محمد، عن ابن سعد، عن الواقدي» به، وجاء بعده بمقولة أبي جعفر السيد محمد الباقر، لكن ظن الحاكم أن أبا جعفر هذا هو الإمام محمد بن جرير الطبري المذكورَ عنده في السند «محمد بن جرير الفقيه» وقال: «قال أبو جعفر محمد بن جرير»، مع أنه أبو جعفر الباقر، فتنبَّه دائماً.

وقد أشرت إلى هذا الوهم باختصار شديد في التعليق على (١٦٦٤٥) من «مصنَّف» ابن أبي شيبة.

ومن المفيد التنبيه إليه هنا: أنه سقط من مطبوعة الحاكم بعد قوله «الفقيه»:

«حدثنا الحارث بن محمد، حدثنا محمد بن سعد» فيصحح، والحارث بن محمد: هو الحارث بن أبي أسامة، صاحب «المسند»، وراوية «طبقات» ابن سعد، عن مؤلفه.

٢٤ ـ وفي الرواة: حسان بن إبراهيم الكرماني، من رجال الشيخين، اتفقت كلمة الأئمة الثلاثة أحمد وابن معين وأبي زرعة على أنه لا بأس به، كما في «الجرح» ٣ (١٠٥٦)، وذكره ابن حبان في «الثقات» ٦: ٢٢٤، وكرره ٨: ٢٠٧، وانظر ترجمته الآتية (٩٩٥)، وفي الرواة أيضاً رجل يقال له: طريف بن شهاب، ويكنى أبا سفيان السعدي، ضعَّفوه، ومن شيوخ حسان بن إبراهيم: سعيد بن مسروق الثوري والد الإمام سفيان الثوري، روى حسان عنه حديثين في «صحيح» مسلم ١: ٥١٢ (١٣٨) و٤: ١٨٧٤ (٣٧)، فلما رأى حسان رواية أبي سفيان طريفٍ السعدي، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً حديث «الطُّهور مفتاح الصلاة»، ظن حسانٌ أبا سفيان هذا أنه والد سفيان الثوري: سعيد بن مسروق، فرواه عنه كما فهم وظن، لذلك قال ابن حبان في الموضع الأول من «الثقات»: ربما أخطأ، يشير إلى هذا الخطأ، وقال في «المجروحين» ١: ٣٨١ ترجمة طريف: «هذا وهم فاحش»، وانظر كتاب ابن عدي ٢: ٧٨٣.

٢٥ ـ ومن ذلك ـ في نظر الإمام أبي القاسم السُّهَيليِّ رحمه الله ـ: ما جاء في «البيان والتبيُّن»[1] للجاحظ ٢: ١٨: «قال محمد بن سلاَّم: قال يونس بن حبيب: ما جاء عن أحد من روائع الكلام ماجاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم».

---

(١) الذي شَهَره الأستاذان حسن السندوبي وعبد السلام هارون رحمهما الله تعالى باسم «البيان والتبيين». ثم رجع الأستاذ عبد السلام عن ذلك إلى ما أثبتُّه فوق، في كتابه الأخير من تراثه «قطوف أدبية» ص ٩٧، وانظر التعليقة السادسة على ١: ١٨٦ من «البيان والتبيُّن».

فحكى الإمام السُّهيلي ـ مع الإقرار والتسليم ـ تَعَقُّبَ غيره لهذا القول في كتابه «الروض الأُنُف» ٤ : ١٣٨ فقال: «قال الجاحظ في كتاب «البيان» عن يونس بن حبيب: لم يبلُغْنا من روائع الكلام ما بَلَغَنا عن النبي صلى الله عليه وسلم. وغُلِّط في هذا الحديث ونُسِب إلى التصحيف، وإنما قال القائل: ما بَلَغنا عن البَتِّيِّ. يريد: عثمانَ البَتِّي، فصحَّفه الجاحظ، قالوا: والنبيُّ صلى الله عليه وسلم أجلُّ من أن يُخلَط مع غيره من الفصحاء حتى يقال: ما بَلَغنا عنه من الفصاحة أكثَرُ من الذي بلغنا عن غيره، كلامُه أجلُّ من ذلك وأعلى. صلوات الله عليه وسلامه».

وأقول: هذا المعنى ـ من حيث هو ـ صحيح ولا ريب، ولكن الجزمَ بنسبة الجاحظ إلى التصحيف والغلط يتوقَّف على معرفة أن عثمان البتيَّ البصريَّ المتوفَّى سنة ١٤٣ كان من أئمة الفصاحة والحكمة والأقوال المأثورة، بحيث إن يونس بن حبيب ـ الإمام العَلَم في العربية واللسان ـ يقول فيه هذه الكلمة وهو يعلم ما وراءها، ومن يُغْمَطُ حقُّه بسببها! وهو يعلم أيضًا أن الكوفة والبصرة عشٌّ أرباب روائع الكلام!.

وقد علَّق معلِّقٌ على حاشية مخطوطته من «البيان والتبيُّن» خلاصةَ كلام السُّهيلي ولم ينسُبه إليه، وزاد عليه الجزمَ بأن البَتِّي «كان من الفصحاء»![1]. وعلى كل حال: فإنْ ثبت تصحيفُ ذلك على الجاحظ فيكون هذا من التصحيف المركَّب المزدوج.

وقد حصل تصحيفُ البتّي إلى: النبي ـ مع إضافة «صلى الله عليه وسلم» إليه ـ لأحد الرواة الثقات: عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، فقد جزم بذلك الإمام أحمد في قصةٍ ساقها الخطيب في «تاريخه» ٢ : ٨٠ فلتنظر هناك، فهي

---

(١) نقله الأستاذ عبد السلام هارون في «تحقيق النصوص ونشرها» ص ٦٩. وانظر «مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي» ص ٢٩٤ للدكتور الفاضل محمود الطَّناحي رحمه الله.

مثال على التصحيف المركب أيضًا.

ومنه أيضًا تلك الكلمة المنكرة في لفظها وفي نسبتها إلى الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه: «لو أدركني رسول الله ـ أو النبي صلى الله عليه وسلم ـ وأدركتُه: لأخَذ بكثير من قولي»!! أسند هذا إليه الخطيب ١٣ : ٣٨٧، ٣٩٠، فيما أسنده من ظلمات وتُرَّهات في ترجمة الإمام الأعظم، فتعقَّبه العلامة الكوثري رحمه الله في «التأنيب» ص ٧٥، ٨٧ وأن صوابها: لو أدركني البَتِّيُّ، ومثله في تعليقه على «تبيين كذب المفتري» ص٣٦١.

هذا، وقد قال الإمام أحمد ـ وحَسْبُك به ـ: «ومن يَعْرَى عن الخطأ والتصحيف!». ذكره ابنُ الصلاح أول النوع الخامس والثلاثين، وغيرُه، وينظر «الجامع» للخطيب ١ : ٤١٨.

ومما هو على خَطَر الوقوع في الغلط أيضًا ـ والشيءُ بالشيء يُذْكَر ـ: الاعتماد على الكتب المرتَّبة على غير ترتيب مؤلفيها، يُقْصد بترتيبها تيسير الاستفادة منها.

(١) ـ قال الذهبي في «الميزان» ٣ (٥٧١٠، ٥٧١١): «عكرمة بن خالد بن سلمة المخزومي، عن أبيه، قال البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي: ضعيف...، فأما: عكرمة بن خالد بن سعيد بن العاص المخزوميُّ: فمكيٌّ معروف، ثقة، من مشيخة ابن جريج، أخطأ ابن حزم في تضعيفه ـ «المحلَّى» ٧: ٣٠٣ (٩٣١) ـ وذلك أن أبا محمد ـ ابن حزم ـ فيما حكاه ابن القطان ـ ٥ : ٤٠٥ ـ، كان وقع إليه كتاب الساجي في الرجال، فاختصره ورتَّبه على الحروف، فزَلِق في هذا الرجل بالذي قبله، ولم يتَفطَّنْ لذلك. وهذا الرجل وثقه ابن معين وأبو زرعة والنسائي».

(٢) ـ وعمرو بن مالك: أكثر من رجل، منهم: عمرو بن مالك الراسبيُّ، وعمرو بن مالك النُّكْريُّ، وهما مترجَمان في «تهذيب التهذيب» ٨: ٩٥، ٩٦، وقد نقل الحافظ عن ابن حبان أنه قال في «ثقاته» عن النكري: «يُعتَبر حديثه من

غير رواية ابنه عنه، يخطئ ويُغْرب».

وهذا الكلامُ فيه جمعٌ بين كلام ابن حبان في موضعين. ذلك أنه ترجَم عمرو بن مالك النُّكْري في موضعين، في الطبقة الثالثة: أتباع التابعين ٧: ٢٢٨ وقال فيه الجملةَ الأولى فقط: «يعتبر حديثه من غير رواية ابنه».

ثم ترجم في الطبقة الرابعة: أتباع أتباع التابعين ٨: ٤٨٧ عمرو بن مالك النُّكْري وقال فيه الجملةَ الثانية: «يخطئ ويغرب». وصوابُ هذا: أنه الراسبي لا النكري، وعم فيه، كما وهم ابن عدي أيضًا في «الكامل» ٥: ١٧٩٩، وينجلي الأمر بمراجعة ترجمتهما في «تهذيب الكمال».

لكن لما كان ابن حجر يعتمدُ على «ترتيب ثقات ابن حبان» لشيخه الهيثمي، وجاءت الترجمتان متتاليتان عنده، ووجد أمامَه هذا النصَّ فنقلَه، وغاب عنه أنهما رجلان اثنان، ولو كان ينقل عن «الثقات» مباشرةً لتنبَّه إلى أن هذا من طبقة، وذاك من أخرى، فلا أقلَّ من أنْ لا يُدْرِجَهُما معًا، إن لم يبحثْ في تصويب نسبةِ الثاني، مع أنه نفسَه قال عن الراسبي: «من العاشرة»، وعن النكري: «من السابعة»، ونقل كلمةَ «يُغْرب ويخطئ» في الراسبي قبلَ أقلَّ من صفحة.

وعلى الإنسان أن يسدِّد ويُقَارب، ويسأل الله تعالى التوفيق. و«كَفَى المرءَ نُبْلاً أن تُعَدَّ معايبُه».

اللهم وفِّقْنا وسَدِّدنا، ولا حول لنا ولا قوة إلا بك. وصلَّى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وتابعيه بإحسان إلى يوم الدين وسلَّم تسليمًا كثيرًا. والحمد لله رب العالمين.

وكتبه

محمد عوّامة

المدينة المنورة: سَحَر الثلاثاء ١٤/ ٩/ ١٤١٠

ثم فرغتُ من إعادة النظر فيه، وزيادة ما يسّره الله تعالى بتاريخ ١٢/ من شهر رجب ١٤٢٩هـ، والحمد لله كثيراً.

# فَوَائِد كَتَبَهَا البُرهَان الحَلَبِيّ أَوَّل نُسْخَتِه وَآخِرَهَا

ـ كَتَبَ على الصفحة الأولى فوائد، لكنها ممزَّقةُ الأطراف، ملصقٌ عليها أوراقٌ صغيرة لتتماسك الصفحة، فَطَمَسَتْ على كلماتٍ كثيرةٍ أَذْهَبَتْها وأَذْهَبَتْ معناها الإجمالي، فلا مجالَ للاستفادة منها.

ـ أما الصفحة الثانية فهي مليئةٌ بالفوائد، وكلُّها تتعلَّق بـ«جامع التحصيل» ـ قسم المدلسين منه ـ وهي فوائدُ كان البرهان يَجمعُها منه ومن كتبٍ أخرى أثناءَ مراجعاتِه، فتجمَّع لديه تراجمُ استدركها على حاشية نسخته من «جامع التحصيل»، ونقلَها عنه تلميذُه ابن زُريق، وأثبتَ معظمَها ناشرُ الكتاب المذكور الأستاذ حمدي عبد المجيد، وفات ابنَ زُرَيق أو ناشرَ الكتاب بعضُ هذه الفوائد، منها: «خارجة ابن مُصْعَب الخُراساني، في «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم ـ ٣ (١٧١٦) ـ أنه كان يدلِّس عن غياث». أي: غياث بن إبراهيم بن طَلْق بن غنام النخعي، ولم يكتب السبط هذه الفائدةَ عند ترجمة خارجة في «الكاشف» (١٣٠٣)، فاستدركتها هناك، وهي في «تهذيب الكمال» أيضًا ٨: ٢٠.

ـ وأما الصفحة الثالثة ففيها عنوان الكتاب واسمه، وبجانبه الأيمن: «مَلَكَه إبراهيمُ سبطُ ابن العجمي الحلبيُّ، وكتب عليه فوائد».

ثم كتب فوائدَ نفيسةً بعضُها يتعلَّق بالرجال، وبعضُها بالرواية عن بعضهم، والنصفُ الأسفلُ من هذه الصفحة تتمةٌ واستيفاءٌ لما في الصفحة السابقة.

ومن فوائد النصف الأعلى الذي أشرتُ إليه فائدتان ألحقتُهما بموضعهما، الأولى في ترجمة كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف (٤٦٣٧)، والثانية في ترجمة يحيى بن يَمَان العِجْلي (٦٢٧٤).

ثم نقل فائدتين من خطِّ الإمام محمد بن محمد بن أحمد والد الإمام الحافظِ ابنِ سيد الناس شارحِ «سنن» الترمذي، وصاحبِ «عيون الأثر»، أولاهما[١]: أن عدد من انفرد البخاري بالرواية عنه دون مسلم: ٢٧٦ رجلاً، وعدد من انفرد مسلم بالرواية عنه: ٢١٧[٢]، وعددُ من اتفقَا على الرواية عنه: ٦١ رجلاً، وعددُ من روى عنه مسلم بواسطة، وروى عنه البخاري مباشرة: ٣٥ رجلاً، وعدد من روى عنه البخاريُّ بواسطة، وروى عنه مسلم مباشرة: ستة، وهم: أحمد بن منيع، وداود بن رشيد، وسُريج بن يونس، وسعيد بن منصور، وعباد بن موسى، وهارون بن معروف، واستدرك عليه السبطُ واحدًا، هو عبيد الله بن معاذ العَنْبري، وانظر التعليق على (٣٤٦٢) من «الكاشف».

ثم استدرك عليه بالعدد الذي ذكره الحاكم في «مدخله»[٣]: «جملة من خرَّج له البخاري في «صحيحه» دون مسلم ٤٣٤ شيخًا، وجملة من خرَّج له مسلم في «صحيحه» دون البخاري ٦٢٥ شيخًا».

**والفائدة الثانية**: فيها ذكر: «شيوخ أبي القاسم الطبراني الذين وافق فيهم بعضَ أصحاب الكتب الستة»، وهم اثنان وعشرون رجلاً، لم يظهر اسم واحد منهم لكونه جاء على طرف الحاشية الداخلية، أنقل أسماءهم مع رموزهم، وأضع بجانب الاسم رقم ترجمته من «الكاشف» إلا ستةً منهم فهم مترجمون في «التقريب» فقط، فأذكر رقم ترجمتهم فيه:

---

(١) وأصل هذه الفائدة للحاكم آخر كتابه «المدخل إلى معرفة الصحيح» المطبوع.

(٢) عند الحاكم: مئتان وخمسة.

(٣) هو «المدخل إلى معرفة الصحيح» الذي طبع منه القسم الأول سنة ١٤٠٤ هـ، ولم يتم، ونقل هذه الفائدة النووي أول «شرحه على مسلم» ١ : ١٦ وسماه: المدخل إلى معرفة المستدرك.

أما «المدخل» المطبوع قديماً بحلب سنة ١٣٥١هـ، ثم، وثم، ثم طبع محققاً سنة ١٤٢٣هـ فهو «المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل».

١ ـ أحمد بن إبراهيم بن محمد البُسْري س (٣).

٢ ـ أحمد بن حماد التُّجيبي. س (٢٣).

٣ ـ أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة. س. «التقريب» (٧٣).

٤ ـ أحمد بن علي بن سعيد القاضي. س (٦٦).

٥ ـ أحمد بن المنذر بن الجارود. م (٩٠).

٦ ـ إبراهيم بن موسى بن جميل الأندلسي. س «التقريب» (٢٥٨).

٧ ـ إسحاق بن إبراهيم المنجنيقي (٢٨٠). ولم يرمز له بشيء، إنما كتب عليه: صح، وانظر أيضاً التعليق عليه.

٨ ـ الحسن بن أحمد بن حبيب الكرماني. س (١٠٠٨).

٩ ـ الحسن بن غُليب بن سعيد. س، «التقريب» (١٢٧٦).

١٠ ـ خالد بن روح الثقفي. س (١٣١٨).

١١ ـ سلمة بن أحمد بن سليمان. س (٢٠٢٣). وسليمان: هكذا نقل السبط من خط الإمام اليعمري، وهي متابعة منه ـ والله أعلم ـ لعبد الغني المقدسي في كتاب «الكمال» الأصل الأول لهذه الكتب: «تهذيب الكمال» للمزي، وفروعه، إلا أن المزي استدرك على عبد الغني المقدسي أن صوابه: سُليم، وبه ترجمه في «تهذيبه» ١١ : ٢٦٣، وتبعه من بعده.

١٢ ـ عبد الله بن أحمد بن حنبل. س (٢٦٥٢).

١٣ ـ عبد الرحمن بن عمرو أبو زرعة (الدمشقي). د (٣٢٧٦).

١٤ ـ عبيد الله بن محمد البَرْقي. س (؟). «التقريب» (٤٣٣٦). وكتب السبط علامة توقف بجانب رمز (س) فجعلتها إشارة استفهام.

١٥ ـ عمر بن إبراهيم بن سليمان البغدادي. س (٤٠٢١).

١٦ ـ عمر بن عبد العزيز بن عمران بن مِقْلاص. س (٤٠٨٨).

١٧ ـ القاسم بن الليث الجزري. س «التقريب» (٥٤٨٦).

١٨ ـ محمد بن جعفر بن محمد الرَّبَعي الحنفي البغدادي ثم الدمياطي المروزي المعروف بابن الإمام. س (٤٧٦٩).

١٩ ـ محمد بن عيسى ابن عصفور. س «التقريب» (٦٢٠٧).

٢٠ ـ يحيى بن أيوب العلاف. س (٦١٣٥).

٢١ ـ يحيى بن عثمان بن صالح المصري. ق (٦٢١٣).

* * *

وجاء في آخر النسخة فوائدُ بخط السبط أيضًا، أُثْبِتُها بنصِّها لفائدتها. قال رحمه الله:

«وجدتُ بخطِّ الإمام الحافظ أبي الربيع الياسُوفي[1] ما نصُّه حرفًا بحرف:

كتب الإمام محمد بن الفضل التَّيْمي ما صورتُه على المجلد الثاني من «معجم الطبراني الكبير»، وَقْف الملك نور الدين الشهيد (بالمدرسة؟) الحنفيَّة بدمشق، ومنها قرأتُ وسمعت:

---

(١) انظر ترجمته فيما تقدم ص٢٦٣، وانظر آخر ترجمة الطبراني من «لسان الميزان» (٣٥٨٠) فقد نسب الحافظ معنى هذا الكلام إلى إسماعيل بن محمد بن الفضل التَّيْمي، الإمام المعروف بلقب قِوام السنة، صاحب «الترغيب والترهيب»، الذي طبع مرتين منذ سنين، ثم طبع له «سِيَر الصالحين»، وكانت وفاته سنة ٥٣٥، وهنا ينسبه أبو الربيع الياسوفي في أول الكلام وآخره إلى والده محمد بن الفضل.

والظاهر أنه لإسماعيل، فإنه هو المعروف بالإمامة في العلم، وفي ترجمة إسماعيل من «السير» ٢٠: ٨١ من كلام أبي موسى المديني عن والد إسماعيل: «كان أبوه أبو جعفر محمدٌ صالحاً ورعاً، سمع من سعيد العيّار، وقرأ على أبي المظفَّر ابن شبيب، وتوفي في سنة إحدى وتسعين وأربع مئة»، فالوالد مذكور بالصلاح والطلب، لا بالعلم والإمامة. والله أعلم.

قال البخاري رحمه الله: آفَةُ أصحاب الحديث الشَّرَهُ. يعني: أنهم (يولعون) بالإكثار من السماع والرواية، ويجمعون بين الغَثِّ والسمين، وقلَّما يميِّزون رواياتهم بين الصحيح والسقيم، (ولا يأخذون) ما ثبتَ سندُه، ويتركون ما زُيِّف رواتُه.

وكان الطبرانيُّ رحمه الله ممن عُنِيَ بالإكثار، فكان يُورد في تصانيفه (ما لا يَثبت) عند السَّبْر والامتحان، ولا يَقتصرُ على رواياتِ أهلِ الإتقان، بل يجمع بين الأَرْوَى والنَّعام[1].

وذكر في هذا الكتاب أحاديثَ فيها قرضٌ[2] جماعةٍ من الصحابة رضوان الله عليهم، وطعنٌ على قوم من بني أمية، وثَلْبٌ لخلفاء بني العباس، وهذا ـ وإن كان محالاً على قوم، وروايةً عن جماعة ـ فلا يُرَخَّص فيه أن يُورد في الكتاب ما فيه مَغْمَز لهم، (وليته) اقتصر على المشهور، واحترزَ من الشواذِّ التي وردتْ عن أقوامٍ غيرِ معدَّلين، وطوائفَ بمذاهبِ السوءِ (معروفين).

فالصوابُ: أن يُعتمدَ على الثابت مما أورده، ولا يُعتمدَ على ما لا يَثْبُتُ من ذلك، وإن كان ما أورده من الشواذِّ منسوبًا إلى غيره وهو منه بريءٌ. وكَتَبَ العبد محمد بن الفضل بخطِّه.

نَقَلَه منه كما شاهده حرفًا بحرف سليمانُ بن يوسُف.

ومنه كذلك إِبراهيمُ سبطُ ابن العجمي». ومنه كذلك محمد بن محمد عوامة الحلبي الأصل، المدني الإقامة، غفر الله له.

وما بين الهلالين كلمات زدتُها من عندي لربط الكلام، وقد لُصِق ورقة صغيرة فوقها لترقيع صفحة المخطوطةِ الأصلية.

---

(١) المعنى ـ كما في «حياة الحيوان»: عند كلامه على الأُرْوِيَّة ـ: «جمع بين كلمتين متناقضتين، لأن الأروى تسكُن شَعَفَ الجبال، والنعام يسكن في السهولة من الأرض»، وقال بعد أسطر: هو مَثَل «يضرب في الشيئين المختلفين جداً، أي: كيف يتألف الخير والشر». وأصل كلامه الأول لابن الأثير في «النهاية» ١ : ٤٣.

(٢) يريد: ثَلْب، وتحتمل قراءتها بالصاد المهملة، والمعنى واحد.

وأقول: إن هذه فائدةٌ عظيمة، تحتاجُ إلى دراسة تاريخية: لمَ قال الإمام البخاريُّ رحمه الله هذه الكلمة التي تُصَوِّر آفةً من آفاتِ الرواة الجمَّاعين، وإلى دراسة اصطلاحية، وعَقَديَّة. فرحم الله أئمتَنا، ما أوجَزَ كلماتِهم، وما أجْمَعَها للفوائد.

ونحوُ كلمةِ البخاري هذه، كلمةٌ لشيخه الإمام يحيى بن معين رحمه الله، فقد رَوى عنه ابنُ الجُنَيد في «سؤالاته» (٦٢) قال: «سمعت يحيى بن معين يقولَ: ما أهلكَ الحديثَ أَحَدٌ ما أهلكَه أصحابُ الإسناد. يعني: الذين يجمعون المسند، أي: يُغْمِضُون في الأخذ من الرجال».

وقال ابن حبان في «المجروحين» ٣: ٩٣ ترجمة الهيثم بن عديّ: «كلُّ مَن حدَّث عن كل مَن سَمِع في الأيام، وبكلِّ ما عنده: عرَّض نفسَه للقدْح والمَلاَم».

***

**فائدة ثانية بخطِّ السبطِ أيضًا:**

«قال الجوهريُّ: و«بِضْع» في العدد: بكسر الباء، وبعضُ العرب يفتحها، وهو ما بين الثلاثِ إلى التِّسْع، تقولُ: بِضْعُ سِنين، وبِضعةَ عَشَرَ رجلاً، وبضعَ عَشْرَة امرأة، فإذا جاوزتَ لفظ (العشر) ذهبَ البِضْع، لا تقول: بضعٌ وعشرون. انتهى.

قال شيخنا شيخُ الإسلام البُلْقيني: ما قاله الجوهري من أنك لا تقول: بضع وعشرون: يَرُدُّ عليه الحديثُ الشريفُ الذي رواه الجماعة: البخاريُّ ومسلمٌ وغيرهما: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الإيمانُ بضعٌ وستُّون شعبةً، والحياءُ شُعبةٌ من الإيمان» انتهى.

وفي «المُثَلَّث» لابن عُدَيْس: والبِضْعُ ما بين اثني عَشَر إلى عشرين، فما فوق ذلك، حكاه عن «المُوعَب»، وأعْقَبه بأنْ قال: وقال الفرَّاء: البِضْع: نيِّف، ما بين ثلاثةٍ إلى التِّسْعة، كذلك رأيتُ العربَ تنقلُ، ولا يقولون: بضعٌ ومئة، ولا بضعٌ وألف، ولا يُذكرُ إلا مع بِضْعَ عَشَرَ، ومع العشرين إلى التسعين. انتهى ذلك».

وكلام الجوهري في «صحاحه» ٣: ١١٨٦، وحكى جوازَ ما منعه الجوهريُّ صاحبُ «المصباح المنير» عن أبي زيد، وراجع تأييدَ الجوازِ في «القاموس» وشرحه ٢٠: ٣٣٣.

* * *

**فائدة ثالثة بخط السبط أيضًا:**

«في «سنن» الدارقطني في بيعِ الكالئ بالكالئ، وساق إلى (غير واحد): عن موسى بن عُقْبة. قال شيخنا شيخُ الإسلام: موسى بن عُبَيدة. ثم كشفتهُ في «سنن» البيهقي فإذا هو قد نبَّه على وَهَم الدارقطنيِّ في قوله: موسى بن عقبة».

«سنن» الدارقطني ٣: ٧١، ٧٢ (٢٦٩، ٢٧٠)، وما بين الهلالين أقدِّر أن يكون صوابُ قراءته هكذا، وتابع الحاكمُ شيخَه الدارقطنيَّ على ذلك في «مستدركه» ٢: ٥٧ ـ ولم يتعقَّبه الذهبي في «تلخيصه»! ـ، ونبَّه إلى وَهَم الدارقطنيِّ والحاكمِ البيهقيُّ في «سننه» ٥: ٢٩٠، وساقَه من طريق ابن عدي ـ «الكامل» ٦: ٢٣٣٥ ـ وأن الحديث معروفٌ بموسى بن عُبَيدة. وهو قد ذكره في ترجمته.

وقد رواه السابقون للدارقطني بدهرٍ على أنه موسى بن عُبيدة، انظر: «نصب الراية» ٤: ٤٠، فتعيَّن أن الوهَم من الدارقطني، كما هو صريحُ كلام البيهقي.

* * *

وأخيرًا كَتَبَ رحمه الله كلامَ الترمذيِّ في سماع قَتَادة من أبي العالية ثلاثةَ أحاديث، وقد كتبها عند ترجمته (٤٥٥١) فاستغنيتُ عن ذكرها هنا. والله الموفق، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا.

* * * * *

كتاب الكاشف في معرفة من له
رواية في الكتب الستة اختصار
محمد بن احمد بن عثمان الذهبي من تهذيب الكمال

تاريخ تحريره
١٩٦٥

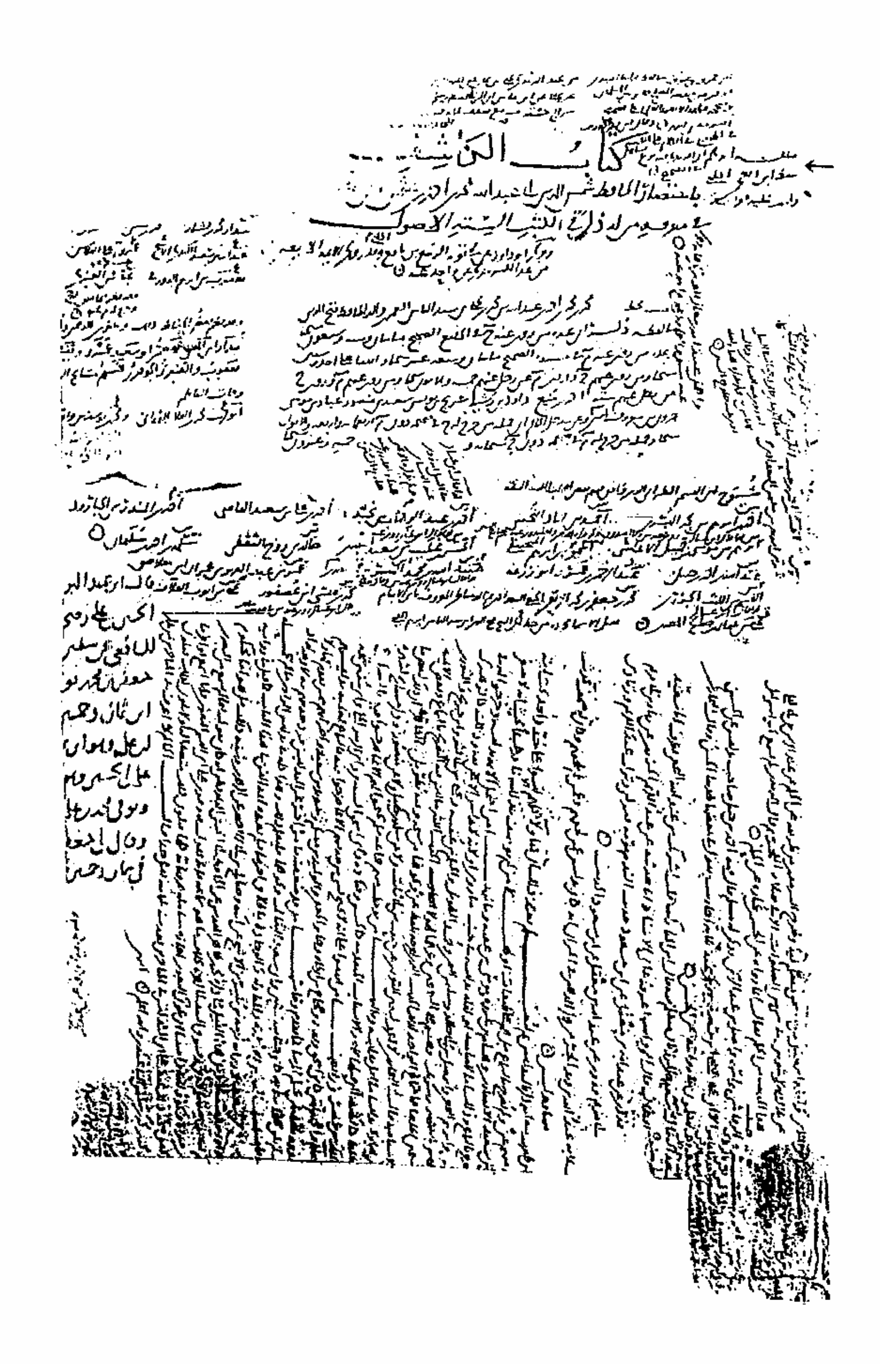
صفحة العنوان من نسخة المصنف
ومناولاته الكتاب لبعض تلامذته

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله والشكر لله ولا حول ولا قوة إلا بالله وأشهد أن لا إله إلا الله
وأشهد أن محمداً رسول الله يقول محمد بن أحمد بن الذهبي عفا الله تعالى
هذا مختصر نافع في رجال الكتب الستة الصحيحين والسنن
الأربعة مقتضب من تهذيب الكمال لشيخنا أبي الحجاج

الصفحة الأولى من نسخة المصنف

الصفحة الأولى من قسم الكنى من نسخة المصنف

الصفحة الأخيرة من نسخة المصنف، وفيها السماعات على مصنِّفه



هذه الصفحة بقلم سبط ابن العجمي ألحقها أول نسخته التي بقلم ابن الإسكندري، وفي الزاوية اليمنى العليا تملك السبط للنسخة

الصفحة الأولى من نسخة ابن الإسكندري والحواشي بقلم سبط ابن العجمي إلا الحاشية العليا اليُمنى

صفحة من نسخة ابن الإسكندري تبدو فيها فوائد سبط ابن العجمي على الحاشية وخلال الأسطر

صفحة من نسخة ابن الإسكندري وفيها بعض الحواشي الطويلة بقلم سبط ابن العجمي

عبد الملك بن أبي محذورة عن أبي محذورة وعنها عثمان بن السائب ○ محمد بن حرب
الخولاني عن أمها وعنها ابنها ○ محمد بن السائب عن عائشة وعنها ولدها ○ محمد
ابن عبد الرحمن بن ثوبان عن عائشة وعنها هو ○ محمد بن قيس العاص عن عائشة وعنها ابنها ○
محمد بن أبي يحيى عن سهل بن سعد وغيره وعنها ابنها ○ مسلم [illegible] الحميري عن أم سلمة وعنها
ابنها ○ مسعود بن أبي سليمان عن ميمونة وعنها ابنها ○ ابنة الجزار أخت
عقبة عنها عبد الله بن عياض قصة حبيب ○ جارية عن أم هشام ○ ابنة كرز بن عبد
المطلب صحابية عنها أخوها لأمها عبد الله بن شداد ○ [illegible] زيد بن [illegible] الحبش ○ [illegible]
عنها عن أبيها وعنها مولى لزيد بن ثابت ○ واثلة بن الأسقع فسيلة أو جميلة وقيل
خصيلة ○ [illegible] أم سلمة زينب ○ [illegible] أمية وتقال أمية بنت أبي الصلت عن امرأة
من بني غفار رأت النبي صلى الله عليه وسلم يسقي ○ [illegible] بنت شيبة لها دوه عن امرأة
أنصارية عن أم سلمة أو الأسلمية في أخذ قرني الكبش ○ [illegible] أنصارية عن بعض أمهات
المؤمنين ○ [illegible] عن أختها هي أم هشام ○ [illegible] عن مولاها هي أم عثمان ○ [illegible] الحسن عمته
ابن عنبطة عن جدتها ○ [illegible] حكيم عن أمها أم سليم ○ [illegible] سلمة قالت أبي سائر أزواج النبي
صلى الله عليه وسلم أن يدخل عليهن أحد بتلك الرضاعة ○ ○ ○ ○ ○ ○

آخر كتاب الكاشف [illegible]

[illegible]

وصلى الله [illegible] سيدنا محمد [illegible]

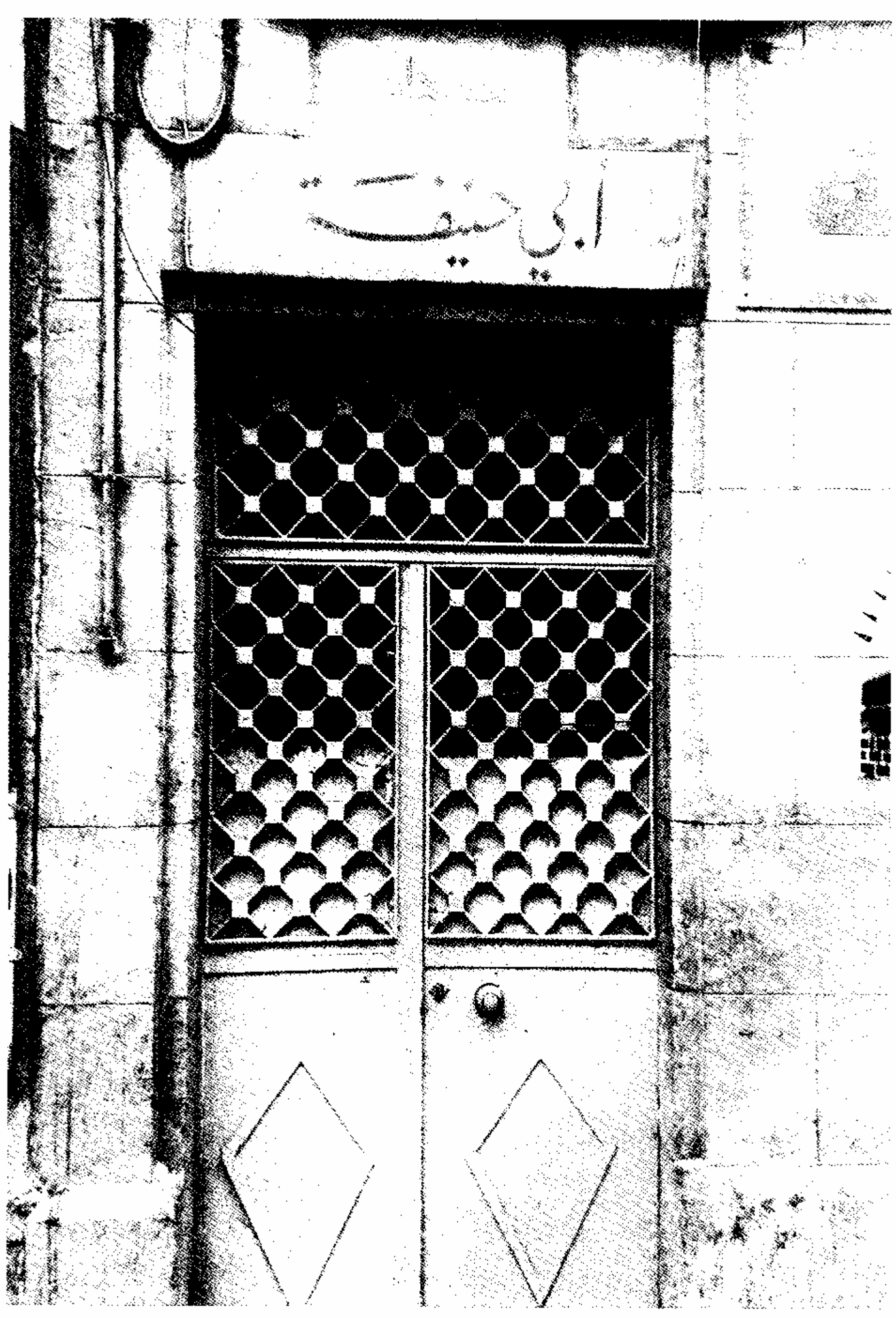
[illegible] وحسبنا الله ونعم الوكيل

[illegible]

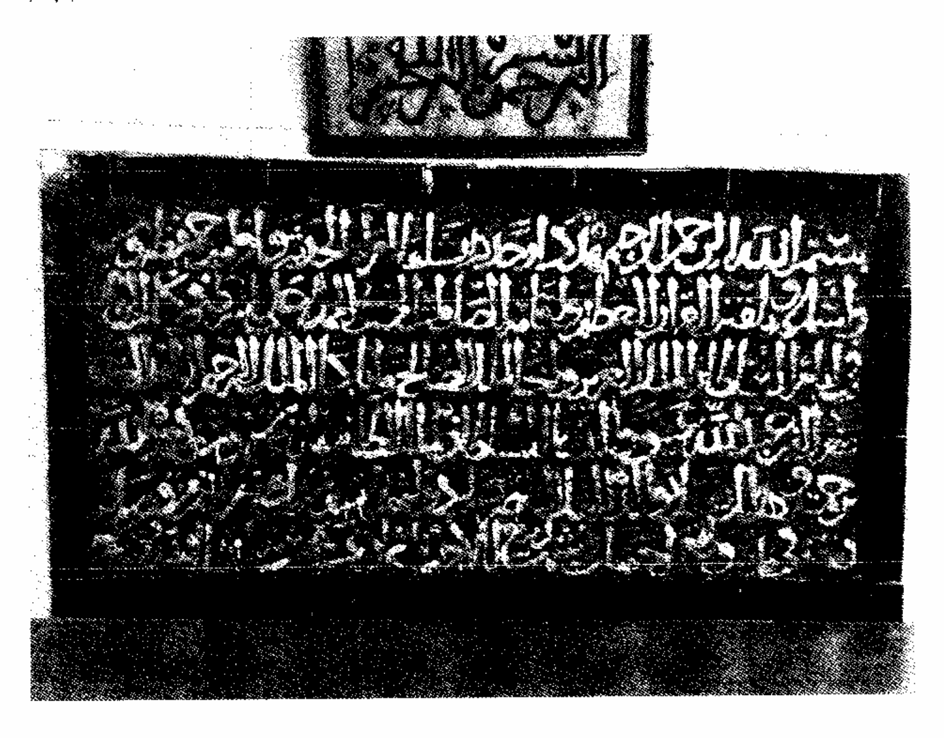
[illegible] رحمه الله [illegible]

الصفحة الأخيرة من نسخة ابن الإسكندري

الفوائد الأخيرة التي ختم بها سبط ابن العجمي نسخته




صورة لمسجد القاضي يوسف بن رافع بن تميم بن شداد بحلب، المندرس، والذي اكتشف حديثاً وسمي: مسجد أبي حنيفة



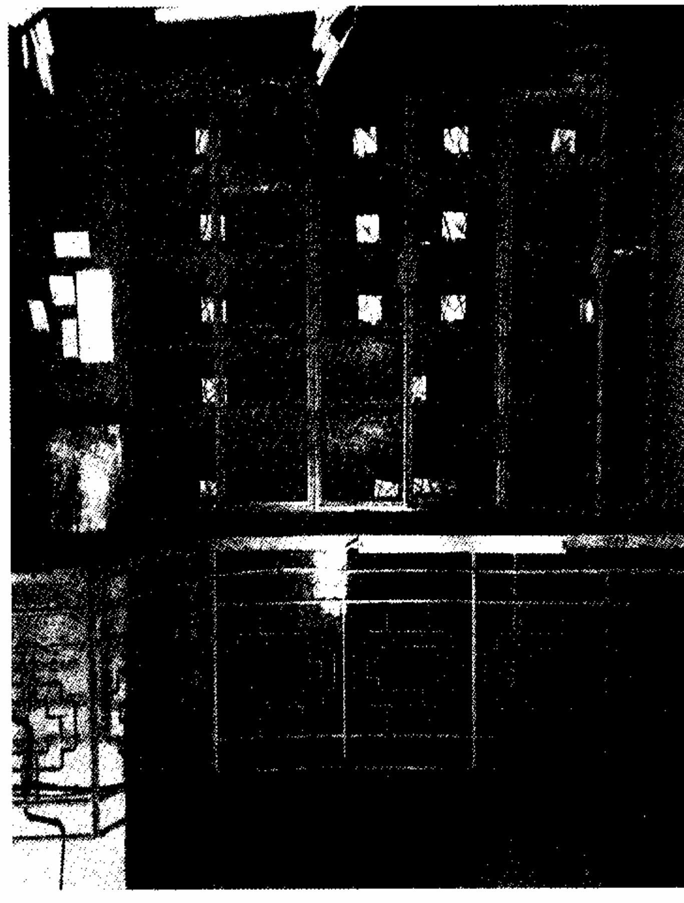
اللوحة الحجرية التي كانت على باب مسجد ابن شداد، وهي الآن في داخله،

ونصها: بسم الله الرحمن الرحيم

هـذه دار حـديث، أنـشأها لقـراءة الحـديث وإقرائـه، وحفظـه وسمعـه، وإسماعها، وتلقين القرآن العظيم، وإقامة الصلوات الخمس في الجماعة، على ما شرط في كتاب الوقف، في أيام السلطان الملك عبـد العزيـز وأخيـه الملـك الصالح وأتابكهما الملك الرحيم الزاهد العابد طغرل بن عبـد الله، عتيـق والـدة السلطان الملك الظافر علي بن يوسف تغمده الله برحمته، وذلك بفـضل والـدة الملك الناصر وليُّ دولتهم يوسف بن رافع بن تميم، من فضاله ونعمته في مـدة وقع آخرها في شـهر ربيـع الآخـر، سـنة ثمـان عـشرة وسـت مئـة بفـضل الله، ورضي الله عنه.

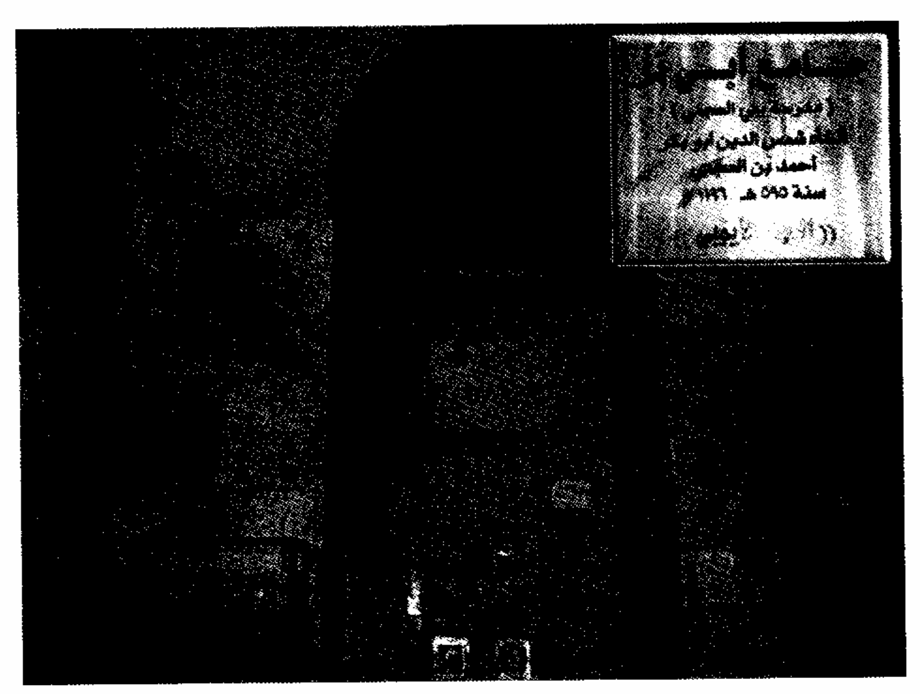


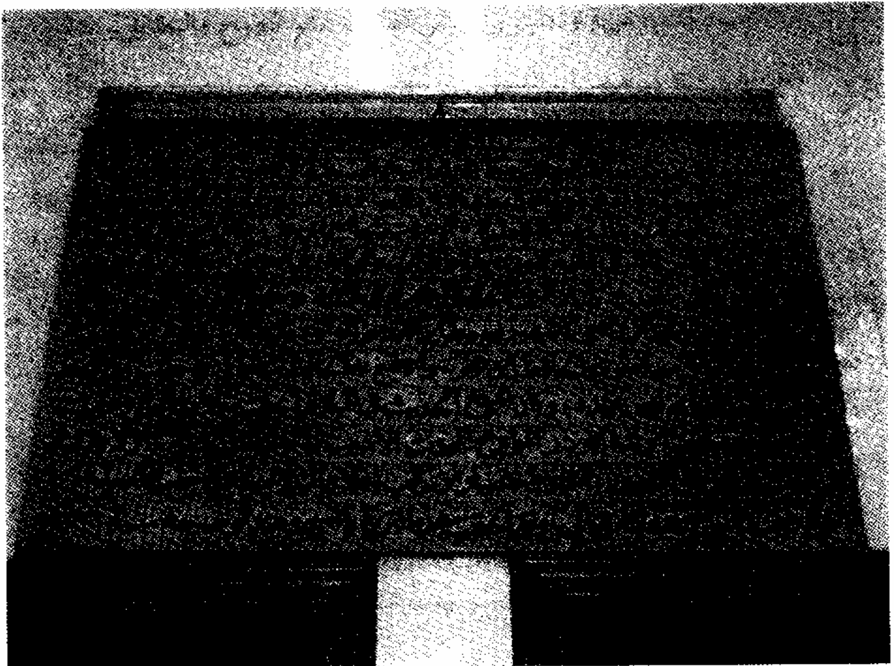
صورة لمسجد دار الحديث الشَّرَفية مقرّ مجمع المكتبات الوقفية بحلب





صورة لباب الخانقاه الالشمسية وقد أُغلق وحُوِّلت إلى سوق تجاري





صورة لمسجد أبي ذر الحلبي ابن البرهان سبط ابن العجمي

ولوحة من الرخام فيها كلمة موجزة عن تارخ هذا المسجد والمدرسة والمقبرة

## فهرس دراسات «الكاشف» و«حاشيته»

* * * * *